

كتاب

منتهى المرام ، في شرح آيات الاحكام
إعتنى بجمعه وتأليفه وترتيبه وترصيفه من ساعده القرينة
الوقادة ، وطاوعته البصيرة النقادة ، مولانا العلامة
الغرة الشادخة في الآل عز الاسلام محمد
ابن الحسين بن أمير المؤمنين
القاسم بن محمد رضي
الله عنهم وأحاديثهم
من بركاتهم
آمين

﴿الطبع الثانية﴾

﴿سنة ١٣٥٧﴾

حقوق الطبع محفوظة



طبع بالمطبعة الاميرية بصنعاء حسب الامر العالي الشريف اعزه الله

فهرست مساجد صنعاء

| صحيفة | مسجد | صحيفة | مسجد |
|-------|---------------------------------------|-------|-------------------------------------|
| » ٢ | مسجد القصر | ١٢٣ | مسجد ثقم |
| » » | » الفضاه | ١٢٥ | » النهرين |
| ٩٤ | » قطيب | » » » | » نوح |
| » ٢ | » القلاب | ١٢٦ | » النور |
| » » | » الكباني | » » » | » الهادي محمد بن المتوكل |
| » » | » الكعبي | » » » | » الامام الهادي يحيى بن الحسين |
| » ٢ | » المحامد | » » » | » الوشلي |
| » » | » محمود | ١٢٧ | » الوضحي |
| ٩٦ | » المدرسة | ١٢٩ | » وهب |
| ٩٩ | » المذهب | » » » | » قبة الامام يحيى ومايلها من محاسنه |
| ١١٣ | » قبة المرادية | ١٣٠ | » وصف الجزيرة العربية |
| ١١٤ | » المستشفى | ١٣٤ | » مشاجد دارسة لم تعرف محلاتها الآن |
| » » ٢ | » معاد | | |
| » » » | » معاوية | | |
| » » » | » معيض | | |
| ١١٥ | » المفتون | | |
| » » » | ذكر المساجد الدارسة | | |
| ١١٦ | رسالة العلامة الحسين بن احمد السيياغي | | |
| ١٢١ | مسجد موسى | | |
| ١٢٢ | » النزيلي | | |
| » » » | » نصير | | |



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح الصدور بآيات أحكامه ، وأبدع نظام المصنوعات بما أظهر من إتقان صنعه وإحكامه ، ونقش في الصحف السماوية أدلة المعقول والمنقول الفاصلة بين حلاله وحرامه ، جعل للمجتهدين أصولاً تنضبط بها الأدلة ، وأطلع لهم في آفاق كتابه الكريم أنواراً تقاصرت عن وضوحها الشمس والأهلة ، وأزاح عنهم بما شرع في فرقانه الناطق بالبينات كل شبهة وعلة ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل البشر ، وعلى آله الطاهرين الميامين الغرر * أما بعد فانه لما كان القرآن المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، هو الذي يدور عليه فلك الأوامر والنواهي ، ومنه تعرف حقائق الأشياء كما هي ، فهو الكافل بالمرام ، والمظفر بالسعادة الموصلة إلى دار السلام ، وقد تجارى في ميادين علومه الفحول ، واستخرجوا منه آيات تناط بها الأحكام من فروع وأصول ، فمنهم المطيل ومنهم المختصر ، ومنهم المطنب

(قوله) فمنهم المطيل ، مثل صاحب الثمرات الفقيه العلامة يوسف بن أحمد بن عثمان وقوله ومنهم المختصر ، مثل صاحب الروضة والغدير السيد العلامة عز الدين محمد بن الهادي بن تاج الدين فانه اختصر آيات الأحكام وجعلها مائة وأربعة وتسعين آية والمذكورة هنا في الكتاب مائتان وأربعون آية والمراد بالآية هنا كل جملة تامة أو جمل بينهما رابطة من ضمير أو عطف أو نحوها صيرتها كل الجملة الواحدة كما أفاده الامام المهدي عليه السلام وقوله ومنهم المطنب ، مثل صاحب تيسير البيان للخطيب الوزعي

ومنهم المقتصر ، كل منهم على مبلغ عامه وفهمه وفوق كل ذي علم عليم *
ومن أحسنهم إجابة ، وأتمهم إفادة ، وأبرعهم تحريراً ، وأهداهم إلى مواضع
إختياراً ، تقول له إنك كنت بنا بصيراً ، علامة العترة الاطهار ، وفخر آل
النبي المختار ، جمال الاسلام محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى روح الله روحه
وجعل من الرحيق المختوم غبوقه وصبوحه ، جمع آيات قلّت كمية وعدداً ،
وكثر في العلوم زخراً ومدداً ، منها ماوافق غيره في اعتماده ، ومنها ما تفرد
به بحسن اختياره واجتهاده ، بحيث ألم بالمتفرقات ، ووقف لها بمجامع الطرقات
أحببت أن أتبرك بجمع شرح عليها ، وانظم فرائد يلتفت الطالب اليها ، ذاكراً
من تمسك بتلك المطالب ، مضيفاً اليها ما عاضدها من السنة التي ماوراءها
مذهب لذهاب ، عازياً ما فيه من الاخبار الى اصولها المعتمدة منها في بعض المواضع
على ما يحتاج اليه من معرفة أسانيدھا المتقدمة ، ليسلم الدليل عن نقديقف معه
الاستدلال ، وليكون كلمة جامعة بين من يشترط السند ومن يقبل الارسال
ملخصاً للمقصد مما على آيات الاحكام من شروح ، ماخضاً للزبدة من أقوال
الائمة التي لها غدو في التحقيق وسروح ، جاعلاً مطمع النظر ومرماه ، توضيح
أدلة المذهب الذي لا جنح الى غيره وموواه ، لتطمئن بذلك نفس الناظر والمطالب ،
ويتيقن مطالعه أنه مع صغر حجمه كنز احتوى على جميع المباني والمطالب ،
والله أسأل ان يلقيه الى يدفاضل منصف ، ويقيه من الوقوع في يدقاصر متعسف
وأن يجعله ذخيرة ليوم الدين ، فاياه نعبد وبه نستعين *

(قوله) زخراً بالزاي والحاء المعجمة كما في النسخة المعتمدة وهو المناسب في المعنى لقوله مدا
كما يقتضيه السياق لا بالجيم ثم الزاي كما يتوهم موافقة للمعنى البديعي

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

(١) قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ إمتن الله على عباده بخلق جميع ما في الارض لهم ولا مِنَّة أعظم من ذلك شملت المنافع الدنيوية من مصالح الابدان والتقوى على الطاعات والاخرية من النظر في عجائب الصنع الدالة على الصانع القادر الحكيم . ومن التذكير بها لاشتمال الارض على أسباب الانس واللذة من فنون المطاعم والمشارب والفواكه والمناكح والمراكب وعلى أسباب الوحشة والالم من النيران والصواعق والسباع والاحناش والسموم والغموم والخاوف وبيَّن أن خلق ذلك للانتفاع فيخرج اكل الضار ويدخل كلما ينتفع به حيواناً كان أو غيره الا ما خصه الدليل وإلى هذا ذهب المؤيد بالله والامير الحسين عليهما السلام ومالك وبعض الشافعية وفرق الهادي عليه السلام بين الحيوانات وغيرها وخصص عموم هذه الاية بالعقل والدليل . أما نص من الكتاب كما في قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم) الاية وقوله (قل لا أجد فيما اوحى الي محرمًا) الاية أو من السنة كنهيه عليه السلام عن الجمر الاهلية كما روى ابن ابي اوفى قال أصبنا يوم خيبر حمراً خارج القرية فنادى منادي رسول الله ﷺ قد حرم لحوم الجمر فأكفئوا القدور بما فيها فاكفأناها هذه رواية النسائي وفي الصحيحين نحوها وقد ورد في تحريمها أحاديث كثيرة برواية كثير من الصحابة رضي الله عنهم كجابر وابن عمر وابن عباس وأنس والبراء وابن الاكوع وأبي ثعلبة وأبي هريرة والعرباض وخالد بن الوليد والمقدام ابن معدي كرب وكنهيه عليه السلام عن كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير فروى ابن عباس أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع ومخلب

من الطائر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وكالامر بقتله في الحل والحرم
وهي الخمس قال عليه السلام خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم : الغراب
والحدأة والقرب والفارة والكلب العقور . أخرجه أحمد والبخاري ومسلم
والترمذي والنسائي عن عائشة وأخرج أحمد عن ابن عباس خمس كلهن فاسقة
يقتلن المحرم ويقتلن في الحرم الفارة والعقرب والحية والكلب العقور والغراب
وفيه روايات اخر فقد روى أبو داود والنسائي عن ابن مسعود القتل للحيات
والكلاب بلنظ اقتلوا وكذا روى الطبراني في العقرب عن ابن عباس وعن
عاصم بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً أخرجه
مسلم وأبو داود . وأما الضار من غير هذا فقيس عليها وكالنهى عن قتله كالهدهد
والصرد والخطاف والنملة والنحلة كما روى ابن عمر أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله الذباب
كله في النار إلا النحلة وكان ينهى عن قتلها أخرجه الطبراني وابن عدي في الكامل
وأبو يعلى روى البيهقي حديث النهي عن قتل الخطاف وروى ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وآله نهى عن قتل اربع النملة والنحلة والهدهد والصرد أخرجه أبو داود
وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وورد النهي أيضاً عن قتل الضفدع فعن عبد
الرحمن بن عباد أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله عن ضفدع يجعلها في دواء فنهاه النبي
صلى الله عليه وآله عن قتلها أخرجه أبو داود والنسائي وأما القياس كتحريم الجري (٢)
والمارماهي والسلحفاة وذلك لانا نقيس كل جنس على جنسه البري بعله اشتراكهما في
الشكل على أن قد روي عن علي عليه السلام النهي عن اكل الجري والمارماهي وروي
(١) قوله والحدأة كعنبه (٢) قوله الجري كذئ سمك معروف اه قاموس والسلحفاة
من حيوان الماء معروف وفيها لغات إثبات الهاء فتفتح اللام وتسكن الحاء وبالعكس
وحذف الهاء مع فتح اللام وسكون الحاء فتند وتقصر اه قاموس

المؤيد بالله في شرح التجريد عن ميسرة وزاد أن عنه عليه السلام أنه كان ينهى عن الجري
 والمار ماهي فدل على أنه لا يجوز كل شيء مما في البحر إلا السمك لأنه إذا كره المار ماهي
 ولا علة إلا شبهه بالحية فحياة الماء أولى بذلك وكذلك كلب الماء وخزيره وبه قال
 جماعة. أو استخبات العرب إياه كالخنفساء والجمعان (١) ونحوهما لقوله تعالى (ويحرم
 عليهم الخبائث) وهذه الأشياء ونحوها مستخبثة عند العرب والقرآن نزل بلغتهم فكان
 استخبائهم طريق تحريم فإن استخبثه بعضهم فقط اعتبر الأكثر والعبرة باستطابة
 أهل الرزق والسعة لا بدوي الفاقة وللنص أيضا في شرح التجريد روي عن
 زيد بن علي عليه السلام عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال أتني رسول الله
 ﷺ بجفنة قد آدمت فوجد فيها خنفساء وذبابا فامر به فطرح ثم قال سموا
 عليه وكلوا فإن هذه لا تحرم شيئا فدل ذلك على أنه لا يجوز أكلها لأنه لو كان
 جائزا لم يأمر أن يرمى بها لأن الماء كولا لا يجوز أن يرمى به ويضيع وإذا ثبت
 ذلك قيس عليه ما شبهه ولا يرد على القياس الجراد لأنه مخصوص والقياس على
 ما لم يكن مخصوصا أولى من القياس على المخصوص ويرجع الحظر وما اختص
 ببلاد العجم من الحيوان كالسمور (٢) والسنجاب والفنك والقاقم الحق بشبهه في
 بلاد العرب فإن التبس فوجهان يحرم إذا لاصل الحرمية في الحيوانات على أصل
 الهادي عليه السلام ولا ، لما تقدم ولقول ابن عباس كان أهل الجاهلية يأكلون
 (١) قوله والجمعان بكسر الجيم وسكون العين مفردة جعل كصرد (٢) قوله كالسمور كتنور
 حيوان يرى يشبه السنور يوجد ببلاد الروس اه من حيوة الحيوان والسنجاب حيوان
 على حد اليربوع ويكثر وجوده ببلاد الصقالبة والترك اه من حيوة الحيوان* والقاقم
 يضم القاف الاخيرة دويبة تشبه السنجاب اه والفنك بفتحين دابة فروتها أطيب أنواع
 الفراء اه قاموس

أشياء ويتركون أشياء تقدر أفعث الله نبيه ﷺ وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا هذه الآية (قل لأجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه) الآية أخرجه أبو داود. والتحریم على الامم السالفة اذا أخذ عن النبي ﷺ أو عن مسلمي أهل الكتاب إذ يلزمنا شرع من قبلنا ما لم ينسخ في شريعتنا ان قرره النبي ﷺ وإلا فلا كما ذكره الامام المهدي عليه السلام فان قيل قول الاكثر بعموم الحل في الحيوانات يؤدي الى رفع الحكم العقلي وهو تحريم إيلاها بدليل السمع والاحكام العقلية لا يصح رفعها بنسخ ولا غيره. فالجواب أن الاحكام العقلية ناشئة عن علل عقلية فاذا ارتفعت هي وعللها فلا خلل إنما الفاسد رفعها مع بقاء عللها وحين أباح الشرع إيلاها الحيوانات علم أن الله سبحانه وتعالى قد ضمن لها من العوض ما يخرج به ^{العلم} عن كونه ظلماً الذي هو علة القبح فبذلك يرتفع القبح العقلي لزوماً ضرورة ارتفاع الأثر عند ارتفاع المؤثر وقد استدل بها على حرمة اكل الطين لانه تعالى خلق لهم ما في الارض جميعاً دون نفس الارض ويلزم منه حرمة الانتفاع بالمعادن واجيب بان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه *

(٢) قوله تعالى ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ الظاهر ان المخاطبين بذلك هم الذين أخذ عليهم الميثاق لاتحاد القصة وهو مخصوص أما بتخصيص الناس أي قولوا للمؤمنين حسناً بدليل قوله تعالى « أشدأ على الكفار رحماً بينهم » وقوله تعالى « وليجدوا فيكم غلظة » وأما بتخصيص القول أي قولوا للناس حسناً في الدعاء الى الله تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيل أنه على العموم يعني في الدينية والديوية وذلك لان كلام الناس مع الناس في الامور الدينية

إن كان بالدعوة إلى الإيمان وجب أن يكون بالرفق واللين كما قل تعالى لموسى وهرون عليهما السلام (فقلوا له قولاً ليناً) وقال تعالى لنبيينا ﷺ (إدفع بالتي هي أحسن). وأما في الأمور الدنيوية فمن المعلوم أنه إذا أمكن التوصل إلى الغرض المقصود باللطيف من القول لم يعدل إلى غيره وعنه ﷺ ما كان الرفق في شيء إلا زانه ولا نزع من شيء إلا شانه أخرجه ابن حبان وسعيد ابن منصور وعبد بن حميد عن أنس وفي ذلك أحاديث كثيرة من ذلك ما روى مسلم وابن حبان عن عدي بن حاتم أنه قال ﷺ اتقوا النار ولو بشق تمرة فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة *

(٣) قوله تعالى ﴿وَمَا يُعَامِنُ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَ إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ قَلِيلٌ تَكْفُرُ فَيَتَعَامُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمُرءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَامُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ أخذ من هذه الآية الكريمة أحكام : منها حسن النصيحة من المعلم ومنها أن تعلم السحر لا بطلاله جائز ومنها أن معتقد صحته كافر لكن فيما كان نحو الاختراع والتصوير وعلم الغيب وما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل وأما ما يجري مجرى المعجز كالطير أن يغير جناح وقطع المسافة في وقت يستحيل قطعها فيه ففسق بوجوب التعزير ذكره الحاكم رحمه الله تعالى وقال أبو جعفر في شرح الابانة إذا ادعى الأحياء والجمع والتفريق والبغض والمحبة وأن له في ذلك تأثيراً كافر قال وكذا قلب الأعيان كما يتعاطاه من يتعاطى الكيمياء وتحريك الجمادات من غير مباشرة ولا توليد . وقال السيد المؤيد بالله عليه السلام إذا أظهر أنه لا حقيقة لفعاله أدب فقط ولا كفر . وحدث السحر عندنا القتل ولو كان قد أظهر أنه قتل بسحره لأنه لا حقيقة له وقال الشافعي رحمه الله

تعالى يقتل بذلك قصاصاً وقال المنصور بالله وأبو حنيفة أن حده حد المحارب *
ومن أحكام الآية الكريمة أن اخذ العوض عليه حرام ويجوز أخذه على الرقية
لما رواه الستة عن أبي سعيد الخدري أن رهطاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا
في سفرة سافروها فنزلوا بحي من أحياء العرب فقال بعضهم إن سيدنا لدغ فهل
عند أحد منكم شيء ينفع صاحبنا فقال رجل من القوم نعم والله إني لأرقي ولكن
استضفناكم فايتم أن تضيفونا ما أنا براق حتى تجعلوا لي جعلاً فجعلوا له قطيعاً من
الشاء فاتاه فقرأ عليه بام الكتاب وتفل حتى برىء كأنما انشط من عقال قال
فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال اقتسموا فقال الذي رقى لا تفعلوا
حتى تأتي رسول الله ﷺ فنستأمره فغداً على رسول الله ﷺ فذكروا له فقال
رسول الله ﷺ من أين علمتم أنها رقية أحسنتم اقتسموا واضربوا لي معكم بسهم
قال الخطابي رحمه الله أنشط من عقال أي حل نشطت الشيء إذا شدته وأنشطته
بالالف إذا حللته * (٤) قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا
فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ﴾ سبب نزول الآية ما أخرجه الترمذي وضعفه وأبو داود الطيالسي
وعبد بن حميد وابن ماجه وغيرهم عن عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله
ﷺ في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا على حياله
فأما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت (فاينما تولوا فموجه الله) وقد
أجمع محققوا المفسرين على أن الآية نزلت في أمر مختص بالصلوة واختلفوا فيه
على وجوه أحدها أنه أراد تحويل المسلمين عن استقبال بيت المقدس إلى الكعبة
فقال إن المشرق والمغرب وجميع الاطراف مملوكة له تعالى ومخلوقة له فاي مكان
أمركم باستقباله فهو القبلة لأن القبلة ليست قبلة لذاتها بل يجعل الله فكان الآية

مقدمة لما أراد الله من نسخ القبلية وثانيها عن ابن عباس رضي الله عنهما لما حولت
القبلة عن بيت المقدس انكر اليهود لعنوا ذلك فنزلت الآية رداً عليهم وثالثها
قول ابي مسلم ان كلا من اليهود والنصارى زعم ان الجنة له وحده فرد الله عليهم
وذلك ان اليهود انما استقبلوا بيت المقدس لاعتقادهم انه تعالى صعد السماء من
الصخرة والنصارى استقبلوا المشرق لان عيسى عليه السلام ولد هنالك اذ انتبذت
من أهلها مكاناً شرقياً فكل منهم وصف معبوده بالحلول في الاماكن ومن كان
هكذا فهو مخلوق لا خالق فكيف تخلص لهم الجنة وهم لا يفرقون بين الخالق
والمخلوق ورابعها قول قتادة وابن زيد ان الله سبحانه وتعالى نسخ قبله بيت المقدس
بالتخيير إلى أي جهة شاؤا بهذه الآية فكان للمسلمين ذلك إلا ان النبي ﷺ كان
يختار التوجه الى بيت المقدس ثم نسخ ذلك التخيير بتعيين الكعبة وخامسها
ان الآية في حق من يعاين الكعبة فله استقبال اي جهة شاء . وسادسها عن ابن
عمر نزلت في المسافر يصلي النوافل حيث توجهت به راحلته فكان ﷺ إذا رجع من
مكة يصلي على راحلته تطوعاً يومى برأسه نحو المدينة فمعنى الآية أينما تولوا اوجوهكم
لنوافلكم في أسفاركم فثم وجه الله اي فقد صادقم رضاه . وسابعها وهو الاصح
عن عامر بن ربيعة فهي (١) على الاول ناسخة وعلى الوجه الرابع منسوخة وعلى
سائر الوجوه لا ناسخة ولا منسوخة . وقد اخذ منها أحكام : منها جواز الصلوة
إلى أي جهة عند عدم القدرة على التحري . ومنها انه اذا انكشف الخطأ بعد
مضي الوقت مع التحري او مع عدم القدرة عليه لم يجب القضاء عند الهادي والقاسم
والناصر واكثر السادة عليهم السلام وأما في الوقت فتجب عليه الاعادة أما الشافعي

(١) المتقدم ذكره اول البحث الراوى سبب النزول وجعله في الثمرات الاول *

واما قلنا عليه الاعاده في
 وج احتلاذه بالحق مطلقا و
 ان كان طاهر الاية الاكبره
 لان الواجب استقبال حق
 في حق المعاني والحق فاستبان
 من كونه وقوله تعالى فاستبانوا
 من كونه فحق ان يراد الحق
 من وجه المعاني وهو
 فحق الحق وجه فقط
 اكبره اي حق فقط
 ملاذله وتكمل اي فاعاد المعاني
 الاستدلال بالحق عليه
 والحق والادب بعد عليه
 ولما افقه قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا اصابته راسق فادوا
 منه ما استطعتم فقلنا
 بعد الوقت لا بعد
 راسق الاية

فله قولان أحدهما انه لا يلزمه وبه قال مالك وابو حنيفة وابن المبارك واحمد وإسحق
والثاني وهو أصحها تلزمه الاعداء (١) وبه قال المنصور بالله والمؤيد بالله عليهما السلام
لان وجوب الاستقبال شرط قطعي فيلزم من أخل به القضاء وهذا حيث يتقن
الخطا فاما حيث لم يتيقنه وانما حصل له ظن بذلك فلا تلزمه الاعداء ولو بقي
الوقت لان الاجتهاد لا ينتقض الاجتهاد* (٥) قوله تعالى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
فيه دلالة على اشتراط عدالة الامام فلا يجوز عقد الامامة للفاسق إجماعاً ولا
تجب طاعته مع غلبته عندنا بل تجب منابذته لان كل عاص ظالم والعبرة بالعدالة
الظاهرة فنحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر خلافاً للامامية فانهم يقولون
بوجوب العصمة ظاهراً وباطناً ومما يدل على بطلان إمامة الفاسق ان العهد في
كتاب الله تعالى قد يطلق على الامر ألم اعهد اليكم يا بني آدم ان لا تعبدوا الشيطان
أي الم امركم إذا ثبت ان عهد الله قد يكون بمعنى الامر فنقول لا يخلو قوله تعالى
لا ينال عهدي الظالمين من ان يكون المراد ان الظالمين غير مأمورين او ان الظالمين
لا يجوز ان يكونوا محل من تقبل منهم او امر الله تعالى ولما بطل الوجه الاول
لان أوامره تعالى لازمة للظالمين كما للمطيعين ثبت ان المراد كونهم غير مؤتمنين
على أوامر الله تعالى وغير مقتدى بهم فيها وكما لا ينبغي ان تعقد الامامة للفاسق
كذلك لا ينبغي ان يكون حاكماً ولا تنفذ احكامه إذا ولي الحكم ولا تقبل شهادته
ولا خبره إذا أخبر عن النبي ﷺ ولا فتياه إذا افتى ولا يؤتم به إذا تقدم للصلاة
قال ابو بكر الرازي ومن الناس من يظن ان مذهب ابي حنيفة انه يجوز كون الفاسق
(١) يعني في الوقت والقضاء بعده كما هو ظاهر إطلاق الشافعي والمنصور بالله ويدل عليه

هم الساقطون من القول
الخلافة

« إماماً وخليفة ولا يجوز كون الفاسق قاضياً وهذا خطأ » نعم « انه قال (١) إذا كان القاضي عدلاً في نفسه وتولى القضاء من إمام جائر فإن أحكامه نافذة والصلوة خلفه جائزة لأن الذي ولاه بمنزلة سائر أعوانه وليس من شرط أعوان القاضي أن يكونوا عدولاً الا ترى أن أهل بلد لا سلطان عليهم لو اجتمعوا على الرضى بتولية رجل عدل منهم القضاء حتى يكونوا أعواناً له على من امتنع من قبول أحكامه كان قضاؤه نافذاً وإن لم يكن له ولاية من جهة إمام . قلت والمذهب أنه لا يجوز تولي القضاء من جهة الظامة وما خرج به المؤيد بالله عليه السلام بجوازه من قول الهادي عليه السلام في الأحكام يقر من أحكام البغاة ما وافق الحق ومن قوله عليه السلام في المنتخب أنه يجوز قيام الكبير بأخوته الصغار إذا أمره بذلك بعض أمراء الظامة بعيد قال السيد ابوطالب بعد أن ذكر ما تقدم وهذا تخريج غير واضح عندي « نعم » للإمام المهدي عليه السلام تفصيل حسن هو أن الحاكم إن كان لا يستجيز التولي من جهة الظامة فلا حكم لتولية منهم وإن كان مذهبه جواز التولي منهم صححت ولايته وحكمه اذ قد صارت له ولاية عند نفسه قال ولوقلنا لا يجوز لزوم أن لا يصح حكمه في قضية من القضايا بالاضافة إلى من يمنع التولي منهم ولو ثبت هذا لزوم في غيره من مسائل الخلاف نحو أن يـكون الحاكم مقلداً أو غير ذلك ثم قال الرازي وكيف يجوز أن يدعى ذلك على أبي حنيفة وقد أكرهه ابن هبيرة في أيام بني أمية على القضاء وضربه فامتنع من ذلك فحبس فألح عليه ابن هبيرة وجعل يضربه في كل يوم أسواطاً فلما خيف عليه قال له الفقهاء تول له شيئاً من عمله أى شيء كان حتى يزول عنك الضرب فتولي له عدل أحمال التبن الذي تدخل عليه فخلاه ثم دعاه المنصور إلى مثل

التعليل الذي في السياق (١) يعنى أبي حنيفة اهـ

ذلك حتى عد له اللبن الذي كان يضرب لسور المدينة وذلك أنه كان يقول في المنصور
واشياعه لو ارادوا بناء مسجد وارادوني على عد أجره لما فعلت وقصته في امر
زيد بن علي عليه السلام مشهورة وحمله المال اليه وفتياه الناس سرّاً في وجوب نصرته
والقتال معه وكذلك امره مع محمد و ابراهيم ابني عبد الله بن الحسن عليهم السلام إهم
وقد اتفقوا في امير السرايا والمصدق على عدم اعتبار العدالة خلافاً للمر تضي في المصدق
واختلفوا في الوصي والمتولي على المساجد والايام ونحوهم فاشتراطها الهادي عليه
السلام والشافعي رضي الله عنه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة عليهما السلام لا تشترط فيهم
إلا الأمانة فقط وظاهر الآية مع الهادي والشافعي وأمير السرايا مخصوص بالاجماع *
(٦) قوله تعالى ﴿وَآتَخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ قراءة الأكثر اتخذوا
على لفظ الامر فدلّت الآية علي وجوب ركعتي الطواف كما رواه القاضي زيد عن
الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والذي خرجه ابو
جعفر للهادي والقاسم والناصر وهو المشهور من مذهب الشافعي أنه ما سنة لقول النبي
ﷺ لمن سأله عن الواجبات فذكر له الصلوات الخمس فقال هل علي غير هاقال
لا الا ان تطوع قلنا هو مخصوص بما روى عن جابر قال قدم رسول الله ﷺ
فدخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى اربعاً ثم أتى
المقام فقال واتخذوا من مقام ابراهيم مصلي وصلى ركعتين والمقام بينه وبين البيت ثم
أتى الحجر بعد الركعتين فاستامه ثم خرج الى الصفا ظنه قال ان الصفا والمروة من شعائر
الله أخرجه مسلم ومالك والترمذي والنسائي ويكره فعلهما عندنا في الاوقات
الثلاثة المكروهة التي نهى النبي ﷺ عن الصلوة فيهن ودفن الجنابة في خبر
عقبة ابن عامر الجهني قال ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا ان نصلي

فيهن أو تقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم
 الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تصفر الشمس للغروب حتى تغرب أخرجه الستة
 إلا البخاري والموطأ والموطأ والنسائي عن عبد الله الصنابحي نحوه وأما القراءة
 فيها فالسنة أن يقرأ في الأولى مع الفاتحة بقل يا أيها الكافرون وفي الثانية بقل
 هو الله أحد لما روى الترمذي عن جابر أن رسول الله قرأ في ركعتي الطواف
 بسورتي الإخلاص قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ونحوه عنه في حجة الوداع
 ويؤخذ من الأحاديث المذكورة أن المشروع الجهر في قراءتهما إذ لو لم يجهر ﷺ
 لما علم كونه قرأ سورتي الإخلاص وقيل يسر بهما كصلوة الجنابة وقيل يسر
 بهما نهاراً ويجهر بهما ليلاً. قيل ويكون الجهر فيهما دون الجهر في الفرائض ويجب
 على من نسيهما فلم يصلهما في المقام عقيب الطواف أن يصليهما حيث ذكرهما لأنه
 لا وقت لهما على الأصح وقال الفقيه حسن أنه يصليهما إذا ذكرهما قبل خروج
 أيام التشريق فإن خرجت قبل أن يذكرهما لم يجب عليه صلواتهما لأن وجوبهما
 مختلف فيه والواجب المختلف فيه إذا ترك نسياناً حتى مضى وقته لم يجب قضاؤه
 ووقت هاتين الركعتين هو وقت الطواف ووقت أدائه أيام الشريق فاذا خرجت فقد
 خرج وقتها (٧) قوله تعالى ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ
 السُّجُودِ﴾ دلت الآية على أن طهارة البيت واجبة قال الحاكم ويدل على كراهة
 الصلاة فيه على الجنابة لأنه لا يؤمن خروج النجاسة وهذا هو المذهب وهو قول
 أبي حنيفة ومالك وعند الشافعي وأحمد لا تكره الصلوة في المسجد وعند أكثر
 أصحاب الشافعي يستحب ذلك في المسجد لحديث سهيل قالت عائشة والله ما صلى
 رسول الله ﷺ على سهيل بن يضاء إلا في المسجد. لنا ما رواه أبو داود عن

أبي هريرة قال رسول الله ﷺ من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وحديث عائشة فيه أن الناس أنكروا ذلك عليها والناس هم أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والانصار فلولا أن الكراهة معروفة بينهم لما عابوا عليها قال في شرح الكنز للحنفية قال شمس الائمة تأويل حديث ابن يضاء أنه عليه الصلاة والسلام كان معتكفاً في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج من المسجد فامر بالجنارة فوضعت خارج المسجد فصلى عليها في المسجد فعلم بذلك أصحابه عليه الصلاة والسلام وخفي عليها إهم « قلت » ويؤيد ذلك ما ذكره ابن حجر في فتح الباري قال وحكي ابن بطال عن ابن حبيب أن مصلي الجنائز بالمدينة كان لا يصقاً بمسجد النبي ﷺ من ناحية المشرق واختلف في المراد بالطهارة ف قيل المراد من الانجاس وقيل من الاوثان وطواف الجنب والحائض والاطهر أن المراد التطهير من كل أمر لا يليق بالبيت أما من الانجاس والاقدار فلان موضع البيت وحواليه مصلى وأما من الشرك والاثان فلانه مقام العبادة والاخلاص وكل هذه إيمان لا تكون موجودة هناك فالمراد إقراره على طهارته مثل (ولهم فيها أزواج مطهرة) وأما ان تكون موجودة فأمرنا بأزالتها * (٨) قوله تعالى ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ سبب نزول هذه الآية ما روي عن البراء أن رسول الله ﷺ أول ما قدم المدينة نزل على أجداده أو قال على أخواله من الانصار وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة أو سبع عشر شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب ان يوجه إلى الكعبة فأمر الله تعالى (قد نرى تقلب وجهك في السماء) الآية فتوجه إلى الكعبة أخرجه البخاري ومسلم والمراد بالوجه المواجه من الانسان لانه بذلك يظهر الاستقبال فلو لوى عنقه حتى

قابل وجهه الكعبة لم تجز الصلوة وقال الفقيه يحيى تجزي لظاهر الآية فإنه تعالى
اعتبر الوجه ولو صلى إلى بعض الأركان واستقبله ببعض البدن وبعض البدن
إلى غيره قيل لأصحاب الشافعي قولان واختار الإمام يحيى عليه السلام أنها
لا تصح إذ يصدق عليه أن يقال لم يستقبل الكعبة وإنما استقبلها ببعضه وحكى
عن بعض المتأخرين أن العبرة بالوجه للآية وصححه الإمام المهدي عليه السلام
والمراد بالشطرا الجهة كما فسر هـ ابن عباس وقادة ومجاهد فلا يجب استقبال العين
على الغائب وإنما ذكر المسجد دون الكعبة لأنه عليه الصلوة والسلام كان في
المدينة والبعيد يكفيه مراعات الجهة فإن استقبال عينها حرج عليه بخلاف القريب .
وفي الصلاة في البيت أو على ظهره مذاهب فذهبنا وهو قول الشافعي وإبي حنيفة
وداود وأكثر العلماء يصح الفرض والنفل قال أصحاب الشافعي لكن الفرض
خارج البيت أفضل لأن الجماعة تكثر والنفل داخل أفضل قال أهل المذهب
إذا صلى إلى جهة الباب وجب إن يكون قدامه جزؤ منها وعند ابن جرير لا يصح
الفرض ولا النفل وعند أحمد ومالك في أحق قوله يصح فيها النفل دون الفرض
قالا قول وجهك شطر المسجد الحرام ومن كان داخل المسجد لم يكن متوجهاً
إلى المسجد بل إلى جزء من أجزائه واجيب بأن المتوجه إلى جزء كاف لأن التوجه
لا يكون إلا كذلك وإن كان خارج المسجد أما إذا صلى على ظهره فالمذهب تصح
صلوته إذا كان قدامه جزء منها لأنه متول جزء من البيت وعند أبي حنيفة تصح
ولو سجد على آخر جزء وعند الشافعي لا بد أن يكون له سترة متصلة بالبيت فإن
لم يكن ثمة سترة لم تصح لأنه صلى عليها لا إليها وظاهر كلام أهل المذهب أنه
يجزي استقبال الحجر لأنه من البيت ولذلك أوجبوا أن يكون الطواف من

خارجه وعن بعض الشافعية لا يجزى استقباله لان كونه من البيت غير متيقن
 اذ الحديث الوارد بان ستة أذرع او سبعة اذرع من البيت خبر آحادي لا يفيد يقيناً
 بل ظناً وهو ههنا غير كاف * (٩) قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ
 شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَّاعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا
 وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ سبب نزول هذه الآية ما روي عن
 عروة ابن الزبير قال سألت عائشة فقلت لها أرايت قول الله تعالى (إن الصفا
 والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما)
 فوالله ما على أحد جناح ان لا يطوف بالصفا والمروة قالت بشما قلت يا ابن اختي
 إن هذه لو كانت على ما أولتها كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنهما
 انزلت في الانصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها
 عند المشلل وكان من أهل بها يتخرج أن يطوف بالصفا والمروة فلما أسلموا سألوا
 النبي ﷺ عن ذلك فقالوا يا رسول الله انا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا
 والمروة فانزل الله تعالى إن الصفا والمروة الآية قالت عائشة وقد سن رسول الله
 ﷺ الطواف بينهما فليس لاحد أن يترك الطواف بينهما اخرجه البخاري
 ومسلم واخرجه الموطا وابو داود والترمذي والنسائي بالفاظ متقاربة ويؤخذ
 من ظاهر الآية كونه سنة كما هو مذهب ابن عباس وابن الزبير وعطاء وأنس بن
 مالك ومجاهد وابن سيرين واليه ذهب سفيان الثوري من وجهين أحدهما قوله
 فمن تطوع خيراً الثاني قراءة ابن عباس وابن سيرين فلا جناح عليه أن لا يطوف
 بهما وكذلك هو في مصحف عبد الله . وعند أكثر العلماء انه واجب لما روته
 حبيبة بنت ابي تجزأة احد نساء بي عبد الدار قالت رأيت رسول الله ﷺ بين

الصفاء والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعي يدور به إزاره وهو يقول اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي . وعن صفية بنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي ﷺ بين الصفاء والمروة يقول كتب عليكم السعي فاسعوا رواها أحمد والبداية بالصفاء واجب لما روى النسائي في السنن الكبرى عن جابر أن رسول الله ﷺ طاف وسعى رمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم قرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وصلى ركعتين وجعل المقام بينه وبين الكعبة ثم استلم الركن ثم خرج فقال (إن الصفاء والمروة من شعائر الله) فابدؤا بما بدأ الله به فمن عكس فبدأ بالمروة الفى الشوط الاول الذي من المروة وهذا مذهب اكثر العلماء وعن عطاء إن جِئَ فبدأ بالمروة اجزاعنه وقد اختلف هل السعي من أركان الحج اولا فعند العترة عليهم السلام وابي حنيفة ليس بركن وهو قول جماعة من الصحابة ويجبره دم لقوله ﷺ الحج عرفات وعند مالك والشافعي وأحمد أنه ركن لقوله ﷺ فإن الله كتب عليكم السعي . فلا يجبره الدم ، انما ماتقدم . والسعي سبعة أشواط يبدأ بالصفاء ويختم بالمروة وذلك شوط ثم يعود من المروة الى الصفاء وذلك شوط هذا قول الاكثرين وعن بعض الشافعية من الصفاء الى الصفاء شوط ثم كذلك كالطواف بالبيت . لنا ما روى في حديث جابر قال ثم خرج يعني النبي ﷺ من الباب الى الصفاء فلمادنا من الصفاء قرأ (إن الصفاء والمروة من شعائر الله) ابدؤا بما بدأ الله به فبدأ بالصفاء فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك وقال هذا ثلاث مرات ثم نزل الى

المروءة حتى اذا انصبت قدماء في بطن الوادي رمل حتى إذا صعدتا مشى حتى
 اذا أتى المروءة فعل كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر الطواف على المروءة قال
 لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي الحديث *

(١٠) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ
 بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بِأَعْيُنٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ يختلف العلماء
 في التحريم المضاف الى الاعيان هل يقتضى الاجمال لان الاعيان لا يمكن وصفها
 بالحرمة والحل فلا بد من صرفها الى فعل من افعالنا فيها وليست جميع أفعالنا
 فيها محرمة لان تبعيدها عما يجاوز المكان فعل من الافعال وهو غير محرم فلا بد
 إذاً من صرف هذا التحريم إلى فعل خاص وليس بعض هذه الافعال أولى من
 بعض فوجب صيرورة هذه الآية بمجمله وقال اكثر العلماء انه ليس من الجملات
 بل هذه اللفظة تفيد في العرف حرمة التصرف في هذه الاجسام كما ان الذوات
 لا تملك وإنما تملك التصرفات فيها فاذا قيل فلان يملك جارية فهم كل احد أنه يملك
 التصرف فيها وكذا هنا فوجب ان تدل الآية على حرمة التصرفات الا ما اخرجته
 الدليل «فان قيل» لم لا يجوز تخصيص هذا التحريم بالاكل والذي يدل عليه
 وجوه أحدها ان المتعارف في تحريم الميتة تحريم اكلها وثانيها انه ورد عقيب قوله
 كلوا من طيبات ما رزقناكم وثالثها ما ورد عن رسول الله ﷺ حين مر بشاة
 ميمونة فقال إنما حرم اكلها * والجواب عن الاول أنا لانسلم ان المتعارف من
 تحريم الميتة تحريم اكلها وعن الثاني ان هذه الآية مستقلة بنفسها فلا يجب قصرها
 على ما تقدم بل يجب إجراؤها على ظاهرها وعن الثالث أن ظاهر القرآن مقدم
 على خبر الواحد لكن هذا إنما يستقيم إذا لم يحجز تخصيص القرآن بخبر الواحد

او يقال معارض بحديث ابن عكيم وظاهر الآية يقضى بحرمة السمك والجراد
إلا انهما خصا بالخبر الوارد عن ابن عمر عن النبي ﷺ احلت لنا ميتتان ودمان
فاما الميتتان فالخوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال اخرج ابن ماجه ومالك
والبيهقي في السنن والدارقطني والحاكم وابن مردويه . وأما جلد الميتة المدبوغ فذهب
عامة اهل البيت عليهم السلام الى كونه نجساً لا يحل الانتفاع به لحديث ابن عكيم
قال قُرِئَ علينا كتاب رسول الله ﷺ بارض جهينة وانا يومئذ غلام شاب يقول
فيه لا تستمتعوا من الميتة باهاب ولا عصب وفي اخرى ان رسول الله ﷺ
كتب إلى جهينة قبل موته بشهر ألا لا تنتفعوا بالميتة باهاب ولا عصب اخرج
الامام احمد بن سليمان عليه السلام في اصول الاحكام مرسلًا واخرجه ابو داود
وفي رواية الترمذي قال أنا كتاب رسول الله ﷺ ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب
ولا عصب وفي اخرى قبل موته بشهرين وأخرج النسائي الرواية الاولى وأما
مذهب عامة الفقهاء قال في الشفا وهو مروى عن الحسين بن علي وزيد بن علي
واحمد بن عيسى فالحل لهذه الاحاديث الاتي ذكرها وغيرها عن ابن عباس قال
سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا دبغ الاهداب فقد طهر وفي روايه قال سألتنا
رسول الله ﷺ عن ذلك فقال دبغه طهره اخرجته مسلم واخرج الموطا وابو
داود الرواية الاولى واخرج الترمذي والنسائي قال قال رسول الله ﷺ ايما اهداب دبغ
فقد طهر والنسائي ان ابن وعلة سأل ابن عباس قال انا نغزوا اهل المغرب وانهم
أهل وبر ولهم قرب يكون فيها اللبن والماء فقال ابن عباس الدباغ طهر قال
ابن وعلة عن رأيك او شيء سمعته عن رسول الله ﷺ قال غن رسول الله ﷺ
وعن ابن عباس ان رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة فقال هلا انتفعتم باهابها قالوا

إنها ميتة قال إنما حرم أكلها وفي رواية قال تُصَدَّقُ على مولاة لميمونة بشاة
فماتت فمر بها رسول الله ﷺ فقال هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به فقالوا
إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها أخرجه البخاري ومسلم وللبخاري قال مر النبي
ﷺ بعز ميتة فقال ما على أهلها لو انتفعوا بإهابها وفي رواية للترمذي قال
ماتت شاة فقال النبي ﷺ إلا نزعتم جلدها ثم دبغتموه فاستمتعتم به وفي رواية
أبي داود من طريق عن ابن عباس ومن طريق عنه عن ميمونة قالت أُهديت
لمولاة لنا شاة من الصدقة فماتت فمر بها النبي ﷺ فقال ألا دبغتم إهابها واستمتعتم به
فقالوا يا رسول الله إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها وفي أخرى بهذا الحديث ولم
يذكر ميمونة قال فقال ألا انتفعتم بإهابها ثم ذكر معناه ولم يذكر الدباغ قال ابن
الاثير قال معمر كان الزهري ينكر الدباغ ويقول يستمتع به على كل حال فأخرج
النسائي الرواية الثانية ورواية البخاوي ورواية الترمذي إلا أنه أخرجها عن ابن
عباس عن ميمونة وأخرج نحوه الموطأ عن عبيد الله ولم يذكر ابن عباس فجعله
مرسلا وعن عالية بنت سبيع قالت كان لي غنم بأحد فوق وقع فيها الموت فدخلت
على ميمونة زوج النبي ﷺ فذكرت ذلك لها فقالت لي ميمونة لو أخذت جلودها
فانتفعتم بها قالت فقلت أيجل ذلك قالت نعم مر علي رسول الله ﷺ ورجال من
قريش يجرون شاة لهم مثل الحمار فقال لهم رسول الله ﷺ لو أخذتم إهابها قالوا إنها
ميتة فقال رسول الله ﷺ يطهرها الماء والقرض أخرجه أبو داود وأخرج النسائي
المسند منه فقط * وأما عظام الميتة وعصبتها وأصول قرونها وإظلافها وحوافرها
ففي ذلك مذهبان مذهب عامة أهل البيت ومالك والشافعي عليهم السلام أنها
نجسة لأنها مما تحله الحياة وقال أبو حنيفة إن ذلك لا تحله الحياة لأن فيه صلابة

وخشونة وليس فيه بنية الحياة وأما قوله تعالى (قال من يحيى العظام وهي رميم) فذلك مجاز كقوله تعالى (ويحيى الارض بعد موتها) ورد بان المجاز إذا ثبت في موضع بدليل لم يلزمه منه ثبوته في آخر بغير دليل وروى الرازي عن مالك جواز الانتفاع بما عدا العظم والعصب وأما الدم ففي ذلك مذهبان الاول انه عام في الدم المسفوح وغيره وهذا قول المؤيد بالله والناصر والشافعي تمسكا بظاهر الآية وعند القاسم وابي حنيفة ان الحرمة تعلق بالسافح تمسكا بقوله تعالى (او دماً مسفوحاً او لحم خنزير) فاذا هذه الآية خاصة وقوله (إنما حرم عليكم الميتة والدم) عام والخاص مقدم على العام. أجاب أهل المذهب الاول بان قوله (قل لا أجد فيما اوحى إلي محرماً) ليس فيه دلالة على تحليل غير هذه الاشياء وهذا لا ينافي أن يبين له بعد ذلك تحريم ما عداها فلعل قوله إنما حرم عليكم الميتة نزلت بعد ذلك بياناً لتحريم الدم سواء كان مسفوحاً او غير مسفوح وإذا ثبت هذا وجب الحكم بحرمة جميع الدماء ونجاستها فيجب إزالة الدم عن اللحم وأما الخنزير فاجمعت الائمة على تحريم لحمه وشحمه وإنما ذكر اللحم لان معظم الانتفاع به وهو قوله وذروا البيع نخض البيع بالنهي لما كان هو أعظم المهمات عندهم وشعره غير داخل في الظاهر واختلفوا هل يجوز الانتفاع به للخرز فقال القاسم وابو حنيفة يجوز قال القاسم عليه السلام وترك الانتفاع به أفضل. حجة ابي حنيفة أنا نرى المسلمين يقرون الاسكافيين على استعماله من غير نكير ظهر منهم ولان الحاجة ماسة اليه فاذا قال الشافعي في دم البراغيث انه لا ينجس الثوب لمشقة الاحتراز عنه فهلا جاز مثله في شعر الخنزير اذا خرز به. والجواب ظاهر. وقال الناصر ومحمد بن الحسن ان شعره طاهر لان الحياة لا تحمله وهو قول الباقر والصادق والامامية. وقوله تعالى (وما اهل به لغير الله) المعنى

ما رفع به الصوت لغير الله تعالى وذلك قول الجاهلية باسم اللات والعزى فلو لم
 ينطق به بلسانه قال الحاكم فمنهم من حرم ذلك ومنهم من لم يحرمه والمذهب
 تحريمه قالواختلفوا في النصراني اذا ذبح لعيسى وسمى اسمه فمنهم من حرم والظاهر
 يدل عليه ومنهم من لم يحرم وأما إذا لم يعلم كيف ذبح فيحل عند من يجوز ذبيحة
 أهل الكتاب وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إذا سمعتم اليهود والنصارى
 يهلون لغير الله فلا تأكلوا ذبائحهم وإذا لم تسمعوا فكلوا فان الله سبحانه وتعالى
 قد أحل ذبائحهم وهو أعلم بما يقولون ذكره الرازي في المفاتيح . وقوله تعالى
 (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) معناه من كان مضطراً ولا يكون
 موصوفاً بصفة البغي ولا بصفة العدوان البتة فأكل فلا إثم عليه وهذا قول الشافعي
 وقال أبو حنيفة معناه من اضطر فأكل غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه فخصص صفة البغي
 والعدوان بالاكل * ويتفرع على هذا الخلاف في أن العاصي بسفره هل يترخص او لا
 قال الناصروزيد بن علي والشافعي واحمد بن يحيى عليهم السلام لا يترخص لانه يوصف
 بالعدوان والحجة هذه الآية وغيرها أما الآية فلا نه سبحانه وتعالى حرم هذه الاشياء
 على الاكل بقوله حرمت عليكم الميتة والدم ثم أباحها للمضطر الذي يكون
 موصوفاً بكونه غير باغ ولا عاد والعاصي بسفره غير موصوف بهذه الصفة لان قولنا
 غير متعد لا يصدق إلا اذا لم يكن متعدياً في أمر ما أي أمر كان فوجب ان لا يصدق
 إلا على من انتفت عنه صفة التعدي من جميع الوجوه والعاصي بسفره لا يصدق
 عليه كونه غير باغ ولا عاد وإذا لم يصدق عليه ذلك وجب بقاؤه تحت الآية وهي
 (حرمت عليكم الميتة) والعدوان في الاكل داخل تحت قوله غير باغ ولا عاد لانه يفيد
 نفي الماهية وهذه الماهية انما تنتفي عند انتفاء جميع أفرادها . وعند أبي حنيفة قال المؤيد

بالله وهو الذي يقتضيه مذهب يحيى عليه السلام الجواز لوجوه احدها قوله تعالى في آية
 اخرى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) وهذا الشخص مضطر
 فوجب ان يترخص . وثانيها قوله تعالى في آية اخرى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)
 وقال تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) والامتناع من الاكل سعي في قتل النفس وإلقاء النفس
 الى التهلكة . وثالثها أن العاصي بسفوره له أن يدافع أسباب الهلاك كالجلل الصوال
 والحية والعقرب بل يجب عليه فكذاها بما دفع الضرر عن النفس اجيب عن
 التمسك بالعمومات بان دليلنا الثاني (١) للترخيص اخص من دلائلهم المخصصة والخاص
 مقدم على العام وعن الوجوه القياسية بانه يمكنه الوصول الى هذه بالتوبة واذا لم يتب
 فهو الجاني على نفسه * (١١) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ
 الْقِتْلُ فِي الْقِتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَفِيَ لَهُ
 مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْعُرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ أنزل الله تعالى في
 القصص آيتين هذه الآية وآية المائدة وأحدهما اخص من الاخرى وقد اختلف
 أهل العلم بالعمل بهما فعمامة أهل البيت والشافعي ومالك وعمر بن عبد العزيز
 والحسن وعطاء وعكرمة والليث بن سعيد وابو ثور عملوا بخصوص آية البقرة فخصوا
 بمفهومها عموم آية المائدة فلم يقتلوا الحر بالعبد وعمل بأية المائدة سعيد بن المسيب
 والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه فوجبوا قتل الحر بالعبد
 واستدلوا أيضا بما أخرجه ابو داود والنسائي واحمد من حديث علي رضي الله عنه

(١) مراده بالدليل الثاني هو قوله تعالى غير باغ ولا عاد وان المراد به العاصي فهو اخص
 من الادلة الدالة على الترخيص وهي الوجوه التي ذكرها لأبي حنيفة وحكاية المؤيد بالله
 أن مذهب الهادي عليه السلام يقتضيه فان مدلولاتها عامة اهـ

المؤمنون تنكفأ دماؤهم . والجواب عن أخذهم بالآية من وجهين الأول أن قوله
 تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) شرع لمن قبلنا والآية التي تمسكنا
 بها شرع لنا ولا شك أن شرعنا أقوى في الدلالة من شرع من قبلنا . وثانيهما
 أن الآية التي تمسكنا بها تشمل على أحكام النفوس على التفصيل والتخصيص ولا
 شك أن الخاص مقدم على العام وعن الخبر بما روى البيهقي عن ابن عباس لا يقتل
 حر بعبد . وأما العبد بالحر والاني بالذكر فجائز بالاجماع والمعنى المستنبط لانه
 لما قتل العبد بالعبد فلان يقتل بالحر وهو فوقه أولى بخلاف الحر لما قتل بالحر
 لا يلزم أن يقتل بالعبد الذي هو دونه وكذا القول في قتل الانثى بالذكر . وأما قتل
 الذكر بالاني قال الرازي فليس إلا الاجماع وقال النجري يؤخذ من آية المائدة
 مع التزام اوليائها بنصف الدية ذكره الهادي والقاسم وابو طالب عليهم السلام
 قالوا وهكذا الحكم في أطراف المرأة كالعين واليد ونحوهما وفي شرح الابانة عن
 زيد بن علي وأحمد بن عيسى والمؤيد بالله والفقهاء عليهم السلام أن الرجل يقتل بالمرأة
 ولا شيء سوى ذلك قال المؤيد بالله والشافعي وكذلك الاطراف وعند زيد بن علي
 وأحمد بن عيسى والحنفية أنه لا يؤخذ اطراف الرجل باطراف المرأة انتهى .
 قلت قد روي في قتل الذكر بالاني حديث قال سراج الدين هو عمدة الديات وقد
 اشتمل على غير الديات من الفرائض والسنن والصدقات وهو حديث متداول
 في الامهات ولفظه في رواية النسائي عن عمرو بن منصور الحافظ عن الحكم بن
 موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد
 عن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً
 فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن

وهذه نسختها « من محمد النبي إلى شر حبيل بن عبد كلال وتعيم بن عبد كلال
 قيل ذي رعين ومعاقر وهمدان أما بعد وكان في كتابه ان من اعتبط مؤمناً قتلاً
 عن يمينه فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وان في النفس الدية مائة من الابل
 وفي الانف إذا أُوعِب جعدة الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين
 الدية وفي الذكر الدية وفي العلب الدية وفي العينين الدية وفي الجائفة ثلث الدية
 وفي المنقلة خمس عشرة من الابل وفي كل اصبع من أصابع اليد والرجل عشر
 من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وفي أن الرجل
 يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب الف دينار وفي زواية له مثله وقال فيها وفي العين الواحدة
 نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية . وقد خرجه
 سراج الدين رحمه الله من طرق شتى فمن أراد الاطلاع فعليه بكتابه البدر وخرج قتل
 الوالد وله والمسلم الكافر . أما الاول فاما روى احمد والترمذي وابن ماجه عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقتل الوالد بالولد . وأما الثاني
 فاما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي قال
 قلت لعلي يا امير المؤمنين هل عندكم شيء من الوحي مما ليس في القرآن فقال لا
 والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن الا فهماً يعطيه الله رجلاً في
 القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكك الاسير
 وأن لا يقتل مسلم بكافر . هكذا هو في باين من البخاري مسلم بكافر وهو من
 أفراد كما نبه عليه الحميدي وأخرجه أبو داود والنسائي والبراز من حديث قيس
 ابن عباد (١) عن علي في الصحيفة التي عنده لا يقتل المسلم بكافر ولا ذو عهد في

(١) بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة اهـ

عنده قال البزار روي عن علي من غير وجه قال ولا تعلم سندا لقيس بن عباد عن علي
إلا حديثين أحدهما هذا والثاني في سبب نزول هذان خصمان اختصموا في ربهما
وقوله فن عفي له من أخيه شيء يدل على أن الخيار لا ولياء المقتول بين القصاص وأخذ
الدية وهو قول ابن عباس ومجاهد وجمهور أهل العلم وقال زيد بن علي عليه السلام
والحنفية ومالك في أضعف الروايتين عنه أن تسليم الدية لا يجب إلا بالتراضي
فقط قالوا الآن الشيء مضمون بمثله صورة ومعنى إنا ما كن كما في المنليات أو معنى
فقط كما في القيميات أو صورة فقط كما في القصاص والدية ليست مثلاً لصورة
ولا معنى فلا يجبر الجاني عليها إلا أن يختار الصلح عاياً ويحملون الآية على ذلك .
« فان قلت » هل نجد في الكتاب والسنة دليلاً على ترجيح المعنى الأول (قلت)
نعم قال الله تعالى في مثل حكم هذه الآية في سورة المائدة فن تصدق به فهو كفارة
له والمتصدق هو المجروح أو ولي الدم لا الجاني بل الجاني متصدق عليه فهو معفو
له بدليل قراءة أبي في كفارته له وقال رسول الله ﷺ من تصدق بشيء من
جسده أعطي بقدر ما تصدق أخرجه الطبراني عن عبادة بن الصامت وعن أبي
هريرة أن النبي ﷺ قال من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يفتدى وإما
أن يقتل رواه الجماعة لكن لفظ الترمذي إما أن يعفو وإما أن يقتل وعن أبي
شريح الخزاعي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من أصيب بدم أو خبل أو الخبل
الجراح . فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فإن
أراد رابعة فخذوا على يديه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن ابن عباس قال
كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية فقال الله تعالى لهذه الأمة
كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر الآية فن عفي له من أخيه شيء قال

فالعفو أن يقبل في العمد الدية والاتباع بالمعروف يتبع الطالب بمعروف ويؤدى
إليه المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فيما كتب على من كان قبلكم
رواه البخاري والنسائي والدارقطني * (١٢) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ *
أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَاكِينَ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إتفق أهل العلم بالقرآن على أن الآية
نزلت في فرضية صوم شهر رمضان فاختلّفوا في المعنى بالذين من قبلكم فقال قوم الإشارة
إلى الأمم الخالية وذلك أن الله سبحانه وتعالى ما رسل نبياً إلا اقترض عليه وعلى
أمته صيام شهر رمضان فكفرت به الأمم كلها وآمنت به أمة محمد ﷺ وفائدة هذا
الكلام أن الصوم عبادة شاقة والشيء الشاق إذا عم سهل تحمله وقال قوم المعنى
بالذين من قبلنا هم النصارى روي عن الحسن ومجاهد والشمعبي أنهم قالوا إن الله
جل ذكره كان قد اقترض على الذين من قبلنا من النصارى صوم رمضان فلولوه
عن وقته ثم زاد كل قرن يوماً في أوله للاستبراء والاحتياط ويوماً في آخره حتى
صار إلى خمسين يوماً ففرض الله علينا صومه خاصاً كما كان فرضاً عليهم بقوله
(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) ثم قال آخرون المعنى بقوله
كما كتب صفة الصوم وذلك أن النصارى كانوا إذا افطروا أكلوا وشربوا وجامعوا
النساء ما لم يناموا وكان المسلمون كذلك في التحريم ما لم يناموا أو يصلوا العشاء الآخرة
حتى نزل قوله عز وجل (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) الآية فهذه الآية

منسوخة على هذا القول ومذهبنا والحنفية ان صوم عاشوراء كان واجباً ثم نسخ .
وقال الشافعي لم يكن واجباً حجتنا ما روي عنه عليه السلام صوم عاشوراء نسخ بصوم
رمضان والنسخ إنما يتناول الوجوب وروينا في البخاري والموطأ عن عائشة كان يوم
عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية وكان النبي عليه السلام يصومه فلما قدم المدينة صامه
وأمر بصومه فلما نزل رمضان كان رمضان الفريضة وترك عاشوراء فمن شاء صامه
ومن لم يشأ لم يصمه وقد دلت الآية على وجوب الصوم جملة أو وجوب صوم
رمضان وقوله لعلمكم تتقون فيه وجوه أحدها أنه سبحانه بين بهذا الكلام أن
الصوم يورث التقوى لما فيه من انكسار الشهوة وانقاع الحموى وأنه يردع عن
الاشتر والبطار والفواحش ويهون لذات الدنيا ورياستها وذلك لأن الصوم يكسر
شهوة النظر والفرج وإنما يسعى الناس لهذين كما قيل في المثل السائر المرؤ يسعى
لغارية بطنه وفرجه فمن أكثر الصوم هان عليه أمر هذين وخفت عليه مؤنتيهما
فكان ذلك رادعاً له عن ارتكاب المحارم ومهنواً عليه به أمر الرياسة في الدنيا
وذلك جامع لأسباب التقوى فيكون معنى الآية فرضت عليكم الصيام لتكونوا
من المتقين الذين اثبت عليهم في كتابي وأعلمت ان هذا الكتاب هدى لهم
ولما اختص الصوم بهذه الخاصة حسن منه تعالى أن يقول عند إيجابها لعلمكم
تتقون تنبيهاً بذلك على وجه وجوبه لأن مانع النفس ^{بمنع} عن المعاصي لا بد وأن يكون
واجباً . وثانيها ينبغي لكم بالصوم ان يتقوى رجاؤكم بالتقوى وهذا معنى لعل
وثالثها المعنى لعلمكم تتقون الله بصومكم وترككم للشهوات فان الشيء كلما كانت الرغبة
فيه أكثر كان الاتقاء عنه أشق والرغبة في المطعوم والمنكوح أشد من الرغبة في
سائر الاشياء فاذا سهل عليكم اتقاء الله تعالى بترك المطعوم والمنكوح كان إتقاء

الله بترك سائر الاشياء تسهيل وأخف . ورابعها المراد كتب عليكم الصيام كما كتب
 على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أحكامها وترك المحافظة عليها بسبب عظم درجاتها
 وأصالتها . وخامسها لعلكم تنتظمون بسبب هذه العبادة في زمرة المتقين لأن
 الصوم شعارهم وقوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر) دال على إباحة
 الفطر للمسافر والريغر وبين النبي ﷺ أن للحائض حكمها قالت عائشة رضي
 الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلوة وقيست النفساء على
 الحائض بكونها في معناها لأن النفس حيض مجتمع . واختلف هل يكفي لجواز
 الفطر مجرد إسم المرض أو لابد من اشتراط أمر زائد وهو لحوق المضرة فقال
 الحسن وابن سيرين مجرد المرض كاف فكذا لكل مسافر أن يفطر إذا كان ذلك لكل
 مريض قال في الكشف وروى أنه دخل على ابن سيرين في رمضان وهو يأكل
 فاعتل بوجع أصبعه وأنه سئل مالك عن الرجل يصيبه الرمد الشديد أو الصداع
 المضر وليس به مرض يضجعه فقال إنه في سعة من الإفطار وقد اختاره السيد يحيى في
 الياقوتة والفقهاء يحيى وقال الجمهور لا يترخص المريض إلا إذا خشي مضرة من زيادة
 علة أو حدوثها أما السفر فجرده كاف بالاتفاق إلا ما روي عن الأصم فإن قيل لم
 خرجوا عن دلالة اللفظ في المرض دون السفر فالجواب أنه قد ورد أخبار ظاهرها
 يفيد جواز الفطر للمسافر من غير اعتبار مضرة منها ما روي عن عائشة أن حمزة بن
 عمرو الأسامي قال للنبي ﷺ أأصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال إن شئت
 فصم وإن شئت فافطر أخرجه الجماعة وعن حمزة بن عمرو الأسامي قال قلت لرسول
 الله ﷺ اني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه وأنه ربما صادفني هذا
 الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأنا شاب وأجدني أن أصوم يا رسول الله أهون

علي من ان أخره فيكون ديناً فأصوم يا رسول الله أعظم لا جري أو أفطر فقال أي ذلك شئت يا حمزة أخرجه أبو داود والحاكم في المستدرک وفي رواية للنسائي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الصوم في السفر فقال إن شئت فصم وإن شئت فافطر وفي أخرى إن شئت ان تصوم فصم وإن شئت ان تفطر فافطر وأخرج مسلم أني أجد في قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح قال هي رخصة من الله عز وجل فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وفيه أن الاحتجاج لم يُجَد شيئاً لأن المدعي أن الآية لم تخص سفرًا باعتبار المظنة فكذلك المرض والقدر في السفر لدليل ولا دليل في المرض وفي قدر السفر المبيح للفطر خلاف فعند القاسم والهادي والباقر والصادق وأحمد بن عيسى عليهم السلام أنه يريد لقوله ﷺ لا تسافر المرأة بريدًا إلا ومعه محرّم محرم عليها أخرجه أبو داود والحاكم في المستدرک والبيهقي عن أبي هريرة فجعل عليه الصلوة والسلام البريد سفرًا أما سفر المعصية فذهب القاسم والهادي عليهما السلام والحنفية أنه مبيح للفطر لأن الآية لم تفصل . وقال الناصر والشافعي عليهما السلام لا يجوز فعل الرخص إذا كان سببها معصية . وفي المسافر بعد طلوع الفجر قال المؤيد بالله والناصر وأحمد والمزني وأخرج للهادي له أن يفطر لمعوم قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ولحديث حمزة بن عمرو المتقدم وقياًساً على من رخص له الإفطار بالمرض وقال المشافعي وأبو حنيفة ليس له أن يترخص لأن النية قد ثبتت لقوله تعالى في سورة محمد ﷺ (ولا تبطلوا أعمالكم) بخلاف المريض فإنه ملجأ ولأنه قد تابس بفرض المقيم كما لو دخل في الصلوة بنية الإتيان ثم أراد أن يقصر ومذهب جماهير العلماء فيمن صام بعض رمضان في الحضر ثم سافر ان له الترخص

هذا لا ينهض دليل
على قصر السفر بريد
عامة ما هنا كذا ان النبي صلى
سما البريد سفرًا ولا بد
من تسمية ان لا يكون
ما دون سفرًا فورد
فيما أحرم سجد منصرف
وعنه تسمية السفر
سفرًا لا بد ان يكون
الحكم هنا مثلاً في القصر
والحر لا طفر

لما روي من إنشاء رسول الله ﷺ السفر في رمضان وانه خص عام الفتح قال الناصر
ويكره السفر في رمضان إلا سفراً واجباً كالخج والجهاد والجرة . وأما إفتطار
المسافر إذا خرج من بلده قبل طلوع الفجر أو بعده فعند الهادي والناصر عليهما
السلام إذا خرج من ميل بلده كالقصر . وعند المؤيد بالله عليه السلام إذا خرج من
العمران كالقصر عنده وإذا زال سبب الترخص ممن يصح منه الصوم فقدم المسافر
وصح المريض وأفاق المجنون جنوناً طارياً لم يمهم الامساك بنية الصوم إذ هي
مجزية إلى الغروب بخلاف من لا يصح منه الصوم في أول اليوم كالحائض إذا
طهرت والعبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم فإنه لا يجب عليهم الامساك بل يندب
رعاية حرمة الشهر وأما من أفطر في رمضان عمداً لغير عذر فإنه يجب عليه الامساك
والقضاء ذكره أبو مضر وكذا من أفطر ناسياً لغير عذر ذكره أبو طالب حكى
ذلك عنهما في الغيث . وأما حكم الصوم في السفر فذهبنا وهو رأي أبي حنيفة
وأصحابه والشافعي ومالك وجهور الفقهاء ان الصوم في السفر أفضل لمن لا يجده
قال القاسم إلا الصوم النفل لما روي عن أنس أنه قال للصائم في السفر إن أفطرت
فرخصة وإن صمت فهو أفضل ولأنه إذا أفطر عرض الصوم للنسيان وحوادث
الزمان فكان الصوم أفضل وقالت الامامية وبعض أهل الظاهر يجب الفطار على
المسافر ولا يصح صومه وحجتهم ظاهر الآية وقوله ﷺ ليس من البر الصيام
في السفر وما روى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في
رمضان حتى إذا بلغ كراع الغميم (١) فصام الناس فقيل له يا رسول الله إن الناس
قد شق عليهم الصيام فدعنا بقدر من ماء فشرب . والناس ينظرون فأفطر بعض

(١) الغميم بالعين المعجمة كاهير واد بين الحرمين على مرحلتين من مكة اه قاموس

الناس وصام بعضهم فبلغه ان ناساً صاموا فقال اولئك العصاة أخرجه مسلم وماروى
عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان فصام
حتى بلغ الكؤيد ثم افطر فافطر الناس معه وإنما كانوا يأخذون بالاحداث فلا حدث
من أمر رسول الله ﷺ أخرجه البخاري ومسلم ومالك والنسائي . فان قيل
فما الجواب . قلت أما الآية فأنها تحتل الامرين فقوله تعالى فعدة من ايام اخر
يحتمل ان تكون للعزيمة وان تكون للرخصة ودل على انه للرخصة تخييره لذوي
الطاقة في الافطار والصوم وأما قوله ﷺ ليس من البر الصيام في السفر فالجواب
عنه أن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه روى هذا الحديث مفسراً بسببه وذكر ان
النبي ﷺ رأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه فليل له صائم فقال ليس من البر
الصيام في السفر أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ويحتمل أنه ليس من البر المفروض
الذي من خالفه أثم . وأما قوله اولئك العصاة فانه ﷺ إنما افطر لما قيل له شق على الناس
الصيام وكانت المشقة أفضت بهم إلى حد الضرر وإذا كان الامر كذلك حرم الصوم
أو ذمهم لما خالفوه ورغبوا عن سنته وقبول رخصته ولهذا لم ينقل انه أمرهم بالقضاء
وأما قول ابن عباس انه يؤخذ بالاحداث فلا حدث فالظاهر انه من قوله ويحتمل
أن يقوله من روى عنه برأيه واجتهاده فقد يسمع الراوي الشي فيتأوله ولا يسمع
غيره والله اعلم . وإذا فات الصوم لمريض أو سفر ولم يقض الفائت حتى دخل رمضان
الاخر هل يجزبه القضاء من غير فدية أو لا بد من الفدية فذهب زيد بن علي عليه
السلام واحد قولي الناصر الذي صححه ابو جعفر وهو قول الحنفية ان عليه القضاء
من غير فدية لقوله تعالى فعدة من ايام اخر فلم يوجب إلا القضاء . والقياس في
الكفارة لا يصح فلا يقاس على تأخير الحج بعد الدخول فيه بحيث يفوت وهذا

القول هو قول المنتخب . والجواب جريان القياس فيها عندنا والمذهب وهو قول الهادي في الاحكام أنها تجب على من ادركه رمضان معالمقاسواء ترك القضاء في عامه لعذر أولغير عذر وقال الشافعي ان ترك القضاء في عامه اعذر لم تجب وإلا وجبت ولفق ابو العباس بين قولي الاحكام والمنتخب فحمل قول الاحكام على انه فيمن ترك الاداء لغير عذر وقول المنتخب في حق من ترك الاداء لعذر وهذا التلقيق آخذ من كل قول بطرف وقدرها نصف صاع من أي قوت عن كل يوم ومذهب زيد بن علي والقاسمية والحنفية واحدقولي الناصر ان حكم الموضع والحامل كالمريض لان الحامل إذا قرب حملها لحقها التألم والخوف عذر كالمريض وعليها القضاء ولا فدية لما روي عنه عليه السلام انها اتت امرأة حامل فقالت يا رسول الله هذا رمضان مفروض وأخاف على ما في بطني إن صمت فقال رسول الله إنطلقى فافطري فاذا أطقت فصومي وأتته امرأة مريض فقالت يا رسول الله هذا شهر رمضان مفروض وإني أخاف إن صمت ان ينقطع لبني فيهلك ولدي فقال إنطلقى فافطري فاذا أطقت فصومي ولم يأمرها بالكفارة حكاها في الشفاء . واما قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين) فاختلف فيه فقال بعض منسوخ قال في الكشف كان هذا في بدء الاسلام فرض عليهم الصوم ولم يتعودوه فاشتد عليهم فرخص لهم في الافطار والفدية ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد خرج مسلم عن سامة بن الاكوع انه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء افطر وافتدى بطعام مسكين حتى نزلت هذه الآية *

(١٣) قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ

وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا أَنْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٠﴾
 اوجب سبحانه وتعالى علينا صوم شهر رمضان وختمه على من شهد الشهر
 والشهود هذا العلم والحضور وذلك يحصل اما برؤية رآه وحده واما برؤية غيره
 واما باكمال العدة : اما برؤيته وحده فذلك موجب للصيام في حقه خلافا لبعضهم
^{مالك قال لا يبطر للزعمين} وهم محجوجون بنص القرآن واما الافطار ففيه خلاف والصحيح انه اذا رأى
 الانسان الهلال بنفسه وجب عليه الصوم والافطار والاصل فيه ماورد من
 حديث ابي هريرة ونحوه قال قال رسول الله ﷺ صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان
 غم عليكم فاكلوا العدة وفي رواية فان غمي عليكم فعدوا ثلاثين هكذا اخرج
 مسلم والبخاري والنسائي وابن ماجه وابن حبان ونحوه وعن سالم عن ابيه ان رسول
 الله ﷺ قال اذ رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاعدوا
 له . وهل توجب رؤية الواحد الصيام على غيره اختلف اهل العلم فامذهب انه
 لا يكفي وهو قول مالك واحد قولي الشافعي لحديث الحرث بن حاطب امير مكة
 قال عهد الينا رسول الله ﷺ ان نانسك لرؤيته فان لم نره وشهد شاهدا عدل
 نسكنا بشهادتهما ثم قال الامير ان فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا
 من رسول الله ﷺ واوماً بيده الى ابن عمر فقال بذلك امرنا رسول الله ﷺ
 اخرج ابو داود ورواه الدارقطني من هذا الوجه ثم قال إسناده متصل صحيح
 قال في البدروأما ابن حزم فأعله في محله بحسين ابن الحارث وقال انه مجهول وهو
 وهم منه وقد روي عن جماعة من الصحابة وروى عنه جماعة وقال ابن المديني
 انه معروف وذكره ابن حبان في ثقاته ولحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب
 انه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ

عطا ای رہا
مستول من لا امانہ لم
قد رايت الهلال

ﷺ وسألتهم وأنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال صوموا لرؤيته وافطروا
 لرؤيته وانسكوا لرؤيته فان غم عليكم فامعوا ثلاثين وان شهد شاهدان فصوموا
 وافطروا اخرج به النسائي وذهب المؤيد بالله وابن حنبل والشافعي في الاخير الى
 انه يكفي خبر الواحد العدل في هلال رمضان لحديث ابن عمر قال تراءى الناس
 الهلال فاخبرت رسول الله ﷺ اني رأيت فصام وامر الناس بصيامه اخرج به ابو
 داود ولحديث ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي ﷺ فقال اني رأيت الهلال
 بالامس قال الحسن يعني هلال رمضان فقال اتشهدان لا اله الا الله قال نعم قال اتشهدان
 محمد رسول الله قال نعم قال يا بادل اذن في الناس ان يصوموا غدا اخرج به ابو داود والترمذي
 والنسائي نحوه قلنا قال في البدر المنير قال ابو داود رواه جماعة عن عكرمة مرسلا وكذا
 قال الترمذي انه روي مرسلا عن عكرمة عن النبي ﷺ من غير ذكر ابن عباس وقال
 النسائي انه اولى بالصواب قال وسماك يتلقن واذا انفرد باصل لم يكن حجة ورده ابن
 حزم بسماك وقال روايته لا يحتج بها ومع تسليم صحته ودونها امر احل فيحتمل ان يكون
 قد شهد غيرهما قبلهما ودليلنا اصرح . اما اذا خبر العدلان عن أي تلك الامور فانه يجب
 العمل بقولهما بلا خلاف وكذا حيث اخبر عن أيهما رجل وامرأتان على المذهب وقال
 الناصر عليه السلام والشافعي لا يعمل في ذلك بشهادة النساء وأما حيث اخبرت امرأتان
 عن أيهما فالصحيح للمذهب ان ذلك لا يكفي خلاف ما ذكره القاضي زيد للمذهب
 ذكره ابن بهران * (١٤) قوله تعالى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ
 نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ
 أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ
 اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ

الْأَسْوَدُ بْنُ الْقَبْرِ ثُمَّ أَنْشَأَ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ
 فِي الْمَسَاجِدِ كَانَ الْمَفْطَرَاتُ حَرَمٌ مِنْ بَعْدِ الْعِشَاءِ وَالنُّومُ بَعْدَ الْمَغْرَبِ إِلَى الْقَابِلَةِ فَنَسَخَ
 بِقَوْلِهِ تَعَالَى أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الْإِبْرَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كَتَبَ عَلَيْكُمْ
 الصِّيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَالَ زَكَرِيَّا بْنُ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا
 صَلَوَاتُ الْعَتَمَةِ حَرَمٌ عَلَيْهِمُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالنِّسَاءُ وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ فَاخْتَارَ رَجُلٌ
 نَفْسَهُ فَبَدَأَ بِأَمْرَاتِهِ وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يَسْرًا لِمَنْ بَقِيَ وَرِخْصَةً
 وَمَنْفَعَةً فَقَالَ عِلْمُ اللَّهِ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ الْإِبْرَةُ فَكَانَ هَذَا مَا نَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ
 وَرِخْصَةً لَهُمْ وَيَسْرًا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ الْبَرَاءِ قَالَ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا
 كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الْإِفْطَارَ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَفْطُرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى
 يَمْسِيَ وَإِنْ قَيْسُ بْنُ عِرْمَةَ الْإِنْعَارِيُّ كَانَ صَائِمًا فَلَمَّا حَضَرَ الْإِفْطَارَ أَتَى أَمْرَاتَهُ
 فَقَالَ أَعِنْدَكَ طَعَامٌ فَقَالَتْ لَا وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ فَعَلْبَتَهُ
 عَيْنُهُ بِفَائِتِهِ أَمْرَاتُهُ فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ خِيْبَةٌ لَكَ فَلَمَّا اتَّصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ فَذَكَرَ
 ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْإِبْرَةُ أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْثَ إِلَى نِسَائِكُمْ
 فَفَرَحُوا بِهَافِرٍ حَاشِدٍ وَأَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْإِبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ
 الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ فَإِنْ قُلْتَ فَمَا
 تَقُولُ فَيَا رَوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهَا نَزَلَتْ وَلَمْ تَنْزَلْ مِنَ الْفَجْرِ فَكَانَ
 رَجُلٌ إِذَا أَرَادَ الصُّومَ رُبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رَجْلِهِ الْخَيْطُ الْإِبْيَضُ وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ
 فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ فَنَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْفَجْرِ فَعَلَمُوا أَنَّهَا يَعْنِي
 بِذَلِكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَكَيْفَ جَازَ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ وَهُوَ يَشْبَهُ الْعَبَثَ حَيْثُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ
 الْمُرَادُ إِذْ لَيْسَ بِاسْتِعَارَةٍ لِبَعْدِ الدَّلَالَةِ وَلَا بِتَشْبِيهِ قَبْلَ ذِكْرِ الْفَجْرِ فَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ

إِذَا إِلَّا الْحَقِيقَةُ وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ . قُلْتُ أَمَا مِنْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ وَهُمْ أَكْثَرُ
 الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَامِلِينَ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي هَاشِمٍ فَلِمَ يَصِحُّ عَنْدهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ
 وَأَمَا مِنْ يَجُوزُهُ فَيَقُولُ لَيْسَ بَعَثَ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ وَجُوبُ الْخُطَابِ
 وَيُعْزَمُ عَلَى فَعْلِهِ إِذَا اسْتَوْضَحَ الْمُرَادُ بِهِ أَنْتَهَى وَفِيهِ بَحْثٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ فِي الْبُخَارِيِّ
 وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَالْعُزْمُ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَ الْأَسْتِضَاحِ يَنْفَاهُ عَنْهُمْ كَانُوا عَامِلِينَ
 لَا عَازِمِينَ عَلَى مَا رَوَاهُ ثُمَّ إِنَّهُ تَأْخِيرٌ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَأَنَّهُمْ صَامُوا قَبْلَ وَرُودِ قَوْلِهِ تَعَالَى
 مِنَ الْفَجْرِ وَالْكُلُّ مُتَّفَقُونَ عَلَى امْتِنَاعِهِ إِلَّا بَعْضُ مَنْ جَوَّزَ التَّكْلِيفَ بِالْحَالِ وَأَمَّا
 الْزَوَاجُ فِي التَّأْخِيرِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ فَالْحَقُّ أَنَّ دَلَالََةَ الْحَالِ كَانَتْ قَائِمَةً فِي إِرَادَةِ
 غَيْرِ الظَّاهِرِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْفَجْرِ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ زِيَادَةً بَيَانًا . فَإِنَّ قُلْتَ فَقَدْ صَارَ اللَّفْظُ
 مُعْدُولًا بِهِ عَنِ الْمَجَازِ إِلَى الْحَقِيقَةِ قُلْتَ لَا مَنَعَ مِنْ اتِّحَادِ الْمَدْلُولِ وَالْحَقُّ أَنَّ نَحْوَ زَيْدٍ
 اسْمٌ مُجَازٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ اسْتِعَارَةً اصْطِلَاحًا وَالَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا جَعَلَ مَحَلَّ احْتِلَالِ
 الْمَفْطَرَاتِ اللَّيْلِ بَعْدَ مَا فَرَضَ الصِّيَامَ بِقَوْلِهِ فَيُلَاصِقُهُ عِلْمُ أَنَّ مَحَلَّهُ النَّهَارَ ثُمَّ لَمَّا أَجْمَلَ
 غَايَةَ احْتِلَالِهَا بِمَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَ اِحْتِمَالَيْنِ كُلِّ مِنْهُمَا يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ بَعْدَ انْقِضَاءِ اللَّيْلِ
 لَمْ يَلِيقْ شَبَهَةً أَنَّ جَمِيعَ اللَّيْلِ مَحَلُّ الْإِحْلَالِ فَكَانَ الْأَكْثَرُونَ يَأْكُلُونَ اللَّيْلَ وَيَصُومُونَ
 النَّهَارَ مُنْتَظِرِينَ الْبَيَانَ إِذَا الْإِجْمَالُ لَا يَمْنَعُ الْعَمَلَ وَرِجَالٌ أَقَلُّ تَمَيِّزٌ يَنْظُرُونَ إِلَى
 الْإِحْتِمَالِ الظَّاهِرِ مِنَ اللَّفْظِ وَيَغْفَلُونَ عَنْ عَدَمِ مَنَاسِبَتِهِ لِلْمَقَامِ يَأْكُلُونَ إِلَى التَّبَيُّنِ
 فَقَدْ لَاحَظَ أَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ لَا يَفْضِي إِلَى الْإِخْلَالِ بِإِجَابِ الصُّومِ
 وَلَا بِإِبَاحَةِ الْإِفْطَارِ فَلَا يَكُونُ تَأْخِيرًا عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ الْأَشْكَالُ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ . وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصُّومِ لِمَنْ أَصْبَحَ جَنْبًا وَوَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْ
 طَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَالِاسْتِزَامِ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ الْجَمَاعَ قَبْلَ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ

الخيطة الابيض من الخيطة الاسود من الفجر ومعلوم أن من جامع قبل الفجر بلحظة انه لا يدرك الاغتسال وإنما يقع غسله بعد الفجر وقد روى ذلك عن رسول الله ﷺ عائشة وام سامة قالت ام سامة أن كان رسول الله ﷺ ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق عليه وعن عائشة وام سامة كان النبي ﷺ يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم ثم يغتسل ويصوم أخرجه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وبه قال أكثر العلماء واتفق عليه القدماء حتى صار كالاجماع وقال جماعة من التابعين والامامية يصوم ويقضي وروى ابو بكر عن أبي هريرة إنه كان يقول من أصبح جنباً في رمضان فلا يصم وقال ما أنا قلتة قاله محمد بن عبد الله ﷺ ورب الكعبة وروى عنه انه قال لا علم لي بذلك إنما أخبرني مخبر قلنا قد أخرج مسلم في صحيحه ان أبا هريرة رجع عما كان يقول في ذلك والعمل بقول عائشة وام سامة في مثل هذا أولى لكون أزواج النبي ﷺ أعرف بهذا من رجل ولا اتفاق روايتهما واختلاف روايته . ومن طلع الفجر وهو مخالط او في فيه طعام فعليه أن يتنحى ويلقى الطعام من فيه ويصح صومه ذكره ابو العباس وبه قال ابو حنيفة والشافعي ومحمد قال في البيان هذا اذا كان على جبل عال يشاهد طلوع الفجر لا حيث يسمع المؤذن فقط فيفسد صومه إذ لا يؤذن إلا بعد طلوع الفجر قال ابن بهران قال ابو يوسف إذا طلع الفجر وهو مجامع فسد صومه ولو تنحى لان الاخراج جماع وظاهر الآية فان لبث على حاله فسد صومه عند الأكثر وأثم وعن الحسن البصري وعطا لا يفسد صومه بذلك قال ابو حنيفة وإذا لبث على حاله فلا كفارة عليه إذ أول الوطي مباح فلا ينقلب محظوراً وهو واحد قلنا ليس بواحد إذ آخره غير أوله فصح اختلافهما وقال الشافعي عليه الكفارة إنتهى

وابتداء وقت النية عندنا من وقت غروب الشمس اليوم السابق فتجزئها النية لا قبل الغروب فلا تجزئ به لقوله ﷺ لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وعن أصحاب الشافعي وقتها النصف الاخير من الليل ولهم في النصف الاول قولان وانتهاء وقت النية عندنا الى ان يبق من النهار الذي يريد صومه بقية ولو قلت فاذا نوى قبل غروب الشمس صححت نيته وصومه وهذا عندنا في صوم رمضان والتطوع والنذر المعين لا ماعاها كما لقضا ومطابق النذر والكفارة فوجب التبييت إتفاقاً والوجه لما ذهب إليه أهل المذهب من التفصيل حديث سامة بن الاكوع ان رسول الله ﷺ أمر رجلاً من أسلم ان أذن في الناس من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم عاشوراء أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وحديث الربيع بنت معوذ قالت أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليصم بقية يومه أخرجه البخاري ومسلم وكان صوم يوم عاشوراء واجباً فنسخ برمضان كما تقدم وقد دل الخبر ان على صحة صيامه من غير تبييت نية فقصنا عليه ما تعين وقته في عدم وجوب تبييت النية وان كان قد نسخ وجوبه اذ نسخ الوجوب لا يبطل بقية الاحكام واما عدم وجوب التبييت في صوم التطوع فاحديث عائشة قالت قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم يا عائشة هل عندك شيء قالت فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فاني صائم فخرج رسول الله ﷺ قالت فأهديت لنا هدية وجاءنا زور^(١) قالت فلما رجع رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله اهديت لنا هدية او جاءنا زور وقد خبأت لك شيئاً قال ما هو

(١) الزور الزائر وهو في الأصل مصدر وضع موضع الاسم كصوم ونوم تعني صائم ونائم وقد يكون الزور جمع زائر كراكب وركب اه من النهاية

قلت حيس قال هاتيه فجئت به فأكل ثم قال قد كنت أصبحت صائماً أخرجه مسلم
وابو داود والترمذي والنسائي وأما وجوب تبين النية في القضاء ومطلق النذر
والكفارات فحديث حفصة أن النبي ﷺ قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا
صيام له رواه أحمد من حديث ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم
عن حفصة. ورواه أبو داود من حديث ابن لهيعة أيضاً ورواه الترمذي من حديث يحيى
بن أيوب عن عبد الله ورواه النسائي من حديث يحيى بلفظ يُبَيَّن بدل يجمع وأخرجه
الحاكم في إربعينته التي أخرجهافي شعار أهل الحديث وقال هذا حديث صحيح على شرط
الشيخين * (١١) قوله تعالى ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾
الاعتكاف في اللغة الإقامة قال الله تعالى (سواء العاكف فيه والباد) وفي الشرع اللبث
في مسجد بصوم وترك وطىء وما في حكمه مع النية. وقد تضمن أحكاماً: الأول النهي عن
المباشرة مع الاعتكاف والنهي في مثله يقتضي الفساد واختلف في المباشرة المنهي
عنها فقال الأكثر أنها الجماع لما تقدم من قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث
إلى نسائكم إلى قوله فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم فإن باشر بدون جماع
لا شهوة لم يطل اعتكافه لأنه ﷺ كان يذني رأسه إلى عائشة فترجله وهو معتكف
أخرجه الشيخان وللترمذي معناه أما إذا باشر من دون جماع شهوة كالتقبيل واللمس
ونحوه ففي ذلك ثلاثة أقوال للعلماء الأول قول مالك وأحمد قولي الشافعي أن ذلك مفسد
الثاني أن ذلك غير مفسد ولو أمني وهذا أحد قولي الشافعي والقول الثالث مذهبنا أنه
إن أمني لشهوة فسد مطلقاً والحنفية والمروزي من أصحاب الشافعي إن أمني بالمباشرة
من غير الفرج بطل اعتكافه وإلا فلا وهذا مذهب الناصر عليه السلام. الثاني أن
الرجال والنساء سواء في اشتراط المسجد لقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد

لان اقتران الوصف بالحكم يدل على العلية من طريق الایماء فاذا يجب ان يكون لقوله في المساجد مدخل في العلية كما اذا قيل لا تأكل وانت قائم في السوق فاما ان يكون (١) لان العلة القريبة أعنى الاعتكاف تتوقف عليه (٢) اولا لان امتناع المباشرة متوقف عليه (٣) لكن الثاني باطل إجماعاً فتعين الاول والحمل على انه بيان الواقع من غير أن تكون عادتهم ذلك لكون الامر في نفسه كذلك بعيد وكذا الحمل على ان الغالب ذلك بل الغالب أنه لو صح الاعتكاف في البيت لا اعتكف كل في بيته وليان النبي ﷺ فلم يعتكف إلا في المسجد وعند الناصر عليه السلام وابي حنيفة يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وشذ بعضهم فروى عنه أنه يصح في غير مسجد والمخصوص بالمساجد إنما هو منع المباشرة المنافية لحرمة المسجد وهو محجوج بالسنة والاجماع . الثالث ان المساجد جميعها يصح فيها الاعتكاف لعموم قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد وهذا مذهب اكثر العمام من اهل البيت وغيرهم كالشافعي وابي حنيفة ومالك قال بعض الشافعية وحكى عن علي عليه السلام وحماد أنهما قال لا يصح إلا في المسجد الحرام وحكا في الثمرات عن ابن مسعود وعن عطاء لا يصح إلا في المسجد الحرام او مسجد المدينة وقال حذيفة وسعيد بن المسيب لا يصح إلا في مسجد بناءه نبي وقال ابن مسعود والزهرى والاوزاعي لا يصح إلا في مسجد تقام فيه الجمعة وبه قال مالك في رواية ابن عبد الحكم عنه ويروى عن علي عليه السلام ذكره الموزعي وفي الثمرات وللشافعي قول أنه لا يعتكف يوم الجمعة إلا في مسجد الجمعة وهذه رواية ابن عبد الحكم عن مالك . الرابع ذكر

(١) أى لقوله في المساجد مدخل في العلية (٢) أى على ماله مدخل في العلية وهي قوله تعالى في المساجد ويصير المعنى لا تبشروهن معتكفين في المساجد اهـ (٣) فينصب النهي الى القيد وهو قوله في المساجد فحينئذ لا مدخل له في العلية اهـ

الله سبحانه وتعالى الاعتكاف مقرونًا بذكر الصيام وكان النبي ﷺ يعتكف في
 العشر الاواخر من رمضان فدل على أن الصوم شرط فلا يصح الاعتكاف من
 دون صوم وهذا مذهب العترة عليهم السلام وابي حنيفة وحجتهم ما تقدم وقوله
 ﷺ لا اعتكاف إلا بصيام اخرجه مالك والبيهقي والحاكم عن عائشة وعن ابن عمر
 أن عمر نذر في الجاهلية أن يعتكف يوماً فسأل النبي ﷺ فقال النبي اعتكف
 وصم يوماً اخرجه الحاكم * (١٦) قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
 بِالْباطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْأَثَمِ
 وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ * حرم الله جل جلاله في هذه الآية اكل المال بالباطل والرشوة
 وفي الآية دليل على ان حكم الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً وانما ينفذ في
 الظاهر ولا يغير حكماً شرعياً في الباطن وقد خرج الشيخان في الصحيحين عن ام سامة
 انه ﷺ قال إنما انا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم يكون الحن بحجته
 من بعض فأقضي له على نحو ما سمع فمن قضيت له بشي من حق اخيه فلا يأخذه
 فانما اقطع له قطعة من النار وكان القاضي شريح يقول للرجل إني لا اقضي لك وإني
 لأظنك ظالماً ولكن لا يسعني إلا ان اقضي بما يحضرني من البينة وإن قضائي
 لا يحل لك حراماً ولهذا قال اهل البيت عليهم السلام والشافعي واحمد ومالك
 وجماهير علماء الاسلام من الصحابة والتابعين فاذا شهد شاهدان بالزور ان رجلاً
 طلق امرأته لم تحل لمن علم كذبهما أن يتزوجها بعد حكم الحاكم بالطلاق وقال ابو
 حنيفة يحل حكم القاضي الفروج دوز الا موال كالملاعنة فانه الحاكم بشهادتهما
 فرق بين الزوجين وحلت للازواج وإن كانت المرأة كاذبة في الباطن وأماماوافق
 اجتهاداً فانه ينفذ ظاهراً وباطناً وذلك وفاق بين من يقول الآراء إصاوية . قوله تعالى

بالأثم قال ابن عباس رضي الله عنهما هو المين الكاذبة وقيل الرشوة وقيل شهادة الزور *
 (١٧) قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ *
 هذه الآية تدل على أن الأحكام الشرعية كالزكاة والعِدَّة للنساء ونحو ذلك تتعلق
 بشهور الأهلة لا بشهور الشمس وتدل على أن إحرام الحج ينعقد في غير أشهر الحج
 لأنه تعالى جعل الأهلة مواقيت للناس والحج وقد روى البيهقي عن أبي هريرة
 عن النبي ﷺ في قوله عز وجل وأتموا الحج والعمرة لله قال من تمام الحج أن
 تحرم من دويرة أهلك وذكره الغزالي في وسيطه بلفظ من تمام الحج والعمرة أن
 تحرم بهما من دويرة أهلك ولم يفرق بين أن يكون ذلك في أشهر الحج أو قبلها
 وهذا قول القاسمية وأبي حنيفة وأصحابه وروى عن مالك انعقاده في غير أشهر الحج
 لكن يكرهه وقال الناصر والشافعي ورواية عن مالك لا ينعقد الحج بالأحرام في غير
 أشهر الحج لقوله تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته ولأن ذلك يشبه فعل الصلوة قبل
 دخول وقتها قالوا ينعقد إلا حرام بعمرة كما إذا حرم بالصلوة قبل دخول وقتها كانت
 نافلة والخلاف في الأفراد أما الأحرام للتمتع والقران ففي زوائد الأمانة لا ينعقد بالاجماع
 (١٨) قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ
 الْبِرَّ مِنَ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ أخرجه البخاري ومسلم عن البراء
 قال نزلت هذه الآية فبينما كانت الانصار اذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قبل ابواب
 البيوت فجاء رجل من الانصار فدخل من قبل بابه فكأنه غير بذلك فنزلت وهذه
 الآية تدل على أن المحرم له أن يستظل بظلال البيوت ونحوها من المحامل والعماريات
 وهذا قول أكثر العلماء لهذه الآية ولحديث أم الحصين قالت حججنا مع رسول الله
 ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلا لا احدهما أخذ بخطام راحلة رسول الله ﷺ

والآخر ارفع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة ثم خطب الناس فحمد الله
وأثنى عليه وذكر قولاً كثيراً أخرجه أبو داود والنسائي ومسلم مختصراً كلهم من
طريق أبي عبد الرحيم قال في البدر قال ابن الجوزي إحتج به أبو حنيفة والشافعي في
جواز تظليل المحرم بالحمل ثم قال والجواب أن أبا عبد الرحيم المذكور في إسناده
ضعف كذا قال وأخطأ في تضعيفه فأبو عبد الرحيم هذا ثقة واسمه خالد بن يزيد
ويقال بن أبي يزيد وقد احتج به مسلم في صحيحه وأخرج الحديث المذكور في
صحيحه من جهته وعن ابن عمر أنه كره ظلال العماريات والمحامل للمحرم وذهبت
الامامية إلى أن ذلك لا يجوز * (١٩) قوله تعالى ﴿ وَقُلْ تَلَوُا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ
يُقَامُونَ كُفْرَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ أحسن القول في هذه
الاية قول ابن عباس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وهو أن الله سبحانه وتعالى اوجب
على المؤمنين قتال المخالفين لهم في الدين الذين فيهم مقدرة على القتال ونهاهم عن
الاعتداء بقتل الذين لا مقدرة فيهم كالنساء والصبيان والشيخ الكبير وقد بينه
النبي ﷺ فهسى عن قتل النساء والصبيان فعن ابن عمر قال وجدت امرأة مقتولة
في بعض الغزوات فقال ما بال هذه تقتل ولا تقاتل أخرجه البخاري ومسلم وأخرج
احمد في المسند وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم وأبو حاتم وابن حبان
في صحيحه والحاكم في مستدركه من حديث رباح بن ربيع أنه خرج مع النبي
ﷺ في غزوة غزاها وعلى مقدمته خالد بن الوليد فر رباح وأصحاب رسول الله
علي امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة فوقفوا ينظرون اليها يعني يتعجبون من
خلقها حتى لحقهم رسول الله على راحلته فتفرجوا عنها فوقف فقال لاحدهم الحق
خالداً فقل له لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً وفي رواية لابي داود لا تقتلوا امرأة ولا

عسيفاً وأشار إلى هذا الحديث الترمذي فإنه قال وفي الباب عن رباح بن الربيع
ورواه النسائي وابن ماجه من حديث حمزة بن الربيع أخى رباح فالأية على هذا
القول محكمة لأنسخ فيها وقال قوم هذه أول آية نزلت في القتال ابيح لهم ان
يقاتلوا من قاتلهم ولا يعتدوا فيقاتلوا من لم يقاتلهم ثم نسخ النبي عن قتال من لم
يقاتلهم بالامر بالقتل والقتال والقول بالنسخ مع وجود التأويل ضعيف لا يصار
اليه والقتال عندنا فرض كفاية وهو قول مالك وأكثر الفقهاء وعن ابن المسيب
فرض عين حجتنا قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر
والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم
على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجراً
عظيماً فلو كان فرضاً على الجميع لما فاضل بينهما ولما وعد الله الحسنى للقاعد ولأنه
تعالى جعلهم مؤمنين جميعاً لقوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة أما اذا
قصد الكفار المسلمين الى ديارهم فان جهادهم يكون فرض عين على كل مكلف
الا العبيد والنساء حيث كان لا يحتاج اليهم * (٢٠) قوله تعالى ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ
ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا
تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوا فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُواكُمْ فَاغْتُلُوهُمْ
كَذَلِكَ بَيِّنَاتُ الْكَافِرِينَ * فَإِنْ أُنْتَبِهُوا فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَحِمَ اللَّهُ قَالَ الزُّمَّشَرِيُّ
في تفسيرها حيث ثَقِفْتُمُوهُمْ أى حيث وجدتموهم في حل أو حرم قال بعض
اهل التفسير هذا منسوخ بقوله تعالى ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى
يقاتلوكم فيه ثم ان هذا النسخ منسوخ بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة
قال في الثمرات قال القاضي عبد الله بن محمد بن أبى النجم في كتابه في النسخ

والمنسوخ ان هذا قول اكثر العترة عليهم السلام وهو قول قتادة والربيع ويحتج
 بهم أيضاً بان قتال البغاة والكفار من حقوق الله فيجب حفظها ولا يجوز اضعافها
 وحفظها في المسجد الحرام أولى ولانه اذا جاز قتل الفاسق الخمس في الحرم
 لفسقها وهي لا تكيف عليها فقتل الفاسق المكاف أولى ونحوه تعالى وأخرجوهم
 من حيث أخرجوكم أي من مكة وقد ورد في سنن البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله ﷺ
 لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وعن ابن عباس قال أوصى رسول الله ﷺ بثلاثة
 أشياء أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم قال
 ابن عباس ونسيت الثالثة متفق عليه وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى عند قوله
 فلا يقربوا المسجد الحرام . قوله تعالى والفتنة أشد من القتل عن ابن عباس أنها
 الكفر بالله لانها فساد في الارض يؤدي إلى العالم والخرج قوله فان انتهوا فان
 الله غفور رحيم دل على قبول التوبة من كل ذنب لان الكفر أعظم الذنوب فيبطل
 قول من قال لا توبة لقاتل العمد ويدل على سقوط الواجبات عن الكافر من حد
 وقتل وحق لا يجامع الكفر لقوله تعالى إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ان فسر
 الانتهاء بالتوبة وقوله ﷺ الاسلام يجب ما كان قبله أخرجه ابن عساکر عن
 خالد بن الوليد * (٢١) قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ
 الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ أمر الله تعالى في هذه
 الآية وفي غيرها بقتال المشركين حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله والفتنة
 هنا تحتمل ان يكون المراد بها فتنة الرجل في الدين ويدل عليه ما روى في صحيح
 البخاري عن نافع ان رجلا أتى الى ابن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن ما حملك على ان
 تحج حاماً وتتمر عاماً وتترك الجهاد في سبيل الله تعالى وقد علمت ما رغب الله

فيه فقال يا ابن اخي بني الاسلام على خمس ايمان بالله وبرسوله والصلوات الخمس وصيام رمضان وأداء الزكاة وحج البيت قال أيا ابا عبد الرحمن ألا تسمع ما ذكر الله في كتابه وإن طائفان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى امر الله قاتلوهم حتى لا تكون فتنة قال فعلنا على عهد رسول الله ﷺ وكان الاسلام قليلا فكان الرجل يفتن في دينه اما قتلوه واما يعذبونه حتى كثر الاسلام فلم تكن فتنة قال فما قولك في علي وعثمان رضي الله عنهما قال أما عثمان فكان الله عفى عنه وأما أتم فكرهتم أن تغفوا عنه وأما علي فابن عم رسول الله ﷺ وختنه وأشار بيده فقال هذا بيته حيث ترون ويحتمل أن يكون المراد بالفتنة الشرك ويدل عليه ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر والنسائي عن أبي بكر والحاكم في المستدرک والبيهقي وابو نعيم في الحلية عن أبي هريرة أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله ويقوموا الصلوة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله عز وجل (فان قيل) فقد ورد في كتاب الله تعالى آية وسنة تعارض هذه الآية وهذه السنة أما الآية فقوله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون . وأما السنة فما أخرجه مسلم والترمذي عن بريدة قال كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش اوسرية أو صاه في خاصته بتقوى الله عز وجل ومن معه من المسلمين ثم قال أغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنوا ولا تقتلوا وليدأ وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال او خلال فأيتهم ما اجابوك

فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم
 ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين واخبرهم أنهم ان فعلوا ذلك فليس
 مال للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون
 كأرباب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم
 في الغنيمة والفيتية إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فان هم أبو فسلهم الجزية فان هم
 أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم . فالجواب أنه
 ليس واحد من الآيتين ولا من الحديثين معارضاً للآخر بل آية البقرة من العام
 الذي يراد به الخاص وذلك أن لفظه عام في المشركين والمراد به المشركون من أهل
 الاوثان وهم أكثر من قاتل النبي ﷺ وكذلك الحديث مثله وآية براءة خاصة
 ببعض المشركين وهم أهل الكتاب وكذلك حديث بريدة فالغرض في قتال من
 هو باق من أهل الاوثان أن يقتلوا حتى يسلموا ولا يحمل لنا ان نقبل منهم جزية
 لما ورد في سورة البقرة وللحديث السابق والغرض في أهل الكتاب ان يقتلوا
 حتى يسلموا او يعطوا الجزية لما ورد في سورة براءة والحديث بريدة فان قيل حديث
 بريدة كان قبل الفتح بدليل قوله ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين
 فهل يجوز ان يكون منسوخاً بحديث أبي هريرة وأنه لا يقبل منهم إلا الاسلام
 لكون اسلام أبي هريرة بعد الهجرة فالجواب انه قد أجمع المسلمون على قبول
 الجزية كما ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى وفي سنة رسول الله ﷺ فلا يجوز
 نسخه ولانه يؤدي إلى ابطال آية براءة ولا دليل على نسخها وأما تأخر اسلام احد
 الرأوين فلا يكون دليلاً على النسخ لجواز أن يكون رواه عن قدم اسلامه ثم
 أرسله عنه فان قيل فهل يجوز أخذ الجزية من عبدة الاوثان لحديث بريدة بدليل

ان الذين كان يبعث اليهم السرايا كانوا اهل او ثان لا اهل كتاب ويجوز أخذها
 من اهل الكتاب بأية برآة قلت لا تجوز والله أعلم لما فيه من إبطال قوله تعالى
 وقتلوهم حتى لا تكون فتنة من غير دليل يدل على النسخ لها ودعوى كون الذين
 يبعث اليهم اهل او ثان باطلة لا برهان لها فقد كان النبي ﷺ يبعث الاصرء الى اهل
 الكتاب أيضا فبعث عليا عليه السلام ومعاذاً وأباه موسى الى اهل اليمن وكانوا اهل كتاب
 وبعث خالداً الى دومة الجندل وكانوا اهل كتاب (١٦) قوله تعالى ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ
 بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ
 مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ حرم الله تعالى علينا في غير هذه الآية القتال في الشهر الحرام
 فقال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وقال تعالى
 يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام واباح الله تعالى لنا في هذه
 الآية القتال في الشهر الحرام ان قاتلونا فيه قال ابن عباس رضي الله عنه في رواية
 عطاء يريد ان قاتلوكم في الشهر الحرام فقاتلوهم في مثله ثم عقبه بانفط يشمل
 المسجد الحرام والشهر الحرام فقال والحرمات قصاص ثم بين الله ذلك القصاص
 بياناً عاماً فقال فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ويندرج في هذا
 العموم مسائل الاولى المائة في القصاص وفي الالة التي يقتصر بها هذه الآية ولقوله تعالى
 وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولفعل النبي ﷺ في اليهودي الذي قتل الجارية
 أخرج البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها فقتلها
 بحجر فجي بها الى النبي ﷺ وبها رمق فقبل لها أقتلك فلان فأشارت برأسها ان لا ثم قال
 لها الثانية فأشارت برأسها ان لا ثم سألهما الثالثة فقالت نعم وأشارت برأسها فقتله رسول
 الله ﷺ بحجرين وفي رواية لهما فرضح رأسه بحجرين وفي رواية لهما ان اليهودي

اعترف بعد ما اشارت اليه وهذا مذهب الشافعي واصحابه والمذهب انه ليس لولي الدم ان يقتص في القتل الا بضرب العنق وليس له ان يفعل بالجاني مثل ما فعل من طعن اورضخ او خنق او قطع عضو او تحريق او تغريق او غير ذلك لما في سوا ذلك من التعذيب المنهي عنه بقوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إذا قتلتم فاحسنوا القتل وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبح رواه مسلم في صحيحه عن ابي يعلى شداد بن أوس واخرج معناه ابو داود والنسائي وابن ماجه وقوله عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لا نفود إلا بالسيف أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وابن ماجه عن أبي بكره وابو داود الطيالسي وابن ماجه أيضاً والبيهقي عن النعمان بن بشير والبيهقي أيضاً عن ابي هريرة وضعف طرق هذا الحديث صاحب البدر النير وأما الايتان اللتان تمسك بهما الشافعي فالجواب انهما عامتان مخصوصتان بما تقدم واما قصة اليهودي فلعله فعلها لمصلحة خاصة قال في البحر سلمنا لزم فيمن قتل بايجار الخمر او بالجماع ان يقتل بمثله ومن التزم ان يؤجر خلا مكن الخمر ويحشى خشبة عوض الوطي فقد أبعد انتهى * الثانية إيجاب القصاص في القتل بالمثل . الثالثة فيها دلالة على ان لولي الدم أن يقتل القاتل متى شاء من دون امر الحاكم قال ابن بهران ظاهر المذهب جواز ذلك ومذهب الشافعي والمعتزلة أن القصاص حد فلا يجوز إلا باصر الامام او الحاكم قال في الغيث قلت والحق أن وجوب القود إما ان يكون مجمعا عليه كالقتل بالسيف او مختلفا فيه كالقتل بالمثل ان كان الثاني لم يكن له قتله الا بحكم لثلا يلزم غير اجتهاده وأما إذا كان مجمعا عليه فالكلام مبني على كونه حداً ام لا والحق أنه ليس بحد إذ لو كان حداً لم يجز حيث لا إمام وحيث لا شوكة له على قول الهدوية وكذا كان يلزم أن يسقط القود مطلقا حيث وقعت الجريمة ولا إمام اوفى غير بلد ولايته ولا قائل بذلك ثم قال فان قلت ان الخلاف في كونه

حداً يقتضي ان لا يستوفيه مستحقه الا بحكم ليقطع الخلاف وأجاب بما حاصله ان هذا حيث اتفق مذهب الجاني والمقتصر في أنه ليس بمحد فاما حيث اختلف مذهبهما وتشاجرا فلا بد من الحكم انتهى *

(١٤٣) قوله تعالى ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ * أمر سبحانه وتعالى بالانفاق في سبيله وقد يكون واجبا وقد يكون مستحباً فيجب حين يتعين الجهاد والحج ويستحب اذا لم يتعين ذلك والامر بالانفاق في الآية مشترك بين المعنيين ونهى الله سبحانه وتعالى ان نلقي بآيدينا الى التهلكة وهذه قاعدة عامة في كل فعل جائز أو واجب فاذا كان العبد يخاف من فعل الواجب التهلكة وجب عليه تركه الا ان يكون فيه إعزاز للدين كما هو مذهب الهادي عليه السلام والمختار لاهل المذهب خلافه والاية نزلت على سبب في النفقة عن أسلم ابى عمران قال غدونا من المدينة نريد القسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد والروم ملصقوا ظهورهم بحائط المدينة فحمل رجل على العدو فقال الناس مه مه لا إله الا الله يلقي بيده الى التهلكة فقال ابو أيوب انما نزلت هذه الآية فينا معشر الانصار لما نصر الله نبيه وأظهر الاسلام قلنا نهتم في أموالنا ونصلحها فأنزل الله تعالى وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فاللقاء بالأيدي ان تقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد قال ابو عمران فلم يزل أبو أيوب يجاهد حتى دفن بالقسطنطينية رحمه الله اخرج الترمذي وصححه والنسائي وعبد بن حميد وابو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه والطبراني والبيهقي وابن مردويه وابو داود واللفظ له والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مالم يخرج السبب ولهذا أنكر

عليهم ابايوب لما اخرجوا المجاهد الطالب لا عزازدين الله واغاضة عدو الله تبارك وتعالى
 (٢٤) قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ
 الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا
 أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أُمِنْتُمْ
 فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ
 أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ
 حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۖ أَمْرًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بِاتِمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ
 يَكُونَ الْمُرَادُ بِاتِمَامِهِمَا أَدَاءُهُمَا بِدَلِيلٍ مَارُوِيٍّ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 أَنَّهُمَا كَانَا يَقْرَأْنَ وَاقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَيَدُلُّ حِينَئِذٍ عَلَىٰ وَجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
 وَقَدْ قَالَ بِوَجُوبِ الْعُمْرَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَجَابِرٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ
 الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَالنَّاصِرُ وَالصَّادِقُ وَالثَّوْرِيُّ وَالزُّنِّيُّ وَاحْمَدُ وَاسْحَقُ لِهَذِهِ
 الْآيَةِ وَلَمَّا رَوَى ابْنُ حَبَّانٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ قَالَ ﷺ الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنْ تَقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَحُجَّ وَتَعْتَمِرَ
 وَتَغْتَسِلَ عَنِ الْجَنَابَةِ وَأَنْ تَمَّ الْوُضُوءَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَفِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ أَبِي
 رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ
 وَالْعُمْرَةَ وَلَا الظَّنَّ فَقَالَ حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ
 ابْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ لَا أَعْلَمُ فِي إِيحَابِ الْعُمْرَةِ حَدِيثًا أَجُودَ مِنْ هَذَا وَلَا أَصَحَّ مِنْهُ
 وَيَسْتَأْنَسُ لَهُ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قَرْنَهَا مَعَ الْحَجِّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالَّذِي نَفْسِي
 بِيَدِهِ إِنَّهَا لَقَرِينَتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ

بآتمام الحج والعمرة إتمام ما دخلنا فيه وعقدناه على أنفسنا من حج أو عمرة وهو
 الظاهر لأن الله سبحانه وتعالى ذكر حكم المحصر الذي لم يتم الحج والعمرة فلا يكون
 فيها دليل على وجوب الحج والعمرة فقد تكون العبادة غير واجبة فإذا عقدها
 الرجل وجبت عليه كوجوب إتمام حج التطوع وبكونها سنة قال القاسم وزيد
 ابن علي والخنفية ومالك والشافعي في قوله القديم واستدلوا بقوله ﷺ بني الإسلام
 على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله ﷺ وإقام الصلاة وإيتاء
 الزكاة وحج البيت وصوم رمضان أخرجه أحمد وابن أبي شعبة وأبو يعلى والدارقطني
 في الأفراد والضياء المقدسي في المختارة عن جرير وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي
 والنسائي وابن حبان والدارقطني في الأفراد عن ابن عمر بن النجار عن أبي هريرة وبما
 روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن العمرة أهى واجبة
 قال لا وإن تعتمروا هو أفضل أخرجه الترمذي وأحمد والبيهقي بالفاظ متقاربة
 ولكن قد اتفق أهل الحديث على ضعف هذا الحديث قوله تعالى فإن احصرتم
 فما استيسر من الهدي أباح الله تعالى لنا الخروج من هذا النسك الذي أوجب
 علينا آتمامه بعذر الاحصار والاحصار هو المنع وهو اسم مشترك يقع على المنع
 من العدو وعلى المنع بغيره قال الأزهري قال أهل اللغة يقال لمن منعه خوف أو
 مرض من التصرف أحصر فهو محصر ولمن حبس حصر فهو محصور وكذا قاله
 الزجاج عن أهل اللغة وقال أيضاً هو وثعلب والفراء أحصر وحصر لغتان والمراد
 في هذه الآية حصر العدو لقوله تعالى فإذا أمنتهم ولذكر المريض بعده قال في
 تيسير البيان قال الشافعي رحمه الله لم اسمع ممن حفظت عنه من أهل العلم في التفسير
 مخالفاً أن هذه الآية نزلت بالحديبية حين احصر رسول الله ﷺ بالحديبية وحلق

ورجع ولم يصل الى البيت ولا اصحابه انتهى والقول بان الاحصار يكون بالمرض وغيره هو المذهب وهو قول زيد بن علي والقاسمية والحنفية وهو رواية عن ابن عباس وابن مسعود وعطاء والاحصار يكون في الحج والعمرة معاً نص عليه الهادي عليه السلام وفي الحل والحرم لعموم الآية وقال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة لا احصار في الحرم ويؤخذ من هذه الآية الكريمة وجوب الهدي لظاهاها خلاف مالك فقال المراد به هدي التمتع واقل الهدي شاة لقوله تعالى فما استيسر من الهدي *

(٢٥) قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ حرم الله سبحانه وتعالى على المحرم حلق شعر رأسه تحريماً مطلقاً حتى يبلغ الهدي محله ويجب على القارن دم واحد لعموم الآية قاله ابو طالب وابن ابي الفوارس ومالك والشافعي ولان الذبح كالحلال واحلال النسكين واحد ذكره في الثمرات وعن ابي جعفر عن اصحابنا بل دمان قياساً على سائر الدماء ذكره النجري ومكانه عندنا الحرم لقوله تعالى ثم محلها الى البيت العتيق وقوله في سورة المائدة هدياً بالغ الكعبة ولانه تعالى جعل بلوغ الهدي غاية لا باحة الخلق فعرف ان موضع الهدي غير موضع الاحصار وعند الشافعي سائر الاماكن لقوله تعالى هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدي معكوفاً ان يبلغ محله ونحر رسول الله ﷺ في الحل قال وانما ذهب الى انه نحر في الحل قلنا بعض الحديثية في الحل وبعضها في الحرم لان الله تعالى يقول وصدوكم عن المسجد الحرام والهدي معكوفاً أن يبلغ محله والحرم كله محله عند اهل العلم ويدل عليه النظر والقياس انتهى . قال الشافعي للمحصر عن طواف الزيارة ان يتحلل لعموم الآية وقياساً على طواف المعتمر وادعى قاضي

عن ابن شقاع
احرام حتى يبلغ
الحج فيعمد او يتحلل
في الاصحاح انتهى

القضاة الاجماع على ذلك . لنا (١) ما روى النسائي عن عبد الرحمن بن يعمر قال شهدت رسول الله ﷺ وآتاه اناس فسألوه عن الحج فقال رسول الله ﷺ: الحج عرفة من ادرك عرفة قبل الفجر من ليلة جمع فقد تم حجة وللفرق بينه وبين المعتمر بانه يلزم الحرج في المعتمر لبقاء جميع المحظورات دون الحاج اذ لم يبق الا النساء واختلف العلماء في بدل هدي الاحصار فقال زيد بن علي وابو حنيفة والشافعي في احد قولي لا بدل لدم الاحصار لانه لم يذكر في الآية وعند الهادي والناصر عليهما السلام بدله الصوم كالتمتع قياساً عليه لئن كلا منهما متمتع بهديه والهدي لا يسقط قضاء ما احرم له عندنا وابو حنيفة وسواء كان الحج فرضاً او تطوعاً او عمرة لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولانه ﷺ قضاء العمرة لما احصر عنها عام الحديبية كما في الصحيحين وغيرهما وسميت عمرة القضاء وعند الشافعي ومالك واحمد لا يجب قضاء النافلة قالوا لانه لم يأمر النبي ﷺ من تخلف من أهل الحديبية بالقضاء (٢٦١) قوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ استثنى الله سبحانه وتعالى بفضله ورحمته المريض ومن به اذى من النهى فاباح له حلق رأسه ولبس المخيط وأوجب الفدية عليه من صيام أو صدقة أو نسك خير دين انواعها واطلق الفدية في كتابه سبحانه وتعالى ووكل بيائها الى نبيه ﷺ ففى الصحيحين عن عبد الله بن مغفل قال جلست الى كعب ابن عجرة فسألته عن الفدية فقال نزلت في خاصة وهى لكم عامة حملت الى رسول الله

(١) هذا الدليل وما بعده من قوله والفرق بيني أن ثم قولاً يخالف قول الشافعي وقد وثقتا ما حضرنا من النسخ فلم نجد له ذلك غير موجود في نسخة المؤلف لشهرة المذهب طوى ذكره تأمل اهـ مصححة

وَالْقَمَلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجْعَ بَلَغَ بِكَ إِلَى مَا أَرَى
 أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى تَجِدُ شَاةَ قُلْتَ لَا قَالَ فَصَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ اطْعَمَ
 سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَوْ اطْعَمَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ
 مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ وَتَجِبُ الْفَدْيَةُ عَلَى النَّاسِ وَالْجَاهِلُ ذَكَرَهُ الْإِسْنَدُ بِاللَّهِ
 وَأَبُو طَالِبٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ لظَاهِرِ الْآيَةِ وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْجَنَائِزَاتِ وَقَالَ
 الْهَادِي وَالنَّاصِرُ وَالشَّافِعِيُّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَأَمَّا إِذَا نَبَتَ فِي عَيْنِهِ شَعْرٌ فَأَزَالَهُ أَوْ نَزَلَ
 الشَّعْرُ مِنْ رَأْسِهِ فَغَطَّى عَيْنَهُ فَأَزَالَهُ فَقِيلَ تَجِبُ الْفَدْيَةُ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَقَالَ فِي مَهْذَبِ
 الشَّافِعِيِّ لَا فَدْيَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا لَوْ أَنَّهُ صَالَ عَلَيْهِ الصَّيْدَ فَانْهَاجَ فِيهِ وَفِي الْحَفِظِ
 وَجُوبُ الْفَدْيَةِ فِي شَعْرِ الْجَفْنِ أَمَّا لَوْ حَلَقَ شَعْرَ الرَّأْسِ وَشَعْرَ الْبَدَنِ فَالْفَدْيَةُ وَاحِدَةٌ
 عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَالْأَكْثَرُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ ذَلِكَ جَنْسٌ وَاحِدٌ وَقَالَ أَبُو
 الْقَاسِمِ الْأَنْمَاطِيُّ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ يَحْيَى أَنَّهُمَا جَنْسَانِ فَيَجِبُ فِدَتَانِ
 بِدَلِيلِ أَنَّ النَّسْكَ يَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذَا أَنتُم مِّنْ تَمَتُّعٍ بِالْعَمْرَةِ
 إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا
 رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ وَجُودَ النَّسْكِ الْإِفْرَادِ وَالْتِمَتِ وَالْقِرَانِ
 وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِعْلَ جَمِيعِهَا جَائِزٌ فَقَدْ صَحَّ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَعَلَهُ
 فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَنْ
 أَرَادَ أَنْ يَهْلَ مِنْكُمْ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَرَادَ
 أَنْ يَهْلَ بِعَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ قَالَتْ فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ وَأَهْلَ نَاسٌ
 بِالْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ وَأَهْلَ نَاسٌ بِعَمْرَةٍ وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعَمْرَةِ وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ
 كَانَ مُفْرَدًا وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ مُتَمَتِّعًا وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْإِفْضَلِ

منها فعند أهل المذهب والشافعي الأفضل الافراد وعند احمد والشافعي في أحد
 قوله التمتع أفضل قال أحمد ولا شك أن رسول الله ﷺ كن قارنا والتمتع أحب إلي
 وأصح لقوله ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة
 قال الشافعي عند اختياره الافراد وهذا وجه لولا أنه يحتمل أنه قال هذا لتكره
 الناس الاحلال حين أمرهم به واقامته مفرداً ﷺ فلما احتمل هذا اخترت
 الافراد وهذان الوجهان أحب إلي من القران وذهب الهادي عليه السلام وأبو
 حنيفة إلى تفضيل القران وهو قول للشافعي أيضاً واختاره المزني قال ابن عبد
 البر ولا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما
 استيسر من الهدي هو التمتع في أشهر الحج والحج في عامه فان قيل فقد كان عمر
 وعثمان ينهايان عنها قلنا اختلف أهل العلم في المتعة التي كانا ينهايان عنها هل فسخ الحج
 إلى العمرة أو التمتع في أشهر الحج فقال القاضي عياض بعد أحاديث وآثار الظاهر
 أن المتعة التي نهى عنها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة قال ولهذا كان عمر يضرب
 الناس عليها ولم يضربهم الا على ما اعتقده من اختصاص هذه المتعة بتلك السنة
 لمخالفة الجاهلية وان ذلك غير جائز في غيرها وذلك اعتقاد أكثر الصحابة واختار
 ابو بكر النويري انه التمتع في أشهر الحج وإنما نهيا عنه لان الافراد أفضل فنهى
 عن التمتع نهى تنزيه وضرب عليه عمر لانه مأمور بصلاح رعيته وكان يرى الامر
 بالافراد من جهة صلاحهم والمختار ان الذي نهى عنه عمر إنما هو فسخ الحج إلى العمرة لما
 روى ابو موسى قال قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيع بالبطحاء فقال بما أهملت قلت
 باهلال النبي ﷺ قال هل سقت الهدي قلت لا قال فطف بالبيت وبالصفاء المروءة ثم حل
 فطفت بالبيت وبالصفاء المروءة ثم أتيت امرأة من قومي فشططني وغسلت رأسي

وكنت أفتي بذلك الناس فلم أزل أفتي بذلك من يسألني في إمارة أبي بكر فلما مات
وكان عمر القائم في الموسم إذ جاءني رجل فقال اتد في فتياك انك لا تدري ما يحدث
أمير المؤمنين في شأن النسك فقلت ايها الناس من كننا أفطيناه في شيء فليتشدد
فهذا أمير المؤمنين قادم عليكم فيه فأتوا فلما قدم قلت له يا أمير المؤمنين ما هذا الذي
بلغني أحدث في شأن النسك فقال ان نأخذ بكتاب الله عز وجل فان الله تعالى
يقول وأتموا الحج والعمرة لله وأن نأخذ بسنة رسول الله ﷺ وقد قال خذوا عني
مناسككم وان النبي ﷺ لم يحل حتي نحر الهدي رواه البخاري ومسلم والنسائي
وهذا اللفظ للبخاري وهذا صريح في ان الذي منع منه إنما هو فسخ الحج إلى
العمرة لا التمتع المعروف لانه مذكور في كتاب الله وعمر آخذ بكتاب الله تعالى
وبه احتج على من خالفه فقال إن الله سبحانه وتعالى يحل لنبيه ما شاء وان القرآن
قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله وافصلوا حجكم من عمرتكم فانه
أتم لحجكم وأتم لعمرتكم وأرشد الناس عمر رضي الله عنه في آخر كلامه إلى أفضل
مراتب النسك وهو الافراد فجمع بين الحث على الممتع من المتعة وبين الترغيب
في الفضيلة واقول عمر متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما
واعاقب عليهما متعة النساء ومتعة الحج . ولقائل ان يقول لا يبعد ان يكون فيه
دليل على خلاف ما يريد فان قوله كانتا إلخ يدل بظاهره على استقرار ذلك في زمنه
ﷺ ولم يستقر حتي مات إلا التمتع إلى الحج وهو الذي نطق به القرآن وقرانه
بمتعة النساء من جملة سقطات عمر وتجاوزته حيث قرن المنسوخ بالثابت المستقر
ليلقي في روع السامع ما يتقبله به فانه لو جاء به مفرداً لرد في وجهه لكنه به جاء
مع مظهر نسخه ليوم أنه منسوخ كفقارنه . وما ذكرته سابقاً هو الذي يليق بمقام

الذي سئل
عن رجل من بني
سيف وهو من بني
سيف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم
ان الله تعالى جعل الحجة على الناس
وقال فيه صاحب الامن
ومن حكمه

(٦٠)

الحمل على السلامة فان مثل هذا من باب التشريع وهو لا يحتمل والله أعلم . وأما
الذي نهى عنه عثمان فالظاهر أنه التمتع والقران لما روى مروان بن الحكم قال شهدت
عثمان وعلياً وعثمان ينهي عن التمتع وان يجمع بينهما فلما رأى ذلك علي عليه السلام
أهل بهما لبك بعمره وحجة فقال عثمان تراني أنهي الناس وانت تفعله فقال
ما كنت لادع سنة رسول الله ﷺ لقول أحد أخرجه مسلم وللنساء معنى وأخرجه
البخاري مختصراً واتفق العلماء على وجوب الهدي على التمتع للآية وانما اختلفوا
في وقت وجوبه فعندنا وعند أبي حنيفة لا يجوز نحره قبل يوم النحر وعند الشافعي
له أن ينحر هديه بعد الاحرام بالحج فمن لم يجد الهدي جازله ان ينتقل الى الصوم
كما بين الله سبحانه وتعالى ولم اعلم أحداً يخالف في ترتيب هذه الكفارة وواجب
الصيام ثلاثة أيام في الحج اي في وقته وذلك اشهر الحج متى أحرم بالعمرة عندنا
وأبي حنيفة وقال الشافعي متى أحرم بالحج أما لو مر يوم عرفة ولم يصم فذهبنا
ومالك وقديم قولي الشافعي أنه يصوم في أيام منى لعموم قوله تعالى فصيام ثلاثة
أيام في الحج أي في وقته وأيام التشريق من وقت الحج ولما روي في الموطأ عن
عائشة أنها كانت تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج لمن لم يجد هدياً ما بين
أن يهمل بالحج الى يوم عرفة فان لم يصم صام أيام منى قال فيه وعن ابن عمر مثله
وفي رواية للبخاري عن ابن عمر قال الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج الى يوم عرفة
فان لم يجد هدياً ولم يصم صام أيام منى وعن عائشة مثله وقال لا يرخص في أيام
التشريق ان يُصْمَنَ إلا لمن لم يجد الهدي . قوله عز وجل (ذلك لمن لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام) اختلفوا في الحكم المشار اليه بهذا التخصيص هل هو
صحة التمتع أو وجوب الدم على التمتع فقال الناصر عليه السلام وتخريج المؤيد بالله

عليهما السلام ومالك والشافعي عليهما السلام التخصيص يرجع إلى سقوط الدم عن
التمتع الحاضر وعند أبي حنيفة ونخريج أبي العباس وأبي طالب للهادي عليهم
السلام إلى التمتع لأنه الحكم المقصود ويدل عليه ما رواه البخاري في صحيحه عن
ابن عباس رضي الله عنهما قال في آخر حديث رواه فجمعوا بين نسكين في عام
بين الحج والعمرة فإن الله تعالى أنزله في كتابه وسنة نبيته ﷺ وإباحه للناس
غير أهل مكة قال الله عز وجل ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
واختلفوا في حاضري المسجد الحرام فعندنا هم أهل المواقيت ومن فيها وعند الشافعي
هم أهل الحرم ومن لا يقصر وعند مالك أهل مكة وذو طوى ونحو ذلك وعند
مجاهد وطاوس وابن عباس أهل الحرم فقط وعند الثوري أهل مكة فقط وهو
مروي عن الصادق رضي الله عنهم (٢٦) قوله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۖ
فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ۚ وَمَاتَفَعَلُوا
مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ۚ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ۚ وَخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَحْدِيدِ
أَشْهُرِ الْحَجِّ الْمَعْلُومَةِ فَقَالَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ اشْوَالُ وَالْقَعْدَةُ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ
وَإِبْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ وَآلِيَهُ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَقَالَ مَالِكٌ جَمِيعُ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ لظَاهِرِ الْآيَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي يَوْمِ النُّحْرِ فَعَدَّهُ
أَبُو حَنِيفَةَ مِنْهَا وَلَمْ يَعُدَّهُ النَّاصِرُ وَالشَّافِعِيُّ وَاتَّفَقُوا عَلَى فِعْلِ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ وَأَمَّا
فَرْضُهُ قَبْلَ أَشْهُرِهِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ
لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مَخْصُوصٍ فَاجَازُوهَا فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي تَكَرُّرِهَا فِي
السَّنَةِ فَكَرَهُهُ مَالِكٌ وَاسْتَحَبَّهُ الْعَتَرَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ *
(٢٧) قوله تعالى ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي

الْحَجَّ * حرم الله سبحانه وتعالى فيها الرفث وهو الجماع كما قال ابن عباس رضى الله عنه وقد
 أجمعت الامة على تحريمه وعلى انه مفسد للحج وعلى وجوب الكفارة فيه والمضى
 في فاسده لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وقيل هو الفحش في الكلام وقيل
 اراد مواعدة الجماع والتعريض به للنساء عن ابى العالية قال كنت أمشى مع ابن
 عباس وهو محرم وهو يرتجز بالابل وهو يقول * وهن يمشين بنا هميساً *
 ان تصدق العير نطالميسا * فقلت له اترفث وانت محرم فقال انما الرفث ما روجع به
 النساء اخرجته الحاكم في المستدرک واما الفسوق فمعاصى الله كما يحكى ذلك الثعلبي
 عن ابن عباس وطاووس والحسن وسعيد بن جبیر وقتادة وعن الضحاك هو التناز
 بالالقباب بدليل قوله تعالى ولا تنازوا بالالقباب بثس الاسم الفسوق وقال ابراهيم
 وعطا هو السباب بدليل قوله عليه السلام سباب المسلم فسوق وعن ابن عمر هو
 ما نهى الله تعالى عنه المحرم في حال الاحرام من قتل الصيد واخذ الظفر والشعر
 ونحو ذلك واما الجدل فالمراد به المراء مع الرفقاء والخدم والمكارين وانما امرنا
 باجتنب ذلك وهو واجب الاجتناب في كل حال لانه مع الحج اسمح كلبس
 الحرير في الصلاة والتطريب في قراءة القرآن قوله تعالى وزودوا فان خير الزاد
 التقوى هذا امر منه تعالى بالزاد والمراد به زاد الاخرة لان سفر الاخرة هو
 الحقيق بالزاد (٢٨) قوله تعالى * لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ
 رَبِّكُمْ فَاِذَا افْضَيْتُمْ مِنْ عَرَْفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ
 كَمَا هَدَاكُمْ وَاِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ * ثُمَّ اَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ اَفَاضَ
 النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ اِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * فَاِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا
 اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ اَوْ اَشَدَّ ذِكْرًا * في هذه الآية دلالة على وجوب الكون

بعرفة وأنه من فرائض الحج لأنه سبحانه وتعالى أمر بالافاضة منه وهو يستلزم أن يكون
 به ولا خلاف في وجوبه والمشعر الحرام هو (قزح) وهو جبل معروف هناك وقيل أنه
 ما بين جبلي المزدلفة من أزمى عرفة إلى وادي (محسر) وليس المأزمان ولا وادي محسر
 من المشعر قال الزمخشري والصحيح أنه الجبل لما روي جابر أن النبي ﷺ لما صلى الفجر
 يعني بالمزدلفة بغلس ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فدعا وكبر وهلل ولم يزل واقفاً
 حتى أسفر انتهى . وذكر الله سبحانه وتعالى يقع على الصلاة والتلبية والمبيت وإن
 لم يجز له ذكر لأنه من مناسك الحج والمناسك ذكر لأنها انقياد وتسليم لله
 تعالى وفي الصحيحين والموطأ وسنن أبي داود والنسائي واللفظ للبخاري عن
 كريب عن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول دفع رسول الله ﷺ من عرفة الشعب
 وبال ثم توضي ولم يسبغ الوضوء فقلت له الصلوة يا رسول الله قال الصلوة أمامك
 فجاء المزدلفة فتوضي فاسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلوة فصلى المغرب ثم أناخ
 كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت الصلوة فصلى ولم يصل بينهما قوله تعالى ثم
 أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم أعلم أن الوقوف
 بعرفة أعظم أركان الحج لقوله تعالى فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند
 المشعر الحرام ولما روى عنه ﷺ الحج عرفات فمن أدرك عرفات قبل أن
 يطلع الفجر فقد أدرك الحج وهذه الآية أصرح وأبين من التي قبلها فإن الله سبحانه
 وتعالى أمر بالافاضة من حيث أفاض الناس وهو عرفات لا بالافاضة المطلقة وكان
 الناس ماعداً قريشاً تتجاوز المزدلفة وتقف بعرفات وتفيض منها وكانت (الحمس)
 وهم قريش وما ولدت زاد معمر وكان من قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر
 ابن صعصعة وذكر إبراهيم الجبرتي في غريبه عن أبي غبيدة ومعمر بن المثنى قال

كانت قريش اذا خطب عليهم العرب اشترطوا عليه ان ولدها على دينهم فدخل
 في الحمس من غير قريش ثقيف وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة وعرف بهذا ان
 المراد بهذه القبائل من كان له أم قرشية لاجميع القبائل المذكورة فكانت قريش
 تقف عند المشعر الحرام وتفيض منه ولا تتجاوز له لأن المزدلفة من الحرم وتقول نحن
 أهل حرم الله فلا نخرج منه فأمر الله سبحانه نبيه ﷺ ان يفيض من حيث
 أفاض الناس ذكره الزمخشري وثم للتفاوت ما بين الافاضتين كما في قولك أحسن
 الى الناس ثم لا تحسن الى غير كريم . قوله تعالى فاذا قضيتم مناسككم فاذكروا
 الله كذا كركم آباءكم أو أشد ذكرا ، المناسك هنا أعمال الحج وقيل الذبائح والذكر
 قيل هو التكبير أيام منى وقيل سائر الادعية وخص الدعاء بتلك المواطن لفضلها
 وقيل التوحيد والتمجيد وقيل الذكر عقيب قضاء المناسك وهو الظاهر والامر
 هنا للندب لانه لا يجب ذكر يختص هذا المكان قال الحاكم قال اكثر المفسرين
 كانت العرب إذا فرغوا من حجهم وقفوا عند البيت فذكروا ماثر آباءهم ومفاخرهم
 تقول ان ابي كان يفعل كذا وكذا فأمر الله سبحانه وتعالى بذكره وأنه المنعم فيجب
 له الذكر والشكر * (٢٩) قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ
 فَمِنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾
 الايام المعدودات أيام التشريق وفيها تم مناسك الحج وأمر الله جل جلاله بذكره فيها
 لشرفها واجمع السلف على شرعية التكبير فيها وهو سنة مؤكدة عند أبي طالب وأبي
 حنيفة والشافعي عليهم السلام وقال المؤيد بالله والناصر والمنصور بالله عليهم السلام
 انه واجب الواجب مرة عقيب الفرض واما وقته فقال الحاكم ذكره الشيخ ابو
 محمد ان الثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم وهم علي وعمر وابن مسعود اتفقوا في

الابتداء واختلفوا في الانتهاء اتفقوا أن التكبير من صلوة الفجر يوم عرفة ثم
اختلفوا في الانتهاء فقال علي إلى العصر من آخر أيام التشريق وذهب إليه من
الفقهاء أبو يوسف ومحمد وقال ابن مسعود إلى صلوة العصر من يوم النحر وإليه
ذهب أبو حنيفة وقال عمر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق وروى عنه كقول
علي عليه السلام وروى القاضي زيد عن الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله عليهم
السلام كما روي عن علي عليه السلام وحجة الأئمة عليهم السلام ما رواه زيد بن علي
عن علي عليه السلام قال قال لي النبي ﷺ يا علي كبر في دبر صلوة الفجر من يوم عرفة
إلى آخر أيام التشريق صلوة العصر ورواه بهذا اللفظ الديلمي عن علي عليه السلام . وأما
ماهية التكبير فالشهور عن علي عليه السلام الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد وزاد الهادي عليه السلام في المنتخب بعد هذا والحمد لله علي
ما هداونا ولا نالنا واحل لنا من بهيمة الأنعام . قوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا
إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى قيل كانت الجاهلية فريقين منهم من
يؤثم المتعجل ومنهم من يؤثم المتأخر فورد القرآن بنفي الإثم عنهما جميعا والمعنى فمن
تعجل أي عجل فنفر في النفير الأول أو ترك الرمي في اليوم الرابع عجلة وقوله
تعالى في يومين أي بعد يوم النحر ولا خلاف بين العلماء أن الحج مخير فيما ذكر
وإن كان التأخر أفضل وهو ثابت إلى غروب شمس اليوم الثاني من أيام التشريق
عند عامة العلماء وإما إذا غربت الشمس وهو في منى فقال الشافعي قد لزمه المبيت
والنفر الثاني واختاره في الانتصار وقال أبو حنيفة إنما يلزمه النفر الثاني بطلوع
الفجر وهو بمنى وإذا طلع فجر الثالث فعند القاسمية وإبي حنيفة له أن يرمى وينفر
لكن يكره قبل طلوع الشمس لما روي عن ابن عباس لا ترم جرة العقبة حتى

تطلع الشمس أخرجه مالك في الموطأ وقال مالك والشافعي لا يرى ولا ينفر
 إلا بعد الزوال لأن في رواية عائشة أن النبي ﷺ أقام أيام التشريق الثلاثة يرى
 الجمار حتى تزول الشمس أخرجه أبو داود قوله لمن اتقى أي لمن اتقى المعاصي *
 (٣٠) قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلَوْلَدِينَ
 وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ الآية نزلت في عمرو بن الجوح
 وكان شيخاً كبيراً وعنده مال عظيم فسأل رسول الله ﷺ ماذا تنفق من أموالنا وابن
 نضعها فنزلت هذه الآية ذكره الواحدى في الأسباب قال كثير من أهل التفسير هذا
 كان قبل أن تفرض الزكاة فلما فرضت الزكاة بالآية التي في برآة نسخت هذه
 الآية وقال بعضهم المراد ما يتقرب به الإنسان إلى الله فاخبر الله سبحانه وتعالى أن
 من قصد ذلك ينبغي أن يمر بذلك المذكورين فلا نسخ في الآية *

(٣١) قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ لما أراد
 الله سبحانه انتقاذ عباده من الهلكة وهداهم لطريق السلامة بعث محمداً ﷺ إلى
 قومه خاصة وإلى الناس عامة بشيراً ونذيراً فقال تعالى وانذر عشيرتكم الأقربين وقال
 عز وجل وكذلك أوحينا إليك قرءاناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها فقال
 يا بني عبد مناف إن الله امرني أن انذر عشيرتي الأقربين وأنتم عشيرتي الأقربون
 وقال عز وجل قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعاً فلما صدوا عنه
 وأعرضوا أمره سبحانه وتعالى بالصد عنهم والأعراض كما أعرضوا فقال تعالى
 وأعرض عن المشركين فأعرض عن من تولى عن ذكرنا ولما هدى الله سبحانه وتعالى
 قوماً من عباده واختارهم لدينه واصطفاهم فأمنوا به واتبعوا النور الذي أنزل معه
 فصدهم قريش عن دين الله وعذبوهم حتى أكثر تأذي رسول الله ﷺ والمؤمنين

فحينئذ اذن الله لهم في الهجرة فقال ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراعماً
كثيراً وسعة فهاجر الى المدينة الشريفة شرفها الله تعالى ووجبت الهجرة على كل
مفتون لا يقدر على اظهار دينه وسيأتي انشاء الله تعالى بيان الهجرة واحكامها فلما
عمر الله طيبة بالايمن وجعلها دار الاسلام اذن للمؤمنين في القتال ولم يفرضه عليهم
فقال اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير ولما قوي المؤمنون
واشدت شوكتهم كتب الله عليهم القتال فقال تعالى كتب عليكم القتال وهو كره
لكم واستمر فرض الجهاد حتى تضع الحرب اوزارها وقد اجمع المسلمون على
فرضية الجهاد وكونه فرض كفاية او عين وذكر الخلاف تقدم

(٢٢) قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ
كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ
أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ هذه الآية نزلت في سرية بعثها رسول
الله ﷺ وأمر عليهم عبد الله بن جحش فانطلقوا حتى هبطوا محلة فوجدوا بها عمرو بن
الحضرمي في غير بتجارة لقريش في آخر يوم من جمادى الاخره اوفى أول يوم من
رجب على اختلاف فيه فقتلوا ابن الحضرمي واخذوا العير فغير المشركون المسلمين فانزل
الله سبحانه هذه الآية وكان القتال محرماً في الشهر الحرام وفي البلد الحرام الا ان يبدؤا
بالقتال واختلف اهل العلم هل هذا الحكم باق لم ينسخ اولا فقال عطاء ومجاهد هو
باق لم ينسخ ولا يجوز القتال في الشهر الحرام ويروى عن الشعبي والحكم وتقل عن
اكثر العلماء خلاف ما قالوه وان هذه الآية منسوخة بقوله سبحانه وتعالى اقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم ولقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الاخر لا ياله ما ذكر لا يجوز ان يكون ناسخاً لئن حيث كلمة معناها عموم الامكنة

وعموم الامكنة لا تتناول عموم الازمنة والامكنة لانا نقول عموم الاشخاص يستلزم عموم الازمنة والامكنة والتصریح بطرف المكان مؤكداً لحد المستلزمين واذا تحقق ذلك تحقق التعارض وأمكن القول بالنسخ مع حصول شرطه ووجه الاحتجاج بقوله تعالى قاتلوا الخ . من حيث ان الامر بالقتال عام دليله التخصيص بالغاية والنهي عن القتال خاص بالشهر الحرام فتعارضنا في الشهر الحرام ووضح القول بالنسخ حيث حصل شرطه ولا يخفى رجحان القول بعدم النسخ والعدول الى التخصيص لما فيه من اعتبار الدليلين والاعمال خير من الاهمال ويفهم منه ان للمكان والزمان مدخلا في عظم المعصية ومن ثم قال المؤيد بالله والامام يحيى والحنفية ان قتال البغاة افضل من قتال الكفار لانهم عصوا في دار رب العالمين والكفار في دار الحرب فاشبه المعصية في المسجد والمعصية خارج المسجد

(٣٣) قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ حرم الله سبحانه وتعالى الخمر بعد ان كان تناول مادون المسكر حلالا روى بعض اهل العلم ان حمزة بن عبد المطلب خرج وقد شرب الخمر فلقيه رجل من الانصار ومعه ناضح له وهو يتمثل بييتين لكعب ابن مالك في مدح قومه ويقول

(جمعنا مع الايوأ نصرأ وهجرة * فلم يرحي مثلنا في المعاشر)
(فأحيأ ونا من خير احياء من مضى * وامواتنا من خير اهل المقابر)

فقال له حمزة اولئك المهاجرون فقال له الانصارى بل الانصار فتنازعا فجرد حمزة سيفه وعدى على الانصارى فلم يمكن ان يقوم له فترك ناضحه وهرب فظفر به حمزة فجعل يقطعه وغدى الانصارى الى رسول الله ﷺ فاخبره بخبر حمزة وفعله

بالناضح فغرم له رسول الله ﷺ ناضحاً فقال له عمر رضي الله عنه يا رسول الله اما ترى ما لقينا من الخمر انها مذهبة للعقل متلفة للمال فانزل الله عز وجل هذه الاية وقال الواحدى نزلت في عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ونفر من الانصار رضى الله عنهم اتوا رسول الله ﷺ فقالوا افتنا في الخمر والميسر فانهما مذهبة للعقل مسلبة للمال فانزل الله هذه الآية فشربها قوم لما فيها من النافع وكره شرابها قوم لما فيها من الاثم قال قتادة ذمها الله تعالى في هذه الاية ولم يحرمها واصناف رجل من الانصار قوماً قبل تحريم الخمر فحضرت صلوة المغرب فتقدم رجل فقراً قل يا أيها الكافرون فالتبس عليه فنزلت لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى اخرجه الحاكم عن علي عليه السلام وقال رضي الله عنه وفي هذا الخبر فائدة كبيرة وهي ان الخوارج تنسب هذه السكره وهذه القراءة الى امير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه دون غيره وقد برأه الله منها اه . فاجتنبوا الشرب اوقات الصلوة فكان الرجل منهم يشرب بعد صلوة العشاء الاخرة حتى دعى سعد بن ابى وقاص الزهري وقد عمل وليمة على رأس جزور له ناساً من المهاجرين والانصار فأكلوا وشربوا واقتخروا فعمد رجل من الانصار وأخذ احد لحى الجزور وضرب به أنف سعد فجاء سعد مستعدياً الى رسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه الى قوله فهل أنتم منتهون فقالوا انتهينا يا رسول الله وبين رسول الله ﷺ ان اجتنب الخمر هو اجتنباب شرابها وبيعها عن جابر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول عام الفتح بمكة ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقليل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة تطل بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال

هو حرام ثم قال عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها أجهلوه (١) ثم باغوه فأكلوا ثمنه أخرجه الجماعة إلا الموطأ . وشرع فيه الحد فعن أنس أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلبده بحديد نحو أربعين قال وفعله أبو بكر رضي الله عنه فلما كان عمر استشار الناس فقال عبدالرحمن أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر أخرجه البخاري ومسلم وعن ثور بن زيد الديلي أن عمر استشار في حد الخمر فقال له علي أرى أن تجلبده ثمانين جلدة فانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري أخرجه الموطأ والحاكم من طريقين وقال في كل منهما حديث صحيح الاسناد وكذلك الميسر وهو القمار حرام بالاجماع كالخمر لما فيه من اتلاف المال وأكله بالباطل * (٣٤) قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ أي التيسر الذي لا يبلغ إنفاقه الجهد وحكمها منع الاسراف في الانفاق وإنه لا صدقة إلا عن ظهر غنى * (٣٥) قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَآخِوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ عظم الله تعالى أمر اليتامى وشدد فيه وانزل فيه آيات كثيرة بعضها يفسر بعضها وهذه الآية من أجمعها وأبينها فقال تعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن وقال سبحانه ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم . إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية وقد دلت هذه الآية على القيام بمصالح العباد وجواز المعاوضة في مال اليتيم مع نفسه وغيره وجواز خلط ماله بماله وغيره على وجه الصلاح وقد ذكر المؤيد بالله جواز اقتراض ماله للمصلحة * (٣٦) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا

(١) أجهلت الشحم وجملته اذا ذبته اه جامع اصول

تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ
 حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نِكَاحُ الْمُشْرَكَاتِ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا فَقَالَ هُنَا وَلَا تَنْكِحُوا
 الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ إِيَّاهُ . وَقَالَ تَعَالَى وَلَا تَتَّبِعُوا بَعْضَ الْكَافِرِينَ وَهَذَا الْخُطَابُ
 عَامٌ فِي الْوَثَنِيَّاتِ وَالْكِتَابِيَّاتِ وَدَخَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَقَالَتِ الْيَهُودُ
 عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ اللَّهُ وَهَذَا مَذْهَبُ الْهَادِي وَالنَّاصِرِ وَالْمُوَيْدِ
 بِاللَّهِ وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَعَنْ زَيْدٍ وَالصَّادِقِ وَالْبَاقِرِ وَعَامَّةِ
 الْفُقَهَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَاخْتَارَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ أَنَّ الْآيَةَ غَيْرُ شَامِلَةٍ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ لَا
 يُسَمُّونَ مُشْرِكِينَ إِلَّا مُجَازًا وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
 الْكِتَابَ وَهَذِهِ خَاصَّةٌ فَتَخَصُّصُ الْأَوَّلَى لِعُمُومِهَا إِنْ سَلِمَ الشُّمُولُ وَسَيَأْتِي مُزِيدٌ
 بِمَحْثِ انْشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى (٣٧) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًا
 فَأَعِزُّوا نَفْسَكُمْ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوا هُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ
 حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ * دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى
 وَجُوبِ اعْتِزَالِ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَالْمَرَادُ بِالْإِعْتَزَالِ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَرْجِ قَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ
 فَنَ وَطَنُهَا مُسْتَحْلَا كَفَرُوا عَلَيْهِ يَحْمِلُ مَا أُخْرِجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ
 وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا مِنْ أَتَى كَاهِنًا فَبَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ أَوْ أَتَى امْرَأَةً
 حَائِضًا أَوْ أَتَى امْرَأَةً فِي دَبْرٍ هَافٍ قَدْبَرِيٍّ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَحْلٍ لَمْ
 يَكْفُرْ وَلَمْ يَفْسُقْ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَأَمَّا الْكُفْرُ
 فَغَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى رَأْيِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 مِنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي حَيْضِهَا فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ وَمِنْ أَتَاهَا وَقَدْ أَدْبَرَ الدَّمُ عَنْهَا وَلَمْ تَغْتَسِلْ
 فَتَنَصَّفَ دِينَارًا فَقَدْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَوَاهُ شَرِيكَ مَرَّةً فَشَكَ فِي رَفْعِهِ وَرَوَاهُ

الثوري عن علي بن بديمة وخصيف وخصيف لا يحتج به وقال ابن القطان في علله
 يزداد إلى تضعيف خصيف اضطراب متن هذا الحديث وعلى تقدير ثبوته فحمول
 على الاستحسان وقديم قول الشافعي واحداً وأجبة وقد أجمع أهل العلم على
 جواز قربانهم فيما فوق السرة وتحت الركبة واختلفوا فيما وراء ذلك فمنعه مالك
 وأبو حنيفة وسعيد بن المسيب وشريح وطاوس واختاره أكثر الشافعية واستدلوا
 بقوله ﷺ لما سئل عما يحل للرجل من امرأته فقال ما فوق الأزار رواه أبو داود
 في سننه في باب المذي وزاد والتعفف عن ذلك أفضل قال سراج الدين وهذا الطريق
 معلول ببقية وسعيد الأعطس قال أبو محمد بن حزم هذا حديث لا يصح لانه عن
 بقية وليس بالقوي عن سعيد الأعطس وهو مجهول ورواه الطبراني وفيه
 اسماعيل بن عياش قال في البدر قال محمد بن اسماعيل يعني البخاري اسماعيل بن عياش
 يروي عن أهل الحجاز وعن أهل العراق أحاديث مناكير وقال البيهقي ليس بالقوي
 وجوزته أكثر الأئمة عليهم السلام والشافعي وأحمد وغيرهما لقوله ﷺ جامعوهن
 في البيوت وافعلوا كل شيء إلا النكاح أخرجه أبو داود عن أنس . قوله تعالى
 فإذا تطهرن يعني اغتسلن وبهذا فسر ابن عباس ومجاهد . قوله تعالى من حيث
 أمركم الله ، كلمة من بمعنى في أي في حيث أمركم الله وهو الفرج كقوله تعالى من
 يوم الجمعة قال لا تدل على الاستحباب وكونه في المحل المخصوص واجب باجماع
 المسلمين فلا يحل لمؤمن إتيان امرأته في دبرها *

(٣٨) قوله تعالى ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَّتُمْ لَكُمْ فَأْتُوا حُرَّتْكُمْ أَنْ تَشِئْتُمْ ﴾

هذه الآية رد على اليهود وكانت تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في
 قبلها كان الولد أحول فنزلت أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن

جابر والحارث من المرأة الموضع الذي يزرع فيه المني لا بتغاء الولد وهذه الآية بيان لقوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله يعنى المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحارث لان الغرض الاصيلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض * (٣٩) قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّإِيمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ معنى الآية ولا تجعلوا الله بذلة فتحلفوا به في كل حق وباطل وهو نهى عن الجرأة على الله تعالى بكثرة الحلف به فان من أكثر من ذكر شيء في معنى من المعاني فقد جعله عرضة قال « فلا تجعلوني عرضة للوائم » وأيضا كلما كان الانسان اكثر تعظيما لله تعالى كان أكمل في العبودية ومن كمال التعظيم ان يكون ذكر الله تعالى أجلا وأعلى من أن يبتذل ويستشهد به في غرض من الاغراض الدنيوية الفانية وقوله ان تبروا علة للنهي أي ارادة ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس لان الحلاف مجتر على الله تعالى غير معظم له فلا يكون براً تقياً وإذا ترك الحلف لاعتقاده ان الله أعظم وأجل من ان يستشهد باسمه العظيم في مطالب الدنيا اعتقد الناس فيه صدق اللهجة وبعده عن الاغراض الفاسدة فعدوه براً متحذراً من الاخلال بواجب حق الله تعالى فيدخلونه في وساطتهم وإصلاح ذات بينهم وقد نذب الله سبحانه وتعالى الى الاصلاح في كتابه وعلى لسان نبيه مفصلاً فعن كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن أبيه عن جده ان رسول الله ﷺ قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً والمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً أخرجه الترمذي في جامعه وابن ماجه من حديث خالد بن محمد عن كثير به الى الى آخر الاستثنى الاول قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح قال في البدر

قلت بل واهٍ بسبب كثير هذا، قال في الخلاصة كذبه ابو داود وقد اخرج به
 البيهقي عن ابن العوام البصري موقوفاً على عمر بلفظ أخصر من هذا وأخرجه
 الحاكم في المستدرک من حديث أبي هريرة ورواه أحمد من حديث سليمان
 ابن بلال عن العلا عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وقيل لا تجعلوا الله عرضة
 للحث بان يحلف الكاف أن يترك طاعة * (١٠) قوله تعالى لا يؤاخذكم الله
 باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم * اللغو عند
 الأئمة عليهم السلام ان يحلف المرء ويظن انه صادق فانكشف كاذباً وهو قول أبي
 حنيفة قال في التهذيب وهو مروى عن ابن عباس والحسن ومجاهد وإبراهيم والزهري
 وقتادة وقال الشافعي هو ما يجري على اللسان من غير قصد نحو لا والله وبلى والله
 وحجته ما روي عن عائشة قالت نزل قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في
 قول الرجل لا والله وبلى والله هذه رواية البخاري والموطأ ولا يداود نحوه ونمرة
 الخلاف في وجوب الكفارة فالشافعي لا يوجبها في قول الرجل لا والله وبلى والله
 ويوجبها فيما إذا حلف على شيء يعتقد انه كان ثم بان له انه لم يكن والأئمة وابو
 حنيفة بالضد من ذلك (٤١) قوله تعالى للذين يؤثون من نساءهم ربص
 أربعة أشهر فإن فآوا فإن الله غفور رحيم * وإن عزموا الطلاق فإن الله
 سميع عليم * أبطل الله سبحانه وتعالى بهذه الآية ما كانوا عليه من الضرار كان
 الرجل يولى من امرأته السنة والستين ولا تطلق عليه فنسخ الله ذلك وهو
 يقع بكل عین توجب الكفارة وانما يكون من الوطى فقط من الزوجات
 مدخولة او غير مدخولة من جميعهن او بعضهن ولا يصح من الاجنبية ولو
 تزوجها بعد ذلك لكن تلزم الكفارة فقط وقال مالك والاوزاعي اذا تزوجها كان

مولياً ، قوله تعالى تربص أربعة أشهر دل على أنه لا حكم له إن وقت ، بدون ذلك
فإن أطلق ثبت حكمه بعدها فقط وقال ابن عباس لا يكون مولياً إلا إذا أبدأ
أطلق لأن المدة قيد للتربص لا للإيلاء ويفهم منها عموم المطالبة وقياساً على المطالبة
بالدين بعد مضي أجله وقال أبو حنيفة لا مطالبة إلا في المدة فقط ويفهم أيضاً أنه
لأسرافعة في الأربعة وإن المدة في الأمة والحرة على سواء ونقل عن زيد بن علي
وابن حنيفة أن الأمة لها شهران فقط تخصيصاً للعموم بالقياس على الطلاق والعدة
والحد وقال مالك إذا كان الزوج عبداً فشهران والمرافعة حق للزوجة فتسقط بعفوها
لكن لها المطالبة بعده مادامت مدة الإيلاء باقية لأنه حق متجدد كما قيل في
إبرائها من النفقة ومن القسم ومذهب عامة الأئمة عليهم السلام أن هذا الطلاق
رجعي وهو مذهب مالك والشافعي بقاء على الأصل وقال أبو حنيفة يكون بائناً
ليزول الضرار بعدم الرجعة وهل لا بد في الإيلاء من قصد الضرار أو لا المروى
عن علي عليه السلام وابن عباس والحسن أنه لا يكون الإيلاء إلا إذا قصد الضرار
وهكذا عن الناصر والمنصور بالله ومالك عليهم السلام والدليل قوله تعالى فإن فاءً فإن
الله غفور رحيم وهذا لا يكون إلا عن ذنب والمروى عن أبي حنيفة والشافعي
وعامة الفقهاء وحكاة في الزوائد عن القاسمية أن حكم الإيلاء ثابت قصد الضرار
أم لا لأن الآية مطلقة وهو المذهب وأما إيلاء المحبوب والخصي والإيلاء من
الرتقاء فللمذهب صحته وهو أحد قولي الشافعي لعموم الآية والقول الآخر
لا يصح إيلاء المحبوب لأن الجماع متعذر في حقه وأما ما يرجح زواله كالمريض
والمحبوس فإيلاؤه صحيح * (١٦) قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَسْنِ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴿١٠﴾
 أعلم أنه لا يخلو إمامان تكون المطلقة مدخولاً بها أو لا والمدخول بها لا تخلو إمامان تكون
 حاملاً أو لا وغير الحامل لا تخلو إمامان تكون من ذوات الحيض أو لا والخالية عن الحيض
 لا تخلو إمامان لا تعرفه أصلاً وهي الصغيرة والضحايا أو تعرفه ثم انقطع والمنقطع دمها
 لا تخلو إمامان ينقطع دمها لآياس أو غيره وقد ذكر الله سبحانه وتعالى حكم ذلك في كتابه
 وبينه نصاً وعموماً فقال في هذه الآية والمطلقات الخ وهذا عام في كل مطلقة وقال في سورة
 الأحزاب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
 فما لكم عليهن من عدة تعتدونها وهي مخصصة ومبينة لآية البقرة وقال بعضهم آية
 الأحزاب ليست مخصصة لآية البقرة لأن الله سبحانه وتعالى قال في أثناءها
 ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ، فدل على أن المراد في آية البقرة
 المطلقات المدخول بهن ومآله هذا القائل لا يستقيم إلا على قول بعض الأصوليين
 أن أول الآية تخص باخرها وقال سبحانه وتعالى وأولات الاحمال أجلهن أن
 يضعن حملهن فيخص بها عموم آية البقرة وأما الخاليات من الحيض لصغر ومن
 انقطع دمها لآياس فقال سبحانه وتعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن
 ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن فنه من قال يخص بها عموم آية البقرة
 فإنها عامة فيهن وقال بعضهم أن آية البقرة لا يتناولهن لأن الله سبحانه وتعالى
 أمر المطلقات في سورة البقرة بالتربص وهو مفقود من هؤلاء فدل على أنهن
 لم يردن . وأما التي انقطع دمها فإن كان لعارض معروف كرضاع أو مرض تربصت
 حتى يزول العارض واعتدت بالاقراء لعموم قوله تعالى والمطلقات يتربصن
 بانفسهن ثلاثة قروء ولمفهوم قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم وإن كان

لغير عارض معروف فالذهب أنها تربص حتى يعاودها الدم أو يبلغ حد الاياس وهو قول ابى حنيفة واحد قولي الشافعي لعموم الآية واختار الامام يحيى عليه السلام أنها تربص اربعة اشهر وعشراً ثم تعتد ثلاثة اشهر، وأما الحائض المدخول بها فقد اتفق أهل العلم ان عدة الحراير منهن ثلاثة قروء وإنما اختلف في الاماء فذهب الهدوية والمؤيد بالله أن الحرة والامة سوآء في اعتبار العدة اخذاً بعموم قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وهذا قول اهل الظاهر وقال زيد بن علي والفقهاء والباقر عدة الامة حيضتان وبخصوص عموم الآية بقوله وَاللَّائِي طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان اخرجاه ابو داود وقال حديث مجهول والترمذي وقال غريب وابن ماجه والحاكم عن عائشة واخرجه ابن ماجه ايضاً والطبراني والبيهقي عن ابن عمر وروى الشافعي في الام والدارقطني في علله ينكح العبد اثنتين ويطلق العبد اثنتين وعدة الامة حيضتان فان لم يحضن فشهران والمذهب ان الاعتداد من المطلقة غير الصغيرة والمجنونة والحامل من يوم العلم واتفق اهل اللسان على ان القروء يقع على الطهر وعلى الحيض واتفق اهل العلم على ان المراد به هنا احدهما واختلفوا في تعيينه فقال علي وابن مسعود وابو موسى وزيد والهادي والناصر وابو حنيفة واصحابه ان المراد الحيض وقال زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والصادق والباقر ومالك والشافعي ان المراد الطهر حجة، الاول ان النبي ﷺ قال في سبايا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حليل حتى تحيض حيضة اخرجاه احمد في مسنده وابو داود في سننه والحاكم ابو عبدالله في المستدرک من رواية ابى سعيد الخدری والعدة استبراء فاستبراء الحرة ثلاث حيض كوامل، وحجة الاخر ماروي عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول

الله ﷻ عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر
 فان شاء امسك وان شاء طلق فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء اخرجته
 البخارى ومسلم والرافعي وهذا المفظ له ، قالوا فاذا ثبت ان الطهر محل الطلاق
 ثبت انه محل العدة قوله تعالى (ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن)
 هذا تصريح بتحريم كتمان ذاك واختلف فيه فقيل اراد من الحيض فلا تكتمه
 الحايض استعجالا للطلاق بان تقول قد طهرت لتطلق وتبطل رجعتة وقيل اراد
 الولد فلا تكتم الحمل لتعجله على الطلاق قال جار الله رحمه الله ويجوز ان يراد كتم
 الولد ويكون هذا نهياً عن كتم الاجنة فلا يكتمنه عازمات على قتله وقيل
 نسبة الولد الى غير ابيه قوله تعالى « وبعولتهن أحق بردهن » المعنى وازواج
 المطلقات اولى بردهن في ذلك في وقت الا قرآن ان ارادوا إصلاحاً يعني عدم
 الضرر والضرار بان يسترجعها ليمدها من الزوج ثم يطلقها فاذا قرب انقضاء
 العدة استرجعها ثم كذلك وهذا عام في المطلقات لكن خرجت المطلقة ثلاثاً
 بقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) وخرجت
 المطلقة على عوض فان طلقها بائن عندنا وعند عامة الفقهاء لقوله تعالى (فلا جناح
 عليهما فيما افتدت به) وظاهر الفدى يفيد الاستبداد بما فدى له وعن زيد بن علي
 عن ابيه عن جده عن علي عليهم السلام قال اذا قبل الرجل من امرأته فدية فقد بانت
 منه بتطليقة وعموم الآية تقضي ان للزوج الرجعة ولا فرق بين ان تطلق
 بالصراح او بالكنايات وهذا مذهبنا والشافعي لهذه الآية ولقوله تعالى « الطلاق
 مرتان فامسك بمعروف او تسريح باحسان » وقال ابو حنيفة الكنايات بائنة
 الا ثلاثاً اعتدي واستبري رحمك وانت حرة والرجعة تكون بلفظ

كراجعتك وما تصرف منه نحو ارتجعتك وارتجعنا وكذا رددتك لقوله تعالى
 « احق بردهن وكذا امسكتك نكحتك ونحوه او كناية كن يقول اعدت الحل
 الكامل بيني وبينك او دامت المعيشة بيننا او رفعت التحريم ونحو ذلك قال الامام
 يحيى عليه السلام ولا ينعقد بالكناية وان نواها كالنكاح او ما في حكمها كالكتابة
 واسارة الاخرس المفهمة وكذا يكون بنحو وطيء كالتقبيل والامس والنظر لشهوة
 سواء وقع الوطيء او اي مقدماته من عاقل او مجنون او سكران او نائم
 وسواء كانت الزوجة يقضى او نائمة طائعة او مكرهة او حائضاً او محرمة فاقوع بايها
 مع النية ممن يصح منه فانه يكون رجعة وتقع وان لم تقع اذ النية واجبة وليست
 شرطاً في صحة الرجعة (٤٣) قوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ
 وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ اي مثله في الجنسية لانه يفعل لها مثل ما تفعل ويحتمل
 ان يريد ولهن النفقة والكسوة والسكنى كما عليهن الرجعة بالمعروف بالوجه الذي
 لا ينكر في الشرع وعادات الناس فلا يكافئهم ما ليس لهن ولا يكافونهم
 ما ليس لهم وقوله وللرجال عليهن درجة قيل في الحق وقيل بما فضل من الشهادة
 والجهاد والميراث والطلاق والرجعة والزواج عليها وغير ذلك (٤٤) قوله تعالى
 ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ اَوْ تَسْرِيحٌ بِاِحْسَانٍ ﴾ هذا بيان لعدد
 التطليقات التي يملكها الزوج والثالثة في قوله تعالى فان طلقها وقيل في قوله او
 تسريح باحسان وقوله تعالى مرتان معناه التطبيق الشرعي تطليقة بعد تطليقة
 علي التفريق دون الجمع ولم يرد بالمرتين الثانية ونحو هذا ثم ارجع البصر كرتين

ويتعلق بهذاهل الطلاق يتبع الطلاق اولا وهل تكون الطلقات بلفظ واحد واحدة او ثلاثاً ما قبل الدخول فالطلاق لا يتبع الطلاق لأنها قد بانّت بالاولى وهذا مذهب الاكثر وعن مالك والميث وهو احد قرلي الشافعي يتبع ، واما اذا كان بعد الدخول وكان بعوض فالذى نص عليه القاسم والمؤيد بالله وهو قول الناصر وأحد قولي الشافعي انه لا يلحقها الطلاق وقال ابو حنيفة واصحابه يلحقها في العدة ورواه محمد بن منصور عن زيد بن علي والباقر والصادق عليهم السلام وتعلقوا بقوله تعالى بعد ذكر الخلع فان طلقها فلا تحل له وليس فيه متمسك لانه وقع بعد ذكر نوعي الطلاق الواقع على عوض وغيره واذا كان الطلاق رجعياً واتبع طلاقاً آخر في العدة فالذى خرجه ابو طالب وحمل عليه قول القاسم وهو قول الناصر ان الطلاق لا يتبع الطلاق وظاهر قول القاسم وهو قول المؤيد بالله والشافعية والحنفية والمالكية ان الطلاق يتبع الطلاق الحجة قوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف او تسريح باحسان ولو جعل الطلقات بلفظ واحد هل تكون واحدة او ثلاثاً وهذه مسألة اختلف فيها العلماء من الصحابة والتابعين والائمة عليهم السلام فعند القاسم والهادي وطائفة ممن ذكر وهو مروى عن علي عليه السلام ان ذلك طلقة واحدة وعن المؤيد بالله والفرق الثلاث أنها ثلاث ، حجة الاولين قوله تعالى الطلاق مرتان الى آخر الاية فجاء باللام فاقتضى الاستغراق وذكر المرتين للتكرار والتكرار لا بد له من اوقات وما روى مسلم عن طاووس ان ابا الصهباء قال لابن عباس هات من هناتك لم تكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وابي بكر واحدة فقال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فاجازه عليهم وفي رواية عنه ان ابن عباس قال قد كان الطلاق

على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة
فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الناس قد استعجلوا في امر كانت لهم أناة
فلو امضيناه عليهم فامضاه عليهم وهذه الرواية اخرجها المؤيد بالله في مسنده وفي
أخرى لمسلم ان ابا الصهباء قال لابن عباس الم تعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة
على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاث من اماراة عمر فقال ابن عباس نعم
واخرج ابو داود والنسائي هذه الرواية الاخرة ، وحجة الاخرين قوله تعالى
لا جناح عليكم ان طلقتم النساء وقوله تعالى في سورة الطلاق فطلقوهن لعدتهن
ولم يفصل بين عدد وعدد وبما رواه الدارقطني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
ان رجلا طلق امرأته ألفاً فقال تكفيك من ذلك ثلاث وتدع تسعمائة وسبعة
وتسعين وبما اخرج الترمذي من رواية عبد الله بن يزيد بن ركانة عن ابيه عن
جده قال اتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله اني طلقت امرأتى البتة فقال ما اردت
بها قلت واحدة قال فهو ما اردت ، ولابي داود وابن ماجه نحوه قالوا فدل على انه
لو اراد الثلاث لوقعت وقال بعض الامامية اذا طلق ثلاثا بلفظ واحد لم تقع واحدة
ولا اكثر ثم ان ابا حنيفة واصحابه قالوا الجمع بين التطليقتين او الثلاث بدعة
فيكون قوله تعالى الطلاق مرتان لبيان السنة وقال الشافعي ليس ذلك بدعة
(٤٥) قوله تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ حرم الله على المؤمنين ان يأخذوا مما آتوا الازواج
شيئاً واباح لهم الاخذ في حالة واحدة وهي ان يخافا الا يقيما حدود الله فان خفتم
الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به وقال تعالى ولا تعضلوهن

لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا ان يأتين بفاحشة مبينة والمراد اذا جاءت بفحش
او نشوز وقد جاءت السنة بذلك وبتحليله فعن ابن عباس رضي الله عنه ان امرأة
نابت بن قيس اتت رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله نابت بن قيس ما عتب
عليه في دين ولا خلق ولكن اكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله ﷺ
تردين عايه حديثه قالت نعم فردت له حديثه وامره ان يفارقها اخرج به البخاري
وغيره واختلفوا فيما اذا كان الحال مستقيمة بين الزوجين وتراضيا على الخلع من
غير ضرار فذهب اكثر العلماء الى انه يصح الخلع ويحل له ما بذلت له لقوله تعالى
فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ولم يفرق وقال النخعي والزهري
وعطاء وداود واهل الظاهر والمزني لا يصح الخلع ولا يحل له ما بذلت له واختاره
ابن المنذر لما في الآية من الحصر والتقييد وهذا المذهب وان كان قوي الدلالة
فقول الجمهور ارجح دليلا لان الله سبحانه وتعالى حرم الاخذ من الازواج تحريما
مطلقا قال وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا
منه شيئا تأخذونه بهتانا وانما مبينا وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض
واخذن منكم ميثاقا غليظا وبين ان الاخذ انما يكون حراما اذا كان على سبيل العضل
والمنع فقال تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن فدليل هذا
التخصيص يقتضي جواز الاخذ اذا كان على غير جهة المنع والعضل مع موافقة
عموم قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ولانه اذا
جاز الاكل من الذي تهبه وتتصدق به ولم يحصل لها عوض فلان يجوز الاكل مع
حصول العوض بالاولى ثم بين سبحانه وتعالى في سورة النساء انه يجوز العضل
عند الاتيان بالفاحشة فقال تعالى الا ان يأتين بفاحشة مبينة وبهذا الحصر اخذ

الحسن وابو قلابه فقالا انه لا يجوز الخلع حتى يراها تزني وجعل الفاحشة المبينة هي التي يعلم بها ترك اقامة حدود الله تعالى والجمهور اما ان يحملوا الفاحشة المبينة على النشوز او يرون النشوز في معنى الفاحشة لان في الجميع ترك حدود الله تعالى بدليل فعل النبي ﷺ في امرأة ثابت بن قيس والخوف يحتمل ان يراد به حقيقة الخوف الذي هو الظن والحسبان فيدل حينئذ على جواز الخلع وان كان ما بينهما مستقيما ويقمان حدود الله يؤدي حقها وتؤدي حقه لكونها كارهة لصحبته ويخاف ان تمنعه بعض حقه لكونها معها صحبته ويحتمل ان يراد به العلم كقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما اي علمتم كما فسرته في الثمرات فلا يدل على جواز الخلع في الحالة المستقيمة بينهما وفيه ان تفسير الخوف بالعلم غير سديد لان اصل ان الناصبة للتوقع وهو ينافي العلم ثم يحتمل ان يكون قوله تعالى فان خفتم الا يقيا حدود الله خطابا للمؤمنين ويحتمل ان يكون خطابا للولاة كقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها وذلك خطاب للولاة بالاتفاق وبهذا قال الحسن وسعيد بن جبير وابن سيرين فشرطوا في جواز الخلع حضور الامام والجمهور على خلافهم قياسا على الطلاق والقدر الذي يقع عليه الخلع فيه خلاف فعن الهادي عليه السلام والناصر ومالك والحسن وابن المسيب وداود ما اعطاها خبر ثابت بن قيس عن ابي الزبير ان ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده بنت عبد الله بن ابي اسلول وكان اصدقها حديقة فقال النبي ﷺ اتردين عليه حديقته التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي ﷺ اما الزيادة فلا ، ولكن حديقته قالت نعم فاخذها له وخلي سبيلها فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال قد قبلت قضاء رسول الله ﷺ رواه الدارقطني باسناد صحيح وقال سمعه ابو الزبير عن غير

واحد ولا بن ماجه عن ابن عباس ان جميلة بنت ابي بن سلول (١) اتت النبي ﷺ فقالت والله ما اعتب علي ثابت بن قيس في دين ولا خلق ولكني اكره الكفر في الاسلام لا اطيقه بغضاً فقال لها النبي ﷺ اتردين عليه حديثه قالت نعم فامرہ رسول الله ﷺ يأخذ منها حديثه ولا يزداد وخرج المؤيد بالله الهادي وهو قول المنصور بالله عليهم السلام ان الزيادة لا تجوز ولو تبرعاً لهذا الحديث وفي الغيث اذا تبرعت بالزيادة لا في مقابلة الطلاق جاز عندنا ، وقال المؤيد بالله وابو حنيفة والشافعي يجوز وان زادت لعموم الآية ولما رواه الدارقطني عن ابي سعيد الخدري انه قال كانت اختي تحت رجل من الانصار تزوجها علي حديثه وكان بينهما كلام فارفعنا الى رسول الله ﷺ فقال اتردين عليه حديثه ويطلقك قالت نعم وازيده قال ردي عليه حديثه وزيديه وهل الطلاق على العوض وهو الخلع يسكون طلاقاً او فسخاً فالذي خرج ابو العباس للهادي عليهما السلام انه طلاق وهو احد قولي ابي حنيفة واصحابه واحد قولي الشافعي قال في بعض كتب الشافعية وأظنه الجديد لدخوله في اسم الطلاق والحديث زيد بن علي المتقدم وما اخرجه البخاري والنسائي عن ابن عباس في حديث ثابت بن قيس فقال له رسول الله ﷺ إقبل الحديثه وطلقها تطليقة وقال الباقر والصادق واحد قولي الناصر واحد قولي الشافعي وهو مروي عن ابن عباس انه فسخ ، قال في شرح الابانة من جعله طلاقاً جعل عدتها ثلاثة اقراء ومن جعله فسخاً جعله استبراء بقراء واحد (٤٦) قوله تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ

(١) فهي علي هذه الرواية اخت عبد الله بن أبي وقد اختلف فيها والصحيح أنها بنت عبد الله كما ذكره محمد بن سعد في الطبقات ويدل عليه ما تقدم اه

فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۖ شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَحَيْثُ أَطْلَقَ النِّكَاحَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَمَّا رَادَّ بِهِ الْعَقْدَ الْآخِي فِي هَذَا الْمَقَامِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ مَرَادَهُ الْوُطْءُ لَا الْعَقْدَ رَوَيْنَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً رَفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ اتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رَفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ فَأَبَتْ طَلَاقِي فَتَزَوَّجَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ وَأَنَا مَعَهُ مِثْلَ هَدْيَةِ الثُّوْبِ فَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رَفَاعَةَ لَا حَتَّى تَذُوقِي عَسِيلَتَهُ وَيَذُوقَ عَسِيلَتَكَ وَبِهَذَا قَالَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ فَإِنَّهُ حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ تَحِلُّ لِرُجُوعِهَا بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَأَعْلَى الْحَدِيثِ لَمْ يَبْلُغْ سَعِيدًا وَالْمَرَادُ بِالْعَسِيلَةِ حُصُولُ اللَّذَّةِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ فَإِنَّهُ اشْتَرَطَ الْإِنْزَالَ وَأَطْلَقَ الْعَسِيلَةَ عَلَى النُّظْفَةِ وَقَدْ فَهِمْنَا مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ النِّكَاحِ مِنْ زَوْجٍ أَنَّ النِّكَاحَ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ لَا يَحِلُّهَا وَيَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ مَسَائِلُ ، الْأُولَى وَطَى السَّيِّدَ لِأَمْتِهِ لَا يَحِلُّهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ وَبِهَذَا قَالَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا مَا يَرَوِي عَنْ عُمَانَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ الثَّانِيَةُ إِذَا وَهَبَ السَّيِّدُ الْجَارِيَةَ الْمُبْتَوَةَ لِرُجُوعِهَا أَوْ بَاعَهَا مِنْهُ فَلَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ وَبِهَذَا قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا مَا يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَطَاوُوسٍ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا حَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ ، الثَّلَاثَةُ إِذَا تَزَوَّجْتَ الذَّمِيَّةَ ذَمِيًّا عِنْدَ مَنْ يَجِيزُ نِكَاحَ الذَّمِيَّةِ فَهَلْ يَحِلُّ لِرُجُوعِهَا الْمُسْلِمَ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ زَوْجٌ وَقَالَ مَالِكٌ وَرَبِيعَةُ لَا يَحِلُّهَا (٤٧) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَتَّعِدُوا ۖ﴾ نَهَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمُطْلَقِينَ عَنْ أَمْسَاكِ النِّسَاءِ عِنْدَ قُرْبِ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ ثُمَّ طَلَاقِهِنَّ

ضراراً لمن بتطويل المدة وامر بالتسريح بالمعروف وهو ابقاء التسريح الاول
 لا يتيناف تسريح آخر ضراراً وهذه الآية تدل على جواز الرجعة قبل انقضاء العدة
 (٤٨) قوله تعالى وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ
 أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ الخطاب للمؤمنين
 والاولياء وبلوغ الاجل هنا هو انقضاء العدة لان النكاح لا يكون الا بعدها
 فنهى الله عز وجل عن عضل النساء ان ينكحن ازواجهن والاية نزلت في معقل
 ابن يسار كما اخرج البخاري والترمذي وابو داود عن معقل بن يسار قال كانت
 لي اخت تخطب الي وكنتم امنعها من الناس فأتاني ابن عم لي فانكحها اياه
 فاصطحبها ماشاء الله ثم طلقها طلاقاً له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فلما
 خطبت الي اتاني يخطبها مع الخطاب فقلت له خطبت الي فمنعتها الناس وارثك
 بها فزوجتك ثم طلقها طلاقاً له رجعة ثم تركتها حتى انقضت عدتها فلما
 خطبت الي اتيتني يخطبها مع الخطاب والله لانكحها ابدأ قال ففي نزلت هذه
 الآية واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن الآية
 فكفرت عن عيني وانكحها اياه هذا لفظ البخاري ، ويتعلق بهذه الآية جمل
 من الاحكام منها النهي عن ضرار المرأة عن الزوج كان المضار زوجاً أو ولياً
 أو غيرهما ، ومنها رضاء البالغة الثيبة فانه شرط بالاجماع وكذا اذا كانت بكرراً
 والمزوج غير الاب والجد وأما الاب والجد فذهب اهل البيت وابي حنيفة انه
 لا بد من رضاها خلافاً للشافعي فان قيل فهل في الامة دليل على ان امر النكاح
 الى الاولياء « قلت نعم » لانه لا يؤمر بان لاتعضل المرأة الا لمن له سبب الى
 العضل بان يتم به نكاحها هذا ابين ما في القرآن في ان للاولياء مع المرأة في نفسها

حقاً وان على الولي ان لا يعضاها اذا رضيت فان قيل فقد قال بعض ان هذه الآية لا دليل فيها لانه ليس فيها اكثر من نهى قرابة المرأة عن منعها النكاح وذلك لا يقتضي اشتراط اذنهم في صحة العقد فهل نجد في السنة دليلاً على ذلك « قلت نعم » حديث معقل وابين منه ما أخرجه ابن أبي شيبه والضياء المقدسي في المختارة واحمد وابو داود والترمذي وقال حسن وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها واخرجه الطبراني عن ابن عباس فان قيل فقد طعن في هذا الحديث قوم وضعفوه بان ابن علية حكى عن ابن جريج انه سأل الزهري عنه فانكر معرفته فالجواب ان هذا الطعن غير مقبول مع عدالة رواية الحديث وان سلم فقد قال أبو جعفر الطيالسي سمعت يحيى بن معين يوهن رواية ابن علية عن ابن جريج عن الزهري وكذا احمد بن حنبل ضعف حكاية ابن علية هذه عن ابن جريج فان قيل ، هذا مما تعم به البلوى ولو كان الولي شرطاً في صحة النكاح لنقل عن النبي ﷺ تواتراً وهو لم ينقل والاصل عدم الاشتراط حتى يقوم الدليل اجيب بان اشتراط الدليل في مقام الولي غير مسلم وان سلم فالاصل تحريم الابضاع الا بشرطها فلا يجوز الاقدام عليها الا بشرطها ولو انكحت امرأة نفسها بغير ولي لنقل الينا اما تواتراً أو آحاداً ولم ينقل ، نعم نقل ان امرأة نكحت بغير ولي فرد نكاحها عمر ذكر في بعض كتب الشافعية وعن مالك انه بلغه ان ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن وليها او ذي الرأي من اهلها أو السلطان فان قيل فهل

لان قوله لا اعرفه هذا
يجعل انكاره ويجعل انه
اراد ان ينقل عن علي
وما نقله الا ان علي
ما يعرفه علي ان الانكار
قد يكون للنقل وقد يكون
للمعنى غير من

نجد حديثاً من السنة يعضد ما ذكر « قلت نعم » رويناه في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا تنكح النيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قيل يا رسول الله كيف أذن لها قال إذا سكنت فهورضاها فلما نهى الأولياء عن الاستبداد عليهن حتى يؤامروهن في أنفسهن دنا ذلك بطريق الإشارة على أن الأولياء حقاً في نكاحهن عن أذنهن إذا لا منكح لهن غيرهم ولا يجوز أن يحمل على الخاطب لأنه لا يتصور منه بغير إذن المرأة بحال فلم يتصور النهي عنه ولا نفيه أيضاً وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال رسول الله ﷺ نعم تستأمر قالت عائشة فأنها تستحي فتسكت فقال رسول الله ﷺ أذن لها إذا سكنت وأسندت الانكاح إلى أهلها ولم يتعرض لها رسول الله ﷺ بشيء وأظهر من ذلك ما روي عن سمرة أنه قال ﷺ أيما امرأة زوجها وليان فهي الأول منها وأيما رجل باع بيعاً من رجلين فهو الأول منها أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد والدارمي وأبو داود والترمذي وقال حسن والنسائي وأبو يعلى والطبراني والحاكم في المستدرک والضياء المقدسي في المختار والبيهقي وعنه ﷺ أيما امرأة زوجت نفسها بغير إذن ولي فهي زانية أخرجه الخطيب عن معاذ وعن ابن عمر أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن كان دخل بها فلها صداقها بما استحلت من فرجها ويفرق بينهما وإن كان لم يدخل بها ففرق بينهما والسلطان ولي من لا ولي له أخرجه الطبراني وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال لا نكح إلا بولي أخرجه الترمذي وأبو داود فإن قيل لو كان الأمر كما قلت لبين النبي ﷺ مراتب الأولياء ودرجاتهم فإن الحاجة داعية إلى ذلك وتأخير البيان

عن وقت الحاجة غير جائز ، قلت البيان في ذلك موجود من فعله ﷺ واقراره
 لما كانوا عليه فعلوم انه لا ينكح رجل امرأة وهناك من هو اقرب منه فلا يقدم
 الابن على نكاح اخته وهناك ابوه فقد روي عن عمر بن ابي سلمة انه انكح
 رسول الله ﷺ امه مع صغرسنه لكونه اقرب الناس اليها فان قيل فقد روى
 عن ابن عباس انه قال الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها
 واذنها صماتها وفي رواية نحوه والبكر يستأذن ابوها في نفسها واذنها صماتها قل
 وربما قال وصمها اقرارها اخرج مسلم والنسائي واخرج الموطا وابو داود
 والترمذي الاولي ففرق ﷺ بين الايم والبكر مع وجوب استئذنها في حديث
 ابي هريرة رضي الله عنه فدل على ان الذي تميزت به النيب هو الاستقلال بنفسها ،
 قلت قد اخذ بهذا الظاهر أهل الظاهر وهو قوي لكن يعارضه حديث عائشة المتقدم
 ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فانه لفظ
 مستغرق مؤكد بما يقتضي ان يقع على جميع افراد النساء ولا يجوز حمله على الابكار
 فقط فعلمنا ان الذي يجب للنيب ان لا يعقد النكاح عليها الا بامرها ولا يجوز
 بغير امرها في حال من الاحوال بدليل ان البكر يعقد لها بغير اذنها كما انكح
 ابو بكر رضي الله عنه عائشة رضي الله عنها من رسول الله ﷺ وهي بنت
 ست او سبع سنين وهي لا اذن لها حينئذ فعلمنا ان قوله والبكر تستأذن في نفسها
 عام مخصوص ببعض الابكار . (٤٩) قوله تعالى ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ
 اَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ اَرَادَ اَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ
 رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ وَّاهٍ اِلَّا وُسْعَهَا ﴾

في هذه الآية احكام ، الاول ان الوالدات ينبغي لهن ان يرضعن اولادهن
حولين كاملين اذ لا جائز ان يكون على حقيقة خبريته والا لزم الكذب فانهن
قد يرضعن ازيد وانقص وليس الامر للوجوب لاصالة البراءة بل لمطلق الرجحان
الشامل له وللندب فقد يكون واجباً كما اذا لم يرضع الصبي الا من امه او لم
يوجد ظئر او عجز الوالد عن الاستئجار او ارضاع اللباء وهو اول لبن يجي
بعد الولادة فانه يجب عليها ارضاعه اياه ، قيل ولا يعيش بدونه وقد يكون
مندوباً كما اذا لم يحصل احد الاسباب الموجبة فانه افضل ما رضع لبن امه ويستحب
لها ان تفعل ذلك ، الثاني ان حد الرضاع حولان وانما قيدهما بالكمال قيل للتأكيد
لجواز اطلاق الحول علي بعضه وقيل لان الحول قسمان تام وهو الشمسي وناقص
وهو القمري لان التأسيس لا يعدل عنه الى التأكيد الامع تعذر ولم يتعذر هنا
وهو ضعيف لقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج ،
الثالث قال سفيان وابن جريج وغيرهما هذا لكل مولود الا ان يتراضيا باقل من
ذلك وهو رواية عن ابن عباس ، وقال ابن عباس في الرواية الظاهرة ليس ذلك
لكل مولود ولكن ان ولدت لستة اشهر فحولان وان ولدت لسبعة اشهر فثلاثة
وعشرون شهراً وان ولدت لتسعة اشهر فاحد وعشرون شهراً يطلب بذلك
تكملة ثلاثين شهراً في الحمل والفصال وتفصيل ابن عباس رضي الله عنه حسن
ايافيه من الجمع بين الايات في قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهراً وقوله تعالى
وفصاله في عامين وبين الوقوع فان مدة الحمل تكون ستة وتكون سبعة وتكون
تسعة وهو الغالب في الوقوع وقوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة اللام متعلقة
بيرضعن كما تقول ارضعت فلانة لفلان ولده فان ارضاعهن لاجل ازواجهن لان

نفقة الولد على والده ولذلك يجب ان يتخذ للولد ظئراً ترضعه اذا امتنعت أمه من الرضاعة ويجوز فتح راء الرضاعة وكسرها وقرء بهما وفي ذلك دلالة على ان اقصى مدة الرضاع حولان قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن يغني الطعام والادام والكسوة ان كانت زوجة واجرة الرضاع لغيرها ولها ان طلبت وانما لم يقل على الزوج لانه قد يكون على غير الزوج كالمطلق وقوله بالمعروف أي على قدر الايسار والاعسار وقوله لا تكلف نفس الا وسعها بيان لذلك والله اعلم

(٥٠) قوله تعالى ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ نهى الله سبحانه وتعالى الوالدين عن المضارة بالمولود فلا يجوز للوالدة ان تمتنع من رضاعه اذا لم يوجد غيرها او لم يقبل الا من نديها ولا يجوز للوالد أن ينزعه منها الى مرضعة غيرها وهي تريد ارضاعه او ما اشبه ذلك وقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يعني من الرزق والكسوة وقد اختلف اهل العلم في المعنى بالوارث ف قيل أراد وارث الاب وهو الصبي فعلى الوصي أو الحاكم ان يخرج من ماله رزق الام وكسوتها وقيل أراد الوارث للصبي والمعنى أن مؤنة هذا المولود على ورثة الصبي لكن اختلفوا فذهب اهل البيت عليهم السلام أي وارث كان وان كثروا كان ذلك على قدر الارث وهذا قول قتادة والحسن بن صالح وابن أبي ليلى واحمد واسحق وابي ثور وهذا اذا لم يكن للصبي مال ، وقال ابو حنيفة المراد من كان ذا رحم محرم للصبي كالاخ والعمة لابن العم وقيل الوارث الباقي من الابوين يجب عليه مؤنة ارضاعه فان الوارث يعبر به عن الباقي كما في قوله ﷺ اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا .

(٥١) قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِمَا ۖ اَباح الله سبحانه وتعالى للوالدين فصال المولود مع التراضي ومعرفة المصلحة فلكل من الابوين حق فيما فيه مصلحة الصبي ومفهوم هذا الخطاب يقتضي ان الوالدة اذا فصلت ولدها من غير مشاورة الاب انه لا يجوز وقيل المراد فصل الصبي عن أمه ولا بد من التراضي لان لها حقاً فيه الا حيث سقط حقها بفسق أو نشوز أو نكاح أو جنون على ما هو مقرر فيكون المفهوم مخصصاً بهذه الامور .

(٥٤) قوله تعالى ۖ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَأَلْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۖ اَباح الله سبحانه وتعالى للاباء ان يسترضعوا اولادهم اذا لم يكن في ذلك مضارة للام ومعنى الشرط اذا سألتم للام اجرة ما قد ارضعت وقيل الاجنبية اجرتها وقيل ما يحتاج اليه الصبي

(٥٥) قوله تعالى ۖ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَإِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَأَلْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۖ اَباح الله سبحانه وتعالى للاباء ان يسترضعوا اولادهم اذا لم يكن في ذلك مضارة للام ومعنى الشرط اذا سألتم للام اجرة ما قد ارضعت وقيل الاجنبية اجرتها وقيل ما يحتاج اليه الصبي

(٥٦) قوله تعالى ۖ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَإِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَأَلْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۖ اَباح الله سبحانه وتعالى للاباء ان يسترضعوا اولادهم اذا لم يكن في ذلك مضارة للام ومعنى الشرط اذا سألتم للام اجرة ما قد ارضعت وقيل الاجنبية اجرتها وقيل ما يحتاج اليه الصبي

بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ۖ هذه الآية ناسخة الآية التي بعدها وهي وان كانت متأخرة في التلاوة فهي متقدمة في النزول ويبين أنها ناسخة الاجماع وقول النبي ﷺ انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احداً كن ترمى بالبعرة على رأس الحول اخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ومالك وابن ماجه عن أم سلمة فدل هنا على ان امر الحول كان متقدماً ولفظ الآية عام يشمل الكبيرة والصغيرة المدخولة وغيرها الامة وبغيرها؛ الحامل وغيرها الا ان عدة الحامل آخر الاجلين جمعاً بين الايتين هذه وآية الطلاق وهي وأولات الاحمال اجلهن أن يضعن حملهن وهو المروي عن علي وابن عباس والشعبي وعن ابن مسعود

وأبي هريرة وعمر بن الخطاب أن عدة الحامل وضع حملها سواء تقدم أو تأخر
 قال بعض الشافعية وإن كان زوجها على السرير للحديث الثابت عن سليمان بن
 يسار أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة وهما يذكران
 المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس عدتها آخر الاجلين وقال
 أبو سلمة قد حلت فجعلنا يتنازعان في ذلك فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني
 أبا سلمة فبعثوا كريماً مولا ابن عباس إلى أم سلمة ليسألها عن ذلك فجاءهم
 فأخبرهم أن أم سلمة قالت إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال وأنها
 ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأمرها أن تزوج أخرجته مسلم وللموطا نحوه
 وأخبرته البخاري مختصراً والترمذي والنسائي، فإن قيل فقد قال ابن مسعود من
 شاء باهله إن آية الحمل نزلت بعد آية الأشهر، اجيب بأن تقدم نزول إحدى
 الآيتين لا يمنع من بناء أحدهما على الأخرى، فإن قيل فهلا جمعت المطلقة بين
 الأقراء والوضع جمعاً بين الآيتين، اجيب بأن هذا لم يقل به أحد ودلت الآية
 على أن للولي منع حرمه من الزوج قبل وفاة العدة وكذلك الإمام والحاكم وأنه
 يجوز لها التعرض لطلب النكاح بعده واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى فلا جناح
 عليكم فيما فعلن في أنفسهن علي أن للمرأة أن تعقد النكاح والجواب أن المراد به
 هو التعرض للنكاح (٥٤) قوله تعالى وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ
 خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ
 وَلَكِنْ لَا تُؤَاوِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا عفا الله
 سبحانه وتعالى في هذه الآية عما يكتمه الرجل في نفسه من نكاح المعتدة وأحل

التعريض بخطبة النساء في حالها والمراد عدة المتوفى عنها لانه تعالى ذكر هذا عقيب ذكر المعتدة عن الوفاة فالالف واللام للعهد ويقاس عليها المبتوتة بالثلاث وفسخ الممان ونحوه واما المختلعة فيجوز للزوج التصريح بخطبتها لان له نكاحها في العدة واما غير زوجها فيحرم التصريح في العدة واما التعريض ففيه خلاف قال صاحب الوافي واحد قولي الشافعي لا يجوز لان لزوجها ان يستنكحها في العدة فاشبهت المراجعة وقال ابو طالب بل يجوز لانها بائنة فاشبهت المتوفى عنها وهذا هو المذهب اما المطلقة رجعيًا فلا يجوز التعريض ولا التصريح اتفاقا ويفهم من الآية حرمة التصريح في الجميع .

(٥٥) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْرِضُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ هو نهى عن عقد نكاح المعتدات فالنهي عن لازمه لان الفعل الاختياري من لوازمه العزم عليه والنهي عن اللازم يستلزم النهي عن ملزومه واصل العزم القطع والكتاب المكتوب من العدة واجله منتهاه .

(٥٦) قوله تعالى ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْعُرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ المراد بالمس الجماع والفرض التقدير وبالفريضة المهر المقدر فعيل هنا بمعنى مفعول والتاء للنقل الى الأسمية والمتعة والامتناع بمعنى النفع واوسع الرجل اذا صار ذا سعة واقترا اذا صار ذا اقتار بمعنى الضيق ضد السعة او صار ذا قرة وهي الغبار ومنه قوله تعالى ترهقها قرة كانه لفقره تتغير حليته وكان عليه غباراً وما هنا بمعنى المدة ومتاعاً اسم للمصدر بمعنى التمتع فهو منصوب

على المصدرية وحقاً صفة له ﴿وهاهنا فوائد﴾ ، الاولى الدلالة على صحة العقد من غير تسمية مهر وقد وردت به السنة فعن علقمة قال سئل عبد الله بن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً قال فاختلفوا اليه فقال ارى لها مثل مهر نسائها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان (١) الاشجعي ان النبي ﷺ قضى في يروع (٢) ابنة واشق بمثل ما قضى ، رواه الخمسة وصححه الترمذي قال في التهذيب وهو اجماع وحكي عن مالك انه يفسد ، الثانية ان طلاق غير المدخول بها جائز على كل حال لانه تعالى اطلق رفع الجناح ، الثالثة شرعية المتعة لانه امر سبحانه بامتناعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقد اتفق اهل العلم على تشريع المتعة ولكن اختلفوا هل الامر على الوجوب او الاستحباب فقال الاكثر من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم بوجوبها لامر الله سبحانه وتعالى بها لهن هنا وفي سورة الاحزاب ولقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين فاتى في وللمطلقات بلام الملك وسماه حقاً والحق الواجب وبه قال الشافعي وابو حنيفة وغيرهما وقال قوم انها مستحبة وليست بواجبة وبه قال مالك وشريح قالوا لو كانت واجبة لم يخص الله بها الحسنين والمتقين دون غيرهم ولما كان يقول حقاً عليكم وكان شريح يقول متع ان كنت من الحسنين الاتحب ان تكون من المتقين واستدلوا بانها غير محدودة ولا مقدرة في كتاب ولا سنة ولا اجماع وليس لها في الفروض نظير يحمل عليه فهي بالنسبة أولى منها بالفرض وأما الحسنون والمتقون فارادهم الحسنين بالايان المتقين للشرك ، واعلم ان المتعة إنما تجب

«١» بسين مهملة وتونين بينهما الف هو راوي الحديث واما معقل بن يسار المزني فليس هو راوي الحديث اهـ «٢» بكسر الموحدة وفتح الواو

بشرطين ان لا يسمى لها مهر وان يكون الطلاق قبل الدخول وهذا مذهب اكثر الائمة
وابي حنيفة قال في الثمرات فيكون قوله وللمطقات متاع بالمعروف له معنيان امانه
تعالى اراد المطلقات قبل الفرض والميسر لئلا يخالف مفهوم الآية او انه اراد
بالمطقات المدخول بهن وبالمتاع النفقة والكسوة او يكون اراد التمتع الواجب
والمستحب (٥٧) قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي
بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ اوجب سبحانه وتعالى في هذه الآية للمرأة اذا طلقت
بعد الفرض وقبل الدخول نصف المفروض واختلف هل الخلوة توجب الجميع
اولا فمذهب اهل البيت عليهم السلام انها توجب كمال المهر وهو قول ابي حنيفة
واحد قولي الشافعي وقد روي ذلك عن علي عليه السلام وجماعة من الصحابة وعن
عمر انه قال اذا ارخى الستر واغلق الباب فقد وجب المهر ما ذنبهن ان جاء العجز
من قبلكم رواه بعض الشافعية وقال قوم لا تأثير للخلوة وهو قول ابن عباس وابن
مسعود رضي الله عنهم قال ابن مسعود لها نصف الصداق ما لم يجامعها وان جلس
بين رجلها وروى طاووس عن ابن عباس انه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو
بها ولا يمسها ليس لها الا نصف الصداق لان الله تعالى يقول وان طلقتموهن من
قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم قال الشافعي وبهذا اقول
وهو ظاهر الكتاب وصح عن ابن عباس انه قال يحمل اللبس والمس في كتاب
الله تعالى على الجماع وهذا القول اختاره لموافقة ظاهر القرآن وشهادة الاصول فانه
عاقد لم يستوف المصلحة المقصودة بالعقد فلم يجب عليه عوضها كسائر العقود ،

قوله تعالى الان يعفون ، يعفون جمع معتل يستوي فيه المذكر والمؤنث لفظاً وهو هنا للمؤنث فيدل على أن النساء اذا عفون لم يكن لهن على الزوج شيء والمراد بالعضو اما الهبة ان كان المهر عيناً او ابراء ان كان ديناً وقوله او يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، اختلف العلماء هل المراد به الزوج او الولي فقال أهل المذهب وابو حنيفة والثوري والاوزاعي واحد قولي الشافعي انه الزوج وهو يروي عن علي وجماعة وقال مالك والشافعي في احد قوليه هو الولي وهذا مروي عن علقمة ومجاهد والحسن وهذا القول فيه اثبات شرع زائد فيحتاج الى الدليل لان الاصل ان لا يسقط احد حق غيره

(٥٨) قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِن خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا أَنتم تَكُونُونَ تَعْلَمُونَ﴾ المحافظة على الصلوات شدة الاعتناء بايقاعها وعدم تضييعها في اوقاتها والوسطى اما بمعنى التوسط أى بين الصلوات او الفضلى أي كثيرة الفضل واختلف الناس في تعيينها فقال الهادي والناصر عليهما السلام انها الظهر لنحو حديث زيد بن ثابت وعائشة قالا الصلاة الوسطى صلاة الظهر اخرجه الموطا عن زيد والترمذي عنهما تعليقا واخرج ابو داود عن زيد قال كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلي صلاة اشد على اصحاب رسول الله ﷺ منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقال ان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين وقال المؤيد بالله وابو حنيفة انها العصر لما روي عن علي عليه السلام ان النبي ﷺ قال يوم الاحزاب وفي رواية

يوم الخندق ملأ الله قبورهم ويوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس وفي رواية شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وذكر نحوه وزاد في أخرى ثم صلاها بين المغرب والعشاء هذه رواية البخاري ومسلم والترمذي ولابي داود والنسائي نحوه وقال مالك والشافعي إنها صلاة الفجر لحديث مالك في الموطأ أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن العباس كانا يقولان الصلاة الوسطى صلاة الصبح وقد أخرجه الترمذي عن ابن عباس وابن عمر تعليقاً قال ابن حجر في فتح الباري وقد اختلف السلف في المراد بالصلاة الوسطى وجمع الدمياطي في ذلك جزءاً مشهوراً سماه كشف الغطاء عن الصلاة الوسطى فبلغ تسعة عشر قولاً ، أحدها : الصبح أو الظهر ؛ أو العصر ؛ أو المغرب ، أو العشاء ؛ أو جميع الصلوات ، فالاول قول أبي امامة وأنس وجابر وأبي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد وغيرهم نقله ابن أبي حاتم عنهم وهو أحد قولي ابن عمر وابن عباس ونقله مالك والترمذي عنهما ونقله مالك بإسناداً عن علي والمعروف عنه خلافة وروى ابن جرير من طريق عوف الأعرابي عن أبي رداء العطاردي قال صليت خلف ابن عباس الصبح ففقت فيها ورفع يديه ثم قال هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا أن نقوم فيها قانتين وأخرجته أيضاً من وجه آخر عنه وعن ابن عمر ومن طريق أبي العالية صليت خلف عبد الله بن قيس بالبصرة في زمن عمر صلاة الغداة فقلت لهم ما الصلاة الوسطى قال هي هذه الصلاة وهو قول مالك والشافعي فيما نص عليه في الامم واحتجوا له بأن فيها القنوت وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين وبأنها لا تقصر في السفر وبأنها بين صلاتي جهر وصلاتي سر ؛ والثاني قول زيد بن ثابت أخرجه أبو داود من حديثه قال كان النبي ﷺ يصلي الظهر

بالهجرة ولم تكن صلاة اشد على اصحاب رسول الله ﷺ منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وجاء عن ابي سعيد وعائشة القول بانها الظاهر اخرج ابن المنذر وغيره وروى مالك في الموطا عن زيد بن ثابت الجزم بانها صلاة الظهر (١) وبه قال ابو حنيفة في رواية وروى الطيالسي من طريق زهرة بن معبد قال كنا عند زيد بن ثابت فارسلوا الى اسامة فسألوه عن الصلاة الوسطى فقال هي الظهر ورواه احمد من وجه آخر وزاد ؛ كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهجير ولا يكون ورآه الا الصف أو الصفان والناس في قائلتهم وفي تجارتهم فنزلت ؛ والثالث قول علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فقد روى الترمذى والنسائي من طريق زر بن حبيش قال قلنا لعبيدة سئل علياً بن ابي طالب عن الصلاة الوسطى فسأله فقال كنا نرى انها صلاة الصبح حتى سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الاحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر انتهى ؛ وهذه الرواية تدفع دعوى من زعم ان قوله ﷺ العصر مدرج من تفسير بعض الرواة وهي نص في ان كونها العصر من كلام النبي ﷺ وان شبهة من قال انها الصبح قوية لكن كونها العصر هو المعتمد وبه قال ابن مسعود وابو هريرة وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وقول احمد والذي صار اليه معظم الشافعية لصحة الحديث

«١» وقد اعتمد على هذا القول جماعة اهل البيت كالهادي والقاسم وغيرها لانه الظاهر من حديث خباب ابن الارت شكونا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضاء في مسيرنا لصلاة الظهر فلم يشكنا أي لم يعذرهم حتى قال لقد هممت ان احرق البيوت عليهم وفي ذلك نزلت واما حديث شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس فلعل غروبها كان عن الظهر والعصر في ذلك المقام فلم ينتصاه والله اعلم

فيه قال الترمذي وهو قول أكثر علماء الصحابة وقال الماوردي وهو قول جمهور
التابعين قال ابن عبد البر هو قول أكثر أهل الأثر وبه قال من المالكية ابن
حبيب وابن العربي وابن عطية ويؤيده أيضاً ما روى مسلم عن البراء بن عازب
قال نزلت حافظوا على الصلوات وصلاة العصر فقرأناها ما شاء الله ثم نسخت
فنزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فقال رجل فبهي إذا صلاة العصر
فقال أخبرتك كيف نزلت ؛ والرابع نقله ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن
عباس قال صلاة الوسطى هي المغرب وبه قال قبيصة بن ذؤيب أخرجه ابن
جرير وحجتهم أنها معتدلة في عدد الركعات وأنها لا تقصر في الأسفار وإن العمل
مضى على المبادرة إليها والتعجيل بها في أول ما تغرب الشمس ولأن قبلها صلاتي
سروبعدها صلاتي جهر ، والخامس وهو آخر ما صححه ابن أبي حاتم أخرجه أيضاً
بإسناد حسن عن نافع قال سئل ابن عمر فقال هي كلهن لحافظوا عليهن وبه قال معاذ
بن جبل واحتج له بأن قوله حافظوا على الصلوات يتناول الفرائض والنوافل فحطف
عليه الوسطى وأريد بها كل من الفرائض تأكيدها واختار هذا القول ابن
عبد البر ، وأما بقية الأقوال فالسادس أنها الجمعة ذكره ابن حبيب من المالكية
واحتج بما اختصت به من الاجتماع والخطبة وصححه القاضي حسين في صلاة
الخوف في تعليقه وأرجحه أبو شامة ، السابع الظهر في الأيام والجمعة يوم الجمعة
وهذا مذهب الهادي والناصر عليهم السلام ، الثامن العشاء نقله ابن التين والقرطبي
واحتج له بأنها بين صلاتين لا تقصران ولا هما تقع عند النوم فلذلك أمرنا بالمحافظة
عليها واختاره الواحدى ، التاسع الصبح والعشاء للحديث الصحيح في أنهما أثقل
الصلاة على المنافقين وبه قال الأبهري من المالكية ؛ العاشر الصبح والعصر لقوة

الأدلة في ان كلا منهما قيل انه الوسطى فظاهر القرآن الصبح ونص السنة العصر،
 الحادى عشر صلاة الجماعة ، الثاني عشر الوتر وصنف فيه علم الدين السخاوي
 جزءاً ورجحه القاضي تقي الدين الاخنائي واحتج له في جزء رايته بخطه : الثالث
 عشر صلاة الخوف ، الرابع عشر صلاة عيد الأضحى ، الخامس عشر صلاة
 عيد الفطر ؛ السادس عشر صلاة الضحى ، السابع عشر واحدة من الخمس غير
 معينة قاله الربيع ابن خثيم وسعيد بن جبير وشريح القاضي وهو اختيار امام
 الحرمين من الشافعية ذكره في النهاية قال كما اخفيت ليلة القدر ؛ الثامن عشر
 انها الصبح او العصر على التردد وهو غير القول المتقدم الجازم فان كلا منهما يقال
 لها الصلاة الوسطى . التاسع عشر التوقف فقد روي عن ابن جرير باسناد صحيح
 عن سعيد بن المسيب قال كان اصحاب رسول الله ﷺ مختلفين في الصلاة
 الوسطى هكذا وشبك بين اصابعه . العشرون صلاة الليل وجدته عندي وذهلت
 الآن عن معرفة قائله واقوى شبهة لمن زعم انها غير العصر مع صحة الحديث
 حديث البراء الذي ذكرته عند مسلم فانه يشعر بانها ابهمت بعد ما عينت كذا
 قاله القرطبي قال وقد صار الى أنها ابهمت جماعة من العلماء المتأخرين قال وهو
 الصحيح لتعارض الأدلة وعسر الترجيح وفي دعوى انها ابهمت ثم عينت من
 حديث البراء نظر بل الذي فيه انها عينت ثم وصفت ولهذا قال الرجل (١)
 فهي اذا العصر ولم ينكر عليه البراء . « نعم » جواب البراء يشعر بالتوقف لما
 نظر فيه من الاحتمال وهذا لا يدفع التصريح بها في حديث علي ومن حجته
 ايضاً ما روى مسلم واحمد من طريق ابي يونس عن عائشة انها امرته أن يكتب

« ١ » الذي تقدم في القول الثالث اه

لها مصحفاً فلما بلغت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاملت علي وصلاة العصر قالت سمعتها من رسول الله ﷺ وروى مالك عن عمرو بن رافع قال كنت اكتب مصحفاً لحفصة فقالت اذا بلغت هذه الآية فاذا علي حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر واخرجه ابن جرير من وجه آخر حسن عن عمرو بن رافع وروى ابن المنذر من طريق عبيد الله بن رافع امرتني أم سلمة ان اكتب لها مصحفاً فذكر مثل حديث عمرو بن رافع سواء ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر أن حفصة أمرت إنساناً أن يكتب لها مصحفاً نحوه ومن طريق نافع أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفاً فذكر مثله وزاد كما سمعت رسول الله ﷺ يقول لها قال نافع فقرأت ذلك المصحف فوجدت فيه الواو فتمسك قوم بأن العطف يقتضي المغايرة فتكون صلاة العصر غير الوسطى وأجيب بأن حديث علي عليه السلام ومن وافقه اصح اسناداً واصرح وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة انه كان في مصحفها وهي العصر فيحتمل أن تكون الواو زائدة ويؤيده ما رواه ابو عبيد باسناد صحيح عن أبي بن كعب انه كان يقرأها حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر بغير واو؛ او هي عاطفة لكن عطف صفة لا عطف ذات، وبأن قوله والصلوة الوسطى والعصر لم يقرأ بها احد ولعل اصل ذلك ما في حديث البراء انها نزلت اولا والعصر ثم نزلت ثانياً بدلها والصلوة الوسطى فجمع الراوي بينهما ومع وجود الاحتمال لا ينهض الاستدلال فكيف يكون مقدماً على النص الصريح بانها صلاة العصر، قال شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي حاصل ادلة من قال انها غير العصر يرجع الى ثلاثة انواع، احدها تنصيب بعض الصحابة وهو معارض بمثله ممن

قال منهم أنها العصر ويترجح قول العصر بالنص الصريح المرفوع ، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره فتبقى حجة المرفوع قائمة ، نأنيها معارضة المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواضبة على الصبح والعشاء وهو معارض بما هو أقوى منه وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر ، نأنيها ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر فإن العطف يقتضي المغيرة وهذا يرد عليه إثبات القرآن بخبر الآحاد وهو ممتنع وكونه يتنزل منزلة خبر الآحاد يختلف فيه سلمنا لكن لا يصلح معارضا للمنصوص صريحا وايضا فليس العطف صريحا في اقتضاء المغيرة لوروده في نسق الصفات كقوله تعالى الاول والاخر والظاهر والباطن انتهى ملخصا (١) ولما ذكر الله سبحانه وتعالى المحافظة على الصلوات ومن المحافظة الاتيان بها بجميع شروطها بين الرخصة في حال الخوف فقال تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا فاذا امنتم فاذا كروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون فدل على ان الصلاة في حال السير بالاياء جائزة رجالا وركبانا وان صلاة المسايقة بالاياء صحيحة وهذا مذهب الائمة والشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه انها لا تصلى بالاياء في حال المسايقة لانه ﷺ ترك الصلاة يوم الخندق على رواية الى هوي من الليل وقال شغلونا الحديث والجواب ان ذلك قبل ان تنزل صلاة المسايقة وهذا مروى عن ابي سعيد الخدري وكانت هذه الآية ناسخة لما كان يوم الخندق من جواز الترك فان قيل فقد كانت غزوة ذات الرقاع قبل الخندق وقد صلى فيها صلاة الخوف رويها في البخاري ومسلم عن جابر ان النبي ﷺ صلى باصحابه في الخوف في غزوة ذات الرقاع ، فالجواب انه لم يصل بذات الرقاع حال المسايقة بل صلى الصلاة

الاخرى التي يقتسمون فيها طائفتين ، ويشترط في صحة هذه الصلاة ان يكون محققاً ومطلوباً لان غير المحق عاص والطالب يمكنه استيفاء الصلاة وتجاوز جماعة وفردى لعموم الامر وتقدم ذكر المحافظة على الصلاة بدفع سؤال من قال لم يصرح في قوله تعالى فرجالاً أو ركبانا بالصلاة بالخوف مطلق فتصح الصلاة ولو كان الخوف من عدو اوسبع أو جمل صائل وهذا قول الاكثر وانما تصح اذا اتى بما يسمى صلاة واما اذا لم يمكنه شيء من الافعال وانما اتى بالذكر فقط فقال القاضي زيد وابن ابي ليلى وابو جعفر لا تسمى صلاة فيجب القضاء وقال المنصور بالله والامير الحسين عليهما السلام هو بعض الصلاة فلا قضاء لقوله ﷺ اذا امرتم بامر فاتوا منه ما استطعتم (٥٩) قوله تعالى ﴿ وَلِلمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ لفظ هذه الآية عام في ايجاب المتعة لكل مطلقة سواء كانت مدخولاً بها اولا طلقت قبل الفرض والميسر أو بعد الفرض وقبل الميسر وقد تقدم انها لا تجب الا بشرطين واما المدخول بها فقد اختلف اهل العلم في ايجاب المتعة لها فقال علي والحسن بن علي وعمر وابن عمر وابن شهاب وسعيد بن جبير وابو العالية والحسن لها المتعة لهذه الآية ولقوله تعالى لنبيه ﷺ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ، وازواجه ﷺ مدخول بهن وبهذا قال الشافعي في الجديد وكذا احمد في احدى الروايتين وقال بعضهم لا متعة لها قياساً على المفروض لها والحديث في امتاعه ﷺ ازواجه خاص به

(٦٠) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ

وَالْأَذَى ۖ أَكْثَرُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّهْيُ عَنْ إِبْطَالِ الصَّدَقَةِ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى وَازَالِ كُلَّ شَبْهَةٍ لِلْمَرْجُئَةِ بَانَ بَيْنَ أَنْ الْمَنِّ وَالْأَذَى يُبْطِلَانِ الصَّدَقَةَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّدَقَةَ قَدْ رَفَعَتْ فَلَا يَصَحُّ إِبْطَالُهَا فَالْمُرَادُ إِبْطَالُ أَجْرِهَا وَثَوَابِهَا لِأَنَّ الْأَجْرَ لَمْ يَحْصُلْ بَعْدَ وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ فَيَصَحُّ إِبْطَالُهُ بِمَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْمَنِّ وَالْأَذَى ثُمَّ شَبَّهَهُ بِمَنْ يَنْفَقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَا بِالْبَعْثِ .

(٦١) قَوْلُهُ تَعَالَى ۖ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ۖ الْمُرَادُ بِالطَّيِّبِ الْحَلَالُ لِمَا فِي الْحَرَامِ مِنَ الْقَبِيحِ الْحَاصِلُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِكَ الْغَيْرِ الَّذِي هُوَ قَبِيحٌ شَرْعًا وَعَقْلًا وَقِيلَ أَرَادَ بِالطَّيِّبِ الْخَيْرَ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ مَارُوي عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ نَزَلَتْ فِينَا مَعَاشِرَ الْأَنْصَارِ كُنَّا أَصْحَابَ نَخْلٍ فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي مِنْ نَخْلِهِ عَلَى قَدَرِ كَثْرَتِهِ وَقِلَّتِهِ وَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْقَنُوقِ وَالْقَنُوقِ فَيُعَلِّقُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ أَهْلُ الصِّفَةِ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ فَكَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا جَاعَ أَتَى الْقَنُوقَ فَضَرَبَهُ بِعَصَاهُ فَيَسْقُطُ الْبَسَرُ وَالتَّمْرِ فَيَأْكُلُ كُلُّ وَكَانَ نَاسٌ مِنْهُمْ لَا يَرِغِبُ فِي الْخَيْرِ يَأْتِي الرَّجُلُ بِالْقَنُوقِ فِيهِ الشَّيْصُ وَالْحَشْفُ وَبِالْقَنُوقِ قَدْ انْكَسَرَ فَيُعَلِّقُهُ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ الْآيَةُ قَالَ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَهْدَى إِلَيْهِ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا عَلَى انْغِمَاضٍ وَحَيَاءٍ قَالَ فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ يَأْتِي أَحَدُنَا بِصَالِحٍ مَا عِنْدَهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التِّجَارَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ وَوَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا تَخْرُجُ الْأَرْضُ وَالْخَمْسُ فِي الْمَعَادِنِ وَأَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَعْمُومٍ

هذه الآية فقال لا يعتبر النصاب ، وقال الشافعي ذلك مخصص بالسنة كقوله ﷺ ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة وليس فيما دون خمس من الابل صدقة اخرجه مالك والشافعي وابو داود الطيالسي واحمد والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة عن ابي سعيد وابن حبان والدارقطني في السنن والبيهقي وابو داود الطيالسي واحمد وعبد بن حميد ومسلم وابن ماجه عن جابر وتدل الآية على ان الحق يجب (١) في الحلال اذا فسر الطيب به وتدل على المنع من إتفاق الردي وعلى التكسب (٢) قال الحاكم رحمه الله خلاف قول من حرم المكاسب اصلا او حرم ما زاد على قدر الحاجة لان الآية لم تفصل .

(٦٢) قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ احل الله سبحانه وتعالى البيع لعباده وبين رسول الله ﷺ اشياء من البيع لا تجوز فهي عن بيع وشرط وعن بيع حبل الحبله وعن بيع الملامسة والمنابذة وعن بيع الغرر وعن بيع الطعام المشتري قبل قبضه وعن بيعتين في بيعة فعن ابن مسعود انه اشترى جارية من امرأته زينب الثقفية واشترطت عليه انك ان بعته فهي لي بالثمن الذي تبيعها به فاستفتي في ذلك ابن مسعود عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فقال لا تقربها وفيها شرط لاحد اخرجه مالك في الموطا واخرج فيه عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبله وكان بيعا يتبايعه اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع لحم الجزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتج الذي في بطنها وفي رواية البخاري ومسلم قال كان اهل الجاهلية يبتاعون لحم الجزور الى حبل الحبله وحبل الحبله ان تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت فهام النبي ﷺ عن ذلك وعن

ابي سعيد الخدري قال نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن بيعتين نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب الرجل بيده بالليل او بالنهار لا يقبله والمنابذة أن ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الاخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض واللبستين اشمال الصماء . والصفاء أن يجعل ثوبه على احد عاتقيه فيبذ احد شقيه ليس عليه ثوب واللبسة الاخرى احتباؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه شيء : رواه البخاري ومسلم ولا يبي داود والنسائي نحوه وعن ابي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر وبيع الحصاة اخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وعن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه اخرجه الستة الا الترمذي وعن ابي هريرة انه ﷺ نهى عن بيعتين فيبيعة اخرجه الترمذي مسنداً ومالك بلاغاً والربي في اللغة هو الزيادة وهو يقيم على ضربين ، الاول ربي الخاهلية وهو ان يكون للرجل على الرجل الدين فيحل الدين فيقول له صاحب الدين تقضي او تربي فان أخره زاد عليه فابطله الله تعالى ورد الناس على رؤس اموالهم والثاني بينه الشارح ﷺ وهو على ضربين ، أحدهما ربي النسيئة كبيع دينار ناجز بدينار غائب فهذا متفق عليه بين المسلمين ، والثاني ربي الفضل كبيع الدينار بالدينارين والدرهم بالدرهمين وفيه خلاف ابن عباس رضي الله عنهما وابن عمر رضي الله عنهما فكان لا يريان بأساً في بيع الدرهم بالدرهمين ناجزاً ويروى عن عروة بن الزبير ، واحتج ابن عباس فقال اخبرني اسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال انما الربى في النسيئة وروي عن ابي الجوزاء (١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال كنت افتي (١) ابو الجوزاء بجيم وزاي بينهما واو البصري واسمه اوس بن عبد الله الربيعي بفتح

بذلك حتى حدثني ابو سعيد ان النبي ﷺ ينهى عنه فانا انما كم عنه وكذلك
 رجع ابن عمر رواه بعض الشافعية والصحيح تحريم ربي الفضل في صحيح مسلم
 عن ابي الاشعث الصنعاني قال كنا في غزاة علينا معوية فاصبنا ذهباً وفضة فامر
 معوية رجلا ان يبيعها الناس اعطياتهم فتسارع الناس فيها فقام عبادة بن الصامت
 فنهاهم فريدوها فأتى الرجل معوية فشكى عليه فقام معوية خطيباً فقال ما بال رجال
 يحدثون عن رسول الله ﷺ احاديث يكذبون عليه فيها ولم يسمعوها فقال والله
 لنحدث عن رسول الله ﷺ وان كره معوية فقال قال رسول الله ﷺ
 لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا
 التمر بالتمر ولا الملح بالملح الامثالا بمثل سواء بسواء وفي بعض الروايات يدا بيد
 عيناً بعين وفي بعض رواياته فمن زاد او ازداد فقد اربى وبعض رواياته فان اختلفت
 هذه الاوصاف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد فنص في حديث عبادة رضي
 الله عنه على ستة اعيان فحرم فيها النساء تحريماً مطلقاً وحرم فيها التفاضل اذا
 اتفق الجنسان وقد نظر العلماء في الاعيان الستة فوجدوها ترجع الى شيئين نقد
 وغير نقد فاختلفوا في علة النقيدين فذهب مالك والشافعي الى ان علة صنف الربى
 فيهما كونهما قيم الاشياء فعناهما قاصر عليهما لا يتعداهما بل يمنع ان يلحق بهما
 غيرهما؛ وذهب ابو حنيفة الى أن علة الربى كونهما موزونين فلا يجوز التفاضل
 ولا النساء في متحد الصنف كالحديد بالحديد ولا يجوز النساء في مختلف الجنس
 كالحديد بالرصاص وان جاز التفاضل الا في الذهب والفضة مع غيرها فانه يجوز
 فيهما النساء والتفاضل لان عقد الاجماع على جواز اسلامهما في غيرها من الموزونات
 الرأى والموحدة عن عائشة وابى هريرة وابن عباس اه خلاصه

فالمعنى عنده متعدد لكنه مخصوص واختلف في علة غير النقد فقال سعيد بن
المسيب لاربي الا في ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب فجعل
علة النقدين قاصرة والعلة في غيرها معتبرة بوصفين الطعم مع الكيل أو الوزن
وقال الشافعي في الجديد العلة لصنفي الربى من الفضل والنسيئة صنف واحد وهو
الطعم فقط فتعدت علة الى المطعوم الذي لا يكال ولا يوزن واستدل بقوله وَالطَّعْمُ
لا تبسعوا الطعام بالطعام الا مثلاً بمثل فعلق الحكم باسم الطعام فدل على انه علة
الحكم؛ وقال ابو حنيفة العلة لصنفي الربى وصف واحد وهو الكيل ويدل عليه
ماروي في حديث عبادة عنه وَالطَّعْمُ قال ما وزن مثلاً بمثل وما كيل فمثل ذلك
رواه الدارقطني، واما مالك ففصل لجعل الطعم علة لتجريم النساء وجعل القوت
والادخار علة للتفاضل فاذا اتحد الصنف المقتات حرم عليه صنف الربى واذا اختلفا
جاز فيهما التفاضل وحرم النساء واذا اتحد الصنف من المطعوم غير المقتات
كالفاكهة حرم النساء وجاز التفاضل والمختار ان العلة القدر والجنس لانا نقول
علة حرمة الربى اما المال او الاقتيات والادخار أو الطعم أو القدر أو الجنس اذ لا
قائل بغيرها؛ لا يصلح مطلق المال علة للاجماع على جواز بيع فرس بفرسين قال
الشافعي ولا الاقتيات والادخار لمعوم لا تبسعوا الطعام بالطعام للقوت
المذخر وغيره وكذا القدر والجنس لانه لا يلائم حرمة الربى فيفسد وضعه قال
مالك وكذا الطعم لانه ما لم يصلح للادخار يكون معرضاً للفساد قال والدنا رحمه
الله تعالى قد وجد حرمة الربى دون الطعم في الاثمان وبدون الاقتيات والادخار
في الملح ولا نسلم فساد وضع القدر والجنس لان المصلحة رعاية العدل وانما يتحقق
فيما فيه المساواة بصورة بالقدر ومعنى بالجنس على ان علمها ثابتة باشارة النص في

مثلا بمثل لكونه حالا والحال قيد في صاحبها والحكم ينصرف الى القيد ولذا يتعلق الطلاق بالركوب في انت طالق ان دخلت راكبة وفي الآية دليل على ان من استحل ما حرم الله سبحانه وتعالى مما اتفقت عليه الامة وشاع تحريره فيها انه يكفر بذلك وهو قوله فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف واعصره الى الله ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون .

(٦٣) قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ في سبب نزول الآية روايات ، فالاولى انها خطاب لاهل مكة كانوا يربون فلما اسلموا عند فتح مكة امرهم الله تعالى ان يأخذوا رؤس اموالهم دون الزيادة ، والثانية قال مقاتل ان الآية نزلت في اربعة اخوة من ثقيف مسعود وعبد ياليل وحييب وربيعة بنو عمرو بن عمير الثقفي كانوا يدينون بني المغيرة فلما ظهر النبي ﷺ على الطائف اسلم الاخوة ثم طلبوا بربام بني المغيرة فانزل الله تعالى هذه الآية ، والثالثة نزلت في العباس وعثمان بن عفان وكانا اسلفا في التمر فلما حضر الجذاذ (١) قبضا وزادا في الباقي فنزلت الآية . وهذا قول عطاء وعكرمة ؛ والرابعة نزلت في العباس وخالد بن الوليد وكانا اسلفا في الربي وهو قول السدي وقد دلت الآية على ان ما بقي من الربي يجب تركه وتدل على ان المحرم من العقود حكمه بعد الاسلام غير حكمه قبل ؛ وقوله تعالى لا تظالمون بطلب الزيادة على رأس المال ولا تظالمون انتم بنقصان رأس المال .

(٦٤) قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ العسرة من الاعسار اختلف في ان حكم

(١) بفتح الجيم وكسرها مهملتين بينهما الف صرام النخل وهو قطع ثمرتها اه نهاية

الانظار مختص بالرّبي او عام في الكل فقال شريح وابرهيم الآية في الرّبي
 وذكر عن شريح انه امر بحبس احد الخصمين فقيل انه معسر فقال شريح إنما
 ذلك في الرّبي والله تعالى قال في كتابه ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها
 وقال بن عباس والحسن والضحاك في كل معسر ؛ وهو قول اكثر العلماء وتدل
 الآية على انه لا يلاموه وهذا قول الشافعي قال القاضي زيد وهو الاولى على اصل يحيى
 عليه السلام وهو قول ابي يوسف ومحمد لان وجوب الانظار ينفي الملازمة وقال
 ابو حنيفة للغريم ان يلازمه ولا يمال بينه وبينه بل يمكن من ملازمته وحكاه
 في شرح الابانة عن السادة قال في الغيث أما ان في ملازمة اضراراً وقد قال تعالى
 فغفارة الى ميسرة وانظار المعسر يقتضي ترك ملازمته وقال عليه السلام من انظر معسراً
 أظله الله في ظله يوم لا ظل الاظله وانظاره ايس الا ترك ملازمته انتهى ، قلت
 اما الحديث فيدل على الترغيب (١) وتدل الآية على ان الغريم المعسر لا يؤاجر
 وهذا ما حصله ابو طالب ليحيى عليه السلام وهو قول ابي حنيفة ومالك
 والشافعي وقال احمد واسحق والليث والزهري انه يؤاجر وقد ورد عنه عليه السلام من
 اعتق شقصاً في مملوك فعليه خلاصه في ماله وان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة
 عدل ثم استسعي غير مشقوق عليه اخرجه عبد الرزاق واحمد والبخاري ومسلم
 وابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابي هريرة قال في الثمرات لعل ذلك خاص
 في العتق قال الحاكم والاعسار اما بالفقر واما بتعذر بيع السلعة ؛ قوله تعالى وان
 تصدقوا خير لكم أي تصدقوا على المعسر خير لكم من الانظار وقيل من
 الاخذ وقيل اراد بالصدقة الانظار لانه قد ورد ان من اخر عن غريمه فله كل

يوم صدقة

(٦٥) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يُبَاطِلَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ أحل الله سبحانه وتعالى المداينة الى اجل مسمى والمداينة مفاعلة وهو اسم لكل دين في الذمة فيدخل في ذلك بيع السلعة المعينة بثمن الى اجل مسمى وبيع السلعة في الذمة الى اجل مسمى وهو السلف والسلم ، وقد بين ابن عباس رضي الله عنهما انه مراد الله سبحانه وتعالى فعن ابن حسان الأعرج عنه انه قال اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى ان الله احله واذن فيه وقرأ هذه الآية رواه البيهقي باسناد صحيح وفي رواية الطبراني في اكبر معاجمه ان ابن عباس سئل عن السلف فقال اشهد ان الله احله وانزل فيه اطول آية في كتاب الله يا ايها الذين آمنوا الآية وقد اتفق اهل العلم على جواز السلم لشبوته عن رسول الله ﷺ فعن ابن عباس قال قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يستلفون في التمر العام والعامين فقال لهم من اسلف في تمر فني كيل معلوم أو في وزن معلوم الي اجل معلوم وفي اخرى أو وزن معلوم اخرجه البخاري ومسلم وفي رواية للترمذي مثله الا انه لم يذكر العام والعامين ووزن معلوم وفي رواية ابي داود والبخاري نحوه وقال السنتين والثلاث واخرجه النسائي وقال السنتين والثلاث فان قيل فقد اخرج ابو داود الطيالسي واحمد وابو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي في المختارة عن

حكيم بن حزام انه قال ﷺ له لا تتبع ما ليس عندك ؛ فالجواب انه يحتمل ان
 يكون المعنى لا تتبع ما ليس في ملكك ويحتمل انه اراد بيع عين مغدومة لافي
 الزمة على جهة السلم وبين رسول الله ﷺ انه يجب احضار الثمن المسلف فنهي
 عن بيع الكالي بالكالي وعلى هذا اجمع اهل العلم وفي الآية تنبيه على انه لا يجوز
 المداينة الا الى اجل مسمى فلما الاجل المجهول فلا يكتب لعدم صحته لما فيه
 من الضرر العظيم ، واختلف الناس في التوقيت بالاوقات المعلومة الوقت ، المجهولة
 المضار كالتأجيل بالحصاد ، والعطاء والموسم فمنعه الائمة وابو حنيفة والشافعي
 وجوزوه مالك ورأى غرره يسيراً كنعصان الشهور واصر الله سبحانه وتعالى
 بكتابة الدين الى اجل مسمى فتركه قوم على ظاهره وحملوه على الوجوب والحق
 فيجب على من له او عليه الدين ان يكتبه اذا وجد كاذباً وان يشهد لقوله تعالى فاكتبوه
 واقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله ولقوله تعالى فليس عليكم جناح
 الا تكتبوها في التجارة الحاضرة فلما رخص في ترك الكتابة عند حضورها برفق
 الجناح دل على ان الامر على الحتم قال في الثمرات وقياس كلام اهل المذهب
 وجوب الكتابة اذا خشي ذهاب المال بعدمها ثم اختلف القائلون بالحتم فقال قوم
 الحتم منسوخ لقوله تعالى فان امن بضعكم بعضاً فليؤد الذي اتمن امانته وحكي
 هذا مكّي بن ابي طالب عن الحسن والحكم (١) والشعبي ومالك وروي أن ابا
 سعيد الخدري تلا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى حتى بلغ فان امن بضعكم بعضاً
 فقال هذه الآية نسخت ما قبلها وقال قوم الامر محكم غير منسوخ وقوله تعالى
 فان امن بضعكم بعضاً الآية انما ذلك عند عدم الكاتب والشهود في السفر وحكي

هذا القول مكي بن ابي طالب عن ابن عمر وابن عباس وابي موسى وابن سيرين
وابي قلابة والخجك ومجاهد والشعبي وبه قال داود والطبري وقال الاكثر
الكتابة والاشهاد بالدين غير واجبين ويروى عن ابن عباس ايضاً والامر في ذلك
على الندب والارشاد والدليل على ذلك قوله تعالى ذلكم اقسط عند الله واقوم
للسهادة وادنى الاتزان بها وهذا ارشاد الى دفع التظالم وحفظ المال وعدم الريبة
في حفظه بالشهادة وتقويم الشهادة على وجهها

(٦٦) قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ
أَنْ يَمْلَأَ مَوْجِبَ مَالِهِ بِالْعَدْلِ﴾ السفيه هنا البذر الجاهل بالتصرف والضعيف
الصبي أو الشيخ المحتمل أو لا يستطيع ان يمل هو اي غير مستطيع للاملاء بنفسه
لعي أو خرس فليمل وليه من يلي امره من وصي او وكيل او ترجمان دلت الآية
على ان اقرار السفيه والضعيف لا يعمل به ودل على ان ولي هؤلاء يعمل باقراره
وان الشهادة عليه تصح هذا ان جعلنا الضمير في وليه يرجع الى الثلاثة وهو
الظاهر وهو مروي عن الخجك وابن زيد وذكره في الشرح عن ابي العباس
واختاره في الشفاء وقال ابن عباس ومقاتل اراد ولي الحق قال النجری وهو
ظاهر قول اهل المذهب،

(٦٧) قوله تعالى ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا
رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضُوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ اختلف في الامر هنا هل هو للوجوب أولاً لندب
والارشاد كما اختلف في الكتابة وقوله من رجالكم تخصيص الشهادة برجالنا

يقتضى انه لا يجوز شهادة غير رجالنا فتخرج شهادة الكافر والصبي لانه ليس
 من الرجال وهو تحصيل أبي العباس وأبي طالب وهو قول الناصر وأبي حنيفة
 والشافعي وقال مالك وهو ظاهر قول الهادي عليه السلام تقبل شهادة الصبيان في
 الشجاج بينهم ما لم يتفرقوا لانهم يخرجون الى الصحارى لتعلم الرمي ونحو ذلك
 وفي اشتراط البلوغ حرج ويخرج العبد على قول أبي حنيفة والشافعي ورواية
 للقاتم وهو مروى عن ابن عباس والمروى عن علي وأنس وشريح قبول شهادته
 الامولاه لانه من رجالنا واليه ذهب الهادي والناصر عليهما السلام وتخرج
 شهادة الفاسق لان العدالة شرط لقوله تعالى ذوي عدل ولقوله تعالى ان جاءكم
 فاسق بنبأ الآية واختلف في العدالة ؛ فذهب الجمهور الى انها امتثال اوامر الله
 واجتناب نواهيه وذهب ابو حنيفة الى انها ظاهر الاسلام ما لم يعلم جرحه وفسقه
 وهو محجوج بهذه الآية لان الله سبحانه شرط في الشهيدين من رجالنا ان يكونا
 بمن رضاهما والرضاء صفة زائدة عليهما فلا بد من اشتراطهما ثم نقض ابو حنيفة
 ما عقده وجوز انعقاد النكاح بشهادة الفاسقين وتخصيص الشهادة بالرجلين
 او الرجل مع المراتين يقتضي حصر الحجة في ذلك وان اليمين مع الرجل الواحد
 لا يقوم بها الحق وبهذا قال ابو حنيفة واصحابه وعمدتهم هذا التقسيم المؤذن بالحصر
 وما خرج به البخاري ومسلم عن الاشعث قال كان بيني وبين رجل خصومة في شيء
 فاختصمنا الى النبي ﷺ فقال شاهدك أو يمينه فقلت اذن يحلف ولا يبالي
 فقال النبي ﷺ من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فاجر لقي الله وهو
 عليه غضبان ؛ قالوا ولا يجوز عليه ﷺ ان لا يستوفي اقسام الحجة للبدعي
 لانه وقت البيان وذهب جمهور الصحابة رضي الله عنهم والتابعين الى صحة ذلك

نص عليه الهادي عليه السلام في الاحكام وهو قول الناصر ومالك والشافعي رضي الله عنهم واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما المخرج في صحيح مسلم وابي داود أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد وبما ارسله جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد وبحديث ابي عريزة ان رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد ؛ اخرجه الترمذي وابو داود وبحديث جابر أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد اخرجه الموطأ والترمذي وقد ورد تحديد نصاب الشهود في الزنا بأربعة في غير موضع من الكتاب وورد تحديده في التحليل والتحريم فيما لا مال فيه ولا يقصد به المال بشاهدين في قوله تعالى فامسكوهن بمعروف أو فارقهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم وعنه ﷺ لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل وورد تحديده هنا برجلين أو رجل وامرأتين فألحق به اهل العلم كل ما كان من قبيل الاموال ومنع الجمهور ان تلحق الحدود بالمداينات وجوزها اهل الظاهر ؛ فان قيل فقد جعل الله سبحانه وتعالى النصاب في الوصية بشاهدين وهو يقتضي المعارضة لآية المداينات فالجواب انه لا تعارض بينهما لأنها في اثبات الوصاية والولاية وهي ليست من جنس الاموال والمداينات ،

(١٨) قوله تعالى ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ لتحمل الشهادة لقوله تعالى ولا يَأْب كاتب أن يكتب كما علمه الله وسموا شهداء تجاوزاً باسم ما يؤلون اليه والتحمل فرض على الكفاية ويحتمل أن يكون المراد اذا مادعوا لاداء الشهادة وذلك فرض عين اذا كانوا اثنين وسموا شهداء على سبيل الحقيقة ويحتمل أن يكونا مرادين جميعاً ويكون من باب حمل المشترك على جميع معانيه

قال الحسن جمعت هذه الآية امرين وهما ألا تأبى إذا دعيت الى تحصيل الشهادة ولا إذا دعيت الى ادائها وقد حصلت عندك واسند النقاش هذا التفسير الى النبي ﷺ ؛

(٦٩) قوله تعالى ﴿وَلَا تَسَاءَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ المعنى لا تعملوا قال في الكشف كنى عن الكسل بالسأمة لان الكسل صفة المنافق وقوله تعالى صغيراً أو كبيراً الى أجله يعني سوءاً قل أم كثر وقوله ذلکم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى الاترتابوا ، فيه دليل على أن الرجل لا يرجع عند الشهادة الى خطه ويعتمد عليه الا اذا تيقنه ولم يرتب فيه لان الله سبحانه وتعالى إنما ندب الى الكتابة لاقامة الشهادة ودفع الريبة وعلى هذا جمهور أهل العلم ، قال ابن المنذر أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يمنع أن يشهد الشاهد على خطه اذا لم يذكر الشهادة ، وذهب مالك الى جواز الشهادة إعتماً على الخط . قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح الا تكتبوها ، رفع الله الجناح عن المؤمنين في هذه الآية اذا كان الحال هذه ، ومفهوم الخطاب ان علينا الجناح في غير هذه اذا لم نكتب ؛ والجواب أنه ليس على حقيقته بل قد يستعمل الجناح في ترك قبول الارشاد كما يقول القائل إن قبلت مشورتى فلا جناح عليك ، ومفهوم الخطاب ايضاً يقتضى أن التجارة الحاضرة اذا كانت لاتدار بيننا

كالدور والضياع أنا لا تترك الكتاب فيها وأنها تلتحق بالدين ، وروي أن عمر رضي الله عنه كان اذا باع بنقد أشهد واذا باع بنسيئة كتب قوله تعالى وأشهدوا اذا تبايعتم ؛ أمر الله سبحانه وتعالى بالاشهاد عند التبائع مرة أخرى وقد مضى الكلام عليه

(٧٠) قوله تعالى ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَمَّلُوا فَأَنْتُمْ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ أفادت الآية الكريمة النهي عما ذكر ، واخرج الخطيب في تاريخه والديلمي وابن النجار عن ابراهيم بن عبد الصمد الهاشمي عن أبيه عن عمه ابراهيم ابن محمد عن عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده أنه قال رسول الله ﷺ أكرموا الشهود فان الله عز وجل يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم ، وقوله تعالى فانه فسوق بكم أراد بالفسوق الخروج من امر الله وطاعته ،

(٧١) قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اُتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ أمر الله سبحانه وتعالى بالرهن وقبضه عند عدم الكاتب في السفر وعلى هذا اتفق أهل العلم وهو امر ندب ، وارشاد السفر ليس بشرط في صحة الرهن وإنما قيد به لانه مظنة إعواز الكاتب والشاهد ؛ هذا مذهب جلة العلماء والفقهاء كأبي حنيفة والشافعي ، وقال مجاهد والضحاك وداود لا يصح الا في السفر ، والحجة لاول ما أخرجه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاما ورهنه درعاً من حديد هذا لفظ مسلم ، ولفظ البخاري اشترى طعاماً من يهودي نسيئة

ورهنه درعاً من حديد ، وقوله تعالى مقبوضة باختلاف العلماء هل القبض شرط في صحة الرهن أولاً ، فالذي حصله السادة لمذهب أنه شرط وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأن الله سبحانه وتعالى وصف الرهن بالقبض ، وقال الناصر ومالك وأبو ثور أن القبض غير شرط وإنما ذكر لأن الاستيثاق إنما يحصل به فكأن السفر غير شرط على الصحيح فكذا القبض ؛ واختلف في رهن المشاع ورهن الأرض دون شجرها وعكسه ، فالهادي في المنتخب والشافعي قالوا استدامة القبض غير شرط وفي الأحكام له هو شرط وهو مذهب أبي حنيفة ويستنبط من الآية أن صاحب الدين إذا لم يكن له شاهد أنه يجوز له اخذ حقه من الرهن سواء كان الرهن من جنس حقه أو من غيره اذ هو فائدة الرهن ، وقوله تعالى فان آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي آتمن أمانته ، المعنى إن آمن صاحب الحق من هو عليه فلا حرج في ترك الأشهاد والكتابة والرهن ؛ وقوله تعالى فليؤد الذي آتمن أمانته ، قيل هذا خطاب لمن عليه الدين وقيل خطاب للمرتهن بأن يؤدي الرهن عند استيفاء المال لأنه أمانة في يده ، وقد اختلف هل هذا الذي في يده مضمون أولاً فقال زيد بن علي والقاسمية والحنفية وهو مروى عن علي كرم الله وجهه وعمر وابن عمر وشرح رضي الله عنهم أنه مضمون وقال الناصر والشافعي أنه أمانة لا يضمن ؛ واحتجوا بقوله تعالى فليؤد الذي آتمن أمانته ، وجعل ذلك خطاباً للمرتهن وإن الله سبحانه وتعالى سماه أمانة ، والجواب أن الخطاب لصاحب الدين لأن سياق الآية يقضي بذلك ، وقوله تعالى وابتق الله ربه هذا دليل على أن على الدين أن يقصد صاحب الدين بحقه اذا مضت مدة الاجل وذلك جلي مع المطالبة وأما مع عدم المطالبة فاذا ثبت بالرضا لم يلزمه حتى يطالب

وهذا مختار الامام المهدي عليه السلام في المختصر ، وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه ، الخطاب للشهود والمراد لا يكتمها عند الطلب وإضافة الاثم الى القلب لان القلب رئيس الاعضاء والمضغة التي ان صلحت صلح الجسد كله وإن فسدت فسد الجسد كله فكأنه قال تعالى فقد تمكن الاثم في اصل نفسه وملك اشرف مكان فيه ؛ ﴿ سورة آل عمران ﴾

(٧٢) قوله تعالى ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ الآية

نهى الله سبحانه المؤمنين أن يتخذوا الكافرين الذينهم أعداء الله والمؤمنين أولياء أصدقاء وإخلاء وحلفاء من دون المؤمنين ؛ في هذه الآية وفي آيات عديدة من كتابه فقال يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض وقال تعالى لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء ان استحبوا الكفر على الايمان ولم يجعل الله تعالى ولاية المؤمنين للكافرين الا في حالة واحدة وهي ان تتقوا منهم تقاة ؛ فيخافوا من كيدهم ان لم يوالوهم وهذا من لطف الله سبحانه وتعالى بالمؤمنين فاجعل عليكم في الدين من حرج والمراد بتلك الموالاة مخالفة ومعاشرة ظاهرة والقلب مطمئن بالعداوة والبغضاء وانتظار زوال المانع من قشر العصا وعن الحسن تقية باللسان والقلب مطمئن بالايمان والاستعانة جائزة بهم مع الحاجة اليها ما ورد من مخالفة رسول الله ﷺ لليهود وقد ذكر المنصور بالله عليه السلام أنه يجوز الاستعانة بالفساق على حرب المبطلين قال وهو ظاهر عن ابائنا عليهم السلام وقد استعان علي عليه السلام بقتلة عثمان أما مع عدم الحاجة أو خشية المضرة فلا وعليه يحمل حديث عبادة بن الصامت الانصاري وكان بدرياً عقيباً وكان له حلفاء

من اليهود فلما خرج النبي ﷺ يوم الاحزاب قال عبادة يا رسول الله إن معي خمسمائة من اليهود وقد رأيت أن يخرجوا معي فاستظهر بهم على العدو فانزل الله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء الاية ، فالخاصل من هذا أن الموالي للكافر لمعصيته كافر ولا فاسق لها فاسق ، هذا اذا كانت الموالات بمعنى الموآده وان كانت بمعنى المحالفة والمناصرة فان كانت محالفة على امر مباح أو واجب كدفع عن أهل الذمة فلا حرج فيها وإن كانت على أمر محظور كحالفة على أخذ مال مسلم فهذه معصية بلا إشكال وكذلك إذا كانت لاظهار سر المسلمين ومحبة سلامة الكافرين لا لكفرهم بل ليديهم عليه أو لقراءة أو نحو ذلك فهذه معصية لكن لا تبلغ حد الكفر لانه لم يرو أن رسول الله ﷺ حكم بكفر حاطب ابن أبي بلتعة وقصته ما رواه البخاري عن علي عليه السلام قال بعثني رسول الله ﷺ أنا وأبا مرثد الغنوي والزبير بن العوام وفي رواية والمقداد وكلنا فارس قال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها امرأة من المشركين معها كتاب من حاطب بن أبي بلتعة الى المشركين فادر كنهاها تسير على بعير لها حيث قال رسول الله ﷺ فقلنا اخرجي الكتاب فقالت ما معنا الكتاب فانحنأها فالتسناها فلم نر كتاباً قلنا ما كذب رسول الله ﷺ لتخرجن الكتاب اولنجدنك فلما رأيت الجذ أهوت الى حجزتها وهي محتجزة بكساء فأخرجته وفي رواية أنها أخرجته من عقاصها فانطلقنا بها الى رسول الله ﷺ فقال عمر رضي الله عنه يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين فدعني فلا ضرب عنقه فقال ما حملك على ما صنعت قال والله مابي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن اهلي ومالي وليس أحد من اصحابك

الا له هناك من عشيرته من يدفع الله به عن اهله وماله فقال النبي ﷺ صدق
ولا تقولوا له الا خيراً فقال عمر انه قد خان الله ورسوله والمؤمنين فدعني فلا ضرب
عنقه فقال أليس من أهل بدر وقال لعل الله اطاع علي أهل بدر فقال اعملوا
ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو فقد غفرت لكم فدمعت عينا عمر وقال الله
ورسوله أعلم ، وأما مجرد الاحسان الى الكافر لا يستعين به علي المسلمين ولا
لا يناسه فحائز وكذلك الضيق لضيقه في امر مباح كما كان من المسلمين حين
غلبت فارس الروم ، وأما حكم من تجدد مع الظامة فحاص فاسق وان تجدد معهم
على إمام المسلمين صار باغياً وحكم بنفسه من جهة البغي والظلم فان كان جبرياً
فحكمه حكمه ،

(٧٣) قوله تعالى ﴿ وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا ﴾ اوجب الله سبحانه وتعالى في هذه الآية حج البيت ولا خفي في أنه
ركن من أركان الاسلام فمن جحد وجوبه فهو كافر مرتد لقوله
تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين ، قال ابن عباس رضي الله عنهما
المعنى ومن كفر بفرض الحج ولم يره واجباً ، ويؤخذ من هذا أن كل من جحد
حكماً معلوماً من دين الله ضرورة فهو كافر ، وأما من ترك الحج مع الاستطاعة
بخلاً او تسويفاً فهو عاص بفعله وليس بكافر وقال الحسن بل كافر ، واستدل
بما روي عن علي كرم الله وجهه من ملك زاداً وراحلة تبلغه الى بيت
الله فلا عليه ان يموت يهودياً او نصرانياً وذلك ان الله تعالى يقول في كتابه والله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غني عن العالمين
اخرجه الترمذي وقال ضعيف وابن جرير والبيهقي في شعب الایمان ، واجيب

عن الحديث بأنه ضعيف وإن صح فهو متروك الظاهر محمول على الغالب فإن
 المؤمن إذا استطاع الفريضة لا يتركها ولا سيما إذا كانت من دعائم الإسلام إلا
 إذا اتصف باليهودية والنصرانية من عدم الإيمان منافقاً بالإسلام، وقد كانت
 المؤمنون في العصر الأول خيرهم محض إلا المنافقين فانهم يشوبون الحق بالباطل
 فجعل ترك الحج عنواناً لهم وخص اليهود والنصارى بالذكر لانهم لا يعظمون
 المسجد الحرام وإنما يعظمون المسجد الأقصى خاصة بخلاف مشركي العرب،
 وذكر الله سبحانه وتعالى الحج في هذه الآية مجملًا وذكر أركانه مفرقة فقال
 تعالى في الأحرام الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق
 ولا جدال في الحج، وقال في الطواف وليطوفوا بالبيت العتيق، وقال في السعي
 إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية؛ وقال في الوقوف (١) فإذا افضمتم من عرفات
 الآية وبين النبي ﷺ كيفية هذه الأركان ومواقيتهم وأجابتهم ومسنوناتهم وما يحمل
 في الحج وما يحرم، ثم خص سبحانه وتعالى عموم أول الآية في آخرها فشرط
 الاستطاعة في وجوب الحج لطفًا بعباده ورحمة لهم لانه تجتمع فيه مشقة الإبدان وبذل
 الأموال، وقد فسر النبي ﷺ استطاعة السبيل فروي عن أنس عن النبي ﷺ في
 قوله تعالى والله على الناس حجب البيت الآية، قال قيل يا رسول الله ما السبيل، قال
 الزاد والراحلة أخرجه الحاكم وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛
 ورواه من طريق ابن عمر الترمذي وابن ماجه والدارقطني ومن طريق ابن عباس
 ابن ماجه من حديث عكرمة وفي إسناده هشام بن سليمان ابن عكرمة بن خالد
 ابن العاص، قال أبو حاتم مضطرب الحديث ومحل الصدق ما رآه به بأسًا، ورواه

الدارقطني من حديث هشام بن سليمان وعبد المجيد بن جريح قال اخبرني عمر بن
عطاء عن عكرمة عن ابن عباس؛ ومن طريق علي بن ابي طالب كرم الله وجهه
واعلى نزه الدارقطني من طريق حسين عن ابيه عن جده مرفوعاً وحسين هذا
هو ابن عبد الله بن ضمرة (١) وهو واه وله طرق اخر، وقد الحق بذلك ما في معناه
من الامان والصحة والمدة التي يبلغ فيها؛ وهل القوة على المشي تنوب عن الراحة
المذهب أن القوة لا تنوب عن الراحة وهو قول ابي حنيفة والشافعي لانه جعل
﴿تفسير الاستطاعة الزاد والراحة﴾ : واحدى الروايتين عن القاسم وقول
الناصر والمنصور بالله ومالك عليهم السلام أنها تنوب لقوله تعالى وأذن في الناس
بالحج يأتيوك رجالا الآية؛ والجواب أن هذا في القريب، والبعيد على كل ضامر
وهل الحرفة تقوم مقام الزاد أو لا؛ قال ابن بهران أن الحاج اذا كانت له صناعة
يتكسب بها فانه يجب عليه الحج اذا ملك من الزاد ما يكفيه للذهاب الى الحج
ويتشكل في رجوعه على التكسب بصناعته وإنما فرق بين الذهاب والاياب لانه
لا يأمن في الذهاب اذا اشتغل بالتكسب أن ينقطع فيفوته الحج بخلاف الاياب
ولا يعول على السؤال عندنا، وقال مالك يعول على الحرفة ذاهباً وآيباً وعلى السؤال
إن اعتاده هذا اذا كان ليس له عول أما اذا كان ذا عول فلا يتشكل على التكسب في
رجوعه لئلا ينقطع بذلك عن عوله فيضيعون وقد قال عليه السلام كفى بالمرء إثماً ان
يضيع من يقوت رواه احمد وأبو داود والطبراني والحاكم في المستدرک والبيهقي عن
ابن عمر، قيل ولا خلاف أن من حج قبل تكامل شروط الاستطاعة ان ذلك يجزيه عن
فريضة الاسلام وكان القياس ان لا يجزيه اذ هو قبل الوجوب كما لا يجزي العبد حال

رقه لذلك ؛ قال في الغيث لكن حصلت له دلالة شرعية غير الآية على انه
يجب على الفقير باحد امرين إما بحصول الاستطاعة او بتلبسه به ودخوله فيه انتهى ،
(٧٤) قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ روى عكرمة
عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في قطيفة حمراء فقدت يوم بدر فقال
بعضهم لعل النبي ﷺ أخذها ، وعن سعيد بن جبير نحوه ، وتدل الآية على أن
الغنيمة يملكها المسلمون لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن كتمانها خيانة ؛ وتدل
على عظام مآثم الغلول لما فيه من ظلم الغانمين واصحاب الخمس ؛ والوعيد عام
في الغلول في سائر الحقوق كالزكوات وسائر العبادات وتدل على انه ليس لاحد
ان يستبد بالغنيمة وقد استثنى من ذلك الكفاية أيام الحرب من الطعام وعلف
الدواب وسلاح الحرب ، وتدل الآية على أنه تعالى يوفي كل نفس جزاء ما
كسبت فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴿سورة النساء﴾
(٧٥) قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ نَفْسٍ وَثَلَاثُ دَرَبَاجٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ روى في صحيح البخاري
ومسلم عن عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها فقال يا أمته قول الله
عز وجل وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى قالت يا ابن اختي هذه اليتيمة تكون
في حجر وليها برغبة في جمالها ومالهها ويريد ان ينبتة في صداقها فنهوا عن
نكاحهن الا ان تقسطوا لهن في اكمال الصداق وامروا بنكاح من سواهن من
النساء قالت عائشة فاستفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ذلك فانزل الله سبحانه

وتعالى يستفتونك في النساء الى قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن فبين لهم
أن اليتيمة اذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ولم يلحقوها بسنتها في
إكمال الصداق واذا كانت مرغوباً عنها لقلة المال والجمال تركوها والتسوا غيرها
من النساء قال فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها اذا رغبوا
فيها الا ان يفسطوا لها ويعطوها حقها الا في من الصداق ؛ وقد دلت الآية
والخبر على جواز نكاح اليتيمة عند حصول القصد وان ليس للمؤمن الزيادة
على اربع ، واما الكافر اذا عقد باكثر فعندنا وابي حنيفة نكاحه باطل فيستأنف
أربع فقط وعند الشافعي يختار اربعاً بنير عقد لقوله عليه الصلاة والسلام لغيلان
القمي لما أسلم امسك أربعاً وفارق سائرهن اخرجه ابن حبان ولا يبي داود
والشافعي في الام تحريمه ، واخطاب في الآية للاحرار فلا يدخل العبد لانه
لا يكون ولياً ؛ وتدل الآية على أن الولي يتولى طرفي العقد وهذا مذهب
القاسمية والحنفية ؛ وقال الناصر عليه السلام والشافعي لا يجوز ، حجتنا الآية وهم
قالوا علي وكيل البيع ؛ وتدل الآية على انه يجوز انكاح الصغيرة لغير ابها
وجدها وهذا مذهب الهادي عليه السلام وابي حنيفة وعند الناصر عليه السلام
والشافعي ليس ذلك الا للاب والجد ، واعلم أن بعض الناس قال يجوز نكاح تسع
نسوة لان الواو موضوعة للجمع وكل ذلك غلط وجهل فان الجمع في الحكم لا يستلزم
الجمع في الزمان لانك تقول رأيت زيداً اليوم وعمرأ امس ، ولوجيء بلفظ أولئك
انه لا يجوز لمن يقدر على عدد منها ان ينتقل الى عدد آخر منها وليس كذلك لان
من زاد تمكنه فله ان يزيد ما لم يتجاوز الاربع ومن نقص تمكنه فله ان ينقص
بلا حرج لكون الواو للجمع بخلاف أو فافهم ذلك وقد تمسك بعض أهل الظاهر

هذا الظاهر فباح ثمانى عشرة وذلك زيادة على ما خص به الصطفى ﷺ فلا انفات
اليه ؛ وقوله تعالى ذلك ادنى الا تعملوا معناه تزوج الواحدة أو ما ملكت اليدين
اقرب الى عدم الميل (١) .

(٧١) قوله تعالى ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا
وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ اكثر العلماء على أن هذا الخطاب للاولياء فورد
ان الانسب اموالهم ، وأجيب بأنه انما حسنت اضافة الاموال الى المخاطبين
اجراء للوحدة النوعية مجرى الوحدة الشخصية كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء
تقتلون انفسكم ، ومعلوم ان الرجل منهم ما كان يقتل نفسه ولكن كان بعضهم يقتل
بعضاً فقل انفسكم لان الكل من نوع واحد فكذا هاهنا المال شيء ينتفع به
الانسان ويحتاج اليه فلهذه الوحدة النوعية حسنت اضافة اموال السفهاء الى
اوليائهم ويحتمل ان يضاف المال اليهم لانهم ملكوه بل لانهم لمسكوا
التصرف فيه ويكفى في حسن الاضافة ادنى سبب وقيل الخطاب للآباء نهام الله
تعالى اذا كان اولادهم سفهاء ان يدفعوا اليهم اموالهم ، والغرض الحث على
حفظ المال وانه اذا قرب اجله يجب عليه ان يوصي بماله الى أمين يحفظه وقال
آخرون بل ارشد الله عباده الى ما تقوم به مصالحهم من التكسب وحفظ المال
فنهام عن إيتاء اموالهم السفهاء من النساء والعصبية والبالغين المفسدين تمذيراً
لهم من الاسترسال معهم وترك الحزم منهم مع كثرة ملابتهم وشدة الميل اليهم
وقد روي في ذلك احاديث كثيرة من ذلك ما اخرج ابو نعيم في الحلية عن

(١) لان قوله تعملوا اي تميلوا من قولهم حال الميزان يقول اي مال ، وطال الحاكم في حكمة
اذا جاز وروي أن اعرابياً حكى عليه حاكم فقال له اتعول علي اه ذكره في الكشف

ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من طلب الدنيا حالاً استعفاً عن المسئلة وسعيها على اهلها وتعطفاً على جاره بعثه الله يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر ومن طلبها حالاً متكرراً بها لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان ؛ وعن ابن مسعود قال رسول الله ﷺ طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة اخرج الطبراني والبيهقي ، وعن ابن عباس قال رسول الله ﷺ طلب الحلال جهاد اخرج ابو نعيم وعن ابن السكن قال رسول الله ﷺ طلب الحلال مثل مقارعة الابطال في سبيل الله ومن بات عيباً في طلب الحلال بات والله عز وجل عليه راض اخرج البيهقي في شعب الایمان ، وعنه ﷺ ان الله يحب العبد يتخذ المهنة ليستغني بها عن الناس ويبغض العبد يتعلم العلم يتخذ مهنة ؛ وروي أن داود عليه السلام سأل ملكاً ماذا يقول فيه اهل السماء فقال يقولون نعم العبد لو اكل من كسب يده فسأل الله أن يعلمه كسباً فعلمه صنعة الدروع ، وعن علي عليه السلام لان تصالح ما في يدك خير لك من أن تنتظر ما في ايدي الناس وقل السلف اكتسبوا فانكم في زمان إن احتاج احدكم كان اول ما يأكل دينه (١) وقال الخزالي التكسب افضل ولو كان رزق المرء يحصل بغير سؤال لانه اذا انقطع عن التكسب فهو سائل بلسان الحال ومن المنهي عنه تعلم العلم لكسب الدنيا ونحو ذلك وقد وردت فيه احاديث كثيرة منها ما روي عن ابي هريرة قال رسول الله ﷺ من تعلم عاماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا ليصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة اخرج احمد وابو داود والحاكم في المستدرک

(١) بمعنى انه قد ينافق عند سلطان أو غيره ليتناول من حطام اهل الدنيا أو يغصب مالا حينئذ على احد ظالماً وعدواناً اهـ

والبيهقي في الشعب واستيفاء ذلك في كتاب الترغيب والترهيب .

(٧٧) قوله تعالى ﴿ وَابْتَاعُوا الْيَتَامَىٰ مِنْ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ الابتلاء الاختبار والامتحان للوجوب ؛ قال ابو حنيفة واصحابه هو ان يدفع اليه ما يتصرف به فيه ويؤذن له بالتجارة اذا قارب البلوغ ، وقيل يضم اليه غيره ويتجر في ماله ولا ينفرد بشيء ؛ وقيل ينظر في اهتدائه الى وجوه التصرف وان لم يدفع اليه شيء وهو مطابق للمذهب ، وقال ابن عباس يختبر في صلاح عقله وحفظه للمال وقوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح ، فيه حذف واضمار تقديره حال النكاح وهو البلوغ وذلك يكون بانزال أو انبات أو مضي خمس عشرة سنة وهو مجمل يؤخذ بيانه من قوله تعالى في موضع آخر واذا بلغ الاطفال منكم الحلم ومن قول نبينه ﷺ روى ابو داود والترمذي والنسائي من حديث عطية القرظي قال عرضنا على رسول الله ﷺ يوم قريضة فمن انبت قتل ومن لم ينبت خلي سبيله فكنت ممن لم ينبت نخلي سبيلي وعن ابن عمر قال عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني في المقاتلة وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازني اخرجه الستة الا الموطأ زاد البخاري ومسلم والترمذي قال نافع فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال ان هذا الحد ما بين الصغر والكبر فكتب الى عماله ان يفرضوا ان بلغ خمس عشرة

سنة وما كان دون ذلك فاجعله في ايامال . والحيض بلوغ ولا خلاف في ذلك
واما الخبل فهو كذلك عند الجمهور وعن الامام ي انه ليس بلوغا وانما هو كلاف
عن بلوغ المرأة بالامناء والصحيح انه يحكم ببلوغ المرأة من حين رؤية الدم اذا
تم حيضاً ومن حين الملوقة ؛ واختلف في تفسير الرشد فعن قتادة هو العقل
وهذا قول اهل المذهب وقيل الصلاح في العقل والدين وهذا مروي عن الحسن
وقتادة . والقول الثالث الصلاح في العقل وحفظ المال وهذا مروي عن ابن
عباس رضى الله عنهما والسائي اما الفقهاء فقد اختلفوا في ذلك فقال ابو حنيفة
ومالك المراد به الصلاح في المال فقط وقال الشافعي الصلاح في المال والدين ولا
شك انه أحوط ولكنه اضيق وارجح لقلة الصلاح في الدين في اكثر الناس
وقد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج ؛ قال جابر الله رحمه الله انما جاء
به منكراً ليدل على انه أراد به طرفاً من الرشد لاجمعيه ؛ فعلى مذهبنا اذا بلغ
عاقلاً سلم اليه ماله وعلي قول الحنفية لا يسلم اليه الا اذا أونس منه الرشد بصلاح
المال فان لم يكن مصلحاً له حفظ الى بلوغ خمس وعشرين سنة ثم يسلم اليه . وعند الشافعي
لا يسلم اليه ابداً الا بآيناس الرشد وانما قدر ابو حنيفة بخمس وعشرين سنة قال في
الكشاف لان البلوغ ثمانى عشر سنة وزيد سبع سنين لانه يتعلق بالسبع حكم
وهو امر الصبي بالصلاة ثم مفهوم هذا الخطاب انه اذا لم يبلغ النكاح لا يدفع اليه المال
وهو اجماع بين المسلمين ومفهومه ايضاً انه اذا بلغ النكاح غير رشيد فلا يدفع
اليه المال ثم مفهوم الخطاب تناول ذكور اليتامى وانهم لكن خالف مالك في الاناث
فقال لا يتصور آيناس الرشد من المرأة الا بعد اختبار الرجال فهي في حجر وليها
وان بلغت حتى تزوج ويدخل بها زوجها ويونس رشدها فهو موافق للجمهور

في الشرط مخالف في التفصيل وروي عنه مثل قول الجمهور . وحرم الله سبحانه
وتعالى على الاولياء أكل اموالهم مسرفين متجاوزين ما ايسر لهم من الاجرة
مبادرة لبائغهم وإباحه بالمعروف للفقير دون الغني فقال من كان غنياً فليستهمف ومن
كان فقيراً فليأكل بالمعروف وقد أخذ الشافعي بظاهر الآية . واختلف هل يجب
رد البذل اذا ايسر اولا الصحيح انه لا يجب لانه في مقابلة عمله . فان قيل إنما
يصح له الاكل لاجل الفقر لا لاجل العمل ولو كان لاجل العمل لجاز للغني ولم
يجب عليه الاستعفاف ولما كان لذكر الفقر فائدة . فالجواب انا قلنا لا يأخذ
الغني في مقابلة عمله لبيان النبي ﷺ فقد روي في صحيح البخاري ومسلم عن
عائشة انما نزلت الآية في والي اليتيم اذا كان فقيراً انه يأكل منه مكن قيامه عليه
بمعروف . وقد انقسم العلماء في هذه الآية على ضربين فقال بعضهم هي منسوخة
بقوله تعالى إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ويروى عن ابن عباس وزيد بن
اسلم : وهذا ضعيف لا يصح عنهما لان الله عز وجل حرم أكل اموالهم بالظلم
واباحها بغير الظلم والمعروف غير الظلم لانه في مقابلة عمله فلا تعارض بينهما فلا
نسخ ، قال الجمهور هي محكمة واختلف في تفسير المعروف ف قيل يأكل قرضاً
ويؤديه اذا ايسر وقوله تعالى فأشهدوا عليهم ؛ معناه في رد ما استقرضتم من
اموالهم ويروى هذا القول ، عن عمر وابن عباس والشعبي ومجاهد وابن جبير وابي
العالية والاوزاعي ، وقيل هو ما يسد جوعه اذا احتاج وليس عليه رده ويروى
عن الحسن وقتادة والنخعي وعطاء بن ابي رباح ؛ وقيل هو الاكل من الغلة والربح
دون الاكل من الاصل ، ويروى عن الشعبي والفتحاك وابي العالية ايضاً ، وأمر
الله سبحانه وتعالى بالاشهاد وهو امر نذيب وإرشاد لقطع الخصومة قيل الا ان

يعرف انه يتهم فلاشهاد واجب ؛ واختلف العلماء هل يقبل قول الوصي انه قد رد الى الصبي ماله بعد بلوغ رشده اولا ؛ فالظاهر من مذهب الائمة وهو قول ابي حنيفة انه يقبل قوله مع يمينه وهذا هو المذهب لانه امين فأشبهه الوديع والمضارب والشريك وفيه انه لاسواء مع ورود النص بالاشهاد على الولي ، وقال مالك والشافعي على الوصي البينة بالرد واخذوا بظاهر الامر قال السيد رحمه الله وفي الانعام لا تقربوا مال اليتيم الابالي هي احسن حتى يبلغ اشده وفي الاسراء مثلها والمراد لا تقربوا مال اليتيم الا بالخصلة أو الطريقة التي هي احسن وهي السعي في تميره وانما ورعاية وجوه الغبطة لاجله حتى يبلغ اشده .

(٧٨) قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْأَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ أمر الله سبحانه وتعالى برزق ذوي القربى واليتامى والمساكين رزقا غير مقدر وقد اختلف الناس في ذلك وهل المراد بذوى القربى الورثة أو غيرهم وتشعبت بهم الطرق ، فقال بعض هي منسوخة بآية المواريث ؛ وقيل نسخها آية المواريث والوصية ويروى عن ابن عباس وعطاء والضحاك والسدي وعكرمة وابن المسيب والقول بالنسخ ضيف لعدم العلم بتقديم هذه الآية على الناسخ الذي ذكره وتقدمه في الترتيب لا يوجب تقدمه في النزول ولعدم المعارضة بينه وبين الناسخ الذي ذكره فالصحيح ان هذه الآية محكمة غير منسوخة رويناه في صحيح البخاري عن عكرمة عن ابن عباس قال هي محكمة وليست بمنسوخة ؛ في رواية قال ان ناسا يزعمون ان هذه الآية نسخت ولا والله ما نسخت ، ولست كما يمتهاون بها الناس هما واليان وال يرث وذلك الذي يرزق ووال لا يرث وذلك الذي يقول بالمعروف ويقول لا املك لك ان اعطيك ، واما من

أريد بذوى القربى فقال إلا أكثر أراد الله سبحانه وتعالى غير الوارثين لأنه تعالى
بين قبل هذا حال من يرث وبين في هذه حال من لا يرث وقال بعضهم الورثة
واختلف في الأمر فحمله قوم على الوجوب لظاهر الأمر فقالوا تجب الصلة بما
طابت به نفس الورثة عند القسمة روي عن مجاهد والحسن والزهري والذي
ذهب إليه المحققون أن الآية محمولة على الندب والاستحباب لا على الحتم والایجاب
وهو قول ابن عباس وابن جبير وعطاء وروى عن مجاهد.

(٧٩) قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ﴾
فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا
النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِلثَّلَةِ ثُلُثُ الْوَرِثَةِ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْإِخْوَةِ السُّدُسُ
مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ
لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَكُمْ نِصْفُ مَا
تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا
تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلِلْهِنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ
لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِلنِّسَاءِ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ
وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ
أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ

فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوسَىٰ بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
 عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٣٤﴾ ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِيرَاثُ الْوِلْدَانِ الذَّكَورِ
 وَالْإِنَاثِ فَقَالَ فَإِنْ كُنْتَ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ
 ثُلَاثُ مَا تَرَكَ وَقَدْ عُلِمَ بِهَذَا مِيرَاثُ الذَّكَورِ فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَلَهُ السَّكُلُ بِالْإِجْمَاعِ وَبِالْقِيَاسِ
 عَلَى الْإِخْ فِي طَرِيقِ الْأَوَّلَى وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْإِخْ وَهُوَ يَرْتَبُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
 وَلَدٌ وَلَئِنْ بَنَتْ قَدْ زِيدَ لَهَا حَالُ الْإِنْفِرَادِ مِثْلُ مَا كَانَ لَهَا حَالُ الْإِجْتِمَاعِ بِالْإِبْنِ
 فَيَجِبُ إِنْ يَزَادُ لِلْإِبْنِ حَالُ الْإِنْفِرَادِ مِثْلُ مَا كَانَ لَهُ حَالُ إِجْتِمَاعِهِ بِالْبَنَاتِ فَيَحُوزُ
 جَمِيعَ الْمَالِ وَلَئِنْ وَجَدَ الْإِبْنُ مَعَ الْبَنَاتِ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي إِحْرَازِ جَمِيعِ الْمَالِ فَيَجِبُ إِنْ
 يَحُوزُهُ حَالُ انْفِرَادِهِ وَإِذَا تَعَدَّدُوا تَضَايَعُوا فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً
 فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثُ مَا تَرَكَ هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ لِلثَّلَاثِ مِنَ الْبَنَاتِ ثُلَاثَ فُرُقٍ هُنَّ
 الثَّلَاثُ وَأَمَّا الْإِثْنَتَانِ فَتَبْتَ مِيرَاثُهُمَا بِالْقِيَاسِ ، وَإِعْنًا إِذَا اخْذَتِ الْبَنَاتُ مَعَ أَخِيهَا
 الثَّلَاثَ لَرَمِ أَنْ لَا تَنْقُصَ مَعَ اخْتِهَا مِنَ الثَّلَاثِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ، وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ قَدْ
 دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى مِيرَاثِ الْبَنَتَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى مِثْلُ حُظِّ الْإِثْنَيْنِ فَلَمْ يَبَيِّنْ بَعْدَهُ إِلَّا
 مِيرَاثَ الثَّلَاثِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ حُكْمُ الْبَنَتَيْنِ حُكْمُ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثَانِ مُخْتَصَّ بِالْثَّلَاثِ
 فَصَاعِدًا اخْذًا بظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثٌ ؛ فَإِنْ
 لَمَتْ فَمَا الْمَخْلَصُ مِنْ شَبَهَتِهِ فَالْجَوَابُ إِنْ الْمُرَادُ بِالنِّسَاءِ الْإِثْنَتَيْنِ أَمَّا حَقِيقَةُ وَأَمَّا
 عَجَازًا وَكَلِمَةً فَوْقَ صَلَاحٍ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ
 سَعْدَ بْنَ الرَّبِيعِ بِأَبْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ
 ابْنِ الرَّبِيعِ قَتَلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ وَاخْذَ عَمَّهُمَا مَالَهُ وَاللَّهُ لَا يَنْكَحُ حَانَ وَلَا مَالَ لَهَا فَقَالَ
 النَّبِيُّ ﷺ يَقْضَى اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ

فلين ثلثنا ما ترك فدعا النبي ﷺ المرأة وصاحبها وقال اعطى البنيتين الثلثين والمرأة
الثلث وخذ الباقي اخرجهم احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه في سننهم والحاكم
في مستدركه وقال صحيح الاسناد وذكر ذلك في موضعين من كتابه الفرائض
وقال الترمذي هذا حديث حسن ونقل عبد الحق ان الترمذي صححه قل في البدر
المنير ورأيت في النسخ العتمدة مضروبا عليه اراد على التصحيح وهنا جواب
آخر وهو ان الالفاظ باقية على حقائقها من وقوع جمع النساء على الثلاث ومن
استعمال كلمة فوق فيما زاد على اثنتين وان حكم البنيتين مأخوذ من فعوى الخطاب
لا من نص الخطاب فذكر الله سبحانه وتعالى ان فرض البنت الواحدة النصف
وذكر ان فرض البنات الثلاثي فوق اثنتين الثلاثا واكد جمع النساء بقوله فوق
اثنتين لئلا يظن ظان ان المراد بالجمع اثنتان فقط فيتوهم ان الثلاث والاربع وما
زاد كل المال لكونهن زدن على ضعف الواحدة ولقوة البنوة ولهذا قدمها في
الذكر على الواحدة اعتماماً ولم يقصد به مخالفة حكم الثلاث حكم اثنتين في
مقدار النصيب بل حكم اثنتين يلحق بحكم الثلاث لمفهوم قوله تعالى وان كانت
واحدة فلها النصف فانه يدل على ان اثنتين لهما اكثر من النصف فألحقنا
الاثنتين بالثلاث كالاخوات بل البناتن اولى بأخذ الثلثين من الاختين وان
الحاق البنيتين بالثلاث اولى من الحاق الواحدة بالواحدة لمشاركتيهما في وقوع
الجمع عليهما اما مجازاً واما حقيقة كالثلاث. وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها
النصف هذا بين ، وقوله تعالى ولا يريه لكل واحد منهما السدس هذا سهميهما
مع الولد وهو لا ينافي تعصيهما مع البنت الواحدة الثابت بالسنة . فمن ابن
عباس رضي الله عنهما انه ﷺ قال الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل

والمرض على قول الاكثر وقال ابو حنيفة تقام غرما العجعة ، قوله تعالى آتواكم
وابنساؤكم لاتدرون أيهم أقرب لكم نفعا ؛ قال جار الله رحمه الله تعالى يعني ان
من أوصى ببعض ماله فعرضكم لثواب الآخرة بأمضاء وصيته فهو أقرب لكم
نفعا واخص جادوى ممن ترك الوصية فوفر عليكم عرض الدنيا وجعل ثواب
الآخرة أقرب واخص من عرض الدنيا ذهبا الى حقيقة الامر لان عرض
الدنيا وان كان عاجلا قريبا في الصورة الا انه فان فهو في الحقيقة الأقرب الأدنى ،
وقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الى قوله من بعد وصية توصون بها أو
دين ، فرض الله حق الزوج مع الزوجة كالذكر من البنين مع الانثى في المفاضلة
وهذا باق على عمومته سواء كانا صغيرين أم كبيرين وسواء حصل دخول أم لا
وادخلوا في ذلك المطلقة رجعيًا ما دامت في العدة لان حكم الزوجية باق واختلف
اذا كان النكاح فاسدا هل تثبت به موارثته او لا فالذي صحح للمذهب ثبوتها
لكن اذا لم يقع فيه نزاع فان تنوزع فيه وفسد الخاك فلاميراث ولو بعد
الموت على الاصح ودخل في هذا المعتقد بها في المرض ؛ وقال مالك لا يصح
النكاح فلا ميراث وخرجت المبانة في المرض ، وقال ابو حنيفة بل ترثه ان لم
يكن بسرًا لها والعدة باقية ؛ وقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة
وله أخ أو أخت فليكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء
في الثلث ، بين الله سبحانه وتعالى أن للاخ والاخت من الام السدس ، واجمع
أهل العلم بالقرآن أن المراد الاخوة من الام ؛ وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ وله
أخ أو أخت من أم ، فان قيل قراءة الصحابي لا تقوم حجة في التقييد لمطلق
القرآن ولا تبلغ رتبة خبر الواحد عند بعض ؛ فهل يعلم للاجماع دليل آخر ،

قالت نعم لما ذكر الله سبحانه وتعالى في آية الكفالة أن ميراث الاخت الواحدة النصف والنتين الثلثان وإن الاخ يرثها وبين في هذه الآية أن للاخ أو الاخت السدس وإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، علمنا أن المراد بالاخت هنا غير الاخوة هناك والا لكانت إحدى الآيتين ناسخة للأخرى والتشريك بينهم في الثلث مقتضاه التسوية بين الذكر والانثى وانما استووا لانهم يدلون بالرحم ، وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، المعنى لا يوصي مضارة لورثته ، قال الزمخشري وذلك بأن يوصي بزيادة على الثلث أو يوصي بالثلث فما دونه يريد مضارة الورثة لا وجه لله سبحانه وتعالى انتهى وصية من الله بأولاده لا يدعهم عالة يتكفون الناس والله عليم حكيم ،

(٨٥) قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا اكْتَسَبْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَا حَشَىٰ مُبَيَّنَّةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال كانوا إذا مات الرجل منهم كان أولياؤه أحق بأمرائه ان شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤا زوجوها وإن شاؤا لم يزوجوها وهم أحق بها من أهلها فمزلت هذه الآية في ذلك رواه البخاري وأبو داود ؛ وقد حرم الله سبحانه وتعالى بهذه الآية عادة الجاهلية ونهى عن العضل ضراراً واستثنى فقال إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فأباح ذلك ليفتدين منهم لأن المستثنى بعض المستثنى منه فيكون المعنى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فاعضلوهن والفاحشة قيل الزنا ، قال أبو قلابة إذا زنت المرأة فلا بأس أن تضارها حتى تقتدي ، وقال السدي فإذا فعلن ذلك فخذوا مهورهن ، ونحوه عن ابن سيرين ، وقال ابن

عباس وقتادة والضحاك الفاحشة الفحش والنشوز فاحلوا اخذ مالها عند نشوزها وهذا هو المذهب وبه قال مالك والشافعي : فان قيل فقد بين الله سبحانه وتعالى انه لا يحل للازواج ان يذهبوا ببعض ما آتوا النساء على جهة العضل والمضارة الا عند الاتيان بالفاحشة فهل يحل للازواج ان يذهبوا ببعض ما آتوهن على غير جهة المضارة . فالجواب اما اذا أتيت بفاحشة فيحل الاخذ لانه داخل مع العضل بالمضارة فمع عدمها اولى واما اذا لم يأتين بها فيحل أيضاً اذا خفا الايقيا حدود الله كما مضى في سورة البقرة واما اذا لم يأتين بها ولم يخافا ان لا يقيما حدود الله فلا يحل للازواج الاخذ كما بين الله سبحانه وتعالى بقوله وان اردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فحرمه تحريماً مطلقاً وقد علمنا ان الله سبحانه وتعالى انما اراد تحريم ذلك اذا لم يأتين بالفاحشة المبينة واذا لم يخافا الايقيا حدود الله فاطلاق هذه الآية مقيد بالتى قبلها وبآية البقرة ، ان قيل قوله تعالى اتذهبوا ببعض ما آتيتموهن هل التقييد فيه بالبعضية للتخصيص فلا يجوز الافتداء الا ببعض المهر اولا فيجوز بكل المهر . فالجواب ان ظاهره للتخصيص وبه قال الشعبي . ويجوز ان يكون لغير التخصيص ولكنه جرى على الغالب فان المرأة لا تخلع الا بدون ما تعطاه من المهر وهو خلاف الظاهر لسكنا عدلنا اليه لما تقدم في آية البقرة

(٨١) قوله تعالى ﴿وَطَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ امر الله تعالى بالاجمال بالقول والانصاف في المبيت والنفقة فان كرهتموهن ودرغتم في فرائضهن فعسى ان تنكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً فقد يميل طبعكم الى المفارقة ويكون

الخير في الاستمرار على المواصله . ومنه حسن الثناء في الدنيا بحسن الوفاء وكرم الخلق منضمًا الى الثواب في العقبى بالصبر علي خلاف الهوى . وقيل (١) المعنى ان رغبتم في مفارقتهم فربما جعل الله في تلك المفاصلة لهم خيراً كثيراً بان تخلص من زوج سيء العشرة الى زوج آخر أوفق منه :

(٨٢) قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ لما اذن الله تعالى بمضارتهن اذا آتين بفاحشة مبينة ليفتدين بين تحريم الضرار في غير حالة الفاحشة ؛ وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان كرهت امرأتك واعجبك غيرها فطلقت هذه وتزوجت تلك فاعط هذه مهرها وان كان قنطاراً ٢ أخرجه ابن ابي حاتم ، واخرج سعيد بن منصور وابويعلبي بسند جيد عن مسروق قال ركب مهر بن الخطاب رضي الله عنه المنبر ثم قال ايها الناس ما اكثر لكم في صدق النساء وقد كان رسول الله ﷺ واصحابه يعملون الصدقات فيما بينهم اربعمائة درهم فما دون ذلك فلو كان الاكثر في ذلك تقوى عند الله أو مكرمة لم تسبقوهم اليها فلا عرفن . ما زاد رجل في صداق امرأة على اربعمائة درهم (٢) ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش فقالت له يا امير المؤمنين نهيت الناس ان يزيدوا النساء في صدقاتهن على اربعمائة درهم اما سمعت ما انزل الله تعالى وآتيتن احداهن قنطاراً فقال اللهم غفراً كل الناس افقه من مهر فركب المنبر فقال يا ايها الناس اني كنت نهيتكم ان تزيدوا النساء في صدقاتهن على اربعمائة درهم فمن شاء ان يمحلي فليعط من ماله ما احب .

(١) وهذا التفسير أقرب الى معنى الآية اه (٢) تمامه أدخلته بيت المال

(٨٤) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ
وَوَهْمَاتُكُمْ وَأَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي
أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ
اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ
وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا،
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ

فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ فَمِنْ بَيْنَهُنَّ وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ
 فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيزَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٠﴾ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ
 وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرُ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ
 طَرِيقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ وَمِنَ الصُّوَرِ سَبْعٌ ثُمَّ
 قَرَأَ حَرَمْتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ، إِلَى قَوْلِهِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ هَذَا مِنَ النَّسَبِ وَبَاقِي الْآيَةِ مِنَ
 الصُّوَرِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى أُمَّهَاتِكُمْ ؛ الْأُمَّهَاتُ تَجْمَعُ الْأُمَّ حَقِيقَةً وَأُمَّهَاتُ الْأُمَّهَاتِ وَأُمَّهَاتُ
 الْأَجْدَادِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَمِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، وَالْبَنَاتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَبَنَاتِكُمْ تَجْمَعُ مِنْ
 أَنْتَهَى إِلَيْكَ بِطَرِيقِ الْوِلَادَةِ مِنَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِهِنَّ وَبَنَاتِ الْبَنِينَ وَبَنَاتِ أَوْلَادِ
 الْبَنَاتِ ؛ وَالْأَخَوَاتُ تَجْمَعُ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَمَّا كَانَ اسْمُ
 الْأَخَوَاتِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى بَنَاتِهِنَّ وَلَا عَلَى بَنَاتِ الْأَخِ يَنْ سَبْعَانَهُ وَتَعَالَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ
 وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ وَهَذَا يَجْمَعُ مِنْ أَنْتَهَى إِلَى الْأَخِ أَوْ إِلَى الْأَخْتِ ؛
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَعَمَّاتِكُمْ وَخَالَاتِكُمْ يَجْمَعُ الْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَوْ مِنْ طَرَفٍ
 وَيَدْخُلُ فِي هَذَا عَمَّاتُ الْأَبِ وَخَالَاتُهُ وَعَمَّاتُ الْأُمِّ وَخَالَاتُهَا وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ
 الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ
 هَذَا السَّبَبُ الثَّانِي مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِتَحْرِيمِ الْأُمِّ مِنَ الرِّضَاعَةِ
 وَالْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَفِي ذَلِكَ تَنْبِيهُ عَلَى تَحْرِيمِ سَوَاهِمَا مِنَ الرِّضَاعِ ؛ وَعَنْ
 دَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الرِّضَاعَةُ تَحْرِمُ مَا يَحْرِمُ مِنَ الْوِلَادَةِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
 وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ؛ وَفِي قَدْرِ اللَّبَنِ الْمَوْجِبِ لِلتَّحْرِيمِ أَقْوَالٌ ،
 الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَحْرِمُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ إِذَا وَصَلَ الْجُوفَ لِمَا رَوَى عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ

الحرث قالت سئل رسول الله ﷺ عما يحرم من الرضاع فقال الرضعة والرضعتان
 أخرجه الحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن وفيه مسامة بن علي قال عبد الحق مسامة
 ابن علي ضعيف لا يحتج به وقال البخاري منكر الحديث ولأنه يطلق عليه اسم
 الرضاع وهو مروى عن جماعة ، أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه سئل عن
 الرضاع فقال إن علياً وعبد الله بن مسعود كانا يقولان إن قليله وكثيره حرام
 ، أخرج أيضاً عن ابن عباس قال المرة الواحدة تحرم ، وأخرج عبد الرزاق عن
 طاوس أنه قيل له أنهم يزعمون أنه لا يحرم من الرضعات دون سبع رضعات ثم
 صار ذلك إلى خمس قال قد كان ذلك فحدث بعد ذلك أمر جاء التحريم المرة
 الواحدة تحرم ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن عمر أنه بلغه عن ابن الزبير أنه يأثر
 عن عائشة في الرضاعة لا يحرم منها دون سبع رضعات فقال الله خير من عائشة
 إنما قال وإخوانكم من الرضاعة ولم يقل رضعة ولا رضعتين ، وإلى هذا ذهب
 زيد والناسر والقاسم وأطلقه أبو طالب للمذهب وهو قول المؤيد بالله وعامة أهل
 البيت وأبي حنيفة وأصحابه ومالك والثوري والليث ، والثاني أنه لا يحرم أقل من
 خمس رضعات وبه قال الشافعي لما روي عن عائشة قالت كان فيما أنزل من القرآن
 عشر رضعات فنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ
 أخرجه مالك وعبد الرزاق ولما أخرج مسلم عن عائشة قالت قال رسول الله
 ﷺ لا تحرم المصاة والمعتان ؛ ورواه النسائي وأخرج أيضاً من حديث أم الفضل
 عرقوعاً لا تحرم الاملاجة (١) والاملاجتان ؛ وفي رواية أن رجلاً من بني عامر

(١) الملاج المص ملح الصبي أمه يملجها ملبجاً وملجها يملجها إذا رضعها والملاجة المرة
 والاملاجة المرة أيضاً من املجته أمه أي أرضعته يعني أن المصاة والمعتان لا يحرمان ما

ابن صعب قال يارسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة فقال لا وفي رواية له لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصة أو المصتان وفي لفظ الرضعتان والمصتان بغير الف ، وما روي عن عبد الله بن الزبير ان رسول الله ﷺ قال لا تحرم المصة ولا المصتان اخرجه احمد في مسنده والنسائي والترمذي وقال الصحيح عند اهل الحديث حديث ابن الزبير عن عائشة أي كما سلف من رواية مسلم وكذا قال الدارقطني في علمه ؛ وما روي عن ابن هريرة رفعه لا يحرم من الرضاعة المصة والمصتان ولا يحرم منه الا ما فتق الامعاء من اللبن رواه النسائي قال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا وصححه غيره ، قلت قال ابن جرير الطبري حديث عائشة وام الفضل مضطربان حيث روى الاول عن ابن الزبير تارة وبعضهم عن ابن الزبير مرفوعا وبعضهم عن عائشة مرفوعا وبعضهم عنها موقوفاً وحيث روى الثاني عن سعيد ابن ابي عروبة عن قتادة عن صالح بن اخطيل عن عبد الله بن الحارث عن مسكة عن عائشة موقوفاً ؛ والثالث قول داود وابي ثور وزيد بن ثابت ان التحريم لا يكون الا بثلاث رضعات وحجتهم حديث ام الفضل .

وقوله تعالى وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم حرم الله سبحانه وتعالى أمهات النساء فيدخل = كل من انتهت اليه المرأة بطريق الولادة من جداتها أمهات أمهاتها وأمهات آبائها فيحرم وطؤها بالنكاح وبالمك وسواء كن من نسب أو رضاع وكذا تحرم الربائب وهن بنات الزوجات وكذا يدخل بنات بناتهن وان سفلن ؛ وقد اشترط داود أن تكون

يحرمه الرضاع الكامل انتهى نهاية

بنت المرأة في حجر زوج أمها يعني تكون مرباة معه لتقييد الربائب بكونهن
 في الحجور فيفهم منه أنهن إذا لم يكن في الحجور لم يحرمن ، والجواب أن هذا
 الخطاب لا مفهوم له وإنما ورد استعماله على غالب الوجود فإن الوجود من احوال
 الناس أن الريبة لا تكون الا في حجر زوج الام ؛ وقوله من نسائكم اللاتي
 دخلتم بهن ، الدخول كناية عن الجماع وعند أبي حنيفة أن اللبس ونحوه يلحق
 بالجماع ؛ وقوله من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ؛ يحتمل أن يكون بياناً لربائبكم
 وأن يكون بياناً لامهات نسائكم وأن يكون بياناً لهما معاً ولذلك اختلف فيه
 فروي عن ابن عباس وزيد وابن عمر وابن الزبير القول بالثاني حتى أنهم قرأوا
 وامهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن وهي قراءة شاذة ولم يصح نقلها عن ابن عباس
 فقد اخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن ابن جريح قال قلنا لعطاء الرجل ينكح
 المرأة ولم يجامعها حتى يطلقها انحل له امها قال لا هي مرسله قلت اكان ابن عباس
 يقرأ وامهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن قال لا ، وقال عمر وعمران بن حصين
 بالاول وهو مذهب الجمهور من اهل البيت ولذلك حرمت عندهم الام بمجرد
 العقد على بنتها ، لا يقال الربائب غنية عن البيان لانهن لا يكن في حجره الا
 بعد الدخول بالام فيكون قوله من نسائكم تأكيداً ؛ والتأكيد مرجوح بالنسبة
 الى التأسيس لانا نقول بمنع الاول فان التقييد خرج مخرج الاغلب ، واما
 الثالث وهو كونه بياناً لهما فضعيف لان من اذا تعلق بالربائب كانت ابتدائية
 واذا تعلق بالامهات كانت بيانية والكلمة الواحدة لا تحمل على المعنيين وفيه
 انه مشترك فيصح اطلاقه على معنويه فما وجه قصره على احدهما ، والجواب ما
 روى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال حرم الله من النسب

سبعاً ومن الصهر سبعاً، فاما السبع من النسب فهن الام والابنة والاخت وبنت
الاخ وبنت الاخت والعمة والخالة، واما السبع التي من الصهر فامرأة الاب
وامرأة الابن وام المرأة دخل بالابنة او لم يدخل بها وابنتها ان كان دخل بها وان
لم يكن دخل بها فهي حلال، والجمع بين الاختين والام من الرضاعة والاخت
من الرضاعة، وما روي عن النبي ﷺ اذا نكح الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان
يدخل بها فانه يتزوج ابنتها وليس له أن يتزوج أمها، أخرجه البيهقي عن عمرو بن
ابن العاص وله ولعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ اذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن
يتزوج أمها دخل بالابنة أو لم يدخل واذا تزوج الام فلم يدخل بها ثم طلقها فان
شاء تزوج الابنة، وقد جوز الامام شرف الدين عليه السلام نكاح الام قبل
الدخول على البنت وقال احتج أصحابنا على عدم جوازه بحديث عمرو بن شعيب
وعمر بن العاص والاحتجاج بحديثهما غير صحيح، اما عندنا فظاهر في العمرين
كليهما لانهما عندنا ممن لا تقبل روايته لغسق عمرو بن العاص لخروجه على علي
عليه السلام وجرح عمرو بن شعيب بل فسقه او كفره بما روي عنه من
الانكار على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في رفعه البدعة الكفرية في لعن
اول الخلفاء عندنا، والجواب ان الحجة قد قامت بحديث زيد بن علي عليهما السلام
وانما اورد اصحابنا حديثهما تقوية واحتجاجاً به على من يقبل روايتهما، قوله تعالى
وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم، حرم الله سبحانه وتعالى حلائل الابناء
فيدخل في ذلك حلية كل ولد ينسب اليك من الابناء وابناء الابناء وأبناء البنات
وان نزلوا وسواء حصل دخول اولاً، ويدخل الابناء من الرضاع للحديث

المتقدم . وفي قوله تعالى الذين من اصلا بكم إشارة الى اخراج المتبني كما ورد في
 زيد بن حارثة . وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف . حرم الله
 سبحانه وتعالى الجمع بين الاختين في النكاح سواء كانت من نسب أو رضاع
 وأما وطى الاختين بالملك جامعاً بينهما فلا أكثر على التحريم وهو الراجح لان
 هذا الحكم مقصود لذاته من مساقمة الكلام والحل المأخوذ من قوله تعالى الا ما
 ملكتم ^{لزم من تعينه حكم آخر} أيما نكح عارضه عموم قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين ورجح بانه
 حاضر وذاك مبيح . وفي الموطأ وسنن البيهقي وابن أبي شيبة من طريق ابن شهاب
 عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان عن اختين مملوكتين لرجل هل يجمع
 بينهما فقال احلتهما آية وحرمتهما آية أما أنا فلا أحب أن اصنع ذلك فخرج من
 عنده فلقني رجلاً من الصحابة فسأله عنه فقال أما أنا فلو كان لي من الامر شيء
 لم أجده أحدًا فعل ذلك الا جعلته نكلاً . قال ابن شهاب أراه علي بن أبي طالب
 كرم الله وجهه . وأخرج ابن عبد البر في الاستدراك عن أياس بن عامر قال
 سألت علي بن أبي طالب فقلت إن لي أختين مما ملكت يميني أتخذت إحداها
 سرية وولدت لي أولاداً ثم رغبت في الاخرى فما اصنع ؟ قال تعتق التي كنت
 تطأها ثم تطأ الاخرى ثم قال انه يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك
 في كتاب الله تعالى من الحرائر الا العدد او قال الا الاربع ويحرم عليك من
 الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله تعالى من النسب وفي هذا دليل على بقاء
 المسكية على الامة ام الولد كما في المجموع . قوله تعالى والمحصنات من النساء
 مرفوع عطفًا على امهاتكم . وسبب نزول هذه الآية ما اخرج مسلم وابو داود
 والترمذي والنسائي والبيهقي وابو داود الطيالسي وعبد الرزاق واحمد وابن ابي

عبد الله بن العيص . في بيان وجوب رعايته العبد من الزواج وانه اذا جنى ان لا ينكح
 بالعدول فالاما لما قلنا ان ما يلعن ولا يزوج من ضررة العموم حل الجمع فانما هو مقصود
 لداته لغير العناية به لانه مزوج وتغليجاً بن الحرائر ايضا من المرحوم

شيبة وعبد بن حميد وابو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطحاوي
وابن حبان عن ابى سعيد الخدرى ان رسول الله ﷺ بعث يوم حنين جيشا الى
اوطاس فلقوا عدواً فقاتلوه فظهروا عليهم واصابوا اسبايا فكأن ناساً من اصحاب
رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم لاجل أزواجهن من المشركين فانزل الله
تعالى فى ذلك والمحصنات من النساء الآية يقول الا ما أفاء الله عليكم فاستحللنا
بها فروجهن ، واخرج الطبراني وابن ابى شيبة نحوه : وقد حرم الله تعالى بهذه
الآية ذوات الأزواج من المؤمنين فلا يحل زوجان لامرأة ، قوله تعالى واحل
لكم ما وراء ذلكم : اختلف ما المراد بقوله ما وراء ذلكم ، فقال الاكثر ما وراء
ما تقدم ذكره وذلك لانه تعالى قد ذكر اربع عشرة امرأة ، فاز قيل عموم
قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم يقتضي انه لا يحرم الجمع بين المرأة وخالتها
وبين المرأة وعمتها فماذا تقول ؟ قلت هو كذلك وانما حرم الجمع بين المرأة وخالتها
وعمتها لمخصص منفصل فعن ابى هريرة انه قال ﷺ لا تنكح العمة على ابنة الاخ
ولا الخالة على ابنة الاخت ، اخرجه مسلم . واخرج ابو داود والبيهقي عنه أيضاً
قال ﷺ لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اخيها ولا المرأة على خالتها
ولا الخالة على بنت اخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى ؛
واما الجمع بين امرأة وبنت زوج كان لها فرائز لعدم دليل مانع وهذا هو المذهب
وبه قال ابو حنيفة والشافعي وعامة الفقهاء ، وقال زفر وابن ابى ليلى لا يجوز
ويأخذون التحريم من تحريم الجمع بين العمة وبنت اخيها ويقولون الخبر خاص
اريد به عام وهو تحريم الجمع بين امرأتين لو كان احدهما ذكراً حرم عليه نكاح
الانثى ولو من طرف واحد وكذلك يجوز الجمع بين بنتي العمتين وبنتي الخاليتين

لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ، قوله تعالى ان تبتغوا بأموالكم الآية أي
بين لكم ذلك ارادة ان تبتغوا بأموالكم ، دللت الآية على ان المهر لازم في النكاح
وان المرأة لورضيت ان تزوج بغير مهر لم يسقط المهر هذا مذهب اكثر العلماء
لان المهر حق لله فلا يصح اسقاطه في ابتداء النكاح ويدل عليه قوله تعالى في
السورة (١) ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا آتيتموهن أجورهن ، واحد قولي
الناصر ان للمرأة اسقاط حقها كما تسقط سائر الحقوق ويقول في قوله تعالى اذا
آتيتموهن أجورهن المراد ايتاؤه بعد ثبوته ، واما انعقاد النكاح مع ترك التسمية
فهذا قول اكثر العلماء لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
أو تفرضوا لهن فريضة ، وقوله محصنين ، أي طالبيين للعفة غير مسالحين غير
زانيين مأخوذ من سفع الماء ، وقوله تعالى فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن
فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما ،
قال علي عليه السلام وزيد ومجاهد ورواية عن ابن عباس اريد به النكاح قال ابو
مسلم ولا يجوز حمل الآية على نكاح المتعة وهو النكاح الى اجل لان اول الآية
وآخرها في النكاح وقال قوم نزلت في نكاح المتعة فكان ابن عباس وابن مسعود
وابن بن كعب وابن جبير يقرؤن فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى ، ثم نسخ
وهو الذي عليه جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء والناسخ ما جعل الله بين الزوجين
من الطلاق في سورة البقرة وما فرض من الميراث والعدة والصداق وعن علي
كرم الله وجهه نسخ رمضان كل صوم ونسخت الزكاة كل صدقة ونسخ المتعة
الطلاق والعدة والميراث ونسخت الضحية كل ذبيحة اخرجها عبد الرزاق وابن

المنذر ، فان قيل فواجه التعارض والنسخ ، فالجواب انا وجدنا سنة الله التي شرعها بين الزوجين من استمرار النكاح ووقوع الطلاق وغرض الميراث ووجوب العدة معارضاً لخصائص المتعة لان المتعة قول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا وكذا الى اجل كذا وكذا على ان لا ميراث بيننا ولا طلاق فاستدلنا على ان احدهما ناسخ للآخر فوجدنا الشرع استقر على هذا وبينت السنة تحريم نكاح المتعة فجعلناها مبينة للناسخ في القرآن لانه نسخة للقرآن فاخرج احمد ومسلم وعبد الرزاق عن سبرة (١) الجهني قال اذن لنا رسول الله ﷺ عام ففتح مكة في متعة النساء فخرجت انا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجمال وهو قريب من الدمامة (٢) مع كل واحد منا برد اما بردي فخلق (٣) واما برد ابن عمي فبرد جديد غض حتى اذا كنا بأعلى مكة فتلقتنا فتاة مثل البكرة العنطنطة (٤) فقلنا هل لك ان يستمتع منك احدنا قالت وماذا تبذلان فشر كل واحد منا برده فجعلت تنظر الى الرجلين فاذا رأها صاحبي قال ان برد هذا خلق مع (٥) وبردي جديد غض فتقول وبرد هذا لا بأس به ثم استمتعت منها فلم نخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ ، واخرج احمد ومسلم وابن ابى شيبة عن سبرة قال رأيت رسول الله ﷺ قائماً بين الركن والباب وهو يقول يا ايها الناس اني كنت اذن لكم في الاستمتاع الا وان الله حرمها الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تأخذوا مما آتيتهموهن شيئاً ، واخرج احمد ومسلم وابن ابى شيبة عن سلمة بن الأكوع قال رخص لنا رسول الله ﷺ في

(١) هو بفتح المهملة واسكان الباء الموحدة اه نووي (٢) بالدال المهملة وهي القمح في الصورة اه نووي (٣) بفتح اللام أي قريب من البالي اه نووي (٤) هي بعين مهملة مفتوحة ، وبنونين مفتوحين وبطائين مهملتين الاولى ساكنة بين النونين ، وهي طويلة العنق اه (٥) هو بعين مفتوحة وحاء مهملة مشددة وهو البالي اه نووي

متعة النساء عام او طاس ثلاثة ايام ثم نهى عنها بعد ، واعترض على القائل بالتعارض
 بانه لا تعارض بين نكاح المتعة والنكاح الصحيح لان النكاح كان على نوعين
 فحيث ذكر الاجل المسمى ووقت النكاح كان متعة من خصائصه ترك الميراث
 وعدم الحاجة الى الطلاق وان لم يشترط ولم يسم الاجل ذلك نكاحا تاما مؤبداً
 يترتب عليه احكامه من الطلاق والميراث والعدة فيكون الراجح ما قاله الآخرون
 ان الآية محكمة والمعنى فما استمتعتم به منهن، أي فما انتفعتن به وتلدن من النساء
 بالنكاح الصحيح فأتوهن اجورهن أي مهورهن فريضة، قيل يضعف هذا ويقوي
 تأويلها بنكاح المتعة قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة
 فان قيل معنى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة أي لا اثم عليكم في
 ان تهب المرأة للزوج مهرها او يهب الرجل للمرأة تمام المهر اذا طلقها قبل الدخول
 اجيب بان رفع الجناح لا يستعمل في اللسان في اداء الفريضة ولا في فعل البراءة عترض
 عليه انه قد جاء في فعل البر في القرآن قوله تعالى ولا جناح عليه ان يطوف بهما ،
 وقوله تعالى فريضة يعني فرض عليكم فريضة وقد دل على ان اقله ما يتمول فلا يصح
 ان يكون ما لا قيمة له لانه لا يسمى مالا واما التقدير بعشرة ونحو ذلك فمن جهة
 السنة روى زيد بن علي عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ انه
 قال لا يكون مهر اقل من عشرة دراهم ولا يكون النكاح الحلال مثل مهر البغي
 وعن جابر قال رسول الله ﷺ لا تنكح النساء الا من الاكفاء ولا يزوجن الا
 الاولياء ولا مهر دون عشرة دراهم سكتها في الشفاء وقد روى الدارقطني الثاني
 وضعفه جماعة لكن اجماع اهل البيت يؤيده لو انفرد ؛ وقال ابو حنيفة وفيها
 دلالة على ان منافع الحر لا تكون مهرأ لان ذلك لا يسمى مالا ولهذا لا يجب

ضمائها على متلفها؛ ومذهبنا والشافعي أنه يصح أن يعقد على منافع الحر وقد ورد في قصة موسى وشعيب عليهما السلام أني أريد أن انكحك الآية .

(٨٤)(١) قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَيْمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوا بَازْنِ أَهْلِيكُمْ وَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾
 إباح الله تعالى في هذه الآية نكاح الأمة بثلاثة شروط فواحد متفق عليه والآخران مختلف فيهما ، فالمتفق عليه فهو نكاحها باذن سيدها ؛ وأما المختلف فيهما فاحدهما عدم الاستطاعة على الطول وهو المال الذي يحصل به نكاح الحرة المؤمنة والثاني خشية الغنت وهو الزنا المتولد من شدة الشبق والغلة (٢) فذهبنا والشافعي ومالك أنه لا يصح نكاح الأمة الا مع وجودهما ، ويروى عن علي عليه السلام وابن عباس وعطاء وطاوس والزهري والحسن والشعبي ومكحول ، وذهب ابو حنيفة الى جوازه ولو مع المال الذي يتمكن به من نكاح الحرة ، وذهب قوم الى تأويل الطول هنا بالقوة والجلد فمن احب امة وهو يها حتى لا يستطيع ان يتزوج غيرها فله ان يتزوج امة وان وجد سعة من المال وجعل قوله تعالى ذلك لمن خشي الغنت منكم تفسيراً لعدم الطول ونسب هذا التأويل الى قتادة والنخعي والثوري وهو بمكانة من البعد والتعسف ؛ وقد اختلفوا فيمن وجد

(١) عند ملاحظة الآيات السابقة صح ان هذا العدد هو الموافق التي

(٢) الغلة هي جان شهوة النكاح من الرجل والمرأة وغيرها والشبق بالتحريك شدة الغلة

الشرطين هل له ان ينكح اكثر من واحدة اولا فقال ابو حنيفة وخرجه ابو العباس للمذهب انه يجوز لعموم قوله تعالى فما ملكت ايمانكم ؛ وقال المؤيد بالله والشافعي لا يجوز لقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وبالأحادية يزول العنت وقواه الامام المهدي في البحر قال في شرح الفتح وهو ظاهر الازهار والاثمار والذي بنى عليه أهل المذهب كلام أبي العباس . وتدل الآية على أن الاعتبار عدم الاستطاعة حال العقد . وقال الزنى ومسروق يفسخ نكاح الامة بوجود الطول ، وقال ابن حنبل بالعقد على الحرية ؛ وقوله تعالى من فتياتكم المراد من إماء الغير لانه لا يجوز أن يتزوج بأمته ، قال في شرح الابانة واجازه داود وهو باطل ، لقوله تعالى الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم . وقوله تعالى المؤمنات . اختلف الشافعي وابو حنيفة فعمل الشافعي بمفهوم الصفة فلم يجز نكاح الامة الكتابية ولم يعمل ابو حنيفة به بفوزه ، والله اعلم بايمانكم ، قال الحاكم ذكر ذلك تنبيها على أن العبرة بالظاهر دون حقيقة الايمان فتدل على أن الاحكام تتعلق بما يظهر فيلزم من هذا أن يجري على المناققين حكم المسلمين ، وقوله تعالى فانكحوهن باذن اهلهن ، أراد بالنكاح هنا العقد وفاقا وهذا تصريح باعتبار اذن المولى ؛ قال الحاكم وذلك اجماع لكن اذا كانت الامة لامرأة فقال ابو حنيفة يجوز لها أن تزوجها لهذه الآية ، ومذهبنا والشافعي أن المرأة لا تتولي العقد وأن المراد بالاذن في حقهن غير العقد لما روي في الشفاء وسنن ابن ماجه والدارقطني عن ابي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها . وقوله تعالى وآتوهن أجورهن . قال الحاكم استدل اسمعيل بن اسحق (١)

أن مهر الامة صلك لها لانه أضافه اليها . وقال العلماء هو ملك لسيدها وإنما أضافه اليها لانه بدل من بضعها .

(٨٥) قوله تعالى ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَ قَانَ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ هذا نص في التنصيف ومفهوم الخطاب أنهن إذا اتين بالفاحشة قبل الاحصان فلاحد واختلف ما اراد بالاحصان ف قيل اذا بلغن واتين بالفاحشة فعليهن النصف لا إن أتين بها قبل البلوغ فلاحد ومنهم من حمل الاحصان على التزويج أو على الاسلام وقال اذا زنت قبل ذلك فلاحد عليها والمذهب وهو قول اكثر العلماء انها تحمد بدليل آخر يعارض المفهوم ، وهو ما اخرج البخاري ومسلم وعبد الرزاق عن زيد بن خالد الجهني ان النبي ﷺ سئل عن الامة اذا زنت ولم تحصن قال اجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بظنير ، وقيل اذا تزوجن او اسامن ، واختلف هل يلحق بها العبد في التنصيف اولا . فقال الاكثر انه يلحق لان علة التنصيف الرق لا الانوثة وقال داود لا تنصيف للعبد .

(٨٦) قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ يدل على أن ترك نكاح الاماء هو الافضل وان على العبد ملازمة الصبر اذا وثق من نفسه بالعفة . قال في الشرح ويستحب له طلاق الامة عند وجود السبيل الى الحرية . وتقدم الكلام على العنت :

(٨٧) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ اخرج ابن جرير عن عكرمة

والحسن في الآية قال كان الرجل يتخرج ان يأكل عند احد من الناس بعد ما نزلت هذه الآية ففسخ الله ذلك بالآية التي في سورة النور ولا على انفسكم أن تأكلوا من بيوتكم. الآية وقد نهى الله سبحانه المؤمنين عن أن يأكل بعضهم مال بعض والمراد بالاكل الاخذ لان الاخذ يراد في الاغلب للاكل فمبهر بالسبب عن سببه. وأباح أكلها بالتجارة اذا كانت عن تراض وخص التجارة بالذكر لان اكثر أسباب الرزق يتعلق بها. ولما كان الرضى يتماق بالباطن لا يطالع عليه أحد في الظاهر الا ببيان اللسان اشترطنا النطق ناكتفيناه دليلا على الرضى صريحا كان النطق أو كناية لقيام الكناية بالدلالة على الرضى، ومن اثبت خيار المجلس فحجته ما أخرجه البخاري وابو داود والترمذي والنسائي عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر إختار.

(٨٨) قوله تعالى وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا دللت هذه الآية على وجوب توقي مظان الهلاك مطلقا لكنه مخصوص عندنا بما فيه اعزاز للدين كانهى عن المنكر ونحو ذلك، وروى احمد وابو داود والحاكم وابن المنذر وابن ابي حاتم عن عمرو بن العاص قال لما بعثني رسول الله ﷺ عام ذات السلاسل أحتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فاشفقنت أن اغتسلت ان اهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح فلما قدمت على رسول الله ﷺ ذكرت ذلك له فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب قلت نعم يا رسول الله إني أحتلمت في ليلة باردة شديدة البرد فاشفقنت أن اغتسلت أن اهلك وذكرت قول الله عز وجل وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا فسكت عنه رسول الله ﷺ وقيل المراد من الآية ان لا يقتل بعضنا بعضا وهو قول الحسن وعطاء

والسدي وإبي علي والزجاج لأنهم أهل دين واحد فصاروا كالنفس الواحدة .

(٨٩) قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى

بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ المراد بالقيام التسليط على تأديبهم ، أخرج

عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله الرجال قوامون على النساء قال بالتأديب

والتعليم وبما أنفقوا من أموالهم قال بالهرز ؛ وسبب نزول هذه الآية ما أخرجه

ابن مردويه عن علي عليه السلام قال أتى النبي ﷺ رجل من الأنصار بامرأة

فقاتل يارسول الله ان زوجها فلان بن فلان الانصاري وانه ضربها فأثر في وجهها

فقال له رسول الله ﷺ ليس لك ذلك فانزل الله تعالى الرجال قوامون على

النساء الآية أي قوامون على النساء في الادب فقال رسول الله ﷺ اردت امرأ

واراد الله غيره ؛ واخرج الفريابي وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابن

حاتم وابن مردويه من طريق جرير بن حازم عن الحسن ان رجلا من الانصار لطم

امرأته فجاءت تلتمس القصاص فجعل النبي ﷺ بينهما القصاص فنزلت ولا

تعجل بالقرآن من قبل ان يلقى اليك وحيه فسكت رسول الله ﷺ ونزل

القرآن الرجال قوامون على النساء الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ اردنا امرأ

واراد الله غيره ، وفي هذه دلالة على وقوع الخطأ في الاجتهاد وانه ﷺ لا يقر عليه .

(٩٠) قوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي يَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأُهْجُرُوهُنَّ فِي

الْمُضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ دلت الآية

على ان المرأة اذا نشزت او علم بقرائن الاحوال ذلك جاز للزوج هجرها

وضربها ووعظها ؛ والنشوز الاستخفاف وعدم الطاعة للزوج اخرج احمد وابو

داود والبيهقي عن ابي حرة الرقاشي عن عمه ان النبي ﷺ قال فان خفتم نشوزهن فاهجروهن في المضجع يعني بالهجران ان يكون الرجل وامرأته على فراش واحد لا يجامعا وعن ابن عباس واللاقي تخافون نشوزهن قال تلك المرأة تنشز وتستخف بحق زوجها ولا تطيع امره فأمره الله ان يعظها ويذكرها ويعظم حقه عليها فان قبلت والاهجرها في المضجع ولا يكلمها من غير ان يذر نكاحها وذلك عليها شديد فان رجعت والا ضربها ضرباً غير مبرح ولا يكسر لها عظماً ولا يجرح بها جرحاً فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً يقول اذا اطاعتك فلا تنجس^{تنجس} عليها العلل اخرجته البيهقي وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن جرير ، وقد اتفق اهل التفسير على ان الزوج يقدم الوعظ ثم المجرثم الضرب ولم يؤقت المجر في الآية . وفي الشفاء يحتمل ان لا يهجر فوق ثلاث الخبر ويحتمل ان لا يهجرها الا في المضجع ، وقوله تعالى فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً يعني فان رجعن عن النشوز فاذيلوا عنهن ذلك بالرضي وعائشروهن بالمعروف قال النبي ﷺ الا فاستوصوا (١) بالنساء خيراً فانما هن عوان عندكم الا وان لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فاما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون الا وان حقهن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن اخرجته الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه عن عمر بن الاحوص في حديث طويل ،

(٩١) قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يَرْفُقِ اللَّهُ بِهِمَا﴾ أمر الله سبحانه

(١) استوصوا قيل هو مطاوع اوصى كأنه قال اوصيكم بالنساء خيراً فاقبلوا وصيتي وعوان جمع طائفة تأنيث ثان وهو الاسير او الدليل الخاضع اه من حاشية على الكشف

وتعالى الولاية عند العلم بالشقاق بينهما واشكال الظالم منهما بان يبعثوا حكماً من
اهله وحكماً من اهلها ليطلعا على باطن احوالهما وحقيقة امرهما فيحكمما
بينهما والتقيد بكونهما من اهلها يقتضى انه لا يجوز من غير اهلها وهو
كذلك إلا ان لا يوجد ويشترط كونهما من أهل الرأي؛ قال في الشفاء ولا بد ان
يكونا من اهل العلم الذين يصلحون للحكومة فيسيرا حال الزوجين في المحبة
والبغضة فان رأيا الاصلاح اولى لزم حكمهما وان اختلف رأى الحكمين لم ينفذ
قولهما، وان رأيا الصلاح في الفراق فهل لهما ان يطلقا من غير توكيل قال الحسن
وقتادة ليس لهما ذلك الا بالتوكيل وهو قول القاسمية، قال في الثمرات ولا أعلم
قائلاً من أئمتنا بخلافه وهو قول الشافعي في الاخير وابي حنيفة وحجتهم القياس
اذ ليس الطلاق بيد احد سوى الزوج او من يوكله الزوج، واحتج ابو حنيفة
والشافعي ايضاً بما اخرج البيهقي في سننه وابن المنذر وابن ابى حاتم وعبد بن
حميد عن عبيدة الساماني في هذه الآية قل جاء رجل وامرأة الى علي عليه السلام
ومع كل واحد منهما فتام (١) من الناس فأمرهم علي فبعثوا حكماً من اهله
وحكماً من اهلها ثم قال للحكمين اذريان ما عليكما ان رأيكما ان تجمعما جمعتما وان
رأيكما ان تفرقا فرقتما قالت المرأة رضيت بكتاب الله بما علي فيه ولي وقال الرجل
اما الفرقة فلا فقال علي عليه السلام كذبت والله لا تنفك حتى تقر بمثل ما اقربت
به قال لا؛ فاعتبر اذن الرجل في ذلك؛ والظاهر انه لا حاجة لهما في ذلك لان
عالياً إنما أخذه لسوء أدبه حيث لم يقبل ماله وعليه في كتاب الله سبحانه وتعالى
كما قبلت المرأة؛ ولهذا قال كذبت والله لا تنفك حتى تقر بمثل ما اقربت به ولم

(١) الفتام مهموز الجماعة الكثيرة اهـ نهاية

يقول حتى يأذن للحكيم أو حتى يحكمه ولئن المرأة لم يوجد منها شيء سوى القبول ؛ وقال مالك والشافعي في القديم لهما ذلك واحتج بما رواه عبيدة السلماني فانه جعل علي للحكيم التفرقة ،

(٤٢) قوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وصلى الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالاحسان الى هؤلاء لطفاً بهم وتعريضاً لمابه الفوز عنده ؛ وقد ورد عن النبي ﷺ في الاحسان الى اليتيم اخبار كثيرة منها ما روى البخارى واحمد عن سهل بن سعد قال رسول الله ﷺ انا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بالسبابة والوسطى ؛ واخرج احمد عن ابي امامة ان رسول الله ﷺ قال من مسح رأس یتيم لم يمسه الا الله كان له بكل شعرة مرت عليها يده عشر حسنات ومن احسن الى یتيمة او یتيم عنده كنت انا وهو في الجنة كهاتين وقرن بين اصبعيه السبابة والوسطى ، واخرج ابن سعد واحمد والطبراني عن مالك بن عمرو القشيري سمعت رسول الله ﷺ يقول من اعتق رقبة مسامة فهي فداؤه من النار مكان كل عظم من عظامه محرره بعظم من عظامه ومن ادرك احد والديه ثم لم يغفر له فابعد الله ومن ضم یتيما من ابوين مسامين الى طعامه وشرابه حتى يغنيه الله وجبت له الجنة ، واخرج الحكيم الترمذي عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ من احسن الى یتيم او یتيمة كنت انا وهو كهاتين في الجنة وقرن بين اصبعيه ، واخرج الحكيم الترمذي والطبراني والبيهقي عن ام سعيد بنت مرة الفهرية عن ابيها قال سمعت

رسول الله ﷺ يقول انا وكافل اليتيم له او لغيره اذا اتقى الله في الجنة كهاتين
واشار بالمسبحة والوسطى ، وقوله تعالى والجار ذى القربى اخرج ابن جرير وابن
المنذر وابن ابى حاتم والبيهقى في شعب الايمان من طرق عن ابن عباس في قوله
والجار ذى القربى يعنى الذى بينك وبينه قرابة ، وقيل ذى القربى الماصق والجار
الجنب الذى ليس بملاصق ، وقد روي عنه ﷺ فى الاحسان الى الجار احاديث
جمة اذكر بعضها فاخرج احمد والبخارى ومسلم عن ابى شريح الخزاعى (١) ان
النبي ﷺ قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن الى جاره ، واخرج
ابن ابى شيبه واحمد والبخارى ومسلم عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول
ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت انه سيورثه ، واخرج البخارى فى الادب
وابن ابى شيبه عن عبدالله بن عمرو انه ذبحتم له شاة فجعل يقول لعلامه اهديت
لجارنا اليهودى سمعت رسول الله ﷺ يقول ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى
ظننت انه سيورثه ؛ واخرج البخارى فى الادب وابو يعلى والحاكم وصححه ؛ عن
ابن عباس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ليس المؤمن الذى يشبع وجاره جائع ،
واخرج البخارى فى الادب عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول كم من
جار متعلق بجاره يوم القيامة يقول يارب هذا اغلق بابه دوني فنعى معروفه ، وقوله
تعالى والصاحب بالجنب ؛ اخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والبيهقى فى
الشعب عن ابن عباس فى قوله والصاحب بالجنب ، قال الرفيق فى السفر . وقيل
هو الزوجة والرفيق فى السفر والجليس فى الحضر ، واخرج الحكيم الترمذى فى

(١) فى الخلاصة ابو شريح الخزاعى اسمه خويلد بن عمرو اسلم يوم الفتح له عشرون حديثا
اتفقا على حديثين وانفرد البخارى بحديث ، مات بالمدينة سنة ثمانى وستين اهـ

وأدر الأصول وابن المذنب وابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم والصاحب بالجانب قال هو جاييسك في الحضر ورفيقك في السفر وامراتك التي تضاجعك ، وابن السبيل المسافر والإحسان إليه إيواؤه ومما لوته وقيل الضيف ، وما ملكت أيمانكم يعني من عبيدكم وإمائكم يوصي الله بهم خيراً أن تؤدوا إليهم حقوقهم التي جعل الله لهم ، وأخرج البخاري ومسلم وأحمد وعبد الرزاق عن أبي ذر قال رسول الله ﷺ أن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم ،

(٩٢) قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۖ نَهَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ قُرْبَانِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ وَبَيْنَ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ أَنَّهَا عَدَمُ عِلْمِ الْمُصَلِّي بِمَا يَقُولُ وَالْإِجْمَاعُ مَنْعُهُ عَلَى أَنْ السُّكْرَ إِذَا بَلَغَ بِالشَّارِبِ إِلَى حَدِّ التَّخْلِيضِ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَفَعَلَهَا حَرَامٌ لَوْ جُودَ الْعِلَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْفُسَادِ . وقوله تعالى وَلَا جُنُبًا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ قُرْبَانِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْجُنَابَةِ حَتَّى يَغْتَسِلَ وَكَذَلِكَ ابْعَاضُ الصَّلَاةِ كَمَا جُودَ التَّلَاوَةُ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي طَالِبٍ وَالْوَافِي أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ وَكَذَلِكَ الْخَائِضُ لِأَنَّ النَّهْيَ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَاةِ ، وَالشَّافِعِيُّ حَمَلَ لَفْظَ الصَّلَاةِ عَلَى مَكَانِهَا قَالَ دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى تَحْرِيمِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ، قَالَ لَا تَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ وَأَنْتُمْ جُنُبٌ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ يَمُرُّ بِمَرٍّ وَلَا يَجُاسُ ، أَخْرَجَهُ

البيهقي في سننه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ، فلنا التحريم
 إنما اخذ من السنة فحين عائشة قالت جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت اصحابه
 شارعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل رسول الله ﷺ
 ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن ينزل فيهم رخصة فخرج اليهم رسول الله ﷺ فقال
 وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لأحل المسجد لحائض ولاجنب ؛ رواه
 أبو داود ، وعن أم سامة قالت دخل رسول الله ﷺ صرحاً هذا المسجد فنادى
 بأعلا صوته إن المسجد لا يحل لحائض ولاجنب ، رواه ابن ماجه وهذا يمنع
 بعمومه دخول المسجد مطلقاً ، أما تناول الشيء باليد والدخول باحدى الرجلين
 فجائز لما روي عن عائشة قالت قال لي رسول الله ﷺ ناوليني الحجر (١) من
 من المسجد فقالت إني حائض فقال إن حيضتك ليست في يدك ، رواه الجماعة إلا
 البخاري ؛ ولم يرخص ﷺ لجنب يمر في المسجد إلا لعلي بن أبي طالب كرم الله
 وجهه ، فروى الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه في حديث سد الابواب عن
 زيد بن ارقم أن رسول الله ﷺ قال يوماً سدوا هذه الابواب الابواب علي فتكلم
 في ذلك ناس قال فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فاني
 امرت بسد هذه الابواب الابواب علي عليه السلام فقال فيه قائلكم والله ماسدت
 شيئاً ولافتحته ولكني أمرت بشيء فاتبعته ثم كرده بإسائيد ثلاثاً . واخرج
 الحاكم في المستدرک والضياء المقدسي في المختارة نحوه عن زيد بن ارقم ، وقوله
 تعالى إلا عابري سبيل فيه دليل على أن عابر السبيل له رخصة ؛ فعلى قول أهل
 المذهب والحنفية الرخصة هي جواز الصلاة من الجنب إن كان مسافراً وعدم

الماء إما بالتيمم إن وجد التراب أو بغيره إن عدمه ؛ وقد روي عن جماعة فخرج
 الفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم
 والبيهقي في سننه عن علي عليه السلام في قوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل قال
 نزلت هذه الآية في المسافر تصيبه الجنابة فيتيمم ويصلي ، وفي انظر قال لا يقرب
 الصلاة الا أن يكون مسافراً تصيبه الجنابة فلا يجد الماء فيتيمم ويصلي حتى يجد
 الماء ؛ وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر
 والطبراني عن ابن عباس ولا جنباً الا عابري سبيل قال هو المسافر لا يجد الماء
 فيتيمم ثم يصلي ؛ وأخرج عبد ابن حميد عن مجاهد قال لا يمر الجنب ولا الخائض
 في المسجد انما نزلت ولا جنباً الا عابري سبيل للمسافر يتيمم ثم يصلي ؛ وأخرج
 عبد الرزاق عن مجاهد في قوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل قال مسافرين
 لا يجدون ماء ، وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده والقاضي اسمعيل في الاحكام
 والعلحاوي في مشكل الآثار والبخاري والباوردي (١) والدارقطني والطبراني وابو
 نعيم في المعرفة وابن مردويه والبيهقي في سننه والضياء المقدسي في المختارة عن
 الاسلم بن شريك قال كنت ارحل ناقة رسول الله ﷺ فأصابني جنابة في
 ليلة باردة وأراد رسول الله ﷺ الرحلة فكرهت أن أرسل ناقة وأنا جنب
 وخشيت أن اغتسل بالماء البارد فأموت أو امرض وامرت رجلاً من الانصار
 فحملها ثم رصفت احجاراً فاسخن بها ماء فاغتسلت ثم لحقت رسول الله ﷺ

(١) بالباء الموحدة وفتح الواو وسكون الراء منسوب الى بلد بخراسان بين سرخس ونسا وهي
 ابوردي ينسب اليها بهذا اللفظ أبو محمد عبد الله بن عقيل الباوردي كان معتزلياً مسكون
 اصحابان وروى بها الحديث ومات سنة اربع مائة وعشرين اه من معجم البلدان

واصحابه فقال لي يا اسلمع مالي أرى رحلتك تغيرت فقلت يا رسول الله لم ارحلها
رحلها رجل من الانصار قال ولم ؟ قلت اني اصابني جنابة فخشيت القر على نفسي
فأمرته أن يرحلها ورضفت احجاراً فاسخنت بها ماء فاعتسلت به فانزل الله سبحانه
وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا الى إن الله كان عفواً غفوراً ، واخرج ابن
سعد وعبد بن حميد وابن جرير والطبراني في سننه من وجه آخر عن الاسلمع قال
كنت اخدم النبي ﷺ وارحل له فقال لي ذات ليلة يا اسلمع قم فارحل لي قلت
يا رسول الله اصابني جنابة فسكت غني ساعة حتى جاءه جبريل عليه السلام بآية
الصعيد فقال قم يا اسلمع فتييم ثم اراني اسلمع كيف علمه رسول الله ﷺ التيمم
قال ضرب رسول الله ﷺ بكفه الارض ف مسح وجهه ثم ضرب ثم نقضهما ثم
مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما : وقال الشافعي الرخصة عبور الجنب في المسجد ،
قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ، دلت على جواز التيمم لعادم الماء ، قال
جار الله رحمه الله فان قلت ادخل في حكم الشرط اربعة وهم المرضى والمسافرون
والمحدثون وأهل الجنابة فيمن تعاق الجزاء الذي هو الامر بالتيمم عند عدم الماء
منهم ، قلت الظاهر أن^{ان} يتعلق بهم جميعاً وأن المرضي اذا عدموا الماء لضعف
حركتهم وعجزهم عن الوصول اليه فلهم أن يتيمموا وكذلك السفر اذا عدموه
لبعد ، والمحدثون وأهل الجنابة كذلك اذا لم يجدوه لبعض الاسباب ؛ ثم قال
فان قلت كيف نظم في سلك واحد بين المرضي والمسافرين وبين المحدثين والمجنبيين ،
والمرض والسفر سببان من اسباب الرخصة ، والحدث سبب لوجوب الوضوء

والجناية سبب لوجوب الغسل ؟ ، قلت أراد الله سبحانه وتعالى أن يرخص للذين
 وجب عليهم التطهر وهم مادمون الماء في التيمم بالتراب نخس أو لا من بينهم
 مرضاهم وسفرهم لأنهم المتقدمون في استحقاق بيان الرخصة لهم بكثرة المرض
 والسفر وغلبتهما على سائر الاسباب الموجبة للرخصة ثم عم كل من وجب عليه
 التطهر واعوزه الماء لخوف عدو أو سبع أو عدم آلة استقاء أو ارهاق (١) في
 مكان لا ماء فيه أو غير ذلك مما لا يكثر كثرة المرض والسفر انتهى ، وقد عمل مالك
 بظاهر الآية فباح التيمم للمرض مطلقاً وقواه السيد يحيى والفقهاء يحيى واعتبر
 أهل المذهب حصول الضرر بالوضوء ، والضرر هو ما كان كحدوث علة فلا
 يبيحه مجرد المرض من دون خشية ضرر عند الأكثر خلافاً للمصور بالله
 ومالك وداود لظاهر الآية ، وسواء عندنا كان المرض سابقاً للوضوء أو يخشى
 حدوثه بفعله لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، وقوله تعالى ولا تقتلوا
 أنفسكم ، ولحديث عمرو بن العاص المتقدم ، ولحديث صاحب الشجرة وهو ماروي
 عن جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم
 فسأل أصحابه فقال هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وانت
 تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال
 وتلوه قتلهم الله الا (٢) سألوا اذا لم يعلموا فانما شفاء العي (٣) السؤال انما كان
 يكفيه ان يتيمم ويعصر او يعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل

(١) الارهاق التضييق والاحصار اه (٢) بفتح الهمزة وتشديد اللام حرف تضييض
 دخل على الماضي فافاد التنديم ، واذا ظرف فيه معنى التعليل ويدل عليه رواية اذ ، وهي
 الاصح من النسختين اه مرقاة على قاري (٣) بكسر العين المهملة الجاهل اه

سائر جسده اخرجه ابو داود ، وهذا الخبر يدل على انه يجمع بين التيمم والغسل كما قال المنصور بالله عليه السلام والشافعي ، ويدل على انه يمسح على الجبائر وهو مختار المؤيد بالله عليه السلام وظاهر قول الهادي عليه السلام في المنتخب ، وفي مجموع زيد بن علي عن علي عليه السلام قال اصيب احدي زندي مع رسول الله ﷺ فخبير فقلت لرسول الله ﷺ كيف اصنع بالوضوء فقال امسح على الجبائر قال فقلت فالجناية قال كذلك فافعل ، واخرجه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن عمرو بن خالد الواسطي ولاهل الحديث فيه مقال (١) ، وقوله تعالى او على سفر قال ابو حنيفة لا يتيمم الحاضر الصحيح بل يقف حتى يجرد الماء عملاً بمفهوم التخصيص بالصفتين وبمفهوم الشرط وهو السفر ، ومذهبنا والشافعي ومالك والاوزاعي يتيمم ، لان ذكر السفر ليس للشرط والتقيد ، وانما ورد الحكم مقيداً به علي الغالب في الوجود اذ لا يعدم الماء غالباً الا في السفر ، وقد روي عن الشافعي انه قال وعليه الاعداد وروي عنه القول بعدم الاعداد ، قال بعض الشافعية والقول بعدم الاعداد عندي اقوى من القول بالاعداد لما روى ابو هريرة ان رجلاً قال للنبي ﷺ انا نكون بأرض الرمل وفيها الجنب والحائض ونبتى اربعة اشهر لانجد الماء فقال رسول الله ﷺ عليكم بالارض وهذا حاضر وليس بمسافر ولم يأمره بالاعداد وهو في وقت الحاجة ولقوله ﷺ الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء الى عشر حجج وهذا عام بصيغة المبالغة ليس معه مخصص انتهى ؛ قلت الحديث الاول اخرجه عبد الرزاق والثاني اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان عن ابي قلابة ، وقوله تعالى او جاء احد منكم

(١) وقد وثقه أئمة الهدى بما فيه كفاية اهـ

من الغائط كناية عن الحدث ، وقوله تعالى ، او لامستم النساء هذا كناية عن
الجماع اخرج ابن ابي شيبة وابن المنذر وعبد بن حميد وابن جرير عن علي بن ابي
طالب كرم الله وجهه قال للمس هو الجماع ولكن الله كني عنه ، واخرج سعيد
ابن منصور وابن ابي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن طريق عن
ابن عباس في قوله تعالى او لامستم النساء قال هو الجماع ؛ واخرج عبد الرزاق
وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن سعيد بن
جبير قال كنى في حجة ابن عباس ومعنا عطاء بن ابي رباح ونفر من الموالي
وعبيد بن عمير ونفر من العرب فتذاكرنا اللامس فقلت انا وعطاء والموالي اللامس
باليد وقال عبيد والعرب هو الجماع فدخلت على ابن عباس فاخبرته فقال غلبت
الموالي (١) واصابت العرب ثم قال ان اللامس والمس والمباشرة الى الجماع ما هو
ولكن الله يكنى بما يشاء بما شاء ، واخرج الطستي عن ابن عباس ان نافع بن
الازرق قال له اخبرني عن قوله تعالى او لامستم النساء قال او جامعتم النساء وهذا
تقول اللامس باليد ، قال وهل يعرف العرب ذلك قال نعم اما سمعت لبيد بن ابي
ربيعة وهو يقول * ،

يلمس الانساع (٢) في منزله * يبيده كاليهودي المصل

وقوله تعالى فلم تجدوا ماء قال في الثمرات تتعلق به احكام منها انه لا يطلق

(١) قوله غلبت الموالي قضي بان الغالب من اللامس هو باليد واصابت العرب أي اصابت
الحق من كون اللامس الجماع اه (٢) وفي أساس البلاغة ما نطه ، ومن المجاز لمس المرأة
ولامسها جامعها وألمسني امرأة زوجنيها ، وفلانة لا تريد لامس للفاجرة ، وفلان لا يريد
لامس لمن لا منعة له ولمست الشيء واتمسته وتلمسته قال لبيد يصف صاحبه في السفر ،
يلمس الانساع الخ اه

عليه انه غير واجد الابد الطلب ، ومنها في قدر المسافة التي يسمى واجد او في ذلك تقديرات لاهل الفقه هل بالليل او بادراكه في الوقت ان بوروده في موارد البلد ومرجع الخلاف الى اطلاق اسم الوجود على من ، ومنها اذا وهب له ثمن الماء هل يلزمه قبوله قلنا قال الناصر ومالك واحد قولي الشافعي يجب قبوله لانه واجد من حيث ان واجد الثمن واجد الثمن وعند القاسمية وابي حنيفة واحد قولي الشافعي لا يلزم لان المنه من جملة المضار فكما ابيح التيمم للمضرة فكذا هنا ؛ ومنها اذا طلب منه فوق ثمن المثل وهو لا يجحف بحاله فهل يجب عليه لانه يطلق عليه اسم الواجد اولا فذهب القاسم ويحيى والناصر عليهم السلام انه يجب عليه ذلك لانه يطلق عليه اسم الوجود كما لو كان الماء معه وقيمتها فيها كثرة ، وقالت الفقهاء والنصور بالله عليه السلام لا يجب كما اذا خشي الاجحاف لان في ذلك مضرة ، ومنها اذا كان ناسياً للماء وتيمم فهل تيممه صحيح فلا اعادة عليه او عليه الاعادة ؟ تحصيل السادة والناصر ومذهب ابني حنيفة انه يصح وشبهوه بالعامد لانه لا يكلف مالم يعلمه ، وقال المؤيد بالله والشافعي انه يعيد لان الوضوء واجب عليه فلا يسقط بالنسيان كالركوع والسجود وستر العورة انتهى ، وقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً : الصعيد الطيب التراب الخالص الذي له غبار ، لقوله ﷺ جعلت لنا الارض مسجداً وجعل تربها طهوراً ؛ رواه بهذا اللفظ الدارقطني في سننه عن حذيفة ، واسلم والبخاري معناه في حديث طويل نخصص بعد التعميم ولان الله سبحانه وتعالى وصفه بالطيب والطيب الخالص الذي هو تراب الحرث استدلالا بقوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه ، وبه قال عامة الائمة والشافعي واحمد وابو يوسف وداود وابن المنذر ، وذهب مالك وابو حنيفة الى

جوازه بكل ما صعد على الارض من اجزائها لوقوع الاسم عليه ووجود معنى الاشتقاق فيه حتى أجاز مالك في إحدى روايتيه التيمم بالحشيش والاشخاب لوجود معنى الاشتقاق لكونه متصاعداً على وجه الارض ، وزاد ابو حنيفة فأجاز بما يتولد من الارض كالنورة والزرنيخ واستدل بقوله وَاللَّهُ جَعَلَتْ لِي الارض مسجداً وطهوراً فاجابوا بان المراد بالطيب الطاهر او الحلال استدلالاً بقوله تعالى كلوا من الطيبات ، والاستدلال والجواب ضعيفان ، اما الاستدلال فلان هذا الحديث مجمل والحديث السابق مفسر والمفسر يقضي به على المجمل ، واما الجواب فلان الاصل والغالب على الارض عدم النجاسة ولا سيما في الفياض والتقفار فحمل الطيب على ما يناسبه من جنسه اولى من حمله على ما لا يناسبه ، وضعف قولهم في المتولد والمتصاعد فان الصعيد لا يتناول ذلك بوضع اللغة وانما يتناوله قياساً والاسماء لا تثبت بالقياس . فان قلت فهل تجدد في القرآن دليلاً على التخصيص بالتراب ؟ قلت ﴿نعم﴾ قال تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ومن التبويض وذلك يقتضي ان يصير على الوجه والايدي شيء من الصعيد ولا يكون ذلك الا في التراب ، والواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين لقوله وَاللَّهُ التَّيْمُمُ ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين اخرجه الدارقطني عن جابر والحاكم عن ابن عمر وصححه ولقوله وَاللَّهُ لَعَمْرَاسٍ وجهك وكفيك بالتراب ضربة للوجه وضربة للكفين اخرجه الطبراني في اوسط معاجمه ثم قال لم يروه عن ابي عميس يعني عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن ابراهيم عن الابراهيم بن محمد الاسلمي ، قال في الخلاصة أخذ عنه الشافعي ووثقه والثوري ويحيى بن آدم قال احمد كذا قدرياً معتزلياً جهماً كل بلاء فيه ترك الناس حديثه يضع ، قال

القطان وابن معين كذاب ، وقال ابن عقدة ليس بمنكر الحديث ، وقال ابن عدى هو كما قال ابن عقدة ، وفي المعجم الكبير له وضربة لليدين الى المنكبين ظهراً وبطناً ، وفي لفظ الى المناكب والآباط ، وقال سعيد بن المسيب والاوزاعي واحمد واسحق وضربة واحدة لهما ، وروي ان الشافعي كان يذهب الى هذا وهو مروي عن الصادق والامامية ، واما قدر المسوح ففيه ثلاثة اقوال . الاول الى المرفقين كالوضوء لما تقدم . الثاني قول الناصر وروي عن القاسم ومالك الى الرصغين وهو قول أكثر الامامية لانه الذي يقطع منه السارق ، الثالث قول الزهري الى الآباط ؛

(٩٤) قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ اخرج ابن مردويه من طريق الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس في قوله تعالى ان الله يأمركم الآية قال لما فتح رسول الله ﷺ مكة دعى عثمان بن ابي طلحة فلما اتاه قال ارني المفتاح فأتاه به فلما بسط يده اليه قام العباس فقال يا رسول الله بأبي أنت وأمي اجعله لي مع السقاية فكف عثمان يده . ثم قال رسول الله ﷺ يا عثمان إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فهاتني المفتاح . فقال هاك بامانة الله تعالى فقام ففتح باب الكعبة فوجد تمثال ابراهيم معه قداح يستقسم بها فقال رسول الله ﷺ قاتلهم الله وما شأن ابراهيم وشأن القداح فدعى بجفنة فيها ماء ثم غمس بها تلك التماثيل واخرج مقام ابراهيم وكان في الكعبة ثم قال يا أيها الناس هذه القبلة ثم خرج فطاف بالبيت . ثم نزل عليه جبريل فيما ذكر برد المفتاح فدعى عثمان بن ابي طلحة فاعطاه المفتاح ثم قال ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها حتى فرغ من

الآية؛ دلت هذه الآية الكريمة على اداء كل امانة والخطاب عام لكل احد وقد اطلقت الامانة على ما يستحقه النير او يستحق حقاً فيه سواء كنت وديعة او عارية او غيرها كما ورد في مفتاح الكعبة ، فتدخل الديون ونحوها ، وفي الحديث انه ﷺ قال يوم فتح مكة كل دم او مائة (١) حق فانه تمت قدمي الا الامانة فانها مؤداة الى البر والفاجر ذكره في الثمرات ، ويتعلق بهذا فرع وهو ان كفوفاً اذا وقف في دار الاسلام بامان ثم انقضى زمن امانه او نبذ الامام اليه العهد وله اموال في دار الاسلام هل يدخل في الامانة فيجب ردها اليه اولا ؟ ؛ فلنا عموم الآية بوجوب ذلك وفي كلام اهل المذهب ما يشير الى هذا فانهم قالوا اذا دخل عبد لكافر دار الاسلام بامان وكان باذن سيده ثم اسلم فانه يباع ويرد ثمنه وقالوا في اموال الملاحدة اذا وجدنا لهم صحيفة تغسل ويرد الرق ، وقيل المراد اذا كان في دارنا ودخل بامان والامان باق ؛ وقوله تعالى واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل خطاب الائمة واهل الولاية ، يدل على ان الحاكم لا بد ان يكون له طريق الى معرفة العدل من الجور وهل طريقه الاجتهاد او التقليد فيه خلاف بين الائمة والفقهاء ؟ وقد استدلل بعضهم بهذه الآية انه لا بد ان يكون مجتهداً حكاه الحاكم وماخذنا تراط الاجتهاد من هذه الآية ليس بواضح ؛ ويدل على انه يجب ان يكون غرض الحاكم العدل فلا يجوز له اخذ الرشوة والاجرة .

(٩٥) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾

(١) جمعها ما تروى في النهاية ما تراه العرب مكارمها ومفاسدها التي تؤثر عنها أي تروى وتذكرها

أوجب الله سبحانه وتعالى على المؤمنين طاعته وطاعة رسوله ﷺ وطاعة أولى الأمر القائمين بالقسط الناهجين مناهج الكتاب والسنة من أهل البيت عليهم السلام . قال الزمخشري رحمه الله والمراد أمراء الحق لأن أمراء الجور ؛ الله ورسوله بريثان منهم فلا يعطفون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم وإنما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما في إثبات العدل واختيار الحق والأمر بهما والنهي عن اضدادهما كخلفاء الراشدين ومن تبعهم باحسان انتهى ؛ وأخرج أحمد عن أنس أن معاذاً قال يا رسول الله أرايت أن كان علينا أمراء لا يستنون بسنتك ولا يأخذون بأمرك فما تأمر في أمرهم ؟ فقال رسول الله ﷺ لا طاعة لمن لم يطع الله سبحانه وتعالى ؛ وأخرج ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وإن يؤدي الأمانة فإذا فعل كان حقاً على المسلمين أن يستمعوه ويطيعوه ويحيبوا إذا دعوا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن سفين قال خطبنا ابن الزبير فقال أنا قد ابتلينا بما تروننا فما أمرناكم بأمر الله فيه طاعة فلنا عليكم فيه السمع والطاعة وما أمرناكم من أمر ليس الله فيه طاعة فليس لنا عليكم فيه طاعة ولا نعمة ، قال الحاكم رحمه الله وفي ذلك دليل على ثبوت الأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس لأنهم لو لم يتنازعوا لم يجب الرد إلى الله ورسوله فدل على أن الاجماع حجة ودل على القياس والاستنباط لأن الحكم قد لا يكون منصوصاً عليه عند التنازع وهو نذير خبر معاذ حين بعثه إلى اليمن وقال بهم تقضي الحق ،

(٩٦) قوله تعالى ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَايَهُ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ

مِنْهُمْ ﴿١﴾ أَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا اعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ دَخَلَتِ الْمَسْجِدَ فَذَا النَّاسُ يَنْسَكُونَ (١) بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ فَقَعْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَنَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي لَمْ يَطْلُقْ نِسَاءَهُ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيَّ فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ . دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ كِتْمَانُ مَا يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ أَظْهَارَهُ وَإِنْ إِذَاعَتُهُ قَبِيحَةٌ وَأَنَّهُ لَا يَخْبَرُ بِمَا لَا يَعْرِفُ صَحَّتْهُ وَعَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ الرَّجُوعُ إِلَى الْعُلَمَاءِ فِي الْفَتْوَى . وَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ لَانْهَمُ أَمْرُوا أَنْ يَرْجِعُوا فِي مَعْرِفَةِ الْوَقَائِعِ الْمُسْكُوتِ عَنْهَا إِلَى أَوْلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَنْبِطِينَ لِأَنَّا أَخَذَ الْأَحْكَامَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا مِنْ نَصُوصِهَا لَا يَكُونُ اسْتَنْبَاطًا فَهُوَ إِذَنْ رَدُّ وَاقِعَةٍ إِلَى نَظِيرِهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَاعْتَرَضَ بَنَانًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا الْمُسْتَنْبِطِينَ الْعُلَمَاءُ بَلْ هُمُ الْمَذْهَبُونَ ، سَلَّمْنَا لَكِنِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْحُرُوبِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ اسْتَنْبَاطِ الْوَقَائِعِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا جَوَازُ اسْتَنْبَاطِ الْوَقَائِعِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنْ قَسَمَ أَحَدُ الْبَايِنِ عَلَى الْآخِرِ كَانَ اثْبَاتًا لِلْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ : سَلَّمْنَا لَكِنِ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ اسْتِخْرَاجَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ النُّصُوصِ الْخَفِيَّةِ أَوْ مِنْ تَرْكِييَاتِ النُّصُوصِ أَوْ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ بِحُكْمِ الْعَقْلِ كَمَا يَقُولُ الْأَكْثَرُونَ إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةِ وَفِي الْمَضَارِّ الْحَرَمَةِ ؟ وَكُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ لَيْسَ مِنَ الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ فِي شَيْءٍ سَلَّمْنَا أَنَّ الْقِيَاسَ الشَّرْعِيَّ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ لَكِنِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُفِيدًا لِلْعِلْمِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ ؟ وَلَا نَزَاعَ فِي مِثْلِهِ إِنَّمَا النِّزَاعُ فِي الْقِيَاسِ الْمَفِيدِ لِلظَّنِّ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَوَّلًا ؟ ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ صَرَفُ الْمُسْتَنْبِطِينَ إِلَى الْمَذْهَبِ لَيْسَ

بالقوى اذ لو كان المراد ذلك لكان الاليق بنظم الكلام أن يقال ولو ردوه الى الرسول والى أولى الامر لعموه من غير اقامة المظهر مقام المضمرة، وعلى الثاني بأن الامن والخوف عام في كل ما يتعلق بباب التكليف ولئن سلم انه مخصوص بامور الحرب فاذا علم احكام الحروب بالقياس الشرعي لزم جواز التمسك به في شأن الوقائع اذ لا قائل بالفرق ألا ترى أن من قال القياس حجة في باب البيع لافي باب النكاح لم يلتفت اليه ، وعن الثالث أن شيئاً من ذلك لا يسمى استدلالاً وعن الرابع ان العلم قد يراد به الظن الغالب سامناً لكن القياس الشرعي عندنا يفيد العلم لأنه مهما غلب على الظن أن حكم الله تعالى في الاصل معلل بكذا ثم غلب على الظن أن ذلك المعنى قائم في الفرع حصل ظن أن حكم الله في الفرع مساو لحكمه في الاصل وعند هذا الظن يقطع بأنه يتكافى أي يعمل على وفق هذا الظن ؛ وهذا معنى كون الظن واقعاً في طريق الحكم والحكم مقطوع به لأنه قال تعالى مهما غلب على ظنك كذا في الواقعة الفلانية فاعلم قطعاً أن حكمي فيها كذا (٩٧) قوله تعالى ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ أخرج احمد والطبراني وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه بسند حسن عن سلمان الفارسي قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال السلام عليك يا رسول الله فقال وعليك السلام ورحمة الله ثم أتى آخر فقال السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ثم جاء آخر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك ، فقال له الرجل بأني أنت وأمي أناك فلان وفلان فسلما عليك فرددت عليهما أكثر مما رددت علي فقال إنك لم تدع لنا شيئاً قال الله تعالى وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها فرددناها عليك ، دلت هذه الآية الكريمة

على وجوب رد التحية ؛ وأما الذنب إلى ابتداء التحية فقد أخذ من قوله تعالى
 فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة والامر محمول
 على الاستحباب اجماعاً قالوا وهو مستحب على الكفاية فاذا سلم واحد من
 جماعة فقد أخذوا بالسنة ود ككذلك اذا رد من القوم واحد لقوله ﷺ ليسلم
 الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير
 واذا مر القوم فسلم منهم واحد أجزأ عنهم واذا رد من الآخرين واحد أجزأ
 عنهم أخرجه البيهقي عن زيد بن اسلم ، وقد اطلق الله سبحانه وتعالى التحية هنا
 وقيد بها بقوله فاذا دخلتم بيوتا الآية فخرج من الاطلاق تحية العرب كقولهم
 أطال الله بقاءك واسعد مساك وايت اللعن وما اشبه ذلك فانه لا يستحق جواباً
 ثم اطلق سبحانه وتعالى صفة المحي وأوجب الرد عليه وسواء كان صغيراً أو كبيراً
 واما النسوة فان كان السلام من امرأة زوجة أو محرم وجب الرد وكذا اذا كانت
 عجوزاً لا يشتهى مثلها ، واما الشابة والشاب فسلام احدهما على الآخر مكروه
 ما لم يؤد الى الفتنة ولا يستحق المسلم منهما جواباً بل الجواب حرام ، ومنعه
 بعض العلماء في النساء غير ذوات المحارم قياساً على سقوط الاذان والاقامة فلا
 يسلمن ولا يجب عليهن رد ، ونحن نمنعه بما روينا في صحيح البخاري عن سهل
 ابن سعد قال كانت فينا امرأة وفي رواية كانت لنا عجوز تأخذ من اصول
 السلق (١) فتطرحه في القدر وتكرر (٢) عليه حبات من شعير فاذا صلينا
 الجمعة انصرفنا فنسلم عليها فتقدمه الينا ، وأما حكم الكافر هنا فقد اختلف فيه
 فروي عن عطاء ان هذا في الاسلام خاصة وهذا هو الظاهر من اقوال كثير

(١) السلق بالكسر نبت معروف اه مصباح (٢) أي تطحن اه نهاية

من العلماء قال جار الله رحمه الله وقد رخص بعض العلماء في أن يبدأ أهل الذمة بالسلام إذا دعت إلى ذلك حادثة تحوج اليهم وروي ذلك عن النخعي، وعن أبي حنيفة لا تبدأه بسلام في كتاب ولا غيره، وعن أبي يوسف لا تسلم عليهم ولا تصافحهم وإذا دخلت فقل السلام على من اتبع الهدى انتهى؛ وقيل هذا عام، وأما الجماعة من المسلمين والذميين فقال النووي إذا مر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكافر فالسنة أن تسلم عليهم ونقصد المسلمين أو المسلم، رويناه في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مر على مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الاوثان واليهود فسلم عليهم النبي ﷺ، ثم قال (١) وأما المبتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً فينبغي أن لا يسلم عليه هكذا قاله البخاري وغيره من العلماء، والحجة ما رواه البخاري ومسلم في قصة كعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك هو ورفيقان له فقال نهى رسول الله ﷺ عن كلامنا وكنت آتي رسول الله ﷺ فأسلم عليه فاقول هل حرك شفتيه برد السلام أم لا؟ قال البخاري وقال عبد الله بن عمر لا تساموا على شربة الخمر، قال النووي قلت فان اضطر إلى السلام على الظامة بان دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دنياه ان لم يسلم سلم عليهم قال الامام ابو بكر بن العربي قال العلماء يسلم وينوي أن السلام اسم من اسماء الله تعالى المعنى، الله عليكم رقيب؟ واعلم انه لا يرد السلام في الخطبة وقراءة القرآن جهراً ورواية الحديث وعند مذاكرة العلم والاذان والاقامة، قال الماوردي وإذا مر في الاسواق والشوارع المطروقة كثيراً فلا يسلم على جميع من لقي لان ذلك يشغل عن كل منهم ويخرج به عن العرف وانما يسلم

لاحد امرين اما اكتساب ود او استدفاع مكرده .

(٩٨) . قوله تعالى ﴿ فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا نَحَدُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَمْلِكُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ فَاغْتَالُواكُمْ فَانِ اعْتَرَضُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا * سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا رَدُّوا إِلَىٰ انْفِتْنَةٍ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَرِضُوكُمْ وَيُلَاقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ نَحْدُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ مِطًا نَا مُبِينًا ۚ دَامَتِ الْآيَةُ عَلَىٰ تَحْرِيمِ مَوَالَاةِ الْكُفَّارِ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا حَتَّىٰ يَضْمُوا إِلَىٰ إِيْمَانِهِمُ الْهَاجِرَةَ الصَّحِيحَةَ الْمُسْتَقِيمَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُرْضُ مِنَ الْإِعْرَاضِ انْفَائِدَةً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ ﷺ : أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ لَا تَرَأَىٰ نَارَاهَا : أَخْرَجَهُ ابُو دَاوُدَ وَاتْرَمَذِي وَالتَّيْبَرَانِي وَالبَيْهَقِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرٍ : قِيلَ وَكَانَتْ الْهَجْرَةُ وَاجِبَةً إِلَىٰ فَتْحِ مَكَّةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ لَكُنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ وَإِنَّمَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفَرُوا ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ وَاحِدَةً وَالنَّسَائِيُّ عَنْ صَفْوَانَ ، وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّ حَكِيمَ الْآيَةِ ثَابِتٌ فِي كُلِّ مَنْ أَقَامَ فِي دَارٍ

الحرب وهو الصحيح لكن لمن لا يقدر على اظهار دينه بعشيرة أو رياسة فاما
من يقدر فيجوز له المقام فيها كما جاز ذلك للعباس لكن يستحب له الهجرة
وكذا الحكم في الهجرة في زمننا يجب عليه ان كان لا يتمكن من اظهار دينه
ويستحب ان كان يتمكن من اظهار دينه والبدعة تجري مجرى الكفر في
وجوب الهجرة واستحبها ؛ وعن عبد الله السعدي ان رسول الله ﷺ قال لا
تنقطع الهجرة ما قوتل العدو رواه احمد والنسائي ، وعن معاوية قال سمعت
رسول الله ﷺ يقول لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى
تطلع الشمس من مغربها رواه احمد وابو داود ؛ ثم لما امر الله سبحانه وتعالى
بقتل هؤلاء استثنى عنه صنفين ، الاول الا الذين يصلون أي يذهبون الى قوم
بينكم وبينهم ميثاق والمراد ان من دخل في عهد من كان داخلا في عهدكم فهم
أيضا داخلون في عهدكم ، الثاني قوله تعالى أوجأؤكم حصرت صدورهم ان يقاتلوكم
أي ضاقت عن قتال المسلمين وعن قتال قومهم فهؤلاء لا يتعرض لهم وإن كانوا
كفاراً ؛ وقال ابو علي هم فرقة واحدة وهم قوم مؤمنون بين كفار اهل عهد فين
تعالى انهم ان اقاموا بين اهل العهد وجاءوا الرسول وقد ضاقت قلوبهم عن
قتالكم لايمانهم وضاقت عن قتال قومهم للقراية والصلة ، هذا مما قيل في معنى
الآية بناء على انه لا نسخ في الآية بل تحمل على من له عهد أو على المؤمنين ،
وقيل هي منسوخة بآية السيف ، وانكر الاصم النسخ ، قوله تعالى ستمجدون
آخرين يريدون ان يأمنوكم ويأمنوا قومهم الى آخرها ، دلت الآية على انهم اذا
لم يعتزلوا القتال ويكفوا أيديهم جاز أخذهم وقتلهم ، وعلى انهم ان اعتزلوا القتال
أو كفوا أيديهم والقوا السلم فلا تقاتلهم وهذا ظاهر *

(٩٩) قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ أَنْ يُقْتَلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ سبب نزول هذه الآية ما أخرجه ابن جرير عن عكرمة قال كان الحرث بن يزيد بن أنيسة من بني عامر بن لؤي يعذب عياش بن أبي ربيعة مع أبي جهل ثم خرج مهاجراً إلى النبي ﷺ وأقيه عياش بالحرة فعلاه بالسيف وهو يحسب أنه كافر ثم جاء إلى النبي ﷺ فأخبره فنزلت وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً إلا فقرأها عليه ثم قال قم فخر، ولا خلاف أن حكمها عام غير مختص به فحرم الله سبحانه وتعالى قتل المؤمن تحريماً مغلظاً لا يوجد في سائر المحرمات وأوجب على من قتل مؤمناً خطأ تحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة، وهذا أمر مجمع عليه بين الأمة، ولا تجب الكفارة بقتل العمد (١) قاله الهادي عليه السلام في الأحكام والناصر والتموري وأبو حنيفة وأصحابه؛ وأوجبها الهادي عليه السلام في المنتخب والمؤيد بالله والامام يحيى والشافعي لأنه أولى وأحرى بالوجوب من الخطأ؛ بيان ذلك أن العمد قد شارك المخطيء في الجناية وزاد العمد فازدادت الجناية ولا يجوز أن يكون عظم الجناية سبباً للتخفيف فوجب أن لا يكون العمد أحسن حالا من المخطيء ولا (١) عدم وجوب الكفارة على قاتل العمد يؤيد ما ذهب إليه خبر هذه الأمة ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من كبار الصحابة رضي الله عنهم اهـ

فصل بينهما الا العمد فقط الذي هو سبب لتعظيم الجناية ثم الاصول كلها شهادة بذلك الا ترى ان من لزمته الفدية لخلق لا ياثم معه لعذر كان من خلق على وجه ياثم به أولى، وكذلك من لزمه قضاء صلاة فائتة ناسياً أو نائماً كان من تركها عمداً بذلك أولى، وهكذا قضاء الصوم والحديث واثلة بن الاسقع أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا قد اوجب أي استوجب النار بالقتل فقال اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار رواه احمد وابو داود والحاكم وابن حبان وصحاه، واجيب بأنه لا تصرح فيه اذ قوله قد اوجب ليس من كلام النبي ﷺ، قلت لكن قوله ﷺ يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار يوجب استحقاقه النار وإيجاب النار يكون في العمد من القتل؛ وبانه قد أوجبت الكفارة في قضيتين من العمد قتل الترس وقتل الاصل لفرعه لأنها إنما أسقطت عن العمد لثلاث يجتمع عليه غرمان، وإنما تلزم الكفارة القاتل اذا كان مكافئاً فلا تجب على الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما؛ وأما الثائم فتجب عليه وكذا السكران على الصحيح وذهب الشافعي الى أن الكفارة تجب على الصبي والمجنون قياساً على الدية (١) وتجب الكفارة أيضاً على المؤمن اذا قتل ذمياً معصوم الدم قياساً على المسلم؛ فاما غير معصوم الدم كالحربي والمرتد والزاني المحصن وكل من استحق القتل فلا كفارة على قاتلهم، وأما المهادد الحربي؛ ففي التذكرة والازهار لزوم الكفارة في قتله. وقال في اللع وشرح القاضي لا تجب لان دمه غير محقون على التأيد، وذهب مالك الى أنه لا كفارة على قاتل الكافر

(١) ولعله يجب بأن الدية تعلق بالمال، والكفارة قد تعلق بالبدن في ذلك وهو عبادة فلا تصح الا من مكف اه

مطلقاً . وتلزم الكفارة في قتل المؤمن سواء كان حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى مكلفاً أم غير مكلف لعموم الدليل فتلزم من قتل مملوكه خلافاً لمالك ، وأما من قتل نفسه فلا تجب الكفارة في ماله عند العترة والحنفية وبعض الشافعية كالدية ؛ والظاهر من مذهب الشافعي لزومها في ماله اذ هو معصوم والكفارة حق لله تعالى بخلاف ضمان الدية ولا فائدة في تضمينه لنفسه ، قلنا السابق الى الفهم من الآية خلاف ذلك ، والجنين ومن خرج من بطن أمه ميتاً لا يوصف بأنه مؤمن فلا كفارة على من فعل سبب هلاكه . وهذا مذهب العترة والحنفية وقال الشافعي تجب لعموم الدليل . لنا ما مرواه عنه في الجنين بالغرة ولم يذكر الكفارة فروى الامام احمد بن سليمان عليه السلام عن النبي ﷺ أن امرأتين على عهديه اختصمتا فرمت احدهما الاخرى فالقت جنينها فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو أمة وألزم ذلك العاقلة . وروى الشيخان في صحيحهما عن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل اقتتلتا فرمت إحداها الاخرى بحجر ويروى بعمود فسطاط فقتلها فالقت جنيناً فقضى رسول الله ﷺ بالدية على عاقلة القاتلة وفي الجنين بغرة عبد أو أمة ، واعلم انه يجزئ تعجيل التكفير بالعتق بعد وقوع الجرح بالجنابة وقبل الموت لان الجنابة سبب والموت شرط ومقتضى هذا التعجيل صحة تعجيل التكفير بالصوم وان لم ينصوا عليه ، وانما اجزئ التعجيل هنا لما ذكر من ان الجنابة هي السبب في لزوم الكفارة فصح التكفير بعدها وان تأخر الشرط . وهو بخلاف كفارة اليمين فلا يجزئ التكفير عنها قبل الحنث لانهما (١) سببان على الصحيح فلا يجزئ التكفير الا بعدهما وسيأتي بيان

ذلك ان شاء الله تعالى في سورة المائدة . وظاهر الخطاب ان كلا من الكفارة والدية متعلق بالقاتل والمعنى فعليه تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة ، ويحتمل ان يكون التقدير فالواجب تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله . وقد اجمع المسلمون على تعلق الكفارة بالقاتل وأما الدية فقضى بها النبي ﷺ على العاقلة والحكمة في ذلك ان دية المسلم كثيرة لا يطبقها القاتل وحده الا نادراً ولا عداً حتى يستحق له التغليظ ولا يمكن اهدار دم المقتول فكانت على عاقلة حفظاً للدماء ، ودلت الآية على ان الكفارة واجبة على الفور لوجبه ، الاول لقوله تعالى توبة من الله والتوبة واجبة على الفور ، والثاني اتيانه بالفاء ؟ ﴿ فرع ﴾ في بيان جناية الخطأ حقيقها هو ما وقع على احد الوجوه التي نذكرها ان شاء الله تعالى ، فأولها ان يقع بسبب من المكاف ولا فرق بين ان يعتمد فعل السبب أولاً ، فان له حكم الخطأ وهذا بخلاف المباشر فانه اذا تعمد لم يكن له حكم الخطأ في سقوط النقود ولزوم الدية للعاقلة ، ثانيها ان تقع الجناية من آدمي غير مكلف كالصبي والمجنون وسواء كان غير المكاف عامداً أو غير عامد مباشراً أو مسبباً فان جنايته لها حكم الخطأ في سقوط النقود ولزوم الدية للعاقلة لما روي عن علي عليه السلام انه قال لا عمد للصبيان والمجانين ذكره في البحر وغيره وفي السكران خلاف ، ثالثها ان تقع الجناية من مكاف غير قاصد للمقتول بل قصد غيره فأصابه وسواء وقعت الجناية من مكاف ام من غير مكاف مباشرة ام تسببياً وكذا لو جنى جناية توجب القصاص حيث قصد غير المصاب سواء كان في قصده لذلك النذر متعمداً أم غير متعمد ، رابعها ان تقع الجناية من انسان عاصداً نحو المقتول لكنه غير قاصد لقتله بل قصد إيلامه وكانت الجناية بما مثله لا يقتل في العادة نحو ان

يضربه ينعله أو بطرف ثوبه أو بنحو ذلك فيموت من ذلك كان حكم قتله علي
 هذا الوجه حكم الخطأ لا العمد ، هذا هو المذهب وهو قول الهادي والناصر عليهما
 السلام والفريقين ، وعن مالك أنه عمد ولعله يعني حيث قصد القتل ولو كان بما
 مثله لا يقتل في العادة فإنه عمد يقاد به على مفهوم المصنف وفي كتب الفروع
 استيفاء ذلك والله اعلم ، وقد اجمل الله سبحانه وتعالى الدية وبينها نبيته ﷺ
 كما روي عن عمرو بن حزم وقد تقدم الحديث بطوله ، والمذهب ان الدية مائة
 من الابل أو مائتان من البقر أو ألفا شاة أو ألف مثقال من الذهب أو عشرة
 آلاف درهم من الفضة ؛ وهو قول الهادي والمؤيد بالله وقول الناصر في إحدى
 الروايتين واحد قولي الشافعي ان الدية من الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وقال زيد
 ابن علي والناصر وابو يوسف عليهم السلام الدية ما ذكر أو مائة حلة الحلة
 إزار ورداء أو قميص وسراويل قال الاخوان عليهما السلام ولم يذكرها الهادي
 عليه السلام ولم ينكرها والاولى وجوبها عنده لاحتجاجه برواية زيد بن علي
 عليه السلام وهي حجة الناصر عليه السلام ، قال ابن بهران (قلت) يعني ما حكاها
 في الشفاء من أن الهادي عليه السلام إحتج في الاحكام بما رواه زيد بن علي عليه
 السلام عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام أنه قال في النفس في قتل الخطأ
 من الورق عشرة آلاف درهم ومن الذهب ألف مثقال ومن الابل مائة بغير ربع
 جذاع وربع حقاق وربع بنات لبون وربع بنات مخاض ومن الغنم ألفا شاة ومن
 البقر مائتا بقرة ومن الحلل مائتا حلة يمانية ،

(١٤٠) قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا
 وَلَا تَقُولُوا إِنَّا تَقَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ

الدنيا فعند الله مغنم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم
أخرج النسائي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي
حاتم عن ابن عباس قال لحق ناس من المسلمين رجلاً معه غنيمة له فقال السلام
عليكم فقتلوه واخذوا غنيمة فأنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله
إلى قوله عرض الحياة الدنيا قال تلك الغنيمة ، وأخرج الطبراني والدارقطني والبخاري
والضياء المقدسي في المختارة عن ابن عباس قال بعث رسول الله ﷺ سرية فيها
المقداد بن الأسود فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا وبقي رجل له مال كثير لم
يرح فقال أشهد أن لا إله إلا الله فأهوى إليه المقداد فقتله فقال له رجل من
أصحابه أقتلت رجلاً شهد أن لا إله إلا الله والله لا ذكرن ذلك للنبي ﷺ فلما
قدموا على رسول الله ﷺ قالوا يا رسول الله أن رجلاً شهد أن لا إله إلا الله فقتله
المقداد فقال ادعوا لي المقداد فقال يا مقداد أقتلت رجلاً يقول لا إله إلا الله فكيف
لك بلا إله إلا الله غداً ؟ فأنزل الله يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله إلى
قوله كذلك كنتم من قبل ، قال فقال رسول الله ﷺ للمقداد كان رجل مؤمن
يخفي إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتلته وكذلك كنت أنت تخفي إيمانك
بمكة قبل ، دلت الآية الكريمة على وجوب التثبت والثبات ، وعلى أنه يجب
الآخذ بالظاهر فمن أظهر الإسلام أو شيئاً من شعاره لا يكذب بل يقبل منه
ويدخل في هذا الملحد والمنافق ، وهذا هو المذهب ويدخل أيضاً قبول توبة المرتد
خلافًا لأحمد وقبول توبة الزنديق وهذا قول عامة الأئمة وأبي حنيفة ومحمد
والشافعي وقال مالك وأبو يوسف لا تقبل لأن هذا عين مذهبهم أنهم يظهرون
خلاف ما يظنون ، وقال المنصور بالله والامام يحيى إن أظهر وأما يعتادون إخفاءه

قبلت، توبتهم والافلا، وقال علي خليل تقبل توبتهم وان عامنا من باطنهم خلاف
ما اظهره كما قبل النبي ﷺ من المنافقين وقد اخبر الله سبحانه وتعالى بكفرهم،
قال الحاكم وتدل علي ان التوصل بالسبب المحرم الى المال لا يجوز. أخذ من
قوله تعالى تبتغون عرض الحياة الدنيا. لكن المقصود هنا أخذه محظور لان
اظهار الاسلام يحقن النفس والمال فهذا توصل الى محظور بمحظور وقوله تعالى
فعند الله مغنم كثيرة، قيل النعم والارزاق. وقيل الثواب لمن ترك قتل المؤمن
وقوله تعالى كذلك كنتم من قبل. قيل اراد كنتم كفاراً فأنعم الله عليكم
بالاسلام. وقيل كإتقين دينكم من قومكم فأنعم الله عليكم بان اظهركم فظهرتم دينكم
(١٠١) قوله تعالى لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى، أخرج الحاكم
وصححه والبيهقي والطبراني وابن الانباري واحمد وابو داود وغيرهم من طريق
خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت قال كنت الى جنب رسول الله ﷺ
فغشيت السكينة فوقعت نخذ رسول الله ﷺ علي فخذي فما وجدت ثقل شيء
اثقل من نخذ رسول الله ﷺ ثم سري عنه فقال اكتب فكتبت في كتف
لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله الى آخر الآية، فقام
ابن ام مكتوم وكان رجلاً أعمى للسمع فضل الله المجاهدين فقال يا رسول الله
فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين فلما قضى كلامه غشيت رسول الله
السكينة فوقعت نخذه علي فخذي فوجدت ثقلها في المرة الثانية كما وجدتني في

المرّة الاولى ثم سري عن رسول الله ﷺ ، فقال اقرأ يا زيد فقرأت لا يستوي القاعدون من المؤمنين فقال رسول الله ﷺ أكتب غير أولى الضرر الآية ، فقال زيد أنزلها الله تعالى وحدها فالحقها والذي نفسي بيده لكافي أنظر الى ملحقها عند صدع في الكتف ، دلت الآية على أن الجهاد ليس بفرض عين اذا لو كان فرض عين كما قاله ابن المسيب لما وعدهم الله الحسني ، وعلى أن الجهاد يكون بالنفس والمال وعلى أنه أفضل من القرب التي يفعلها القاعد لانه فضل على القاعد مطلقاً وعلى الترخيص لاهل الاعذار مع بقاء فضل المجاهدين لهم اذا نواوا الجهاد لو كانوا سالمين من الضرر ؟

(١٠٢) قوله تعالى ﴿ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ ثمرة الآية وجوب الهجرة من دار الكفر وأما دار الفسق فبالمقياس عليها واستثنى الله سبحانه وتعالى المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لطفاً بعباده وتوسيعاً عليهم ؛ فان قيل لم عد الولدان في جملة المستثنين من أهل الوعيد ومن حق المستثنى أن يدخل في المستثنى منه ثم يخرج وليس الولدان من اصحاب الوعيد لانهم ليسوا من أهل التكليف ؟ ، فالجواب بان المراد من الولدان العبيد والاماء البالغون أو المراد المراهقون الذين عقلوا ماتعقل الرجال حتى يتوجه التكليف بينهم وبين الله سبحانه وتعالى ، سامنا أن المراد بهم الاطفال لسكن السبب في سقوط الوعيد هو العجز وهو حاصل في الولدان فحسن استثناءهم بهذا الوجه ،

وقوله تعالى لا يستطيعون حيلة أي لا يقدرن على حيلة ولا نفقة ، أو يكون بهم مرض أو كانوا تحت قهر قاهر يمنعهم عن المهاجرة ، ومعنى لا يهتدون سبيلا ، أي لا يعرفون الطريق ولا يجدون من يدهم عليها ،

(١٠٣) قوله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ رخص الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين في قصر الصلاة في السفر رفقا بهم ورحمة لهم ، وقد اختلف العلماء في القصر ؛ ف قيل هو قصر الصلاة من أربع الى اثنتين ؛ وهذا مروى عن مجاهد والاصم وابي علي وجماعة من المفسرين وهو قول الفقهاء ، وقال جابر بن عبد الله اراد القصر الى ركعة وهو غريب ، وقال ابن عباس وطاوس القصر في حدود الصلاة وذلك بالائتماء في صلاة المسابقة ، قال طاوس لانه يجوز في صلاة الخوف من المشي وغيره ما يفسد في صلاة الامن ، وقيل عدم التطويل في القراءة ؛ وقيل اراد بالقصر الجمع بين الصلاتين في وقت احدهما ، قل الحاكم الصحيح الاول ، واختاف في القصر هل هو رخصة أو عزيمة ؟ فقال الناصر عليه السلام والشافعي ان القصر رخصة والائتمام أفضل لان قوله تعالى ، فليس عليكم جناح ، مشعر بعدم الوجوب ؛ والاروي عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتمر مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فلما قدمت مكة قالت يا رسول الله بأبي أنت وأمي قصرت (١) واتممت (٢) وافطرت (٣) وصمت (٤) فقال احسنت (٥) يا عائشة وما عاب علي ؛ اخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد حسن ؛

(١) بالخطاب (٢) بالتمكيم (٣) بالخطاب (٤) بالتمكيم اهـ (٥) بكسر التاء على خطاب المرأة

التمى سندي

وعن عائشة ان النبي ﷺ كان يقصر في السفر وتم ويفطر وتصوم رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح ، الثاني مذهب الهادي والقاسم وزيد بن علي ومحمد ابن علي وجعفر بن محمد واحمد بن عيسى والمؤيد بالله عليهم السلام وأبي حنيفة انه حتم ، وهذا هو المذهب ، لما روي عن ابن عمر قال صحبت النبي ﷺ وكان لا يزيد في السفر على ركعتين واما بكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه ، وهو مبين للقرآن وعن عائشة أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر متفق عليه ؟ وعن يعلى بن أمية ، قال قلت لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة إن خفتم ان يفتنكم الذين كفروا ، فقد أمن الناس قال عجبت مما عجبت منه ؛ فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، رواه الجماعة الا البخاري ؟ والامر للوجوب وعن عمر رضي الله عنه انه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الفطر والاضحى ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد ﷺ ، رواه احمد والنسائي وابن ماجه ؛ وعن ابن عمر قال ان رسول الله ﷺ أنا وأنا ونحن ضلّال فعلمنا فكان فيما علمنا ان الله عز وجل أمرنا ان نصلي ركعتين في السفر رواه النسائي ، قال صاحب الكشف رحمه الله ، فان قلت فما تصنع بقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا ، قلت كأنهم القوا الاتمام فكانوا مظنة لان يخطر ببالهم ان عليهم نقصاناً في القصر فنفي عنهم الجناح لتطيب انفسهم بالقصر ويطمئنوا اليه ؟ وقيد الخوف خرج على غالب الوجود فان اسفار النبي ﷺ واصحابه المواجهين بالخطاب لا تنفك عن الخوف غالباً ، ويدل على ذلك بيان النبي ﷺ في حديث يعلى بن أمية . وعن ابن عباس سافرنا مع النبي

بين مكة والمدينة ونحن آمنون لأنخاف الا الله تعالى نصلي ركعتين أخرجه النسائي والترمذي وصححه وابن أبي شيبة ، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن أبي حنظلة قال سألت ابن عمر عن صلاة السفر فقال ركعتان فقلت أن قوله تعالى ، إن خفتم ان يفتنكم الذين كفروا ، ونحن آمنون ؟ فقال سنة رسول الله ﷺ وعلق سبحانه القصر على الضرب في الارض وذلك مطلق غير مقيد ، فأخذ بإطلاقه اهل الظاهر فجوزوا القصر في كل سفر طويلاً أو قصيراً ، وقيده الجمهور من اهل العلم بالمعنى الذي ابيح له وهو المشقة ، ثم اختلفوا في القدر الذي تحصل به ، فقال القاسم والهادي عليهما السلام واحمد بن عيسى ودوي عن الصادق والباقر واليه ذهب المنصور بالله عليهم السلام أن ذلك بريد لانه يطلق عليه اسم السفر الذي تلحق معه المشقة غالباً ، ولحديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ لا يحل لامرأة تسافر بريداً الا ومعه ذو محرم منها . أخرجه أبو داود فجعله ﷺ سفرراً ، والبريد اربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة اميال ، والميل ثلاثة آلاف ذراع والذراع اثنتان وثلاثون اصبعاً الا صبع ست شعيرات مصفوفات عرضاً ؛ والشعيرة ست شعرات من ذنب البرذون . وقال زيد بن علي والناصر والاخوان عليهم السلام : الحنفية مسافة ثلاثة ايام لقوله ﷺ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلاثة ايام فصاعداً الا ومعه ابوها او زوجها او ابنها او اخوها او ذو محرم منها . أخرجه البخاري ومسلم ، وذهب ابن عباس وابن عمر الى انها اربعة برد وذلك يومئذ . وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجماعة كثيرة لان المشقة المعتبرة توجد في ذلك غالباً ؟ اذا تقرر هذا فقد روي عن النبي ﷺ احاديث صحيحة انه جمع بين الظاهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة .

واختلفوا في غيرها من الامكنة . فجوزه الجمهور . ومنعه ابو حنيفة واصحابه .
واحتجوا بقول ابن مسعود لا والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة
قط الا في وقتها الاصلتين جمع بين الظهر والعصر يوم عرفة وبين المغرب
والعشاء بجمع :

(١٠٤) قوله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَفَعَّلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْعِيَّتِكُمْ فَيَمَازُونَ عَلَيْكُمْ مِثْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أََعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا * فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ أخرج احمد والحاكم وصححه وابدواود والنسائي والبيهقي وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبراني والدارقطني عن ابى عياش الزرقى . قال كنا مع رسول الله ﷺ بعسفان (١) فاستقبلنا المشركون عليهم خالد بن الوليد وهم بيننا وبين القبلة فصلى بنا النبي ﷺ الظهر فقالوا قد كانوا على حال لو اصبنا غرتهم ثم قالوا تأتي عليهم (١) عسفان قرية جامعة بين مكة والمدينة انتهى نهاية .

الآن صلاة هي أحب اليهم من ابنائهم وأنفسهم؟ فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية بين الظهر والعصر وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فأنصرت فأمرهم رسول الله ﷺ فأخذوا السلاح فصففنا خلفه صفين ثم ركع فركعنا جميعاً ثم رفع فرفعنا جميعاً ثم سجد النبي ﷺ بالصف الذي يليه والآخرين قيام يحرسونهم فلما سجدوا وقاموا جلس الآخرون فسجدوا في مكانهم ثم تقدم هؤلاء إلى مصاف هؤلاء وجاء هؤلاء إلى مصاف هؤلاء ثم ركع فركعوا جميعاً ثم رفع فرفعوا جميعاً ثم سجد النبي ﷺ والصف الذي يليه والآخرين قيام يحرسونهم فلما جلس جلس الآخرون فسجدوا فسلم عليهم ثم انصرف، قال فصلها رسول الله ﷺ مرتين مرة بعسفان ومرة بأرض بني سليم، واعلم أن صفة صلاة الخوف عندنا هي أن يقسم الامام المسلمين طائفتين فتقف احدهما بازاء العدو متسلحين ويفتح الامام الصلاة بالآخرى فيصلي بهم ركعة ثم يقوم للركعة الثانية فيقومون معه فيطول الامام قرآته في الركعة الثانية وتعزل الطائفة الاولى صلاتهم عنه عقيب قيامه الى الركعة الثانية فيتمون صلاتهم فرادى ويسلمون وينصرفون فيقفون في موقف اصحابهم لقوله تعالى فاذا سجدوا، يعني فاذا فرغوا وتأتي الطائفة الاخرى الذين كانوا بازاء العدو فيدخلون مع الامام في ركعته الثانية حال قيامه كاللاحقين فاذا سلم قاموا وأتموا صلاتهم، هذا مذهب الهادي والقاسم والسادة عليهم السلام وهو المروي عن علي عليه السلام وابن عباس وجماعة من الصحابة اظهروا الآية، ولحديث سهل بن أبي حنمة (١)

(١) بجاء مهلة مفتوحة وحاء مثناة ساكنة وميم مفتوحة هو سهل بن أبي حنمة يكنى ابا محمد ويقال ابا عماره الانصاري الاوسي ولد سنة ثلاث من الهجرة سكن الكوفة

في رواية صالح بن خوات عنه ان صلاة الخوف ان يقوم الامام ومعه طائفة من اصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الامام ركعة ويسجد بالذين معه ثم يقوم فاذا استوى قائماً ثبت وأتموا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والامام قائم فيكونون وجاه العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبكون وراء الامام فيركع بهم الركعة ويسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون هذه رواية الموطأ وفيها روايات اخرى ورجح اهل المذهب هذه الرواية لتضمنها قلة الاعمال في الصلاة بخلاف غيرها ؛ فان قيل ولم قلتم ان المراد بقوله تعالى ؛ فاذا سجدوا ؛ فاذا فرغوا من الصلاة ، قيل له لان الله تعالى قد نبه على ذلك بقوله ، ولتأت طائفة آخر لم يصلوا فليصلوا معك ، فلو كانت الطائفة الاولى لم تصل لم يقل تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا اذا الطائفتان جميعاً لم تصل واحدة منهما لان من فعل بعض الصلاة لا يقال انه قد صلى فذهبت الآية على ان الطائفة الثانية تجيء بعد ماصلت الطائفة الاولى ولا تكون صلت الا اذا فرغت ، فان قيل ظاهر الآية يوجب ان الطائفة الثانية تأتي اذا سجدت الطائفة الاولى وهو مذهب أبي حنيفة دون مذهبكم ؛ قيل له ما يقتضيه ظاهر الآية ليس مذهباً لاحد لانه يقتضي أن تأتي الطائفة الثانية اذا سجدت الطائفة الاولى ، ومذهب أبي حنيفة ان الطائفة الثانية لا تأتي حتى تسجد الطائفة الاولى سجدين ثم تقوم وتأتي موضع الطائفة الثانية ثم تجيء الطائفة الثانية فالكل منا ومن أبي حنيفة لا يثبت ما تضمنه ظاهر الآية ، على ان قوله

وعداده في اهل المدينة وبها كان وفاته في زمن مصعب بن الزبير روى عنه جماعة انتهى من الاكمل لصاحب مشكاة المصابيح

تعالى ، فاذا سجدوا ، يدل على ان المراد ما ذهبنا اليه لانه لو كان المراد به السجود دون الفراغ لكان الاولى بسياق الآية أن يقول فاذا سجدت بهم لان الخطاب للنبي ﷺ فانصرف الكلام عن اصله من الخطاب يدل على ان المراد به فراغ القوم من صلاتهم ولانه تعالى لم يذكر قضاء الطائفة الاولى لصلاتهم ؛ فدل على أنهم لا ينصرفون الا بعد الفراغ من صلاتهم ، وقد دلت الآية على مشروعيتها صلاة الخوف ، واختلفوا هل ذلك باق بعد النبي ﷺ أولا فقال أبو يوسف ان ذلك من خصائصه ﷺ ، وأنها لا تجوز بعد الابعاد بالامامين وتمسك بالمفهوم والنظر ، أما المفهوم فاعتقد أن قوله تعالى واذا كنت فيهم ، يقتضي تخصيصه ﷺ ، وأما النظر فانها صلاة على خلاف المعتاد من هيئة الصلاة وفيها افعال كثيرة مباعدة لصفة الصلاة تقتضي اختلالها فاعمل المسامحة بسبب فضيلة الرسول ﷺ وذلك يجبر خال صلاة المؤمنين . ورد بان الصحابة رضي الله عنهم لم يزالوا على فعلها بعد الرسول ﷺ ولا ينكر عليهم فكان اجماعا لقوله ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلي ، والاصل وجوب التأسي وعدم التخصيص فالشرط في الآية لذكر الحال لا التعليق وما ذكرناه من فعل الصحابة يدل على أن فعلها على خلاف صفتها المعتادة للضرورة الموجودة في وقته ﷺ لانه وصوص وقته والضرورة موجودة بعده ﷺ فجاز ان تفعل . وقال الجمهور ذلك باق اما تقدم : لكن اختلفوا هل الامر للوجوب أو للندب ؟ فلا كثر على أنه للندب لان الجماعة سنة في حق المختار فكيف في حق المضطر ؟ وإنما قلنا أنها سنة في حق المختار كما هو مذهب الهادي والقاسم والسيد بن عليهم السلام . لقوله ﷺ إن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاة مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما أكثر فهو

أحب الى الله تعالى . أخرجه ابو داود والنسائي في حديث . واقلوه ﷺ صلاة
الجمع تفضل صلاة الفصد (١) بخمس وعشرين درجة هذه رواية البخاري . وعن
ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفصد بسبع وعشرين
درجة أخرجه الستة الا أبا داود : قال الناصر عليه السلام والصلاة على هذه
الصفة لا تجب فلو صلى الامام بطائفة وأمر رجلاً آخر أن يصلي بعد ذلك بالطائفة
الاخرى جاز . وهل السفر شرط أولاً ؟ في شرح الابانة عن القاسم والمنتخب
أنه شرط لقوله تعالى . واذا ضربتم في الارض ، وقال الشافعي وأبو حنيفة أن
السفر غير شرط لعموم قوله تعالى : وإذا كنتم فيهم ، قلنا قد ثبت أنه ﷺ لم
يفعلها الاحال السفر ، قالوا قد روي أنه ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين وصلى
أربعاً . فدل على أنه مقيم . قلنا الحديث مناد على أن ذلك كان في السفر قبل أن
تقصر الصلاة . فأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن سليمان اليشكري أنه سأل
جابر بن عبد الله عن اقصار الصلاة أي يوم نزلت ؟ فقال جابر انطلقنا نلتقى وغير
قريش آتية من الشام حتى اذا كنا بنخل جاء رجل من القوم الى رسول الله
ﷺ فقال يا محمد قال (نعم) . قال هلا تخافني ؟ قال لا قال فمن يمنعك مني ؟ قال
الله يمنعني منك قال فسل السيف ثم تهدده وأوعده (٢) ثم نادى بالترحل وأخذ السلاح
ثم نودي بالصلاة فصلى ﷺ بطائفة من القوم وطائفة أخرى تحرسهم فصلى بالذين
يلونهم ركعتين ثم تأخر الذين يلونهم على اعقابهم فقاموا في مصاف اصحابهم ثم

(١) الفصد الواحد وقد فذ الرجل عن أصحابه اذا شذ عنهم وبقي فردا انتهى نهاية (٢) الوعد
بستعمال في الخير والشر يقال وعدته خيراً ووعدته شراً فاذا أسقطوا الخير والشر قالوا
في الخير الوعد والعدة وفي الشر الایعاد والوعيد وقد أوعده بوعده اه نهاية

جاء الاخرون فصلى بهم الركعتين والاخرون يحرسونهم ثم لم فكانت النبي ﷺ أربع ركعات وللقوم ركعتين ركعتين فيومئذ أنزل الله في اقصار الصلاة وأمر المؤمنين بأخذ السلاح - وقد اختلف في الوقت فعندنا أنها لا تصلى الا في آخر الوقت لأنها بدل فأشبهت العدة بالشهر فانها تكون عند الايسر من الحيض؛ وقل ابو حنيفة والشافعي وهو مروى عن المؤيد بالله تيموز في اول الوقت لعموم الآية؛ وشرطها ان يكون محققاً لأنه اذا كان مبطلاً فهو مأمور بترك الباطل وتركه يكون آمناً وكذلك يكون مطلوباً، قال أبو طالب والمنصور بالله عليهما السلام الا ان يخشى السر لانه يدخل في حكم الخائفين . وأما اخذ السلاح فمذهبنا والحنفية واحد قولي الشافعي ان ذلك للاستحباب لان الامر أمر تأديب لانه قرنه بالامعة وله ان يحفظ متاعه ويساط عليه اذا لم يخش تقوي العدو به، وقل الناصر والشافعي وهو ظاهر قول القاسم عليه السلام ان ذلك واجب لظاهر الامر، واجمعوا ان ذلك ليس شرطاً في صحة الصلاة؛ وقال داود انه شرط، قوله تعالى، فاذا قضيت الصلاة، يعني أدت صلاة الخوف لاحقيقة القضاء الذي هو استدراك لما فات، وقوله تعالى، فاذا كروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم، اختلف في الذكراً هو؛ فقيل المراد به الحث على مطلق الذكر لله تعالى ولا شك في انه مستحب عقيب قضاء الصلاة؛ فقد خرج الشيخان في صحيحيهما عن ابن عباس ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله ﷺ، قال ابن عباس رضى الله عنه كنت أعلم اذا انصرفوا بذلك اذا سمعته، وقيل المراد بالذكر ذكر مخصوص وهو الصلاة وهذا المعنى هو الظاهر من سياق الخطاب. ويدل عليه قوله تعالى . فاذا اطمانتم فأقيموا الصلاة : وما روي عن ابن مسعود

رضي الله عنه حين بلغه أن قوماً يذكرون الله قياماً قائماً فقال ما هذا؟ قالوا سمعنا الله تعالى يقول فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم ، فقال انما يعني هذه الصلاة المكتوبة ان لم تستطع قائماً فقاعداً وان لم تستطع فعلى جنبك أخرجه ابن أبي شيبه ، فبين الله سبحانه وتعالى فيها حكم اصحاب الضرورة القائمة بهم بعد بيان اصحاب المشقة من اولى السفر والقتال وذوو الضرورة اولى بالجواز منهم ، وقد بين النبي ﷺ كما في الآية فقال لعمران بن الحصين صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب ، أخرجه احمد والبخاري وابو داود والترمذي وابن ماجه عنه ، وقد اجمع اهل العلم على ان المريض مخاطب باداء الصلاة وعلى انه يسقط عنه فرض القيام والقعود اذا لم يستطعهما ويصلي مضطجاً ويوميء لركوعه وسجوده برأسه ويزيد في الايماء للسجود للتمييز متوجهاً الى القبلة ، واختاف في كيفية توجيهه الى القبلة فذهب الهادي عليه السلام الى انه يوجه مستلقياً على ظهره لما روي في إحدى روايات حديث الانصاري الذي شبكته الريح حيث قال فيها ﷺ ان استطعتم ان تجلسوه فاجلسوه والا فوجهوه الى القبلة ، أخرجه زيد بن علي عليهما السلام قال ولا توجيه كامل الا اذا كان كذلك ، وذهب المؤيد بالله عليه السلام والشافعي وأحمد الى انه يوجه على جنبه الايمن كالبيت في لحده لقوله تعالى ، وعلى جنوبكم ، ولحديث عمران بن الحصين ، واختاف في صفة القدر المبيح للقعود أو الاضطجاع فقال قوم هو الذي لا يستطيع القيام والقعود بحال وتمسكوا بظاهر قوله ﷺ فان لم تستطع وهو ظاهر المذهب ، وقال قوم هو الذي يشق عليه ذلك وهو مذهب مالك والشافعي واعتبروه بتخفيف الشرح في نظائره من المواطن كالقصر للمسافر والتميم للمريض استدلالاً بقوله تعالى ،

ما جعل عليكم في الدين من حرج ، ولما ذكر الله سبحانه وتعالى ارباب الضرورات
 أمرهم باقامة الصلاة على وجهها عند زوال ضروراتهم وهو وقت اطمئنانهم
 واستقرار حالهم ؛ فالسافر اذا اقام واطمان اقامها اربعاً ، والخائف اذا أمن اقام
 سكتتها ولا يختلف على الامام فيها ، والمريض اذا شفي فتم قيامها واعتدالها
 وسجودها ، ثم عرفنا الله سبحانه وتعالى تأكيدها وصفها فقال ، ان الصلاة
 كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، أي مكتوباً مقدراً والمقدر قد يكون في
 اعدادها وقد يكون في مواقيتها وكل ذلك قد بينه رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً
 واجمع المسلمون على أن للصلاة أوقاًناً مؤقتة منها اوقات فضيلة وأوقات توسعة ،
 واختلفوا في تحديد أوقات الفضيلة وأوقات التوسعة لتعارض الاحاديث وموضع
 تفصيل ذلك كتب الفقه والله تعالى اعلم ،

(١٠٥) قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾
 قال الزجاج ان طعمة كان قد تبين له بما أظهر الله سبحانه وتعالى من امره
 مادله على صحة نبوة محمد ﷺ فعادى الرسول وأظهر الخلاف وارتد على عقبيه
 واتبع دين عباد الاوثان وهو غير دين الموحدين وسبيلهم ومعنى قوله ماتولى ؛
 يجعله والياً لما اختاره لنفسه ويكمله الى ما توكل عليه ؛ قال بعض الائمة هذا
 منسوخ بآية السيف لاسيما في المرتد والظاهر أن المراد به الطبع والخذلان ،
 يحكى أن الشافعي رضي الله عنه سئل عن آية في كتاب الله دالة على أن الاجماع
 حجة فقرأ القرآن ثلاثمائة مرة حتى وقف على هذه الآية ، ووجه الاستدلال

أَنْ اتَّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ حَرَامٌ لِأَنَّهُ ذِمَالِي جَمَعَ بَيْنَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ
وَبَيْنَ مَشَاقَّةِ الرَّسُولِ وَرَتَّبَ الْوَعِيدَ عَلَيْهِمَا وَاتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ يُلْزِمُهُ عَدَمُ
اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ لِاسْتِحَالَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّادِينَ أَوْ النَّقِیْضِينَ فَعَدَمُ اتِّبَاعِ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ حَرَامٌ ، فَاتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ وَاجِبٌ كَمَا لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّسُولُ ، وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى
وَجُوبِ عَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى وَجُوبِ الْاِقْتِدَاءِ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَالْاِوْجِبُ
الْمُشَاقَّةُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ وَهِيَ مَنْهِي عَنْهَا فِي الْكُلِّ ؛ قِيلَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ
لَا يُمْكِنُ تَصْحِيحُ الدِّينِ إِلَّا بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ لِأَنَّ الْهُدَى اسْمٌ لِلدَّلِيلِ لَا لِلْعَلَمِ إِذَا
لَا مَعْنَى لِتَبْيِينِ الْعَلَمِ لَكِنَّهُ رَتَّبَ الْوَعِيدَ عَلَى الْخِلَافَةِ بَعْدَ تَبْيِينِ الدَّلِيلِ فَيَكُونُ
تَبْيِينُ الدَّلِيلِ مَعْتَبَرًا فِي صِحَّةِ الدِّينِ ؛ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ وَأَقُولُ الْمَوْقُوفُ عَلَى
النَّظَرِ هُوَ مَعْرِفَةُ وَجُوبِ الْوَاجِبِ لِدَانِهِ وَصِحَّةِ نَبُوءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْبَوَاقِي تَكْفِي فِي
اعْتِقَادِهِ أَخْبَارُ الصَّادِقِ وَأَخْبَارُ الصَّادِقِ إِیْضًا دَلِيلٌ فَلَا حَكْمَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ ؛

(١٠٦) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا
يَتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءُ الْأَلْفَى لَا تُلْزَمْنَ مَا كُتِبَ
لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ
لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ﴾ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ، وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ الْآيَةَ قَالَ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُورِثُونَ الْمَوْلُودَ
حَتَّى يَكْبُرَ وَلَا يُورِثُونَ الْمَرْأَةَ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ قَالَ ، وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ
اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ؛ دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى جَوَازِ نِكَاحِ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّ الْيَتِيمَ الصَّغِيرَ الَّذِي لَمْ
يَبْلُغْ ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ لَا يَتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ وَلَا يَتِمُّ عَلَى جَارِيَةٍ إِذَا هِيَ حَاضَتْ ،

أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان وابن قانع (١) والباوردى وابن السكن والطبرانى
وأبو نعيم والضياء المقدسي في المختارة عن حنظلة بن حذيم (٢) وعن الأصم اراد
البوالغ قبل الزوج وتسميتهن يتامى من باب المجاز بدليل قوله ﷺ تستأمر
اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذن لها وان أبت فلا جواز عليها ، أخرجه الحاكم
وأبو داود والنسائي والترمذى عن أبي هريرة والاستثمار لا يكون الا من البالغة

(١٠٧) قوله تعالى ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ أخرج البيهقي وأبو
داود الطيالسي وابن أبي شيبة وابن راهويه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر
عن علي بن أبي طالب عليه السلام انه سئل عن هذه الآية فقال هو الرجل عنده
امرأتان فتكون احدهما قد عجزت أو تكون دميمة فيريد فراقها فتصالحه على
ان يكون عندها ليلة وعند الاخرى ليالي ولا يفارقها فما طابت به نفسها فلا
بأس به ، فان رجعت سوى بينهما ذكر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية حكم
الزوجين ونذب كل واحد من الزوج والزوجة الى اسقاط حقه عند نشوز صاحبه
لما فيه من البقاء على حسن العهد فأيهما اسقط حقه وغلب نفسه كان محسناً ، فان
أراد فراقها اما لكبر أو دمامة ورضيت بالصاح على اسقاط حقه أو تسليم شيء
من مالها لبقاء قسمها كانت محسنة ولا جناح عليه في قبول ذلك وان صبر على

(١) اسم فاعل من قنع بالقاف فنون فعين مهملة هو الحافظ المصنف أبو الحسين الاموي
مولا الم البغدادي صاحب معجم الصحابة واسمه عبد الباقي بن قانع سمع من خلائق وكان
واسع الرحلة كثير الحديث وروى عنه خلائق منهم الدارقطني وغيره وخرج له المرشد
بالله وفاته سنة ٣٥١ (٢) حذيم بكسر المهملة واسكان المعجمة وفتح التحتانية اه خلاصة

كبرها وأوفأها حقها كان محسناً وقد بين النبي ﷺ ذلك فروى هشام بن عروة عن ابيه قال قالت عائشة يا ابن أخي كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكنته عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى من هو يومها فيلبث عندها ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ يا رسول الله يومي لعائشة فقبل ذلك منها رسول الله ﷺ وقالت عائشة فني ذلك انزل الله تعالى، وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً، أخرجها الحاكم في النكاح وصححه وابو داود والبيهقي وابن سعد .

(١٠٨) قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّةِ﴾ أخرج ابن ابي حاتم وابن المنذر وابن جرير وابن أبي شيبه وعبد بن حميد عن ابي مليكة قال نزلت هذه الآية، ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء، في عائشة يعني أن النبي ﷺ كان يحبها أكثر من غيرها واخرج البيهقي وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء؛ قال في الحب، فلا تميلوا كل الميل . قال لا تتعمدوا الاساءة؛ عذر سبحانه وتعالى العبد عن ميل القلب لان ذلك غير داخل في وسعه ولو حرص عليه الرجل ونهاه عن موافقة ميل القلب بميل الفعل فانه لا يجوز كما نهى الله سبحانه وبين تعالى انه يجب على الزوج العدل بين أزواجه فيما يستطيع من الواجبات كالنفقة والسكسوة والايناس بالمبيت ونحوه وقد كان رسول الله ﷺ يقسم لنسائه بالسوية ولا يميز احداهن. وأخرج احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن ابي شيبه عن عائشة قالت كان رسول الله

يُقسم بين نسائه فيعدل ثم يقول . اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك . وبين النبي ﷺ أن من العدل أن يقيم إذا تزوج جديدة عندها سبعة إذا كانت بكرًا وثلاثًا إذا كانت ثيبًا ولا يفتقر إلى رضى أزواجه ولا قضاء عليه في ذلك . فأخرج البخاري ومسلم عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعة ثم قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا ثم قسم . قال أبو قلابة ولو شئت قلت، إن أنسًا رفعه إلى النبي ﷺ . وروي مرفوعًا عن أنس من طريق صحيحة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول للبكر سبعة أيام وللثيب ثلاثة أيام ثم يعود إلى نسائه أخرجه الدارقطني والبيهقي وأبو حاتم وابن حبان في صحيحه *

(١٠٩) قوله تعالى وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَاً مِثْلُهُمْ قال السيد رحمه الله تعالى وفي سورة الانعام مثلها ، أخرج ابن المنذر عن مجاهد قال أنزل في سورة الانعام . حتى يخوضوا في حديث غيره ، ثم نزل التشديد في سورة النساء إنكم إذا مثلهم ، قال العلماء في الآية دليل على أن من رضي الكفر فهو كافر ومن رضي بتكذيبه وخالط أهله وإن لم يكن مباشرًا فهو شريكهم في الإثم ؛ روي أن قومًا أخذوا على شراب فضربوا الحمد وفيهم صائم ، فقيل لعمر بن عبد العزيز إن هذا صائم فتلى قوله تعالى فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم ؛ وقيل كان القعود محرماً عند نزول الآية كان لا يحل للمسلمين أن يقعدوا معهم إذا استهزؤا فنسخ بقوله تعالى في

سورة الانعام ، وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ، وهذا مروى عن ابن عباس وقال قاضي القضاة وغيره لا نسخ في الآية . قال القاضي والحاكم املوا كان له حق في تلك البقعة فله ان لا يفارق كمن يحضر الجنائز مع النوح او الولاثم فيسمع المنكر ؛ والنكير على قدر الامكان واجب عليه ، وعن الحسن لو تركنا الحق للباطل لبطل الشرع ، وكان قد خرج الى جنازة خرجت النساء فيها فلم يرجع ، ورجع ابن سيرين ؛ وقال ابو علي يحرم القعود في المجلس لما فيه من الايهاام فاذا اظهر السكرانة جاز له القعود في مكان آخر وان قرب . واما اذا خلصوا الى حديث آخر جاز له القعود بمفهوم الآية . وهذا هو الظاهر من اقوال العلماء وعن الحسن رخص في القعود معهم اذا خاضوا في حديث آخر . ثم نسخ بقوله تعالى في سورة الانعام ، فلا تقعد بعد الذكوى ؛ اي بعد ذكرك ما نهيناك عنه . (١١٠) قوله تعالى ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ اخرج الحاكم وصححه والبيهقي في الشعب وابن المنذر وابن جرير وعبد الرزاق والفريابي وعبد بن حميد عن علي كرم الله وجهه قيل له ارأيت هذه الآية . ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ؟ وهم يقتلون فيظهرون ويقتلون فقال ادنه ادنه ثم قال . الله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا . واخرج ابن جرير عنه كرم الله وجهه ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا : قال في الآخرة واخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا : قال ذلك يوم القيمة : وقيل اراد في الدنيا : وقد يستدل بهذه الآية على ان الكافر اذا استولى على مال المؤمن واحرزه الى دار الحرب لم يملكه . وعلى ان الكافر ليس له ان

يشتري عبداً مساماً كما هو مذهب المؤيد بالله والناصر والشافعي رضي الله عنهم
 خلاف ما قاله ابو طالب وابو العباس وابو حنيفة . وعلى ان المسلم لا يقتل بالذمي
 وعلى ان الكافر لا ينكح مؤمنة وانه لا يلي امر مؤمنة في نكاح ولا سفر .
 خلافاً لابي حنيفة في السفر . وان الكافر لا يشفع المؤمن . وهذا قول الهادي
 عليه السلام في الاحكام والناصر والمنصور بالله عليهما السلام وهو المختار . وروي
 مثله عن الحسن والشعبي واحمد . وقال الهادي عليه السلام في المنتخب والمؤيد
 بالله عليه السلام وابو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى ان له الشفعة لعموم ادلة
 الشفعة نحو قوله ﷺ الشريك شفيع . وبالقياص علي رد العيب فيما شري من
 مسلم . وتدل علي ان المرتد تبين منه امرأته المسامة . واختلاف هل تبين بنفس
 الردة كما يقول ابو العباس وابو طالب عليهما السلام وابو حنيفة رحمه الله او
 بانقضاء العدة كما يقوله المؤيد بالله عليه السلام والشافعي رحمه الله ولا خلاف ان
 الآية مخصوصة بأمر . منها الدين يثبت للكافر علي المؤمن . ومنها انه ينفق
 المؤمن ابويه الكافرين *

﴿١١١﴾ قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾
 اخرج ابن جرير وابن ابي حاتم وابن المنذر عن ابن عباس في قوله تعالى
 لا يحب الله الجهر بالسوء : قال لا يحب الله ان يدعو علي احد الا ان يكون
 مظلوماً فانه رخص له ان يدعو علي من ظلمه وإن يصبر فهو خير له . وقيل
 رخص له ان يهتك ستر الظالم وهتك ستره بان يذيعه ويظهر امره : قال الحاكم
 رحمه الله تعالى تجوز غيبة الناسق المجاهر لقوله عليه الصلاة والسلام من اتى
 جلباب الحياء فلا غيبة له : اخرجه الخرائطي في مساوي الاخلاق والبيهقي وضعفه

والخطيب والديلمي وابن عساكر وابن النجار عن انس ، وتدل الآية على أن من جهر بكلمة الكفر مكرها لم يكفر : وإذا ثبت بطلان حكم لفظ الكفر مع خشية الظلم ان لم يقل فكذا يلزم في سائر الاحكام من البيع والعناق والطلاق وهذا قول الاثمة والشافعي ، وقال أبو حنيفة تصح افعال المكره الا البيع والردة والافرار *

﴿١١٢﴾ قوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِي كَرِهَ مِنْهُ حَقُّ الْاِثْنَيْنِ﴾ أخرج الواحدي عن جابر بن عبد الله قال اشتكيت فدخل علي رسول الله ﷺ وعندي سبع أخوات فنفخ في وجهي فافقت ، فقلت يا رسول الله أوصي لاخواتي بالثلثين فقال أحسن ، فقلت الشطر قال احسن ثم خرج وتركني ، قال ثم دخل علي وقال يا جابر إني لأراك تموت في وجعك هذا ، إن الله تعالى قد نزل علي فبين الذي لاخواتك ؛ جعل لاخواتك الثلثين ، وكان جابر يقول نزلت هذه الآية في ، يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ، قلت وفيه عبد الرحمن التميمي مجهول ، وهذه الآية تسمى آية الصيف لان الله سبحانه وتعالى أنزل في الكلاله آيتين آية في الشتاء وآية في الصيف وهي هذه ، وقد اختلف في الكلاله من أريد بها ، ف قيل أريد بها الميت الذي ليس له والد ولا ولد ، وقيل هم القرابة ما عدا الوالد والولد : وقيل بنو العم الا باعد فعلى الاول ذلك مأخوذ من كل السيف اذا ذهب حمده : وعلى الثاني من التكامل

وهو الاحاطة : وقد دلت هذه الآية الكريمة على أن فرض الاخت مع عدم الولد النصف ، وأن فرض الاختين الثلثان ؛ وأن الاخ اذا ورث الاخت ولا ولد لها فله الجميع : وأن ميراث الاخوة ذكوراً واناثاً للذكر مثل حظ الانثيين ؛ وعلى أن الميت اذا خلف بنتاً وأختاً فلا ترث الاخت ، وهو قول الناصر عليه السلام والامامية ، وقالت القاسمية وعامة فقهاء الامصار بتوريث الاخوة مع البنات وهو المختار ، حجة الاولين الظاهر في قوله تعالى ؛ ليس له ولد ، والولد يعنى الذكر والانثى ، وقوله تعالى ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، قلنا المراد به الذكر والعدول اليه لحديث امرأة سعد بن الربيع : وقد ادعى أبو طالب الاجماع ونوزع بخلاف ابن عباس ، واحتجوا بما رواه الناصر عليه السلام عن أمير المؤمنين علي عليه السلام من النبي ﷺ أنه قال لا يرث الاخوة والاختوات مع ولد ذكر أو أنثى : وان الولد القوي ذكر الله في كتابه هو الذكر والانثى : والجواب ان ما ذكرناه اظهر والله أعلم *

سورة المائدة

(١١٢) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَتُ الْأَنْعَامِ إِلَّا الْغَنَاءُ يَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾
 أصل العقد في اللغة الشد والربط ثم استعمل استعمالاً غالباً في عهود الحلف وأطلق مجازاً على عهود الله سبحانه وتعالى من التحليل والتحريم وأوفوا بعهدي أوف بعهديكم : فيحتمل أن يكون المراد بالعقود هنا عهود الله تعالى بدليل تعقيبه بذكر التحليل والتحريم : وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما : ويحتمل

أن المراد ماغلب عليه الاستعمال وهذا قول قتادة ، ويحتمل أن يراد الامران جميعاً ، ولا شك أن الوفاء بجميع ذلك متعتم ، فاما عقود الخلف فلقوله تعالى ، وأوفوا بعهده الله إذا ما هدتهم ولا تنتقضوا الايمان بعد توكيدها ، وقوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم ينكم وينهم ميثاق ، وقوله تعالى ، الا على قوم ينكم وينهم ميثاق ، وقوله تعالى وإما يخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين ، وغير ذلك من الآيات والاخبار ، والعلم يحيط بأن الوفاء من معالم الدين ، ومكارم أخلاق المتقين ؛ فيجب على كل مؤمن من إمام وغيره الوفاء بما حاقده عليه ما لم يكن الشرط حراماً ؛ وخروج مسلم في صحبته عن حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه قال ما معني أن أشهد بداراً إلا أني خرجت أنا وأبي حراً فأخذنا كفار قريش فقالوا إنكم تريدون محمداً فقلنا ما نريده وما نريد الا المدينة فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لنصرفن الى المدينة ولا نقاتل معه فأتينا رسول الله ﷺ فاخبرناه الخبر قال انصرفا نفي ملهم بعهدهم ونستعين الله عليهم ، ثم أحل الله سبحانه وتعالى في هذه الآية وفي سورة الحج بهيمة الانعام وهي الثمانية الازواج التي ذكر تفصيلها في كتابه العزيز ثم أحلها حلالاً مطلقاً واستثنى منها شيئاً ووعد ببيانها حتى يعظم موقعه في النفوس فتتوفر الدواعي اليه فقال ؛ الا ما يتلى عليكم ، ثم بينه في هذه السورة بقوله تعالى ؛ حرمت عليكم الميتة والدم الآية ثم أحل سبحانه وتعالى بهيمة غير الانعام من الصيد بقوله تعالى ، فكلوا مما أمسكن عليكم ، وبين النبي ﷺ حكم غير ذلك من البهائم ، فروي عن ابي ثعلبة الخشني (١) قال نهى ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ، أخرجه

(١) بضم المعجمة الاولى في اسمه واسم ابيه اختلاف اه خلاصة

الجماعة ، وحرم الحمر الانسية والليل ، فروي عن ابي ثعلبة الخشني قال حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الاهلية متفق عليه ، ورواه احمد وزاد ولحم كل ذي ناب من السباع ، وعن خالد بن الوليد نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع ، اخرج ابو داود وابن ماجه وحرم الله سبحانه وتعالى علينا الصيد في حال الاحرام وذلك بحمل وسيأتي بيانه
 ان شاء الله تعالى *

﴿١١٤﴾ قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ اخرج ابن جرير عن السدي قال أقبل الحطييم بن هند البكري حتى أتى النبي ﷺ فدعاه فقال الى ما تدعو فاخبره وقد كان النبي ﷺ قال لاصحابه يدخل اليوم عليكم رجل من ربيعة يتكلم بلسان شيطان فلما اخبره النبي ﷺ قال انظروا لعلي اسلم ولي من اشاوره فخرج من عنده فقال رسول الله ﷺ لقد دخل بوجه كافر وخرج بعقب غادر فر بسرح من سرح المدينة فساقه ثم اقبل من عام قابل حاجا قد قلد واهدى فاراد رسول الله ﷺ ان يبعث اليه فنزلت هذه الآية حتى بلغ ولا آمين البيت الحرام فهى الله سبحانه المؤمنين ان يفعلوا كما فعل المشركون عام الحديبية مع رسول الله ﷺ واصحابه حين أحلوا شعائر الله ومنعوا الهدي ان يبلغ محله وصدوم عن المسجد الحرام تعظيما لشعائر الله وتفخيما ، وقد كانت الجاهلية تحرمه وتعظمه ثم ورد الشرع بذلك ، وشعائر الله معالم دين الله وقد ذكرها الله سبحانه وتعالى في

مواضع من كتابه العزيز فقال ، ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ،
وقال الله تعالى ، ان الصفا والمروة من شعائر الله ، واختلفوا في تأويله ، فتميل
المراد به مناسك الحج ، وقيل ما حرم في الاحرام ، وقيل حدود التحليل والتحريم
وقيل حدود الحرم فلا يجاوزها بغير احرام ، وقيل البدن المشعرة ؛ يعني المعامة بأن
يشق في سنامها ، وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة فذهبنا والشافعي ومالك
وأبي يوسف ومحمد أن ذلك مسنون ، وقال أبو حنيفة أنه مثلة ، وكان هذا قبل
تحريم المثلة ، وأجيب بأنه ﷺ فعله بعد تحريم المثلة ، ولنا ما روي من تفسير
قوله تعالى ؛ لا تحلوا شعائر الله أنه أراد بذلك ما شعر ، أي علم من الهدايا ،
وليس في الآية أمر بالاشعار فنقول بوجوبه فلهذا قلنا إنه سنة ، وقال المنصور
بالله عليه السلام اشعار البدن واجب ، ولعله أخذه من قوله ﷺ خذوا عني
مناسككم ، وقد اشعر رسول الله ﷺ ، فروي عن ابن عباس ان النبي ﷺ
صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا بنافه واشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلمت
الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت على البيداء أهل بالحج ، أخرجه
مسلم وابو داود ، وأخرج الترمذي عنه ان رسول الله ﷺ قلده نعلين واشعر
الهدى في الشق الايمن بذى الحليفة واماط عنه الدم ، وفي رواية النسائي ان
رسول الله ﷺ اشعر بدنه من الجانب الايمن وسلمت الدم عنها وقلدها ،
والاشعار عندنا وعند الشافعي شق سنامها الايمن حتى يسيل الدم وسلمته كما فعل
النبي ﷺ ، وعند مالك وأبي يوسف ومحمد سنامها الايسر ، لما روى ابن عباس
انه اشعر بدنه من الجانب الايسر ؛ أخرجه ابو داود ، قلنا قال ابن عبد البر هذا
منكر في حديث ابن عباس والصحيح رواية مسلم ، وهذا الاشعار عندنا في البدنة

دون البقرة ، وقال الشافعي تشعر البقرة . اما الشاة فلا تشعر وفاقا ، واما الشهر الحرام فقد تقدم الكلام عليه في سورة البقرة واما الهدي فالاراد به الانعام تهدي الى البيت العتيق وقد ذكرها الله تعالى في مواضع من كتابه العزيز وجعلها من شعائره فقال ، ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع الى اجل مسمى ثم جعلها الى البيت العتيق . وقال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله . وقال تعالى والهدي معكوكا أن يبلغ محله ، والقلائد يحتمل أن يراد بها الهدي المقلدة وانما افردتها بالذكر تفخيما وتعظيما لشأنها ، ويحتمل أن يراد بها أصحاب القلائد على حذف مضاف . ويحتمل أنه أراد القلائد نفسها لتعلق القرية بها ، قال قتادة كان الرجل اذا خرج الى الحج يقلد بدنة من لحاء (١) شجر الحرم فلا يعرض له احد ، ولا خلاف في استحباب تقليد الابل والبقر ؛ واما تقليد الغنم فعند الاثمة والشافعي انها تقلد لما روت عائشة قالت اهدي رسول الله ﷺ الى البيت مرة غنما فقلدها . رواه مسلم والنسائي ؛ وقال ابو حنيفة ومالك ان الغنم لا تقلد ؛ قال الامام يحيى عليه السلام ويستحب تقليد الغنم بما يخف عليها كالودع ، قال في النهاية واستحبوا توجيه الهدي الى القبلة في حين تقليده ، وقوله تعالى ؛ ولا آمين البيت الحرام . قيل من المسلمين وهو ظاهر ، وقيل من الكفار . فاختلف في حكم هذه الآية ، فقيل منسوخ بقوله تعالى ، فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا . قال بعض المتأخرين وفي هذا نظر ؛ فان اكثر اهل العلم على ان المائدة نزلت بعد برآة والمتقدم لا ينسخ المتأخر ، هذا وقد روى البخاري في جامعه عن البراء أنه قال آخر آية نزلت . يستفتونك قل (١) يقال لحوت الشجرة ولحيتها والتمحيها اذا أخذت لحاءها وهو قشرها اه نهاية

الله يفتيكم في الكلالة وآخر سورة نزلت برآة ولان برآة نزلت في سنة تسمع
وبعث رسول الله ﷺ عليا كرم الله وجهه بعشر آيات من أولها الى مكة ليقرأها
على أهل الموسم فقرأها عليهم يوم النحر ثم نادى ألا لا يطوفن بالبيت عريان ولا
يطوفن بملحمانا هذا مشرك . وقال آخرون إنه محكم وإنه امرنا مسبحانه أن لا نخيف
من يقصد بيته من المسلمين . بدليل قوله تعالى يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا ،
أي أن يقيهم وأن يرضى عنهم وهذا انما يليق بالاسلم لا بالكافر . قوله تعالى وإذا
حللتم فاصطادوا . ظاهر الامر للوجوب الا أنه هاهنا يفيد الاباحة لأنه لما كان المانع
من الاصطياد هو الاحرام لقوله تعالى . غير محلي الصيد وانتم حرم . فاذا زال
الاحرام رجع الى اصل الاباحة .

*

﴿١١٥﴾ قوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ اَنْ صَدُّوْكُمْ عَنْ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اَنْ يَّمْتَدُّوْا وَتَعَاوَنُوْا عَلٰى الْاَبْرِ وَالتَّقْوٰى وَلَا تَعَاوَنُوْا عَلٰى
الْاَثَمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ أي لا يحملنكم ويكسبنكم بغض قوم وعداوتهم بأن صدوكم
عن المسجد الحرام على ان تظلموهم وتتجاوزوا الحد للمكافأة وقوله تعالى .
وتعاونوا على البر والتقوى . يدل على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وعلى انه لا يجوز اعانة متعمد ولا عاص . فيدخل في ذلك تكثير سواد الظلمة
بقول أو فعل أو أخذ ولاية أو مساكنة وقوله تعالى : ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان ، أي لا يعن بعضكم بعضا على الظلم والمعاصي : واخرج أحمد وعبد بن
حميد في هذه الآية والبخارى في تاريخه عن وابصة قال أتيت النبي ﷺ وأنا لا

أريد ان أدع شيئاً من البر والاثم الاسألته عنه ، فقال لي يا وابصة أخبرك عما
جئت تسأل عنه ام تسأل ، قلت يا رسول الله أخبرني قال جئت لتسأل عن البر
والاثم ثم جمع اصابعه الثلاث فجعل ينكت بها في صدري ويقول يا وابصة استفت
قلبك : استفت نفسك ، البر ما اطمأن اليه القلب واطمأنت اليه النفس ، والاثم
ما حاك في القلب وتردد في الصدر ، وان أفتاك الناس وأفتوك :

*

﴿١١٦﴾ قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَ
لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ
إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُكِيَ عَلَى النَّسَبِ وَأَنَّ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ
فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ
دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ شرع
سبحانه وتعالى في تفصيل الاستثناء الموعود به في قوله تعالى ، الا ما يئلى عليكم ،
فقال ، حرمت عليكم الميتة ، والمجموع أحد عشر نوعاً « الاول » الميتة كانوا
يقولون انكم تأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله ، قالت العقلاء الحكمة في
تحريم الميتة ان الدم جوهر لطيف ، فاذا مات الحيوان حثف أنفه احتبس الدم
في عروقه ، وتغفن فيحصل من أكله مضار كثيرة « الثاني » الدم كانوا يأكلون
الفصيد وهو دم كان يجعل في مِعَى من فصد عرق ثم يشوى فيطعم الضيف في

الْأَزْمَةُ وَمِنْهُ النُّلُّ؛ لَمْ يُحْرَمَ مِنْ فُصْدِهِ (١) «الثالث» لحم الخنزير قالت العلماء الغذاء يصير جزءاً من جوهر المقتدى فلا بد أن يحصل للمقتدى اخلاق وصفات من جنس ما كان حاصلاً في الغذاء، والخنزير مطبوع على الحرص والشره فحرم أكله لئلا يتكيف الانسان بكيفيته، واما الغنم فانها في غاية السلامة وكنها طارية من جميع الاخلاق فلا تتغير من أكلها أحوال الانسان «الرابع» ما اهل لغير الله به والاهلال رفع الصوت وكانوا يقولون عند الذبح باسم اللات والعزى «الخامس» المنخنقة كانوا في الجاهلية يخنقون الشاة فاذا ماتت أكلوها وقد ينخنق الصيد بحبل الصائد وقد يدخل رأسها بين عودين من الشجرة فتخنق فتموت، وبالجمللة فبأي وجه انخنقت فهي حرام «السادس» الموقوذة وهي المقتولة بالخشب وقذها اذا ضربها حتى ماتت ومنه مارى بالبندق فمات «السابع» المتردية التي تقع في الردى وهو الهلاك وتردى اذا وقع في بئر أو سقط من موضع مرتفع، ويدخل فيه ما أصابه سهم فتردى من شامخ فمات «الثامن» النطيحة التي تنطحها أخرى فتموت بسببه ولا يخفى ان هذه الاصناف الاربعة داخلة في الميتة (٢) دخول الخاص في العام فافردت بالذكر لمزيد البيان والمهاء فيها لانها صفات

(١) أي لم يجب من نال بعض حاجته، من القصيد الذي كافي لعمله أهل الجاهلية في الازمة انتهى اساس بلاغه (*) وفي القاموس ما لفظه وبات رجلاً عند أعراجه فالتقيا صباحاً فسأل احدهما صاحبه عن القرى فقال ما قرئت وانما فصد لي . فقال لم يحرم من فصد له وسكن الصاد قتيلاً وروى من فزد له بالزاي وقصد له بالناف أي اعطى قصداً أي قليلاً . أي لم يحرم القرى من فصدت له الراحلة لحظي بدنها . يضرب فيمن نال بعض المقصد . والقصيد دم كان يوضع في معى ويشوى انتهى (٢) لان المراد بالميتة في عرف الشرع ما مات حتف أنفه أو قتل على هيئة غير مشروعة انتهى :

الشاة بناء على أغلب ما يأكله الناس . وانما أنت النطيحة مع انفعيلا بمعنى مفعول
لا تدخله الهاء كقولهم كف خضيب ولحية دهن وعين كحيل لان الموصوف
غير مذكور تقول مررت باسراة قتييل فاذا حذفت الموصوف قلت بقتيلة
فلان لثلا يقع الاشتباه « التاسع » ما أكل السبع وهو اسم على ماله ناب ويعدو
على الانسان ويفترس الحيوان كالاسد وما دونه قال قتادة كان اهل الجاهلية اذا
جرح السبع شيئا فقتله وأكل بعضه أكلوا ما بقي فخرمه الله تعالى . وعنه اراد
السبع غير المعلم . فاما السبع المعلم اذا اكل بعض الصيد . فذهبنا ومالك والليث
والاوزاعي وأحد قولي الشافعي وهو مروى عن علي عليه السلام وغيره من
الصحابه رضى الله عنهم جواز ذلك . وقال ابو حنيفة وصاحباة والشافعي في قوله
المشهور انه لا يحل اذا اكل . قال ابو حنيفة ويتبين ان ما صاده قبل ذلك
حرام ، وقال صاحبنا والشافعي في القديم غير حرام ، وحكى في النهاية ان منهم
من اشترط ذلك في الكلب دون غيره ، ومنهم من قال اما جوارح الطير فلا
تحرم وان اكلت لان تضرها بالاكل ، حجتنا حديث سلمان قال سألت رسول
الله ﷺ عن الصيد يدرك وقد اكل منه الكلب فقال كله وان لم تدرك الا
نصفه حكاة في الشفاء . وعن مالك أنه بلغه عن سعد بن ابي وقاص أنه سئل عن
الكلب المعلم اذا قتل الصيد ، فقال سعد كل وان لم يبق الا بضعة واحدة ،
أخرجه في الموطا ، وعن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله ﷺ في صيد
الكلب اذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله تعالى فكل وإن أكل منه وكل
ما ردت عليك يدك ، أخرجه أبو داود ، حجتهم حديث عدي بن حاتم قال سألت
رسول الله ﷺ فقلت انا قوم نتصيد بهذه الكلاب ، فقال اذا ارسلت كلابك

المعلمة وذ كرت اسم الله تعالى فكل مما امسكن عليك الا ان يأكل الكلب فلا
 تأكل فاني أخاف ان يكون انما امسك على نفسه ، اخرج به البخارى ومسلم ،
 والجواب ان حديث ابي ثعلبة الخشني أصل في الإباحة ، والنهي في حديث عدي
 ابن حاتم على معنى التنزيه دون التحريم وقد ذكرهما الخطابي ولفق بينهما بهذا ،
 وفي الآية حذف التقدير وما أكل منه السبع قوله ، الا ما ذكيتم ، الذكاة في
 اللغة تمام الشيء فنه الذكاة في الفهم وفي السن التمام فيها ، والمذاكي من الخيل التي
 قد أتى عليها بعد قروحها سنة او سنتان ، فالتذكية كمال الذبح ، اما المستثنى منه
 فعن علي عليه السلام وابن عباس والحسن وقتادة انه جميع ما تقدم من قوله ،
 والمنخقة الى قوله وما أكل السبع ، والمعنى انك اذا ادركت ذكاته بان وجدت
 له عيناً تطرف أو ذنباً يتحرك أو رجلاً تركض فاذبح فهو حلال لان ذلك دليل
 الحياة المستقرة ، وقيل إنه مختص بقوله ، وما أكل السبع ، وقيل انه استثناء
 منقطع من المحرمات كانه قيل لكن ما ذكيتم من غير هذا فهو حلال ، او من
 التحريم اى حرم عليكم ما مضى الا ما ذكيتم فانه لكم حلال ، قال في الثمرات
 وما هنا فرع وهو اذا ادرك الصيد من الكلب ونحوه وفيه حياة ولم يقدر على
 ذبحه ، فقال الاخوان يحرم لقوله تعالى ، الا ما ذكيتم ، وهذا غير مذكى ، وقال
 مالك والشافعي والوافي اذا لم يقدر على ذبحه حتى مات جاز أكله لانه لا يؤمر
 الا بما يقدر عليه فإذا مات فوراً قبل ان يتمكن لو كان معه آلة حل ، وقال اصحاب
 ابي حنيفة ان كانت الجراحة مما لا يبقى معه الحيوان أكل ، وان كان يبقى لم يؤكل
 والمختار للمذهب ما ذكره الاخوان « العاشر » ما ذبح على النصب وجمعه انصاب
 كطنب واطناب وهو كل ما نصب فعبد من دون الله قاله الجوهري ، وضعف

انه حينئذ يكون كالتركاز لقوله ، وما أهل لغير الله به : وقال ابن جريج
الانصاب ليست باصنام فان الاصنام حجارة مصورة منقوشة وهذه الانصاب أحجار
كانوا ينصبونها حول الكعبة وكانوا يذبحون عندها للاصنام وكانوا يلطخونها
بذلك الدماء ويشترحون اللحوم عليها : فالمراد ما ذبح على اعتقاد تعظيم النصب
ويحتمل ان يكون الذبح للاصنام واقفاً عليها : وقيل النصب جمع اما لنصاب
ككتاب وكتب أو لنصب كسقف وسقف « الحادي عشر » ما ابتدئته
أهل الجاهلية وان لم يكن من جملة المطاعم أي حرم عليكم ان تستقسموا
بالازلام وانما ذكركم مع الذبح على النصب لانهم كانوا يفعلون كلا منهما عند البيت
كان أحدهم اذا اراد سفراً أو غزواً أو تجارة أو نكاحاً أو أمراً آخر من معازم
الامور ضرب بالقداح ، وكانوا قد كتبوا على بعضها أمرني ربي وعلى بعضها
نهاني ربي وتركوا بعضها غفلاً عن الكتابة ، فان خرج الأمر أقدم على الفعل ،
وان خرج الناهي أمسك ، وان خرج الفقل أعاد العمل ؛ فعنى الاستقسام
بالازلام طلب معرفة الخير والشر بواسطة ضرب القداح ؛ وقال كثير من أهل
اللغة الاستقسام هو اليسر المنهى عنه ، والازلام قداح اليسر ، والتركيب يدور
على التسوية والاجادة ، يقال ما احسن ما زلّم سهمه أي سواه ، ورجل مزلّم اذا
كان مخفف الهيئة ، وامرأة مزلّة اذا لم تكن طويلة ، ذلكم فسق ، اشارة الى
جميع ما تقدم أي تناولها فسق ، ويحتمل ان يرجع الى الاستقسام بالازلام فقط
وكونه فسقاً بمعنى اليسر ظاهر ، وأما بمعنى طلب الخير والشر فوجه انهم كانوا
يجعلونها عند اصنامهم ويعتقدون ان ما خرج من الخير والشر هو ارشاد الاصنام
واعانتها فلذلك كان كفراً وفسقاً ، وقال الواحدي انما حرم لانه طلب معرفة

الغيب وأنه مختص بمعرفته ، وضعف بأن طلب الظن بالامارات المتعارفة غير
منهي عنه كالتعبير والقائل وقوله تعالى ، اليوم يئس الذين كفروا من دينكم ، قيل
ليس المراد يوم ما بعينه وإنما المراد الزمان الحاضر وما يتصل به من الازمنة الماضية والآتية
كقوله كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم شيخ ، وقيل المراد به يوم معين وذلك أنها
نزلت يوم الجمعة بعد العصر وكان يوم عرفة في حجة الوداع والنبي ﷺ واقف
على ناقته العضباء ، والمراد يئسوا من أن تحلوا هذه الخبائث بعد أن جعلها الله تعالى
عمرمة ، أو يئسوا من أن يغلبوكم على دينكم لأنه حقق وعده باظهار هذا الدين
على سائر الأديان ، فلا تخشعوا واخشون ، أخلصوا الى الخشية ، قيل في الآية دلالة على
عدم جواز التقية ؛ قوله تعالى ؛ اليوم اكملت لكم دينكم ؛ عن ابن عباس أنه قرأ الآية
اليوم اكملت لكم دينكم فقال يهودي لوزات هذه الآية علينا لا نخذنا يومها عيداً فقال
ابن عباس فأنزلت في يوم عيدين اثنين في يوم جمعة يوم عرفة أخرجه الطيالسي
وعبد بن حميد والطبراني والبيهقي ؛ وقد سئل هاهنا أنه يلزم أن الدين كان ناقصاً قبل
ذلك وكيف يجوز أن يكون النبي ﷺ مواضعاً على الدين الناقص أكثر عمره ،
واجيب بأنه كقول الملك اذا استولى على عدوه اليوم كل ملكنا ، وزيف بأن
السؤال بعد باق لأن ملك ذلك الملك لا بدوان يكون قبل قهر العدو ناقصاً ،
وقيل المراد أني اكملت لكم ما يحتاجون اليه في تكاليفكم من تعليم الحلال والحرام
وقوانين القياس واصول الاجتهاد ، وضعف بأنه يلزم أن لا يكمل لهم قبل ذلك
اليوم ما كانوا محتاجين اليه من الشرائع وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير
جائز ، والمختار في الجواب ان الدين كان ابداً كاملاً بمعنى ان الشرائع النازلة من
عند الله في كل وقت ناسخة أو منسوخة أو بمجمل أو مبينة أو غير ذلك كفاية بحسب

ذلك الوقت : وفي آخر زمان البعثة حكم ببقاء الاحكام على حالها من غير نسخ
 وزيادة ونقص الى يوم القيمة ، قال نفاعة القياس : اكمال الدين أن يكون حكم كل
 واقعة منصوصاً عليه فلا فائدة في القياس ، وأجيب بأن اكماله هو جعل النصوص
 بحيث يمكن استنباط احكام نظائرها منها ، قالوا تمكين كل احد أن يحكم بما
 غلب على ظنه لا يكون اكمالا للدين وانما يكون انقاء للناس في ورطة الظنون
 والاهوام . واجيب بأنه اذا كان تكليف كل مجتهد أن يعمل بمقتضى ظنه كان
 كل مجتهد قاطعاً بأنه حامل بحكم الله تعالى قوله تعالى ، وأتممت عليكم نعمتي ،
 أعلم أن قوله ، ذلكم فسق الى قوله ورضيت لكم الاسلام ديناً ، اعتراض أكد
 به معنى التحريم لان تحريم هذه الخبائث من جملة الدين الكامل والنعم الشامل
 ثم بين الرخصة بقوله ، فن اضطر في نخصة ، في مجاعة وأصل الخمس ضمور
 البطن ، غير متجانف ، غير منحرف الى اثم بأف يأكل فوق الشبع أو طاصياً
 بسفره وقد مر القول في هذه الرخصة * ﴿١١٧﴾ قوله تعالى
 ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا ذَلَمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَّابِينَ تُعَلِّقُونَهُنَّ
 مِمَّا عَلَيْهِمْ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾
 أخرج القرطبي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في سننه
 عن أبي رافع قال جاء جبريل الى النبي ﷺ فالتأذن عليه فأذن له فأبطأ فأخذ
 ردأه فخرج اليه وهو قائم بالباب ، فقال قد اذنا لك بقال اجل ولكنا لا ندخل
 بيتاً فيه صورة ولا كلب فنظر فاذا في بعض بيوتهم جرو . قال ابو رافع فامرني
 ان اقتل كل كلب بالمدينة ففعلت وجاء الناس فقالوا يا رسول الله ماذا يحمل من
 هذه الامة التي أمرت بقتلها فسكت النبي ﷺ فانزل الله تعالى . يسألونك

ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مأكولين ، فقال
 رسول الله ﷺ إذا أرسل الرجل كلبه وذكر اسم الله عليه فامسك عليه
 فليأكل مما لم يأكل ، وأخرجه الحاكم مختصراً ، وقد أحل الله سبحانه وتعالى
 بهذه الآية شيتين ، أحدهما الطيبات من الرزق ، والمراد بالطيب في هذه الآية
 ما تستطيبه نفوس العرب ، وعزاه الواحدي إلى عامة المفسرين ، فقال قال المفسرون
 أحل الله للعرب ما استطابوا مما لم ينزل بتحريمه تلاوة ، فكل حيوان استطابته
 العرب فهو حلال ، وكل حيوان استخبثته العرب فهو حرام ، وهذا التفسير
 ظاهر من قوله تعالى ، ويحرم عليهم الخبائث ، والثاني الصيد بما علم من الجوارح
 وقد اختلف فيها فخرج أبو طالب للقاسم والهادي عليهما السلام أن المراد بذلك
 ذوات الأنياب كالكلب والفهد إذا علم ، دون جوارح الطير ذوات الخالب
 كالبازي والصقر والشاهين والعقاب ، لأنه قال تعالى مأكولين تعلمونهن وهذه
 لا تعلم بل تأخذ في حال جوعها لنفسها وقد قال تعالى ، فكلوا مما أمسكن
 عليكم ، وإذا ثبت ذلك فهي غير مذكرة فدخلت في اسم الميتة ، وقال أبو حنيفة
 والشافعي وعامة الفقهاء ورواية عن زيد أن الجوارح التي يحل صيدها ما قبل
 التعليم من ذي ناب كالكلب والفهد والثمر وذي مخالب كالذليور المذكورة ، قال
 في النهاية حتى المهر أن تعلم ، واحتجوا بعموم الآية ، وأعلم أن هذه الجوارح
 لا يحل صيدها إلا إذا كانت معمة لهذه الآية فإن التكليل التضرية على الصيد
 ولا بد من إرساله والتسمية فلو عدى فقتل الصيد لم يحل ولو أرسله ولم يسم لم
 يحل للآية ولحديثي أبي ثعلبة وعدي بن حاتم *

﴿١١٨﴾ قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا
 الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
 وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ
 مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ (فائدة) إعادة لفظ اليوم أن
 يعلم بقاء هذا الحكم عند اكمال الدين واستقراره وقوله تعالى، وطعام الذين أوتوا
 الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم، روي عن زيد بن علي وطامة الفقهاء وجعفر
 الصادق والامامية والامير الحسين والامام يحيى بن حمزة عليهم السلام ان المراد بالطعام
 الذبائح لان ما قبل هذه الآية في بيان حكم الصيد والذبائح ولان ماسوى الصيد
 والذبائح محلة قبل ان كانت لاهل الكتاب وبعد ان صارت لهم فلا يبق
 لتخصيصها باهل الكتاب فائدة، وقال القاسم والهادي والناصر ومحمد بن عبدالله
 ورواية عن زيد بن علي عليهم السلام المراد به الحبوب، قالوا فذبائح اهل الكتاب
 داخلة فيما حرم لقوله تعالى، الا ما ذكيتم، وهذا خطاب للمسلمين، قل الذين
 جوزوا ذبائحهم اراد باهل الكتاب اليهود والنصارى واختاف في نصارى
 العرب، فعن ابن عباس والحسن وسعيد بن المسيب والشعبي وقتادة تجوز ذبائحهم
 قال الحاكم ومنعه الشافعي، وأما بنو تغلب فعن علي عليه السلام انه استثنى نصارى
 بني تغلب وقال ليسوا على الذم انية ولم يأخذوا منها الا شرب الخمر وبه اخذ
 الشافعي وأجاز ذلك ابن عباس، قال جار الله وهو قول عامة التابعين وبه أخذ
 أبو حنيفة وأصحابه، وحكم الصابيين حكم اهل الكتاب عند أبي حنيفة
 وقال صاحباهم صنفان صنف يقرأون الزبور ويددون الملائكة فهم اهل كتاب،

وصنف لا يقرأون كتاباً ويعبدون النجوم فليسوا أهل كتاب. وأما المجوس فلاكثر
 على تحريم ذبائحهم لقوله ﷺ سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم
 ولا آكلي ذبائحهم، أخرجه ابن سعد في طبقاته، وأخرج البيهقي من حديث
 وكيع عن سفين عن قيس عن الحسن بن محمد بن علي عليهم السلام قال كتب
 رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام فمن أسلم قبل، ومن أبي
 ضربت عليه الجزية غير ان لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة، قال عبد
 الحق (١) هذا مرسل قال صاحب البدر قلت ومعلوم فان قيس بن الريس ممن
 ساء حفظه قال البيهقي اجماع اكثر المسلمين عليه يؤكده، وعن ابن المسيب اذا
 كان المسلم مريضاً وامر المجوسي ان يذكر اسم الله تعالى ويذبح فلا بأس، وقال ابو
 نور وان امره بذلك في حال صحة فلا بأس وقد أفادت الآية تحريم طعام المشركين غير
 أهل الكتاب وقوله تعالى والمحصنات، أي الحرائر أو العفائف من المؤمنات
 وعلى الثاني يدخل فيه نكاح الاماء وقد رجع الاول بانه تعالى قال اذا آتيتموهن
 أجورهن، ومهر الاماء لا يدفع اليهن، ونكاح المحصنات هاهنا مطلق ونكاح
 الامة مشروط وقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب، ظاهره يدل
 على جواز نكاح الكتابية وهذا مذهب اكثر الفقهاء والمفسرين ورواية عن
 عن زيد بن علي عليه السلام والصادق والباقر واختاره الامام يحيى بن حمزة وقال
 انه اجماع الصدر الاول من الصحابة رضي الله عنهم وان عثمان رضي الله عنه قد
 نكح نائلة بنت الفرافصة وهي نصرانية فلما توفي عثمان خالها معاوية وقالت

«١» عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ الأزدي الأشبلي ويدعى أيضاً بالحرط
 الخراط كان طارفاً بالحديث وعالماً وكانت وفاته سنة (٥٨١)

ما يوجبك مني فقال ثنيتاك ققلعتهما وأمرت بهما إليه ، ونكح طلحة رضي الله عنه نصرانية ، ونكح حذيفة رضي الله عنه يهودية ، وأخرج ابن جرير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ تزوج نساء أهل الكتاب ولا يتزوجون نساءنا ، وقال القاسم والهادي والناصر ومحمد بن عبد الله وعامة القاسمية وهو مروى عن ابن عمر أنه لا يجوز لمسلم نكاح كافرة كتابية أو غيرها ، واحتجوا بقوله تعالى في سورة البقرة ؛ ولاتنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ، قالوا هذا في المشركين لا في الكتابيات ، قلنا هو متناول للكفار من أهل الكتاب لقوله تعالى ، وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله ، فتعالى الله عما يشركون ؛ ولقوله تعالى ، اتخذوا احوالهم وديانهم أرباباً من دون الله الى قوله تعالى ، سبحانه عما يشركون ، ولقوله ﷺ اذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان أبوا فادعهم الى الجزية وعقد الذمة فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، سمي من يقبل الجزية وعقد الذمة بالمشرك ، وقال أبو بكر الاصم كل من جحد رسالته فهو مشرك من حيث ان تلك المعجزات التي ظهرت على يده خارجة عن طوق البشر وهم انكروها وأضافوها الى الجن والشياطين فقد أثبتوا لله تعالى شريكاً في خلق هذه الاشياء الخارجة عن قدر البشر احتج المخالف بأنه تعالى فصل بين أهل الكتاب والمشركين في الذكر حيث قال ، ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين ، لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضي التغاير ، واجيب بان كفر الوثني أغلظ وهذا القدر يكفي في العطف أو لعله خص أولاً ثم هم ، ولان أكثر عبدة الاوثان مقرون بان إله

العالم واحد وانه ليس له في الالهية بمعنى خلق العالم وتديره شريك ، مانعبدكم
الا ليقربونا الى الله زلفى ، فظهر ان وقوع اسم الشرك عليهم ليس بحسب اللغة بل
بالشرع واذا كان كذلك فلا يبعد بل يجب اندراج كل كافر تحت هذا الاسم
لا سيما وقد تواتر النقل عن النبي ﷺ بتسمية كل كافر مشركا ، قالوا سلمنا ان
المشركات تشمل الكافرات لكنها منسوخة أو مخصوصة بقوله : والمحصنات
من الذين اتوا الكتاب ، لان سورة المائدة كلها لم ينسخ شيء منها ؛ وهو قول
ابن عباس والاوزاعي لا يقال لعل المراد من آمن بعد ان كان من أهل الكتاب
لان قوله ، والمحصنات من المؤمنات ، يشمل من آمن منهن فيبقى ، والمحصنات
من الذين اتوا الكتاب ؛ ضائعا وقوله تعالى ، اذا آتيتموهن أجورهن ، فيه ان
من تزوج امرأة وعزم على أن لا يعطيها صداقا كان كالزاني ، والزنا ضربان سفاح
وهو الذي على سبيل الاعلان ، واتخاذ خدن وهو على سبيل الاسرار ، فحرمهما
الله تعالى في الآية وأحل الزوج بهن بالشروط والاركان ؛

*

﴿١١٩﴾ قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ
أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا
طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ
حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ

هذا عنده ما به
واجب على من هو
منه في علمه
موسم في علمه

٢٢٤

سورة المائدة

تَشْكُرُونَ ۖ إِذَا قُمْتُمْ إِذَا شَعَرْتُمْ دَارْتُمْ ذَلِكَ ۖ وَوَجْهٌ هَذَا الْمَجَازُ إِنْ الْإِرَادَةُ الْجَازِمَةُ
سَبَبٌ لِحَصُولِ الْفِعْلِ ۖ وَإِطْلَاقُ اسْمِ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ مَجَازٌ مُسْتَفِيزٌ ۖ وَقَدْ
أَوْجَبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِذِهِ الْآيَةُ الْوُضُوءَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَاخْتَلَفُوا هَلِ الْأَمْرُ
بِالْوُضُوءِ تَبَعٌ لِلْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ أَوْ لَا فَقَالَ بَعْضُ هُوَ تَبَعٌ وَلَيْسَ تَكْلِيْفًا مُسْتَقْلًا
لأنه شرط القيام إلى الصلاة ۖ وَقَالَ قَوْمٌ هُوَ تَكْلِيْفٌ مُسْتَقِلٌ لِأَن قَوْلَهُ ۖ فَاغْسِلُوا
أَمْرٌ ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ ۖ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ مَقِيدٌ بِوَقْتِ التَّهَيُّوتِ لِلصَّلَاةِ ۖ وَأَيْضًا فَانْه
طَهَارَةٌ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ ۖ وَلَسْكَنَ يَرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ ۖ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَنِي
الدين على النظافة ۖ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْتُمْ الْغُرَّ الْمَحْجُلُونَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنْ أَسْبَاغِ الْوُضُوءِ
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثٍ ۖ وَعَلَّقَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَرَضَهُ بِالْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ ۖ فَقَالَ
دَاوُدُ يَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَانْه لَيْسَ الْمُرَادُ قِيَامًا وَاحِدًا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَالْأَمْرُ
لَزِمَ الْأَجْمَالَ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى تَعْيِينِ الْوَقْتِ ۖ وَالْوُضُوءُ الْمُنَاسِبُ مَشْعُرٌ بِالْعَلِيَّةِ
فَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ فَيَجِبُ الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ قِيَامٍ إِلَى الصَّلَاةِ ۖ وَأَيْضًا فَانْه نَظَافَةٌ فَلَا
يَكُونُ مِنْهَا بَدْعٌ عِنْدَ الْإِشْتِغَالِ بِخِدْمَةِ الْمَعْبُودِ ۖ وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْوُضُوءَ
لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى الْمُحْدَثِ لِأَن كَلِمَةَ إِذَا لَا تَفِيدُ التَّكْرَارَ ۖ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لَا مَرَّاتَهُ إِذَا
دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ مَرَّةً أُخْرَى بِالدَّخُولِ ثَانِيًا ۖ وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ الْيَوْمَ الْفَتْحَ فَانْه عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ
وَاحِدٍ فَقَالَ لَهُ هُمَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ ۖ فَقَالَ أَنِي عَمْدًا
فَعَلْتُهُ يَا هُمَيْرُ ۖ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ بَرِيدَةَ ۖ أَجَابَ دَاوُدُ
بِأَنَّهُ الْخَبَرُ الْوَاحِدُ لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ ۖ وَأَيْضًا فِي الْخَبَرِ شَيْءٌ أَنَّ أَحَدَهُمَا وَجُوبُ التَّجْدِيدِ
لِكُلِّ صَلَاةٍ لَا أَقْلَ مِنْ اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ ۖ الثَّانِي أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ يَوْمَ الْفَتْحِ ۖ

وهذه اوهو
المعنى في اصول الفقه
في بيان الرجوع الى القول معتد
على الفعل لا ان الفعل كقولنا لا
خلاف القول كما هو مبسوط هنا كل واحد

والاول يوجب المتابعة ، والثاني مرجوح لان الفتح يقتضي زيادة الطاعة وايضا
التجديد احوط ، وايضا دلالة ظاهر القرآن قولية ، ودلالة الظاهر فعالية ، ودلاله
القولية أقوى ، وينتصر للمذهب بان يقال التيمم على التغوط والمجامع اذا لم
يجد الماء واجب ؛ لقوله تعالى ؛ اوجاء أحد منكم من الغائط ؛ الآية وذلك يدل
على أن وجوب الوضوء قد يكون بسبب آخر غير القيام الى الصلاة فلم يكن
هو مؤثراً وحده ، واذا لم يكن مؤثراً مستقلاً جاز تخلف الاثر عنه ؛ نعم التجديد
مستحب لان رسول الله ﷺ والخلفاء بعده كانوا يتوضئون لكل صلاة
وقال ﷺ من توضأ علي طهر كتب له عشر حسنات ؛ أخرجه النسائي
وابوداود والترمذي وضعفه وابن ماجه والطحاوي وابن جرير عن عمر
والتسمية فرض عندنا ؛ وكذا النية أما التسمية فلقوله ﷺ لا صلاة لمن
لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ؛ رواه أحمد وأبوداود وابن ماجه
عن أبي هريرة ، ولا أحمد وابن ماجه من حديث سعيد بن زيد وابي سعيد مثله
قال الحاكم هذا صحيح الاسناد . وقال به كثير وله اسانيد يشد بعضها بعضها فهو
حسن أو صحيح ، وأما النية فلان الوضوء مأمور به لقوله : فاغسلوا وامسحوا ، وكل
مأمور به يجب أن يكون منوياً لقوله تعالى ، وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين
له الدين ، والاخلاص النية الخالصة فالنية يجب أن تكون معتبرة ، وخالف في
ذلك ابو حنيفة وقوله تعالى . فاغسلوا وجوهكم . قال اهل المذهب الغسل هو
امرار الماء على المحل حتى يسيل عنه مع ذلك . وقال ابو حنيفة والشافعي أنه
امرار الماء على المحل حتى يسيل عنه ، وعن الناصر مجرد الامساس ؛ وحده
المفسول من الوجه عند اهل المذهب من منابت الشعر الى الذقن ، ومن الاذن

الى الاذن فيدخل غسل الجبهة في الاغم ، والنزعتين الصيرتين لاغلبية عدم
 نبت الشعر فيهما ، وما بين الاذن واللحية ، لان هذا اسم الوجه لغة ، وقال مالك
 البياض الذي خلف الاذن ودون العذار لا يغسل بعد نبات اللحية ويغسل قبل
 نباتها ، وقالت الامامية هو ما دارت عليه الوسطى والابهام ، وأما المضمضة
 والاشقاق وتخليل اللحية : فقال الهادي والقاسم والثويد بالله عليهم السلام
 بوجوبها لانه داخل في اسم الوجه بدليل غسله من النجاسة ، وان ما وصله
 لا يفطر به الصائم ، وبانه قد روي عن حماد بن سامة عن عمار بن ابي عمار عن
 ابي هريرة قال أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاشقاق ، رواه الدارقطني
 وقال لم يسنده عن حماد غير هدية (١) وداود بن الحبر (٢) ، وغيرهما يرويه عنه
 عن عمار عن النبي ﷺ لا يذكر أبا هريرة ، قلت وهذا لا يضر لان هدية ثقة
 مخرج له في الصحيحين فيقبل رفعه وما تفرد به ، وعن ابن عباس قال رسول الله
 ﷺ تمضمضوا واشتشقوا والاذنان من الرأس ، أخرجه ابو نعيم في الحلية
 وعن انس ان النبي ﷺ كان اذا توضأ اخذ كفاً من ماء فأدخله ثمت حنكه
 فخال به لحيته وقال هكذا أمرني ربي عز وجل ، أخرجه ابو داود والحاكم في
 المستدرک ، وقال زيد بن علي والباقر والسادق وابو حنيفة والشافعي ومالك
 لا تجب المضمضة والاشقاق لان ذلك كالباطن ، قالوا والاخبار الواردة تحمل
 على التذلل لانها زيادة والزيادة نسخ ونسخ القرآن بخبر الواحد غير جائز ، قلنا

(١) هدية بضم أوله وإسكان الدال ، ابن خالد القيسي أبو خالد البصري الحافظ ويقال
 هدايه اه خلاصة (٢) داود بن الحبر بضم هاء ثم موحدة كعظم ابن قحطم ففتح القف
 والمعجمة بينهما مهملة ساكنة الطائي ابو سليمان البصري اه خلاصة

من هذا الزمان
لان الشيخ عندنا انما يكون
حكما شرعيا

سورة المائدة

﴿٢٢٧﴾

لانسلم ذلك فان المضمضة والاستنشاق داخلان تحت اسم الوجه والاحاديث
واردة لدفع توهم ان ذلك كالباطن ، وفزع على القول بالوجوب اذا كان بين
الاسنان ما يمنع وصول الماء الى ماتحته هل تجب ازالته او لا ، فقال ابو جعفر
تجب وهذا هو الظاهر ، وقال المنصور بالله عليه السلام لا تجب ، قال في الثمرات
وقري هذا القول لانه لم يعرف من اصحابه عليه السلام مع مباشرتهم لما يمنع كاللحم
قال ابو طالب ويجب ذلك الفم أو مج الماء فيه ، قيل ويضم المنخرين
أو يدلكنهما ، وعن احمد وابي ثور وجرب الاستنشاق دون المضمضة ، لنا ما تقدم
وأما ادخال الماء العين فتخرج المؤيد بالله عليه السلام والمروي عن الناصر عليه
السلام انه واجب ، وقال الاكثر انه غير واجب لانه لم ينقل عن رسول الله
عليه السلام ، قال صاحب الثمرات فرع ولو نقشت المرأة وجهها بالحرير جاز كما لو تحضبت
بالزعفران ونحوه ، وهل يجب عليها قلعه اذا ارادت الوضوء أو الغسل ،
فلما ان لم تخش مضرة وجب ومع خشية المضرة لا يجب ، كما لو نبتت سنانا نجسا
وخشيت من قلعه المضرة ، وقد افقت شيخنا شرف الدين حسن بن محمد النحوي
رحمه الله بذلك ، واعلم يا تلي كالجائز مع الخشية من القلع ، واعلم ان الابتداء
بالوجه لازم ولا ترد المضمضة والاستنشاق لانهما منه ، وهذا مبني على لزوم
الترتيب كما هو مذهب الهادي والناصر وغيرهما من الائمة عليهم السلام . قال
المؤيد بالله عليه السلام ولا أحفظ عن أحد منهم خلافا في ذلك ، وهو قول
الشافعي الا بين اليمين والرجلين ، وما قاله الائمة محكي عن أحمد واسحق وابي
عبيدة وابي ثور وقتادة ، وقال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي انه غير واجب
حجة الوجوب انه عليه السلام توضأ مرتباً وقال هذا وضوء لا تقبل الصلاة الا به قالوا

عذا اشارة الى الوضوء مرة مرة فلما قد قل وَيَسْتَنشِقُ في الصفا ابدؤا بما بدأ الله به فجعل بداية الله سبحانه وتعالى سبباً للتقديم، ويدل على وجوبه كما ذكره ابن تيمية حديث عمرو بن عبسة، قال رسول الله ﷺ ما منكم من رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويمسح ويستنشق فينتثر الا خرت (١) خطايا فيه وخياشيمه، ثم اذا غسل وجهه كما أمره الله الا خرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء ثم يغسل يديه الى المرفقين الا خرت خطايا يديه من أطراف أنامله مع الماء ثم يمسح رأسه كما أمره الله الا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين كما أمره الله تعالى الا خرت خطايا رجليه من أطراف أنامله مع الماء فان هو قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو أهله وفرغ قلبه الا انصرف من خطيئته كيوم ولدته أمه، أخرجه احمد ومسلم وابن سعد، وقوله تعالى، وإيديكم الى المرافق؛ اختلف هل تدخل المرافق في غسل الايدي أم لا، فقال الائمة عليهم السلام وابو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء تدخل، وقال زفر لا، وحكا في النهاية عن الطبري وبعض أصحاب مالك وبعض أهل الظاهر، وسبب الخلاف لفظة الى فعندنا للمعية. وعند المخالف للغاية، قال صاحب النهاية وقول من لم يدخل المرفقين من جهة الدلالة اللفظية أرجح، وقول من أدخلهما من جهة الاثر أبين، لان في حديث مسلم موارواه ابو هريرة انه غسل يده اليمنى حتى اشرع (٢) في العضد ثم اليسرى كذلك

«١» بالخاء المعجمة أي سقطت وروى بالجيم أي جرت مع ماء الوضوء من هاهنا
المنتقى لابن تيمية «٢» اشرع في العضد أي أدخله في الغسل وأوصل الماء اليه اهنأية

واحتج أهل المذهب أيضاً بحديث جابر كان ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ، أخرجه الدارقطني في السنن ؛ وقالوا هذا بيان لما ورد في الآية بمجمل وفعاله ﷺ تحمل على الوجوب في بيان المجمل ؛ وفي هذا ضعف لأن لفظ الآية ليس بمجمل ولفظة الى للغاية اذ هو المعنى الموضوع له ولا تستعمل في المعية الا تجوزاً وبعض أهل البصرة منعه ؛ وحاول بعضهم دلالتها مع بقائها على أصل وضعها فصال الى هاهنا للاخراج لا للدخال لأن اسم اليد ينطلق على العضو الى المنكب فلو لم ترد هذه الغاية للزم غسلها الى المنكب فلما دخلت الى اخرجت عن الغسل ما زاد على المرفقين فانتهى الاخراج الى المرفقين ، فكانه قال واغسلوا ايديكم واتركوا من المناكب الى المرافق ، وفي هذا بعد ظاهر لما فيه من اتصال للغاية بمعنى غير مذكور وفصلها عن معنى مذكور مقصود ، واحتمال مجاز الاستعارة أهون من ارتكاب هذا المجاز البعيد ، ثم قال بعضهم وان سلمنا ان الى هنا معناها للغاية فالمعنى يدخل في للغاية اذا كان من جنسه والمرفق من جنس اليد ، ولا يدخل اذا كان من غير جنسه نحو ، ثم أتموا الصيام الى الليل ، وما قاله هذا غير خال من النزاع بل الصحيح عدم الدخول مطلقاً ، ودخول المرافق لحديث جابر رضي الله عنه وهو قوله كان اذا توضأ أدار الماء على مرفقيه فانه يدل على التكرار مع انه لم ينقل اليه ان النبي ﷺ اقتصر على دون المرفق فدل على دخوله وجوباً ، فان قال قائل كلمة كان لا تدل على الاستغراق على الصحيح عند الأصوليين ، قلت لا تدل على الاستغراق في ذي الاقسام والانواع ، وأما اذا لم يكن للفعل اقسام وانواع كالوضوء فانها تدل على التكرار وضماً وعرفاً او عرفاً لا وضماً كما اختاره بعض المحققين ، فان قال قائل فعله فعله ﷺ لا طالة التحجيل فيحمل

على الاستحباب ؛ قلت لا يحمل على مثل هذا وإنما يحمل على مثل هذا ما رواه أبو هريرة أنه غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ثم اليسرى كذلك ، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ، ثم اليسرى كذلك ؛ ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ لأشعار الشروع في الاعضاء بطلب الفضيلة ، وهذا كله ان صح حديث جابر ولست أعلم صحته ، أما اذا لم يصح فحجتهم أظهر وأقوى والسنة أن يبدأ في غسل اليدين من الاصابع ويتم بالمرقق لدلالة لفظة الى : وقالت الامامية السنة أن يبدأ بالمرقق وقالوا الى بمعنى من ؛ قال الحاكم وهذا تقدير فلهذا وأما الترتيب بين اليمنى واليسرى فقد اختلف فيه ، فذهب الاثنية وجوبه ، وقال الشافعي هو مستحب ، واحتج بان الآية لا تفيد ذلك ، قلنا الدلالة على وجوب البداية باليد اليمنى مأخوذ من السنة وهو أنه ﷺ توضأ مرتباً ، وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ، وفي حديث أبي هريرة عنه ﷺ أنه قال اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم ، أخرجه ابن ماجه ، قالوا أمر ندب كقوله ﷺ اذا لبستم أو توضأتم فابدؤا بيمينكم ، فقرن بينه وبين اللبس ، قلنا أجمعت العترة على وجوب الترتيب بينهما : قالوا كون إجماعهم حجة غير مسلم لعدم الدليل ، قلنا الحجة قائمة بحجته من الكتاب والسنة ، فمن الكتاب قوله تعالى ، ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ، قل لا أسألكم عليه أجراً الا المودة في القربى ، أما دلالة الاول فمن حيث انه تعالى أخبر مؤكداً بالحرص بارادة اذهاب الرجس عن أهل البيت وطهارتهم عنه الطهارة التامة ، والرجس المطهرون عنه ليس الا ما يستخبث من الاقوال والافعال ويستحق عليه الذم والعقاب ، لان معناه الحقيقي لا يخلو عنه أحد منهم ، وليس المراد اذهابه عن كل فرد لان المعلوم

خلافه ، فتعين ان المقصود اذهابه عن جماعتهم وهو المطلوب ، وليس المراد
 بأهل البيت أزواجه لانه عليه السلام قد بين المراد به في أحاديث كثيرة باللغة حد
 التواتر على ان اهل البيت اذا أضيف الى البيت لم يتبادر منه الأزواج ؛ وما يقال
 من انه قد جاء في بعض الروايات ما يقتضي دخول نسائه في أهل بيته مثل قوله
 جواباً لأم سامية في قولها اما انا من أهل البيت ؛ بلى ان شاء الله ، وقوله بلى
 فادخل في الكساء قالت فدخات في الكساء بعد ما قضى دعاءه لابن عمه ولا بنته
 وابنيه ، مدفوع بانه قد روي عنها انها قالت فرفعت الكساء لادخل معهم فجدبه
 من يدي ، وفي رواية فقال انك على خير وفي أخرى انك على مكانك وانك على
 خير وغير ذلك كثير ولو سلم التساوي وجب الجمع وقولها بعد ما قضى دعاءه الخ
 صريح في خروجها عن قوله عليه السلام اللهم هؤلاء أهل بيتي الخ على اختلاف الروايات
 وبه يحصل الجمع ؛ لا يقال اختلاف هذا الخبر يقتضي سقوطه ، لانا نقول الظاهر
 ان هذا الفعل تكرر منه عليه السلام في بيت أم سامية ؛ فان قيل اذا لم يرد به نساء
 النبي عليه السلام ولا دخلن في المراد كان المعنى ، واقن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله
 ورسوله ، فان العترة اجماعهم حجة وهو غير ملائم لا يقع مثله في القرآن ، قلنا
 لا يلزم التنافر من عدم دخولهن اذ لا شك في حسن تخصيصهن بالذكر وتمييزهن
 بخطابه بما يرفع قدرهن وتعليل ذلك باتصالهن به عليه السلام أيضاً وبأولاده الذين
 ثبت لهم التطهير وازهاب الرجس ، يوضح ما ذكر اطباق المفسرين على ان الآية
 لم تنزل في نساء النبي عليه السلام ولم يردن بها ، واما دلالة الثانية فلنداءها على ان
 مودتهم طاعة بل واجبة فيكونون على الحق والا حرمت مودتهم لقوله تعالى
 لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ، وغيرها

وكونهم على الحق يقتضي وجوب متابعتهم لعدم الواسطة بين الحق والاضلال فما
 ذابعد الحق الا الضلال؛ والمراد بالقربي أهل البيت لما رواه في شواهد التنزيل
 بالاسناد الى علي عليه السلام، قال فينا آل محمد انه لا يمحط مودتنا الا كل مؤمن
 ثم قرأ؛ قل لا أسألكم عليه أجراً الا المودة في القربي، وما رواه المرشد بالله في
 أماليه بالاسناد من طريقين الى ابن عباس قال لما نزلت، قل لا أسألكم عليه أجراً
 الا المودة في القربي، قالوا يا رسول الله ومن قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم
 قال علي وفاطمة وابناهما، وذكره في الكشاف في تفسير هذه الآية وفي كتاب
 شواهد التنزيل مسنداً من نحو ثلاث طرق الى ابن عباس: وأخرجه أحمد في
 مسنده والنعلبي في تفسيره وابن المغازلي الشافعي في مناقبه وغيرهم؛ ومن السنية
 قوله ﷺ اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله وعترتي
 أهل بيتي ان اللطيف الخبير نبأني انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، رواه
 الهادي في الاحكام: وأخرج الطبراني عن زيد بن ارقم قال ﷺ اني لكم فرط
 على الحوض وانكم واردون على الحوض عرضه ما بين صنعاء الى بصرى؛ فيه
 عدد الكواكب من قدحان الذهب والفضة فانظروا كيف تختلفوني في الثقلين
 قيل وما الثقلان يا رسول الله، قال الا كبر كتاب الله تعالى سبب طرفه بيد الله
 تعالى وطرفه بأيديكم فتمسكوا به لن تضلوا ولن تضلوا، والاصغر عترتي وانهما
 لن يفترقا حتى يردا علي الحوض. وسألت ذلك لهما ربي فلا تقدموها فتملكوا
 ولا تعاموها فانهما أعلم منكم؛ وعن زيد بن ارقم اني تارك ما ان تمسكتم به لن
 تضلوا من بعدي أحدهما اعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء الى
 الارض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض. فانظروا كيف

تخلفوني فيهما ، أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب ، وابن الانباري
في المصاحف : وعن ابي سعيد اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب
الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم . وعترتي اهل بيتي وانهما لن يفترقا حتى
يردا علي الحوض ، أخرجه الباوردي وعن ابي سعيد اني اوشك ان ادعى فاجيب
واني تارك فيكم الثقليين كتاب الله جبل ممدود من السماء الى الارض . وعترتي
اهل بيتي ان اللطيف الخبير خبرني انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض . فانظروا
كيف تخلفوني فيهما أخرجه احمد وابن ابي شيبة وابو يعلى ، وعن زيد بن ثابت
اني تارك فيكم خليفتين كتاب الله جبل ممدود ما بين السماء والارض . وعترتي
اهل بيتي وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ، أخرجه احمد والطبراني والضياء
المقاسي في المختارة ، وهذه نبذة مما رواه اهل الحديث واستيفاء الكلام عليه
في مواضعه ﴿ تنبيهه ﴾ اذا لم يقلم رجل اظفاره هل يجب عليه ايصال الماء الى
ماتنها لانه من اليد أولا ؛ اختار الامام المهدي عليه السلام في الازهار والغيث
وجوب ذلك ، وقال بعض لا ، لانه عنه السلام أنكر على قوم يطولون اظفارهم حتى
تكون كخالب الطير ولم يأمرهم بالاعادة ، واختلف الناس في الجبائر ؛ فقال الهادي
عليه السلام في الاحكام وابو العباس وابو طالب عليهما السلام لا يشرع المسح
عليهما لان الآية تقتضي غسل اليد دون ما عليها ، وقال الهادي عليه السلام في
المنتخب والمؤيد بالله عليه السلام وعامة الفقهاء رحمهم الله تدح ، واستدلوا بحديث
علي كرم الله وجهه ، وقوله تعالى ، وامسحوا برؤوسكم ، اختلف في قدر
الممسوح من الرأس ، فذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله عليهم السلام ومالك
وابي علي الجبائي واحمد والمزني رحمهم الله انه يجب الاستيعاب لجميع الرأس ، وقال

أبو حنيفة يقدر برقع الرأس ، لأنه ﷺ مسح على ناصيته وانما ربيع الرأس
وقال الشافعي الواجب أقل ما ينطلق عليه المسح لان الباء للتبعيض ، كما تقول
مسحت يدي بالنديل ؛ ومسحت برأس اليتيم ، والجواب ان الباء هنا للالصاق
فيجب التعميم ، وانما عدلنا الى كونها للالصاق مع الاحتمال ، لما روى عبد الله
ابن زيد ان رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه
ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه أخرجه البخاري ومسلم
والنسائي وابو داود والترمذي ، وللربيع بنت معوذ قالت انه قال رسول الله
اسكب لي وضوءاً فذكرت وضوء رسول الله ﷺ قالت فيه فغسل كفيه ثلاثاً ومسح
برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه وبأذنيه كلتيهما ظهورهما وبطونيهما
ووضأ رجله ثلاثاً ثلاثاً ، وفي أخرى بهذا الحديث ليس فيه الا انه تمضمض
واستنثر ثلاثاً ، وفي أخرى ان رسول الله ﷺ توضأ عندها فمسح الرأس كله
من قرن الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته ، وفي أخرى
قالت رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ قالت فمسح رأسه ومسح ما قبل منه وأدبر
وصدغيه وأذنيه مرة واحدة ، وفي أخرى ان النبي ﷺ مسح برأسه من
فضل ما كان بيده ، وفي أخرى انه توضأ فادخل يديه في جُجري أذنيه ، هذه
رواية ابن داود ، والترمذي ان النبي ﷺ مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه
ثم بمقدمه وبأذنيه كلتيهما ظهورهما وبطونيهما وأخرج الرواية التي فيها ذكر
الصدغين قالوا انما جمع رسول الله ﷺ بين الواجب والمسنون لما روى المغيرة
ابن شعبه ان النبي ﷺ توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة والخفين أخرجه مسلم
قلنا هذا لا ينهض دليلاً لهم وانما ينهض دليلاً للذي يجوز المسح على العمامة

وينزلها منزلة الرأس وهو واحد ومن وافقه ، بل للمدعي ان يقول ان فيه دليلا على
رجوب مسح الجميع لما فيه من التكميل بالعمامة ، واتفق العلماء على انه لا يجب
مسح ما استرسل من الذوائب عن حد الرأس ، واختلفوا فيما اذا غسله بدلا عن
المسح ، فقال أبو طالب لا يجزئ وهو المختار لظاهر الآية والاخبار ، وقال
الناصر عليه السلام يجزئ ، واعلم انه لا يجب مسح مواضع الشجج المغورة
بالشعر لان كشفه لم يعهد من أصحاب رسول الله ﷺ مع كثرة جرائمهم ،
وقال الامير الحسين لا يجزئ المسح على الشعر الساتر ، واختاره الامام المهدي
عليه السلام في الازهار ، ولا يجزئ المسح على العمامة نص عليه الهادي عليه
السلام وابو حنيفة والشافعي وهو قول مالك ؛ وقال أحمد والثوري والاوزاعي
وابن جرير وابو داود انه يجزئ المسح عليها وعلى الخمار ، حجتنا قوله تعالى ،
وامسحوا برؤوسكم ، والمسح على العمامة غير المسح على الرأس ، وتعلقهم
بحديث المغيرة المتقدم وهو معارض للكتاب ، وقال في الثمرات معلول ، والاذنان
من الرأس كما قال ﷺ فيجب مسحهما كما يمسح الرأس ، وقال مالك واحمد يؤخذ
لهما ماء جديد ، وقال أصحاب الشافعي عضوان مستقلان يستحب مسحهما بماء
جديد وأما قول الزهري هما من الوجه فيغسلان معه فبيد ، وكذا قول الشعبي
واسحق ما قبل منهما فن الوجه فيغسل ، وما ادبر فن الرأس فيمسح ، قوله تعالى
وأرجلكم الى السبعين ، أمر الله سبحانه وتعالى بغسل الرجلين او مسحهما على
اختلاف القراءتين وقد اجمع المسلمون على فرضية ذلك ولكنهم اختلفوا في
نوع طهارتهما ، فالذي عليه القاسمية وزيد وأبو حنيفة واكثر الفقهاء أن طهارتهما
الغسل ، قال النيسابوري في تفسيره وعن ابن عباس وأنس بن مالك وعكرمة

والشعبي وابي جعفر محمد بن علي الباقر رحمه الله ان الواجب فيهما المسح وهو
 مذهب الامامية: وقال داود يجب الجمع بينهما وهو قول الناصر للحق عليه السلام
 من ائمة الزيدية اذهب، وفي الثمرات عن الباقر مثل قول الناصر، وقال الحسن
 البصري ومحمد بن جرير الطبري المكلف بخير بين المسح والغسل، حجة القائلين
 بالغسل الاخبار وقرآءة النصيب (١) وهي قرآءة علي وغيره، أخرج ابن جرير
 عن ابي عبد الرحمن قال قرأ الحسن والحسين وأرجلكم الى الكعبين، فسمع علي
 عليه السلام كان يقضي بين الناس، فقال وأرجلكم هذا من المقدم والمؤخر من
 الكلام، واجابوا في قرآءة الجر بأنه المجاورة، اجاب القائلون بالمسح بان ما بنيت
 عليه الدليل من النصيب لا يخلو اما ان يكون بالعطف على وجوهكم أو بفعل مقدر،
 والعطف على وجوهكم مستهجن اذ لا يقال ضربت زيداً ومهراً واكرمت
 خالداً وبكراً، وتجعل بكراً عطفاً على زيد وعمرو المضروبين، هذا علي ان
 الكلام وجد فيه عاملان عطف فيه على الاقرب منهما كما هو مذهب البصريين
 وأما القول بأنه منصوب بفعل مقدر فانه انما يجوز ويضطر الى التقدير حيث لم
 يمكن حمله على اللفظ المذكور كما قلتم، وأما هنا فلا، لانا نقول هو مبطون
 علي محل برؤسكم وأن اعراب المجاورة ضعيف جداً لا يليق بكتاب الله تعالى
 خصوصاً وقد انكره أهل العربية، هذا مع انه انما يجوز بشرطين، الاول حيث
 أمن اللبس كقولهم جُرَّ صَبَّ خَرَّب فانه لا التباس ان الخرب صفة للجحر
 بخلافه هنا فان الارجل يمكن ان تكون ممسوحة أو مغسولة، الثاني أن
 لا يكون معه حرف عطف، كالنال وهنا حرف عطف، وان الاخبار آحادية

«١» هي قرآءة نافع وابن عامر والكسائي ويمقوب وحفص اهـ

لا تعارض القرآن ولا تنسخه ، والجواب ان العطف على محل برؤسكم ضعيف ، قال النحاة لا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر كما في قوله *

﴿مُعَاوِيَ إِنَّنَا بِشَرِّهِ فَأَسْجِجْ * فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ﴾

وان اعراب المجاورة سائغ عند بعض ، وان الالتباس هاهنا زائل بالتحديد ، فان التحديد انما جاء في الغسل لا في المسح ، وان الشرط الثاني ممنوع فانه قد جاء مع العطف كقوله *

﴿فَإِنْ أَنْتَ إِذْ مَاتَ أَتَانِكَ رَاحِلٌ * إِلَى آلِ بَسْطَامَ (١) بْنِ قَيْسٍ خَطِيبٍ
﴿وقول الاخر﴾

﴿لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا * بَعْدَى سَوَافِي الْمُورِ (٢) وَالْقَطْرِ﴾
جر القطر وحاطب مع حرف العطف وبان الاخبار مرجحة لانساخت ولا معارضة ، ولعل خجة من قال بالتخير ما وجدته لوالدي رحمه الله من ان القرأتين لما كان كل واحدة منهما بدلا عن الاخرى لزم ان يكون مدلول كل منهما بدلا عن الاخرى ، والجواب ان القرأتين لما اختلفتا معنى بحسب الظاهر وجب الرجوع الى السنة فتعين الغسل ووجب تأويل قراءة الجر بنحو ما تقدم والله اعلم ، والادلة تقضي بمذهب الناصر عليه السلام قال والذي أعاد الله من بركاته لافادة قراءة النصب الغسل والجر المسح ولا مرجح لاحدهما فوجب الجمع للجمع وللإحاديث الواردة بالمسح ، أخرج الطبراني في الاوسط عن البراء بن عازب ان رسول الله ﷺ لم يزل يمسح على الخفين قبل نزول المائدة وبعدها حتى قبضه الله تعالى ، وأخرج البخاري ومسلم والبيهقي والناقل له عن جرير انه لما بال ثم توضأ ومسح (١) مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة اهـ (٢) المور بالضم ما طيرته الرياح من التراب اهـ

على الخفين قال ما يمنعني ان أمسح وقد رأيت رسول الله ﷺ مسح ، قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما أسامت الا بعد نزول المائدة ؛ وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الله قال قدمت على رسول الله ﷺ بعد نزول سورة المائدة فرأيتنه يمسح على الخفين ، وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن الشعبي قال نزل جبريل عليه السلام بالمسح على القدمين الا ترى ان التيمم ان يمسح ما كان غسلا ويلغى ما كان مسحاً . وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد عن ابن عباس قال افترض الله غسلتين ومسحتين الا ترى انه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين ، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير عن أنس انه قيل له ان الحجاج خطبنا فقال اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ، وانه ليس شيء من ابن آدم اقرب الى الخبيث من قدميه فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما ، فقال أنس صدق الله وكذب الحجاج قال الله وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم قال وكان أنس اذا مسح قدميه بلهما تنبيهه ﷻ الفرجان ليسا من أعضاء الوضوء بدلالة الآية الكريمة والاعبار الظاهرة ولان إثبات كون الفرجين من أعضاء الوضوء زيادة والزيادة المغيرة نسخ عند من يقول بذلك ، وهذه مغيرة لان النية كانت عند غسل الوجه فصارت عندهما ؛ قوله تعالى ، وان كنتم جنباً فاطهروا ، الاصل تطهروا ادغم التاء في الطاء واجتلبت همزة الوصل ، والجنب يجمع الذكرو والانثى وللجنب سببان نزول المني لقوله ﷺ الماء من الماء أخرجه عبد الرزاق عن ابي أيوب البغوي عن ابن غسان الانصاري ؛ والثاني التقاء الختانين خلافاً لزيد ابن ثابت ومعاذ وابي سعيد الخدري لما روى انه ﷺ قال اذا التقى الختانان

وجب الغسل أخرجه ابن ماجه والدارقطني في الافراد ، والبيهقي في المعرفة
 عن عائشة ، والخطيب في المتفق والمفترق عن اسماعيل بن رافع بن خديج
 عن أبيه ؛ وختان الرجل هو الموضع الذي يقطع منه جلدة القلفة ، واما ختان
 المرأة فلان شفرها يحيطان بثلاثة أشياء ثقبه من أسفل الفرج وهي مدخل الذكر
 ومخرج الحيض والولد ، وثقبه أخرى فوق هذه هي مخرج البول لاغير ، والثالث
 جلدة رقيقة مثل عرف الديك فوق ثقبه الولد ، وقطع هذه الجلدة هي ختانها
 فاذا غابت الحشفة حاذى ختانه ختانها ، وقوله فاطهروا ، يدل على أن الطهارة غير
 حاصلة والا لكان أمراً بتطهير الطاهر ، وحينئذ لايجوز له مس المصحف لقوله
 تعالى ؛ لايمسه الا المطهرون ، قال في الثمرات في لفظ الطهارة إجمال قديين في
 قوله في سورة النساء ، ولاجنبك الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ، وقوله ﷺ
 تحت كل شعرة جنباة فبلوا الشعر وانقوا البشر ، فيجب التخليل للشعر وغسل
 الذوائب وذلك إجماع انتهى ، قلت هذا طرف من حديث أخرجه عبد الرزاق
 عن الحسن مرسلان ابن جرير عن الحسن عن أبي هريرة موقوفاً ، واختلفوا في
 المضمضة والاستنشاق فقال الشافعي غير واجبين في الغسل ، لما روى جبير بن
 مطعم قال تذاكرنا غسل الجنابة عند رسول الله ﷺ فقال اما انا فاآخذملاء كفي
 فأصب على رأسي ثم أفيض بعد على سائر جسدي ، رواه أحمد ؛ وقال الهادي وزيد
 وابو حنيفة رحمهم الله تعالى هما واجبان لقوله تعالى فاطهروا ، والتطهر لا يحصل
 الا بطهارة جميع الاعضاء ترك العمل به في الاعضاء الباطنة للتعذر ؛ وداخل الفم
 والانف يمكن تطهيرهما فيبقى داخل في النص ، ولان قوله ﷺ بلوا الشعر يدخل
 فيه الانف وانقوا البشر يدخل فيه جلدة داخل الفم والكلام على التيمم تقدم وقوله

تعالى ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، أصل معتبر في علم الفقه لانه يدل على ان الاصل في المضار الحرمه ، وفي المنافع الاباحه : وقوله تعالى ؛ ولكن يريد ليظهركم ، المراد طهارة القلب عن صفة التمرد عن طاعة الله تعالى لان إيصال الماء والتراب الى هذه الاعضاء المخصوصة ليس فيه فائدة يعقلها المكلف فالانقياد لمثل هذا التكليف تعبد محض يزيل آثار التمرد ويؤيده الخبر ان المؤمن اذا غسل وجهه خرجت خطاياه من وجهه*

(١٢٠) قوله تعالى ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْآتَهُ أَخِيهِ﴾ روى الاكثرون ان الله تعالى بعث غرابين فاقتتلا فقتل أحدهما الآخر فحفر له بمنقاره ورجليه ثم ألقاه في الحفرة فتعلم ابن آدم من الغراب ، وقال ابو مسلم عادة الغراب دفن الاشياء فجاء غراب فدفن شيئاً فتعلم منه وفيها دلالة على شرعية الدفن للميت فانه نبه تعالى على استحبابه وهو مواراة السوأة؛ أقل ما يجزى في الدفن ان يجعل في حفرة عميقة ثم يدفن دفناً يمنع من السباع ويمنع رائحته من الانتشار اما أشارت اليه الآية ولا يجزى ان يوضع على وجه الارض ويبنى عليه اذ هو خلاف المشروع وقد لا يحصل به الغرض المقصود من الدفن وأكل ما يكون العمق قامة وبسطه لما روى عن عمر انه قال اعمقوا على قدر قامة وبسطه ولم ينكر عليه قيل رواه البيهقي ، وقال عليه السلام في قتلى أحد احفروا واوسعوا واعمقوا رواه الترمذي وصححه ووضعه في اللحد مستقبلاً مندوب ؛ وقيل اما الاستقبال فواجب ، وقيل بوجوبهما اذ لم يؤثر خلاف ذلك من عهد رسول عليه السلام الى الآن وهو ظاهر عبارة الازهار والاعمار

﴿١٢١﴾ قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ أخرج أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وعبد الرزاق والبيهقي في الدلائل عن أنس أن ناساً من عريضة اجتروا المدينة فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأوا أبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها فقتلوا الراعي واستاقوا الذود فإرسل رسول الله ﷺ فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل (١) أعينهم وتركهم بالحرة يععضون الحجارة هذا لفظ البخاري ، وفي بعض روايات أبي داود فأتى بهم قال فأنزل الله تعالى ، إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، وفي أخرى فلم تدرأيت أحدهم يكدم الأرض فيفيه عطشاً حتى ماتوا ، وزاد في أخرى ثم نهى عن المشاة ، وفي بعض الروايات وسمل (٢) أعينهم وأخرج الخرائطي في مكارم الاخلاق عن ابن عباس قال جاؤا الى النبي ﷺ فأسلموا وكان منهم مواربة (٣) قد شلت أعضائهم واصفرت وجوههم وعظمت بطونهم فامر بهم النبي ﷺ الى أبل الصدقة يشربون من أبوالها وألبانها فشربوا حتى صحوا وسمنوا فعمدوا الى راعي النبي ﷺ فقتلوه واستاقوا الأبل وارتدوا عن الاسلام وجاء

(١) سمل العين هو أن تحمى لها مسامير الحديد ويكحل بها ليذهب بصرها اه جامع

(٢) سمل أعينهم ففأها بمديدة حمأة او غيرها وقيل هو فقؤها بالمشوك وهو بمعنى

السمر اه (٣) يعني كان الاسلام منهم مخادعة يقال وارب به اي خادعه اه

جبريل عليه السلام فقال يا محمد ابعث في آتارهم فبعث ثم قال ادع بهذا الدعاء اللهم ان السماء سماؤك والارض ارضك والشرق مشرقك والمغرب مغربك اللهم ضيق عليهم الارض برحبها حتى تجعلها عليهم أضيق من مسلك جمل حتى تقدرني عليهم فجاءوا بهم فانزل الله تعالى : انما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض الآية فامرهم جبريل ان من أخذ المال وقتل يصلب ومن لم يأخذ المال يقتل ومن أخذ المال ولم يقتل تقطع يده ورجله من خلاف ؛ وقال ابن عباس هذا الدعاء لكل آبق ولكل من ضلت له ضالة من انسان وغيره يدعوا بهذا الدعاء ويكتب في شيء في مكان نضيف ، استدل بالآية من جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز معاً لان محاربة الله عبارة عن المخالفة فقط ، ولا يمكن حملها على حقيقة المحاربة ، والاولى حمل هذه المحاربة على مخالفة الامر والتكليف والتقدير انما جزاء الذين يخالفون احكام الله وأحكام رسوله ، والمراد انما جزاء الذين يحاربون اولياء الله وأولياء رسوله كما جاء في الخبر من أهان لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة وتكون النكسة في الطي اظهار شرفهم بان نسب المحاربة اليه ظاهراً وقد ذهب اكثر العترة عليهم السلام والفقهاء الي ان من أخاف السبيل في غير المصر لاخذ المال فهو محارب ذكراً كان او أنثى لعموم الآية خلافاً لابي حنيفة في الاثني وسواء أخاف المسامين أم الذميين واختافوا فيمن أخاف السبيل في مصر أو قرية فقال الهادي عليه السلام و ابو حنيفة رحمه الله لا يكون محارباً لانه يلحقه الغوث وانما يسمى مختلساً أو طارراً أو منتهباً فيعزر فقط ، قيل والمختلس من يأخذ الشيء خفية من غير حرز ، والطارر من يأخذه جهاراً ويهرب ، والمنتهب من يأخذه جهاراً ولا يهرب وقال الناصر عليه السلام والشافعي رحمه الله بل محارب لعموم الآية وحالات المحارب

أربع، الأولى أن يخيف السبل من غير أن يحدث قتلا ولا انتهاب مال، والثانية أن يخيفها ويأخذ المال، والثالثة أن يقتل ولا يأخذ المال، والرابعة أن يقتل ويأخذ المال أما الأولى فذهبنا وإبي حنيفة والشافعي والأكثر من أهل التفسير أنه لا يقتل ولا صلب ولكن إن لم يظفر به الإمام طرده ونفاه من كل مكان يستقر فيه وإن ظفر به فهو مخير بين التعزير والنفي؛ وقال مالك له أحوال ثلاثة إن كان له رأي وقوة قتل، وإن كان ذا قوة من غير رأي قطعت يده ورجله، وإن عدم الرأي والقوة نفاه إلى بلد آخر وإنما لم يلزم في حقه القتل أو الصلب لأن هذا المحارب إذا لم يقتل ولم يأخذ المال فقد هم بالمعصية ولم يفعل وهذا لا يوجب القتل كالعزم على سائر المعاصي، وأما الثانية فذهبنا وإبي حنيفة والشافعي أنه تقطع يده ورجله من خلاف ولا قتل، وقال مالك يرجع إلى رأي الإمام فإن كان له رأي قتله أو صلبه لأن القطع لا يدفع ضرره وإن كان لأرأى له لكنه ذو قوة قطعه من خلاف، وإن عدم القوة والرأي ضرب ونفي ولا ينفي العبد قال وهذا معنى التخيير بين هذه الأمور، وأما الثالثة فيقتل ثم يصلب وهذا هو المذهب وهو قول إبي حنيفة وصححه أصحاب الشافعي، وقال أبو يوسف ورواية عن الشافعي يصلب حياً ثم تبعج بطنه بالرمح وهو قول الناصر عليه السلام قلنا قد نهى عن المثلة وقال عليه الصلاة والسلام إذا قتلتم فاحسنوا القتلة، وقال مالك يخير بين القتل والصلب، وأما الرابعة فالذي نص عليه المهدي عليه السلام وهو قول أبي حنيفة والشافعي أنه يقتل ثم يصلب ولا يقطع، وقال في الوافي يقطع ثم يقتل وهو قول الناصر عليه السلام ورواية لإبي حنيفة رحمه الله قتله ضرب الرقبة بالسيف لا الرجم، ورواية عن أبي حنيفة إن الإمام مخير إن شاء قطع ثم قتل وإن

شاء قطع وصلب وإن شاء قتل وصلب، أما لو جرح وقطع أو جرح وقتل فقال أبو
 حنيفة والقاضي يسقط الجرح ويقتل أو يقطع، وقال الشافعي يجرح ثم يحد؛ وقال
 أبو حنيفة والصلب ثلاثة أيام ثم يدفن؛ وقال الناصر عليه السلام الرأي للإمام لأنه
 للزجر وكذا عن أبي طالب، قال علي بن العباس حضرت لدى يحيى بن الحسين عليه
 السلام وقد أتى برجلين قطعاً الطريق فأمر بقتلهما ثم صلباً حتى تنثرا على الشجر
 فعلى هذا يكون تقدير الآية إن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا إن جمعوا بين القتل
 والاخذ أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصروا على الاخذ وينفوا من
 الأرض إن أخافوا السبيل، والقياس الجلي يؤيد هذا التفسير لأن القتل العمد
 العدوان يوجب القتل فغلظ ذلك في قاطع الطريق بالتحتم وعدم جواز العفو؛
 وأخذ المال يتعلق به قطع اليد فغلظ في حقه بقطع الطرفين من خلاف يده
 اليمنى ورجله اليسرى، قيل وإنما قطع هكذا لثلاث فوت جنس المنفعة، قلت وهذا
 أيضاً من باب التغليظ لأن اليد اليمنى أكثر اعانة في الأعمال والرجل اليسرى
 أعون في الركوب، وإن جمعوا بين القتل والاخذ جمع بين القتل والصلب لأن
 بقاءه مصلوباً في ممر الطريق أزجر وإن اقتصر على مجرد الاخافة اقتصر الشرع
 على عقوبة خفيفة هي النفي، والنفي عند أهل المذهب هو الطرد والاختافة ولم
 يحدوا ذلك إلا بما يندفع به شره، وقيل يشرد به من الأرض التي أفسد فيها إلى
 أرض أخرى ومن ظفر به منهم أقيم عليه الحد، وقال صاحب الكشف ينفي من
 كل موضع وجد فيه فلا يزال يطرد كلما وجد في أي موضع من مواضع الإسلام
 ومثله للشافعي وقد ذكر القاضي معناه في الشرح حيث قال في احتجاج من قال
 بخلاف ذلك ورده عليه ما نقله، وقولهم إن الغرض بالنفي دفع أذاه وهو إذا طرد

كان شره في كل مصر مخوفاً ومضرته قائمة ، قلنا لا جرم ولا يقر قراراً بل حيث يدخل فينفي حتى ينفي من كل بلاد الاسلام لينحسم ضرره وهذا المعنى هو المقصود لاهل المذهب فلا يقال ان النفي عندهم انما هو من أرضه بالطرد منها لانه يلزم ما احتج به المخالف قوله تعالى ذلك لهم خزي ، ذل وفضيحة في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، حجة ظاهرة في القطع بوعيد الفساق والاحباط قوله تعالى ؛ الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ، دلت على انه يقبل توبة من وصل الى الامام من المحاربين قبل أن يقدر عليه ، ويدل عليه فعل علي عليه السلام في حارثة بن بدر التيمي ، أخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا في كتاب الاشراف وابن جرير وابن أبي حاتم عن الشعبي قال كان حارثة بن بدر التيمي من أهل البصرة قد أفسد في الارض وحارب فكلم رجلاً من قريش ان يستأمنوا عليه السلام فأبوا فأتى سعيد بن قيس الهمداني فأتى عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً قال أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ثم قال الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فقال سعيد وان كان حارثة بن بدر قال وان كان حارثة بن بدر قد جاء تائباً فهو آمن قال نعم قال فجاء به اليه فبايعه وقبل ذلك منه وكتب له أماناً وذكره ابن أبي الحديد وقال فأتى الحسن ثم الحسين ثم عبد الله بن جعفر ليؤمنوه ، وفي الكشف انه الحارث بن بذر ولعله تحريف من الكاتب ، ويسقط عن المحارب بتوبته جميع ما كان لزمه حال المحاربة من الحدود والحقوق سواء كانت لله أو لآدميين في مال أو نفس لعموم الآية هذا قول الهادي عليه السلام ، وعند

زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والفريقين عليهم السلام لا يسقط عنه بالتوبة الا حق الله المحض لا القصاص والمال وحد القذف ادلا دليل ولقول علي عليه السلام وان تابوا قبل أن يتؤخذوا ضمنوا الاموال واقتص منهم ولم يحدوا هذا طرف من حديث في مجموع زيد بن علي عليهما السلام وهو موقوف ، قلنا يحتمل الاجتهاد وقد أفاد عموم قوله تعالى (من قبل أن تقتلوا عليهم) انه لو تاب بعد الظفر لم يسقط عنه شيء ولا يجوز للامام العفو عنه وهو قول العترة وابي حنيفة وأصحابه واحد قولي الشافعي ، وعنه في القديم يجوز ، قلنا قال تعالى (من قبل أن تقتلوا عليهم) فقيده بذلك : واعلم ان التوبة قبل الظفر تسقط عنه الحدود والحقوق ولو في غير وقت الامام لعموم الآية ، وكذا لو تاب ولم يصل امام زمانه لكن لا يسقط عنه المال ونحوه الا بحكم للخلاف ولو قتله أحد بعد قبول الامام توبته اقتص من قتله ، وقيل بل يقتله الامام حداً لخرمة الذمة قيل ووجه الحكمة في أن الحدود وغيرها لا تسقط حيث تاب بعد الظفر به أنه كاللجأ ،

﴿١٢٢﴾ قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ أوجب الله تعالى قطع يد السارق والسارقة وأطلق ذلك في جميع الاحوال والصفات ، وقد اتفق أهل العلم على وجوب قطعهما وتفقوا على تخصيص هذا الاطلاق والعموم ببعض الاحوال فاشتروا اشياء تعارض العموم منها اذا سرق ماله فيه شبهة كالغنيمة وبيت المال وكالاب اذا سرق من مال ابنه لما روي انه قال عليه السلام ادروا الحدود بالشبهات وأقبلوا الكرام عثراتهم الا في حد من حدود الله ، اخرج ابن عدي في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة عن ابن عباس

ورواه مسدد في مسنده عن ابن مسعود موقوفاً، وأخرج أبو مسلم الكجى (١) عن عمر بن عبد العزيز مرسلًا ادرؤا الحدود بالشبهات ؛ ومنها النصاب ولم يعتبره أهل الظاهر فأوجبوا القطع في القليل والكثير ، وبه قال الحسن البصري وابن بنت الشافعي وطائفة من المتكلمين واستدلوا بظاهر الآية وربما احتجوا بما روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده وقال سائر أهل العلم يشترط النصاب ، واختلفوا في كميته قال ابن حجر في الفتح وحاصل المذاهب في القدر الذي يقطع به السارق يقرب من عشرين مذهباً وعددها حتى بلغ عشرين ، ومذهبنا أنه عشرة دراهم ، لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ أول من قطع في مجن قيمته ديناراً عشرة دراهم ، رواه أحمد وأبو داود ، وللنسائي عن عطاء مرسلًا أدنى ما يقطع فيه ثمن المجن قال وثمن المجن عشرة دراهم ، وله في أخرى مسنداً قال كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ يقوم عشرة دراهم ، وهذا الحديث هو الذي عول عليه الطحاوي في الاحتجاج على اعتبار النصاب وأخرج الحاكم عن ابن عباس قال كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ يقوم عشرة دراهم وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، وللظاهرية أن يقولوا هذه الرواية وإن قوي ظهورها فالحديث الأول الموافق لظاهر القرآن أقوى منها فإنها حكاية فعل والقول أقوى . ولكن يؤيد حديث الجماعة ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ لا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم

«١» أبو مسلم الكجى إبراهيم بن عبد الله الحافظ المسند صاحب كتاب السنن ، مات ببغداد في المحرم سنة اثنتين وتسعين ومائتين اهـ

أخرجه البيهقي وأخرجه أيضاً عن أنس . فإن صح هذا أو حديث مثله ففيه
 التصريح بالدلالة على المقصود بالنطق والمفهوم فينثذ ينقطع نزاعهم ولا يبقى لهم
 حجة ، نعم أخرج أحمد في المسند عن ابن عمر مسنداً لا قطع فيما دون عشرة
 دراهم ، وأما الحديث الذي ربما استدلوا به فالجواب عنه ممكن وهو ان يقال ان
 هذا اللفظ للمبالغة كما بولغ بالقليل المحدود في قوله ﷺ من بنى لله مسجداً ولو
 كمفحص قطعة بنى الله له بيتاً في الجنة ، والسارق من يأخذ مال غيره خفية من
 حرز ، فاما لو جحد الوديعة فلا يستحق القطع . وقلنا خفية لان المنتهب والمختلس
 لا يقطعان ، وذلك لما روي عن النبي ﷺ انه قال ليس على خائن ولا منتهب
 ولا مختلس قطع ، رواه أحمد في مسنده وأصحاب السنن الاربعة والبيهقي في سننه
 وأبو حاتم وابن حبان في صحيحه من حديث ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر
 رضي الله عنه قال الترمذي حديث حسن صحيح ولانه لا يسمى سارقاً ، وقلنا من
 حرز لأن من أخذ من غير حرز لا يسمى سارقاً (١) فلا يقطع عندنا وأبي حنيفة
 وأصحابه والشافعي ، وقال داود وابن حنبل من استعار شيئاً فجحده فعليه القطع
 وانما يستحق القطع اذا كان بالغاً لان القلم مرفوع عن الصغير ولا بد أن يكون
 عاقلاً لذلك أما السكران اذا سرق فقال الفقيه يوسف لا أعرف نصاً وهو يحتمل
 ان يقال قد حكى عن ابي العباس وأبي طالب انه لا يقاد اذا قتل فكذا لا يقطع
 وأصلهما ان طلاقه غير واقع كما لا يصح بيعه فيلزم ان تسقط تبعة أفعاله عموماً
 لكن قد قالوا اذا زنى حد وفاقاً ، وفي الزوائد عن الناصر والمؤيد بالله عليهما

«١» قال في القاموس واسترقه جاء مستتراً الى حرز فاخذ مالا لغيره ، قال ابن حجر في

الفتح ، قال ابن بطال الحرز مستفاد من معنى السرقة يعنى في اللغة اه

السلام انه يفاد اذا قتل وهو المختار للمذهب فيحتمل ان يقال يقطع اذا سرق ولو سرق على ذمي خمرأ أو خنزيراً في بلد لهم سكناه فالمذهب انه يقطع اذا بلغت قيمته عشرة دراهم وهو قول الهادي عليه السلام في الاحكام لانه مال لهم ، وقال القاسم وابو حنيفة والشافعي لا يقطع لانه ليس بمال في دين الاسلام وأما سرق الطيور اذا بلغت قيمتها نصاب السرقة ففيها القطع لمعوم الادلة عندنا والشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يقطع فيها ، وأما الثمار قبل الجذاذ فلا يقطع فيها وان كانت محرزة لقوله ﷺ لا يقطع في ثمر ولا كثر (١) أخرجه الخمسة واحمد والشافعي وعبد الرزاق والدارمي وابن ماجه وابن حبان وابن قانع والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي عن رافع ابن خديج وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الناصر والشافعي يجب القطع لمعوم الادلة ، والخبر ورد فيما لا يجرز على ما جرت به عادة أهل المدينة ، وكذلك يقطع عندنا في اللحم وسائر ما يتسارع اليه الفساد وفي المقطوع من النبات كالخشيش وغيره اذا بلغ ثمنه النصاب لمعوم الآية خلافاً لأبي حنيفة فيما يتسارع اليه الفساد وفي الاخشاب الا في الآل لنجوج (٢) والسليج والصندل والابنوس والقنسا والعود المصنوع ، ومنشأ الخلاف كونه يطلق عليه اسم المال عندنا ولا يطلق عليه عنده ، أما آلات الملاهي فقال المرتضى وأبو حنيفة وأبو طالب لا يقطع فيها للخلاف في جواز اتلافها ، وأما سرق المصحف فعندنا والشافعي يقطع لانه مال بدلالة جواز بيعه ، وقال أبو حنيفة لا يقطع ولو كان عليه حلية ، واذا سرق المسروق من بيت السارق فلا يقطع لان مكانه

«١» بفتحين جمار النخل وهو شحمه الذي في وسطه ويؤكل وهو شيء أبيض لين يخرج من رأس النخل اهـ «٢» يجيمين بينهما واو ساكنة ، وهو عود البخور اهـ قاموساً

غير حرز للمسروق ، والمسجد غير حرز الا لآلته وفرشه ، واما ما أخرجه الشافعي والحاكم وابن ماجه وابو داود والنسائي ومالك ان صفوان بن امية نام في المسجد متوسداً رداه فجاء سارق فأخذه من تحت رأسه واخذ صفوان السارق وجاء به الى رسول الله ﷺ فأمر بقطع يده فقال صفوان اني لم ارد هذا يا رسول الله وهو عليه صدقة فقال النبي ﷺ هلا كان قبل ان تأتيني به ، هذا لفظ الشافعي فقال عبد الحق لا يعلم يتصل من وجه يحتاج به ، قال ابن القطان سببه ان في بعض أسانيد حميد بن أخت صفوان ولا يعرف في غير هذا . وفي بعض طرقه عن عبد الملك بن ابي بشر عن عكرمة عن صفوان ولا يعرف ان عكرمة سمع عن صفوان وانما يرويه عن ابن عباس . وفي بعضها عن طاوس عن صفوان . وقد قال البزار ان طاوساً رواه مرسلًا ولكن قال ابن عبد البر سماع طاوس من صفوان ممكن لانه ادرك زمان عثمان ، وقال طاوس أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ وروى البيهقي من طريق مالك ثم من طريق الشافعي عن سفيان عن عمرو عن طاوس عن النبي ﷺ مثل حديث مالك قال وهذا المرسل يقوي الاول قال وروى من وجه آخر عن سفيان بإسناد موصول فيه ابن عباس وليس بصحيح فتحقق لك ما قاله العلماء من عدم قيامه حجة ، وقال القاضي رحمه الله في الشرح هو منسوخ بقوله ﷺ لا قطع على خائن ولا منتهب ولا مختلس ؛ وأما اذا سرق ثياب الميت من قبره فعندنا والشافعي ان القبر المعتاد حرز فيقطع وهو مروي عن علي عليه السلام ؛ وعن أبي حنيفة ليس بحرز فلا يقطع ، ولا بد ان يكون ذلك في وقت امام لما أخرج ابن ابي شيبه عن عبد الله بن محيريز قال الجمعة والحدود والزكاة والفهي الى

السلطان ولا يقطع في عام سنة أي مجاعة لحصول الشبهة وأنه سرق للخشية ولقوله
 ﷺ لا قطع في زمن المجاع أخرجه الخطيب عن أبي أمامة والمارواه محمد في
 أمالي أحمد بن عيسى عن علي عليه السلام قال لا قطع في عام سنة ، وروي عن
 عمر أنه قال لا تقطع اليد في عذق ولا عام سنة ، أخرجه إبراهيم بن يعقوب
 الجوزجاني في جامعه عن أحمد بن حنبل عن هرون بن اسماعيل عن علي بن المبارك
 عن يحيى بن أبي كثير عن حسان بن أزهر ابن جابر حدثه عن عمر قال
 لا تقطع اليد الحديث ، قال (١) سألت أحمد عنه فقال العذق النخلة وعام سنة عام
 مجاعة فقلت لأحمد تقول به قال إي لعمرى ، وقطع اليد مأخوذ من الآية وأما
 كونها اليمنى فلأنه المأثور عن النبي ﷺ ومن بعده وقد انعقد الاجماع على ذلك
 واستدل بقراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما والقراءة الشاذة أخبر الواحد عندنا
 وحكي عن الشافعي وغيره قال في البدروعا ذكره الرافعي من تنزيلها منزلة
 الاخبار صحيح نص عليه الشافعي في البويطي في باب الرضاع وتحريم الجمع
 وجزم به الشيخ أبو حامد في الصيام والرضاع والماوردى فيهما والقاضي أبو
 الطيب في الصيام ووجوب العمرة والقاضي حسين في الصيام والمحامي في الايمان
 في عدة المسافرين وأبو يونس في شرحه في الفرائض في الكلام على ميراث الاخ
 للام وذكر امام الحرمين في البرهان ان الظاهر من مذهب الشافعي انه لا يحتج
 بها وتبعه النووي في شرح مسلم في حديث صلاة الوسطى وغيره فتنبه له وبما
 اخرج البغوي في معجمه في ترجمة حارث بن أبي ربيعة ان النبي ﷺ أتى بسارق
 فقيل يا رسول الله انه لناس من الانصار ما لهم مال غيره فتركه ثم أتى به الثانية

فتركه ثم أتى به الثالثة فتركه ثم أتى به الرابعة فتركه ثم أتى به الخامسة فقطع
 يمينه ثم قال وهذا الحديث أخرجه هرون في المسند ولا احسب للحارث بن عبد الله
 صحبة ؛ قال صاحب البدر قلت وذكره ابو نعيم في الصحابة ثم ساق له هذا الحديث
 من طريق البغوي ثم قال ورواه ابن جريج عن عبد الكريم عن ابي أمية عن
 الحارث بن عبد الله بن عباس عن ابي ربيعة عن ابيه عن عمر ، وعبد الكريم
 هذا أكذبه السجستاني وضرب أحمد على حديثه قال وهو يشبه المتروك ، وقال
 ابن معين ليس بشيء وقال النسائي والدارقطني متروك وكون القطع من مفصل
 كفها هو المذهب واستدل على ذلك بفعل علي عليه السلام فيما رواه احمد بن عيسى
 والبخاري وبما روي عن أبي بكر وعمر انهما قالا اذا سرق السارق فاقطعوا يده
 من الكوع رواه البيهقي ولا يخالف لهم من الصحابة ، قيل ووجه الحكمة في
 ذلك ان البطش بالكف وما زاد من الذراع تابع ، وعن أحمد بن عيسى عليه
 السلام والامامية وابن سريج ان القطع يكون من أصول الاصابع ، وقالت
 الخوارج من الابطال فاذا عاد ثانياً قطعت رجله بالسنة ، فروى في الشفاء انه قال
 ﷺ من سرق فاقطعوا يده ثم اذا عاد فاقطعوا رجله ، وهذا حيث سرق سرقة غير
 السرقة التي قطع بها أولاً ، فاما لو سرق ما قطع به لم تقطع اذ له فيه شبهة لانه لو
 اتلفه لم يضمنه وسواء سرقة من حرزه الاول أم من غيره من ماله الاول
 أم من غيره ، وعن الناصر والامام يحيى ومالك تقطع اذ لم يفصل الدليل ، قلنا
 الحد يدرأ بالشبهات ﴿ تنبيه ﴾ اذا كانت اليد اليمنى مقطوعة الاصابع بحيث لم
 يبق فيها أصبعان فالواجب قطع رجله اليسرى لانه كمن لا يمين له هكذا في الغيث
 عن تخریج ابی طالب للهادي والقاسم عليهما السلام وهو قديم قولي الشافعي ، وقال

المؤيد بالله تخرجاً للهادي والقاسم بل يقطع ما بقي من الكف كما لو بقي أصبع
أو أصبعان ، قال في الفيت قلنا ليس بقاطع اه وكذا لو كانت يده اليمنى باطلة
بشلل أو غيره فالواجب قطع رجله اليسرى من مفصل القدم اذ لا يسمى دون ذلك
رجلا هذا مذهب العترة والفريقين ، وقالت الامامية وأبو ثور بل من معقد
الشراك وهو نصف القدم ورووا ذلك عن علي عليه السلام ، قلنا لا يسمى ذلك
رجلا ولا تعلم صحة الرواية عن علي عليه السلام ، وفي الاسعاد ما لفظه وتقطع يذرائدة
أصابع ويد فاقتها لعموم الآية فيهما ، قال وتقطع يد أصلية من سارق له يدان
أصلية وزائدة اذا أمكن افراد الاصلية بالقطع أو احدى يدين أصليتين من
سارق له يدان أصليتان على معصم واحد بأن استويا وأمكن قطع احدهما فان
تعذر قطع الاصلية دون الزائدة أو قطع احدى الاصليتين فهما أي فتقطع
اليدان معا الاصلية والزائدة في الصورة الاولى والاصليتان في الثانية ، فان سرق
ثالثا حبس أبداً ليؤمن شره هذا مذهب العترة عليهم السلام وأبي حنيفة وأصحابه
لما روي في الشفاء عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام انه
يقطع يمين السارق فان عاد قطع رجله اليسرى من مفصل الساق من القدم فان
عاد يسرق استودعه السجن وقال استحي من الله ان اتركه ليس له شيء يأكل به
ويشرب قال فيه وبه قال أبو بكر ، وروي ان عمر استشار الصحابة في السارق فأجمعوا
انه تقطع يده اليمنى فان عاد فرجله اليسرى ثم لا يقطع اكثر من ذلك وروى نحوه
عن ابن عباس اه ، وذهب الشافعي الى انه يقطع في كل مرة طرف الحديث
أبي هريرة يرفعه ان السارق اذا سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم
ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله رواه الدارقطني من حديث احمد

ابن العباس نا اسماعيل بن سعيد انا الواقدي عن ابن ابي ذئب عن خالد بن سامة
عن ابي هريرة ؛ وفيه اسماعيل هذا قال ابن ابي الفوارس فيه تساهل في الدين
والسمع ، وفيه الواقدي قال البخاري متروك وخالد بن سامة قال جرير بن عبد الحميد
كان مرجئا ناصبيا ، ورواه الشافعي قال انا بعض اصحابنا عن ابي ذئب عن الحرث بن عبد
الرحمن عن ابي سامة عن ابي هريرة مرفوعا ، وان سرق مرة خامسة لم يقتل
على رأي العترة والفريقين وهو قول الاكثر لكن يحبس عند العترة كما تقدم ،
وقال في الاسعاد يعزر لان السرقة والحال هذه معصية ليست لها عقوبة مقدرة
ولا كفارة ، وعن عثمان وعمر بن عبد العزيز يقتل حديث جابر جيء رسول الله
ﷺ بسارق فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه قال فقطع ثم
جيء به الثانية فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه ثم جيء به
الثالثة فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال اقطعوه ثم اتي به الرابعة
فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه ثم اتي به الخامسة فقال اقتلوه
قال جابر فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترناه فلقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة ، هذه
رواية ابي داود والنسائي نحوها مع زيادة وقال في آخره هذا حديث منكر
ومصعب بن ثابت ليس بالقوى ولا يصح هذا الحديث ولا اعلم في الباب حديثا
صحيفا وقال ابن الصلاح هذه الرواية شاذة وان اخرجها ابو داود ، وقال ابو عمر
حديث القتل منكر لا اصل له ، وقال في الاسعاد وما روى من قتل من سرق
بعد قطع يديه ورجليه لم يصح قال ابن عبد البر انه منكر لا اصل له وضعفه
ايضا غيره وبتقدير صحته هو متاؤل بالاستحلال انتهى وقال في التلخيص قال
ابن عبد البر ان حديث القتل منكر لا اصل له وقد قال الشافعي هذا حديث

منسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم قال ابن عبد البر هذا يدل على ان ما رواه مصعب عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصل له انتهى «فائدة» قيل وكيف قطع أن تمد يد السارق مداً عنيماً لتتخلع ويمكن السارق جالساً ويضبط حتى لا يتحرك ثم تقطع يده بحديدة ماضية ، وفي البحر معناه اذ القصد الحد لا التعذيب ،

﴿١٢٣﴾ قوله تعالى ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ هذه الآية نزلت في اليهود لما جاؤا رسول الله ﷺ وحكموه في الذين زنيا منهم والقصة مشهورة في الصحيحين وغيرها من حديث عبد الله بن عمر قال ان اليهود جاؤا الى رسول الله ﷺ فذكروا له ان امرأة منهم ورجلا زنيا فقال لهم رسول الله ﷺ ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون قال عبد الله بن سلام كذبتم فيها آية الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فأمر بهما النبي ﷺ فرجما قال فرأيت الرجل يحني على المرأة يقبها الحجارة فخير الله تعالى نبيته ﷺ بين الحكم بينهما والاعراض عنهم في الآية اذا جاؤه وامر الله نبيته ﷺ بالحكم بينهما في آية أخرى فقال (وان احكم بينهم بما انزل الله) فحكى عن جماعة منهم ابن عباس انهم قالوا ان هذا الامر ناسخ لما تقدمه من التخيير فليس للامام ردهم الى احكامهم لكن اختلفوا فقل اذا جاء الخصمان لزمه الحكم لا اذا جاء احدهما ، وقيل يلزم ولو لم يجيء الا احدهما قال جابر الله الزنخري عن أبي حنيفة ان احتكموا الينا حملوا على حكم الاسلام وان زنا منهم أحد بمسامة أو سرق على مسلم أقيم عليه الحد ، وأهل الحجاز لا يرون

اقامة الحدود عليهم ويقولون قد أقروا على الشرك وهو اعظم، قالوا ورجم
الذميين كان قبل نزول الجزية، وعن الشيخ أبي جعفر في الاموال نحكم وان
كره الخصم الآخر، وأما النكاح فلا نحكم حتى يرضى الآخر؛ وقال قوم بل الايتان
محكمتان وإنما ذكر الله سبحانه وتعالى التخيير في موضع وسكت عنه في موضع
آخر والمعنى فاحكم بينهم ان شئت قالوا لعدم التعارض،

﴿١٢٤﴾ قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾
احتجت الخوارج بالآية على أن كل من عصى الله فهو كافر والمفسرين في جوابهم
وجوه، الاول أنها مختصة باليهود ورد بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
ولاريب أن لفظ من في معرض الشرط للعموم فلا وجه لتقدير ومن لم يحكم
من هؤلاء المذكورين الذين هم اليهود لانه زيادة في النص؛ وقال عطاء هو كفردون
كفر، وقال طاوس هو ليس بكفر الملة ولا كن يكفر بالله واليوم الآخر فلهما
أرادا كفران النعمة، وضعف بأن الكافر اذا اطلق أريد به الكافر في الدين؛ وقال
ابن الانباري المراد انه يضاهي الكافر لانه فعل فعلا مثل فعل الكافر، وزيف بانه
عدول عن الظاهر، وقال عبد العزيز بن يحيى الكناني معناه من أتى بضد حكم الله
في كل ما أنزل فيخرج الفاسق لانه في الاعتقاد والاقرار موافق وان كان في
العمل مخالفاً؛ واعترض بأن سبب النزول يخرج حيثئذ لانه نزل في مخالفة اليهود في
الرجم فقط، وقال عكرمة إنما تتناول الآية من أنكر بقلبه وجحد بلسانه أما
العارف والمقر اذا أخل بالعمل فهو حاكم بما أنزل الله ولكنه تارك فلا تتناوله
الآية،

﴿١٢٥﴾ قوله تعالى ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ

بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَالْأُذُنِ وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ
 فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴿٢٥٨﴾ لما بين الله سبحانه وتعالى أن حكم الزاني
 المحصن في التوراة هو الرجم واليهود غيره أراد أن يبين تعالى أن نصر
 التوراة هو قتل النفس بالنفس وأنهم بدلوه حيث فضّلوا بني النضير
 على بني قريظة فقال (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) الآية والمعنى فرضنا
 عليهم أن النفس مقتولة بالنفس التي قتلها بغير حق والعين مفقوءة بالعين، والأنف
 مجدوغ بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن والسِّن مقلوعة بالسِّن، وقد عمم تعالى
 بقوله (أن النفس بالنفس) فلم يخص دنياً من شريف ولا كاملاً من ناقص ولا
 صغيراً من كبير وبين ﷺ عنه تعالى من خرج من هذا العموم وقد تقدم
 وكذا في قوله (العين بالعين) وما أخرج من عموم النفس بالنفس أخرج في
 الكل من الكل، واعلم أن العين اليسرى لا تؤخذ باليمنى والوجه عدم المساواة
 فلو فعل ذلك فقليل لا يمكن أن من القصاص لأن في ذلك سفهاً، وفي التذكرة
 يمكن أن قال الإمام المهدي عليه السلام وهو قوي من جهة القياس إذا تعد الفاعل
 وأن عين الأعور تؤخذ بعين الصحيح على ما نص عليه في الأحكام وأبو حنيفة
 والشافعي لعموم الآية، وقال في المنتخب ومالك لا تؤخذ لأن نورها أكثر
 فبطلت المساواة، واحتجوا بأنه مروى عن علي عليه السلام، وأما كيفية القصاص
 فإن قلمت العين ثبت القصاص بالقلع وإن ضرب حتى ذهب بصره ثبت القصاص
 قال في التهذيب قيل بالقلع، وقيل تحمى حديدة ثم تقرب من عينيه، وفي
 مذهب الشافعي وجهان يثبت القصاص في وجهه ولا يثبت في وجهه، وأما إذا
 فقئت فقليل لا قصاص وظاهر إطلاق التهذيب وغيره ثبوت القصاص، وأما

الانف فانما يثبت القصاص اذا استؤصلت لان ذلك كالفصل لا اذا قطع بعضها
ويقطع أنف الشام بأنف الأخرى والعكس لان الخشم ليس بتقصان في الانف
بل في الدماغ ، ويقتص في الأذن اذا انقطعت من أصلها لا اذا قطع البعض ،
وتؤخذ أذن الصحيح بأذن الاصم كذا في البحر والغيث وفي الثمرات خلافه (١)
وكذا السن اذا قلع من أصله مساوياً فلا يؤخذ الصحيح بالاسود ولا بالمكسور
ولا الثانية بالضرر ونحو ذلك كما لا تؤخذ اليمنى باليسرى (والجروح قصاص) أي
ذات قصاص أي مقاصّة ، وهذا تعميم للحكم بعد ذكر بعض التفاصيل والمراد منه
كل ما يمكن المساواة فيه من الاطراف كالذكر على قول والاثنيين والقدمين واليدين
ومن الجراحات المضبوطة كالوضحة مثلاً وهي التي توضح العظم وتبدى وضعه
وهو الضئ والبياض اذا عرف قدرها عرضاً وطولاً فانه يلزم فيها القصاص جزاً
لا ضرباً ونحوه حتى ينتهي الى العظم ولا عبرة باختلاف الجاني والمجني عليه في
كثرة الماحم وقتله وقرله تعالى (فمن تصدق به فهو كفارة له) الضمير في به يعود
الى القصاص وفي هو الى التصديق الدال عليه الفعل وفي ضمير له وجهان ، أحدهما أنه
يعود الى العافي المتصدق لما روى عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال ما من
رجل يجرح في جسده جرحه فتصدق بها الا كفر الله عنه مثل ما تصدق به ،
أخرجه احمد والنسائي عن عبادة بن الصامت ؛ واخرج احمد والترمذي وابن
ماجه وابن جرير عن أبي السفر (٢) قال كسر رجل من قريش سن رجل من

« ١ » ولفظ الثمرات ولا تؤخذ أذن الصحيح بأذن الاصم اهـ

« ٢ » هو سعيد بن محمد بضم أوله ومكون المهمة وكسر الميم الهمداني الثوري أبو السفر
بفتح المهمة والفاء اهـ خلاصة

الانصار فاستعدى عليه معاوية فقال معاوية إناسرضيه فألح الانصاري فقال معاوية شأنك بصاحبك وأبو الدرداء جالس فقال أبو الدرداء سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من مسلم يصاب بشيء من جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به درجة وحط عنه به خطيئة فقال الانصاري فإني قد عفوت ، وأخرج الخطيب عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال من عفى عن دم لم يكن له ثواب إلا الجنة ، والثاني يعود إلى الجاني المغفور عنه أي لا يؤاخذ الله بعد ذلك العفو ، وأما العافي فأجره على الله تعالى ،

﴿١٢٦﴾ قوله تعالى ﴿ فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ يعني بين اليهود بما أنزل الله بالقرآن ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق فلا تنحرف ، قيل لولا جواز المعصية على الأنبياء لم يجز هذا النهي ، والجواب أن ذلك مقدور للنبي ﷺ ولكن لا يفعله لمكان النهي أو الخطاب له والمراد غيره وهذا أوفق *

﴿١٢٧﴾ قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ أخرجه الترمذي وحسنه وابن جرير وابن أبي حاتم وابن عدي في الكامل والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أني إذا أكلت اللحم انتشرت للنساء وأخذتني شهوتي وأنني حرمت علي اللحم فنزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وأخرج ابن جرير عن السدي قال إن رسول الله ﷺ جلس يوماً فذكر الناس ثم قام ولم يزدحم على التخويف فقال ناس من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا عشرة منهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعثمان بن مظعون ما حقنا أن لم نحدث عملاً فإن النصراني

قد حرموا على أنفسهم فنحن نحرّم ، فحرم بعضهم أكل اللحم والودك وأن يأكل
 بالنهار ، وحرم بعضهم النوم ، وحرم بعضهم النساء ، فكان عثمان بن مظعون ممن
 حرم النساء وكان لا يدنو من أهله ولا يدنون منه فأنت امرأته عائشة وكان يقال
 لها الخولاء فقالت لها عائشة ومن عندها من نساء النبي ﷺ مابالك يا خولاء
 متغيرة اللون لا تمتشطين ولا تطيبين ؟ فقالت وكيف أتطيب وأمتشط وما وقع
 علي زوجي ولا رفع عني ثوباً منذ كذا وكذا فجعلن يضحكن من كلامها فدخل
 رسول الله ﷺ وهن يضحكن فقال ما يضحكن ؟ قالت يا رسول الله
 الخولاء سألتها عن أمرها فقالت ما رفع عني زوجي ثوباً منذ كذا وكذا فأرسل
 إليه فدعاه فقال مابالك يا عثمان ؟ فقال اني تركته خوفاً لله تعالى لكي أتخلّى
 للعبادة وقص عليه أمره وكان عثمان قد أراد أن يجب نفسه فقال رسول الله ﷺ
 أقسمت عليك الا رجعت فواقعت أهلك فقال يا رسول الله اني صائم قال أفطراً فأفطار
 وآتى أهله فرجعت الخولاء الى عائشة وقد اكتحلن وامتشطن وتطيبن فضحكت
 عائشة وقالت مابالك يا خولاء ؟ فقالت إنه أتاها أمس فقال رسول الله ﷺ
 مابال أقوام حرموا النساء والطعام والنوم إلا اني أنام وأقوم وأفطر وأصوم وأنكح
 النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني فنزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات
 ما أحل الله لكم ولا تعبدوا) يقول لعثمان بن مظعون لا تجب نفسك فان هذا هو
 الاعتداء وأمرهم ان يكفروا عن أيمانهم فقال (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم)
 قال قاضي القضاة المراد لا تجعلوا الحلال حراماً بتصرف يصدر منكم كالبيعات
 الربوية وخط الحلال بالخصوب والطاهر بالنجس وهذه الآية وسببها يدلان على
 أنه لا ينبغي ترك الطيب من الطعام وقد كان الرسول ﷺ يأكل الدجاج وكان

يعجبه الحلواء (١) والعسل فأخرج الترمذي في الشمائل قال ثنا علي بن حجر ثنا
اسماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن القاسم التيمي عن زهدم الجرمي قال كنا عند
أبي موسى قال فقدم طعامه وقدم في طعامه لحم دجاج وفي القوم رجل من بني
تيم الله أحمر كأنه مولي قال فلم يذن فقال له أبو موسى أدن فاني قد رأيت
رسول الله ﷺ أكل منه قال إني رأيته يأكل شيئاً فقذرتة فخافت ألا اطعمه
أبداً، واخرج الستة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل
ومثل ذلك ما رواه الزمخشري عن الحسن مع فرقد قال وعن الحسن أنه دعي الى
طعام ومعه فرقد السبخي (٢) واصحابه فقعدهوا على المائدة وعليها الالوان من الدجاج
المسمن والفالوذ وغير ذلك فاعتزل فرقد ناحية فسأل الحسن أهو صائم قالوا لا
واسكنه يكره هذه الالوان فأقبل الحسن عليه وقال يا فرقد أتري لعاب النحل
بلباب البر بخالص السمن يعيبه مسلم، وعنه (٣) أن الله تعالى أدب عباده فأحسن
أدبهم قال تعالى (لينفق ذو سعة من سعته) ما عاب قوماً وسع عليهم الدنيا
فتنعموا وأطاعوا ولا عذر قوماً زواها عنهم فعصوه ، وعن الحسن بن علي
القمي أن الانبياء عليهم السلام قد توسعوا في الحلال وكذلك الصحابة رضي الله
عنهم قال ورأيناهم لا يعدلون عن الشابة الجميلة الى العجوز القبيحة فما بالهم يعدلون
عن خبز البر الى خبز الشعير ؟ ، وأجيب بالفرق بين الزوجة والطعام فان الزوجة

«١» الحلواء عند الاصمعي مقصور يكتب بالياء وعند القراء ممدود يكتب بالالف، قال
الليث الاكثر بالمد وهو كل حلواء يؤكل ، وقال الخطابي اسم الحلواء لا يقيم الا على ما
دخلته الصنعة ، وقيل ما عولج من الطعام بحلاوة وقد يطلق على الغاكة اه شرح بخاري
«٢» منسوب الى السبخة بفتح الباء الموحدة وسكونها موضع بالبصرة منه
فرقد بن يعقوب السبخي من زهاد البصرة اه «٣» أي الحسن

لما كانت محصنة للدين بولغ فيها ليقوى التحصين بخلاف الطعام فان قيل فقد ورد في الزهد والحث عليه ماورد فروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال ماشبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام تباعاً حتى قبض وفي رواية أنه قال ابن أبي حازم رأيت أبا هريرة يشير بإصبعه مراراً والذي نفسي بيده ماشبع نبي الله ﷺ ثلاثة أيام تباعاً من خبز حنطة حتى فارق الدنيا أخرجه البخاري ومسلم ، وعن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يبيت الليالي المتتابعة طاوياً وأهله لا يجدون عشاء وكان أكثر خبزهم الشعير ، أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال عرض عليّ ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً قلت لا يارب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً أو قال ثلاثاً أو نحو هذا فاذا جمعت تضرعت اليك وذكرك واذا شبعت شكرتك وحمدتك ، أخرجه أحمد والترمذي من طريق عبيد الله بن زحر (١) عن علي بن يزيد عن القاسم عنه وقال حديث حسن ، وعن أبي طلحة قال شكونا الى رسول الله ﷺ الجوع ورفعنا عن بطوننا عن حجر حجر فرفع رسول الله ﷺ عن حجرين أخرجه الترمذي ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ ذات يوم وجبريل عليه الصلاة والسلام على الصفا فقال رسول الله ﷺ يا جبريل والذي بعثك بالحق ما أمتى لآل محمد سفة من دقيق ولا كف من سويق فلم يكن كلامه بأسرع من أن سمع هدة من السماء أفزعته فقال رسول الله ﷺ أمر الله القيعة أن تقوم فقال لا ولكن أمر اسرافيل فنزل اليك حين سمع كلامك فاتاه اسرافيل فقال ان الله

قد سمع ما ذكرت فبعثني اليك بمفاتيح خزائن الارض وأمرني أن أعرض عليك
أسير معك جبل تهامة زمرداً وياقوتاً وذهباً وفضة فعلت فان شئت نبياً ملكاً
وان شئت نبياً عبداً فأوى اليه جبريل عليه السلام ان تواضع فقال بل نبياً عبداً
ثلاثاً ، أخرجه الطبراني باسناد حسن والبيهقي في الزهد ورواه ابن حبان في صحيحه
مختصراً من حديث أبي هريرة ولفظه قال جلس جبريل الى النبي ﷺ فنظر
الى السماء فاذا ملك ينزل فقال له جبريل هذا الملك ما نزل منذ خلق قبل الساعة
فلما نزل قال يا محمد أرسلني اليك ربي أملكاً أجعلك أم عبداً رسولاً فقال له جبريل
تواضع لربك يا محمد فقال رسول الله ﷺ لا بل عبداً رسولاً وكذا كان حال الصحابة
رضي الله عنهم وشرح حالهم في الزهد يطول ، فالجواب أن الزهد هو ترك
الترفة لا تحريماً كما نهى الله عنه بل تواضعاً والزهد أولى ممن يقتدى به في تحقير
الدنيا والرغبة عنها وباهل الرياضة الذين يريدون الوضع لانفسهم والاهانة لهالما
هموم من طبعها على طبائع الخير وتبعيدها عن الكبر ونحوه من طبائع الشر
هذا كله مع عدم الضعف عن القيام بالواجبات من جهاد أو غيره وذلك يختلف
باختلاف الاشخاص ، وأما قول بعضهم أن الزهد في الطيبات شرع لأن العبد
لا يؤدي شكرها فردوداً بأنه لا يفي بشكر شيء من النعم البتة ، وعن الحسن
أنه قيل له إن فلاناً لا يأكل الفالوذ ويقول لاؤدي شكره قال أفيشرب الماء
البارد؟ قيل نعم قال إنه جاهل إن نعمة الله عليه في الماء البارد أكثر من نعمته
عليه في الفالوذ *

﴿١٢٨﴾ قوله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ
يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ

أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ
اخرج ابن جرير عن ابن عباس قال لما نزلت (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما
أحل الله لكم) في القوم الذين كانوا حرموا النساء والاحم على انفسهم فقالوا يا رسول الله
كيف نصنع بايماننا التي حلفنا عليها فانزل الله (لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم) وقد
ذكر الله سبحانه وتعالى اليمين في آيتين من كتابه العزيز وقسمها الى لغو وغيره
فاما اللغو فقد ذكر اختلاف العلماء فيه ، وأما حقيقته فهو ما كان باطلا وما لا يعتد به
من القول ، وأما غيرها فذكرها الله سبحانه وتعالى بوصفين في الآيتين فقال في
احدهما (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) وقال في الاخرى (ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم الايمان) والعقد هو ربط الشيء بالشيء وهو ههنا ربطك الشيء القائم
بالقلب بالمقصود بواسطة القسم وهذه الحقيقة موضوعة للتصور حله وقد
وصف الله سبحانه وتعالى رفع اليمين بالحل فقال تعالى (قد فرض الله لكم تحلة
أيمانكم) وهذا المعنى يقتضى ان تكون اليمين على ظن شيء والحقيقة بخلافه او على
شيء ولا يعلم الحالف صدقها ولا يظنه أو على شيء وفي قصده الخنث لغو لأنه ليس
فيها عقد يتصور حله ، وبهذا المعنى اخذ اهل المذهب فلم يثبتوا الكفارة فيها
وعند الشافعي تجب لأنها ليست بلغو عنده وانما اللغو عنده ما يصدر من الانسان
عند الغضب من قوله لا والله وبلى والله واصل اليمين في اللغة اليد اليمى واطلقت
على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا اخذ كل واحد يمين صاحبه تأكيداً للمواثيق
فاطلق لفظ اليمين على القول المصاحب لذلك تجاوزاً حتى صار حقيقة فيه وقد
كانت العرب تعظم اشياء في الجاهلية وتقسم بها ابطالها الشرع وبقيت العظمة لله

وحده قال النبي ﷺ لا تحلفوا بأبائكم ولا بالاطواء غيت (١) اخرجاه احمد
والنسائي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن سمرة : وقد اتفق اهل العلم على تحريم
الحلف بالاطواغي (٢) كاللات والعزى مسويا فان قصد تعظيمها فهو ككفر وان لم يقصد
تعظيمها فليس بكفر ؛ وربما قال بعضهم يكفر لا طلاق الاحاديث في ذلك قال النبي
ﷺ من حلف منكم فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لا اله الا الله ومن قال
لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق بشيء اخرجاه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي
وابن ماجه وابن حبان وعبد الرزاق عن ابي هريرة وقال ﷺ لا تحلف بأبيك ولا
تحلف بغير الله فانه من حلف بغير الله فقد اشرك ، اخرجاه احمد وابو نعيم في الحلية
والبيهقي عن ابن عمر ، واتفقوا على منع الحلف بالآباء والملوك وغيرهم من العلماء
والصلحاء واختلفوا هل ذلك على التحريم او التنزيه ؟ واتفقوا على صحة اليمين بالله
جل جلاله باسمائه ، واختلفوا بالحلف بصفات الله جل وعلا التي لا يكون على
صدها فجوزه الجمهور وخالف فيه ابو حنيفة ، واختلفوا ايضا في الحلف بالنبي
ﷺ خاصة من بين الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فمنعه الجمهور وجوزه
احمد قوله (فكفارته) الفاء تشعر بالتسبيب وقد جعله النخعي راجعا الى اللغو
فاوجب الكفارة فيه وجعل المؤاخذه المنفية في الآخرة فقط ؛ والجمهور على أنه راجع
الى المعقودة لكن انما تجب الكفارة بالحنث فكأنه قال فكفارته اذا حنثتم ؛ وعن
ابن جبير واهل الظاهر تجب الكفارة مطلقا عملا بالظاهر ، وهل تجزي قبل

(١) جمع طاغوت وهو الشيطان ، او ما يزين لهم أن يعبدوه من الاصنام ، ويقال

لصنم طاغوت ، والطاغوت يكون واحدا وجمعا اه نهاية

(٢) جمع طاغية وهي ما كانوا يعبدونه من الاصنام وغيرها اه

الحنث، مذهبا لا تجزىء لقوله تعالى (فكفارته) والفاء للتعقيب ونقول لا يخلو وجوب الكفارة اما ان يكون متعلقا باليمين او بالحنث او بهما جميعا فلو كان متعلقا باليمين لوجب الكفارة عقيب التلفظ باليمين وهذا فاسد بالاجماع فلم يبق الا انها تتعلق بالحنث منفردا او مع اليمين وايهما كان فقد وجب ان يكون ثم محذوف كانه قال عز وجل فكفارته اذا حنثتم اطعام عشرة مساكين كما ان التقدير في قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) فافطر فعدة من ايام أخر وفي قوله عز وجل (فمن كان منكم مريضا او به اذا من رأسه ففدية) فخلق ففدية واذا ثبت ذلك فكأنه قال عز وجل فكفارته اذا حنثتم؛ فوجب الكفارة بعد الحنث فاذا ثبت ذلك فسواء تقدمت الكفارة على الحنث او لم تتقدم فهي واجبة بعد الحنث ولانه سبب كما عرفت، وقال الشافعي تجزىء لان اليمين عنده سبب والحنث شرط لسكن لا تجزىء عنده الا اذا كفر بغير الصوم وكان الحنث مباحا وقال مالك يجوز مطلقا، وسبب الخلاف أن الكفارة رافعة للحنث عندنا ودافعة عندهم، وقوله تعالى (اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم) خير الله سبحانه وتعالى في اول الكفارة ورتب في آخرها فخير بين الاطعام والكسوة والتحرير؛ وعلى هذا اتفق العلماء من الخلف والسلف الا ماروي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا اكد اليمين أعتق أو كسا واذا لم يؤكد أطعم قيل لنافع ما التأكيد قال ان يحلف على الشيء مرارا ولو اراد الحالف ان يطعم خمسة مساكين ويكسو خمسة مساكين لم يجز لأن الله سبحانه خير بين الانواع ولم يخير في تنويع الانواع والخطاب يقتضي أجزاء التكفير بحصول الاطعام للمساكين بأي صورة

كانت ولو غدام وعشام جاز وهو المذهب ولا يشترط التملك لظاهر الآية وقال مالك والشافعي لا يجزيء الا التملك التام قياساً على الفطرة فقيد هذا الاطلاق بالقياس وازافة الاطعام الى العشرة المساكين يوجب التخصيص بهم ولا يبيح العدول عنهم وبهذا قال أصحابنا والشافعي ومالك ؛ وقال ابو حنيفة اذا دفعها الى مسكين واحد في دفعات جاز وجعل العدد المذكور للتقدير به وتقدير الخطاب عنده فاطعام طعام عشرة مساكين وهذا ضعيف لما فيه من الاضرار والتجاوز وحذف المفعول وترك البيان لمن تصرف اليه هذه الصدقة والحقيقة خير من المجاز والذكر خير من الاضرار واتباع الظاهر أولى من التأويل ؛ ثم بين الله سبحانه وتعالى هذا الطعام فقال (من أوسط ما تطعمون اهليكم) والوسط يقع على الخيار ويقع على الوسط بين طرفين وهو المقصود هنا قال ابن عباس كان الرجل يقوت أهله قوتاً فيه سعة وكان الرجل يقوت أهله قوتاً وسطاً وقوتاً فيه شدة فنزلت (من أوسط ما تطعمون اهليكم) أخرجه ابن ماجه ، فالواجب على الرجل ان يخرج من القوت الذي يطعمه اهله ؛ وهل المراد بالذي نطعمه أهلنا أهل المكفر خاصة حتى يجب عليه ان يخرج من أوسط قوته خاصة أو أهل الجميع منا حتى يخرج من غالب قوت أهل البلد فيه خلاف ، والاطعام المقيد مطلق المقدار فقدره أهل المذهب وابو حنيفة بصاع من أي قوت أو نصف صاع من بر لما ورد في كفارة الظهار في قصة سامة بن صخر في احدى روايات ابي داود ان النبي ﷺ قال لسامة فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر قالوا والوسق ستون صاعاً ونحوه في احدى روايات أوس وخولة هكذا قرره الفقيه يوسف في الثمرات وفيه بحث ، وحجتهم على اعتبار نصف الصاع من البر

مارواه في شفاء الاوام عن علي عليه السلام انه قال في كفارة اليمين نصف صاع من بر أو صاع من تمر لكل مسكين ، وقدره الشافعي بالمد ، وحجته ماورد في رواية ابي سامة بن عبد الرحمن في قصة أوس حيث قال فأتى رسول الله ﷺ بتمر فاعطاه اياه وهو قريب من خمسة عشر صاعا ؛ وفي رواية العرق زنبيل يأخذ خمسة عشر صاعا ، وفي احدى روايات سامة بن صخر ان رسوا الله ﷺ قال لعروة بن عمر أعطه ذلك العرق وهو مكمل يأخذ خمسة عشر صاعاً أو ستة عشر صاعا اطعام ستين مسكيناً ، رواه الترمذي ، وأما الكسوة فان الله سبحانه وتعالى اطلقها ولم يقيدھا بالوسط فمن اهل العلم من اخذ باطلاقه فقال يجزي اقل مايقع عليه الاسم من ازار او قميص أو سراويل أو عمامة واليه ذهب الشافعي وابو حنيفة وعند الهادي عليه السلام ما ستر اكثر الجسم : وقال مالك ما تجزي فيه الصلاة فالرجل ثوب يستر العورة والمرأة درع وخمار فأوجب اقل مايقع عليه المعنى الشرعي ؛ وأطلق الله سبحانه وتعالى الرقبة هنا فقال ابو حنيفة باطلاقها فجوز الرقبة الكفارة ؛ وذهب أصحابنا ومالك والشافعي الى تقييدها بالايمان قياساً على كفارة القتل ؛ وهذا الخلاف متشعب من اختلافهم في القضايا المتفقة في الاحكام المختلفة في الاسباب هل يحمل مطلقها على مقيدها أولاً ؟ وموضع ذلك علم الاصول ، وقد اتفق الفقهاء على تقييد الرقبة بالسلامة من العيوب وظاهر المذهب ان المعيب يجزى لظاهر الاطلاق وهو كلام اهل الظاهر ، ثم فرض الله سبحانه وتعالى صيام ثلاثة أيام لمن لم يجد وعلى هذا اجمع المسلمون واختلفوا في وجوب التتابع فأوجبه الهدوية والناصر وابو حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ ؛ واستحسنه مالك والشافعي في القول الاخير ولم يوجباه ، والخلاف متشعب من اختلافهم في العمل بالقراءة الشاذة وذلك أن

ابن مسعود وايبا كانا يقرآن ثلاثة ايام متتابعات ؛ فان قيل فما حد العجز المبيع للصوم في هذه الكفارات المرتبة ، قلنا يختلف باختلاف الخصال الثلاث ، اما العجز عن الرقبة فبان لا يجزى الا رقبة تخدمه وهذا كلام المنصور بالله عليه السلام والشافعي رضي الله عنه والوافي فاذا صام اجزأه ، قال ابو طالب وتخرج ابى العباس وأبو حنيفة ومالك لا يكون عاجزاً فلا يجزيه الصوم لانه واجد ؛ وهو المختار عند أهل المذهب ؛ وأما العجز عن الاطعام فقال أبو طالب من وجد عشرة صواع اوقيمتها زائدة على ما يستثنى للمفلس من المنزل وأثائه وجب عليه اخراجها قال الفقيه علي وظاهر كلامه انه لا يستثنى له قوت اليوم ، وقال الشافعي اذا كان عنده قوته وقوت عياله يومه وليلته ومعه من الفضل ما يطعم عشرة مساكين لزمته الكفارة بالاطعام واذا لم يكن عنده هذا القدر فله الصيام وهو قول أحمد ومالك واسحق واختاره محمد بن جرير الطبري ، وأما العجز عن الكسوة فعن ابى طالب اذا وجد كسوة عشرة مساكين وجب عليه اخراجها ولا يستثنى له ما يستر عورته ، وعند الشافعي لا يجب عليه الاخراج الا اذا وجدها مع فضل منها يستر عورته قوله تعالى (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم) المعنى اذا حلفتم وحنثتم فحذف ذكر الحنث للعلم بان الكفارة لا تجب بمجرد الحلف وفيه تنبيه على ان الكفارة لا يجزىء تقديمها على اليمين والحنث كما هو المختار قوله تعالى (واحفظوا ايمانكم) يعني قللوها ولا تكثروا منها أو احفظوها اذا حلفتم عن الحنث ،

﴿١٢٩﴾

قوله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ أَعْلَنَ لَكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ اخرج الطيالسي وابن جرير وابن

ابي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال نزل في الخمر ثلاث آيات فأول شيء (يسألونك عن الخمر والميسر) الآية فقل حرمت الخمر فقالوا يا رسول الله دعنا ننتفع بها كما قال الله تعالى فسكت عنها ثم نزلت هذه الآية (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فقل حرمت الخمر فقالوا يا رسول الله لا نشربها قرب الصلاة فسكت عنهم ثم نزلت (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب) الآية فقال رسول الله ﷺ حرمت الخمر وقد حرم الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الخمر وبين تحريمه بياناً شافياً وبين علة تحريمه وقرن تحريمه بتعريم عبادة الاوثان واكل الميسر مبالغة في النهي عن ملاسته، قال ابن عباس رضي الله عنهما لما حرمت الخمر مشى اصحاب رسول الله ﷺ بعضهم الى بعض فقالوا حرمت الخمر وجعلت عدلاً للشرك، والخمر اسم للشراب المتخذ من كل عصير يتخمّر سواء كان من عنب او عسل أو غيرها لقوله ﷺ ان من العنب خمر أو ان من التمر خمر أو ان من العسل خمر أو ان من الشعير خمر أو أخرجه ابو داود عن النعمان بن بشير، وقوله ﷺ ان من العنب خمر أو من العسل خمر أو من الزبيب خمر أو من الحنطة خمر أو أنا انهي عن كل مسكر أخرجه الطبراني عن ابن عمر، وقد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها؛ وأجمعوا على تحريم القدر المسكر من الانبذة، واختافوا في القدر الذي لا يسكر من النبيذ؛ فعندنا وجهور فقهاء الحجاز وجهور المحدثين ان قليله وكثيره سواء وانه مندرج في اسم الخمر، وذهب فقهاء العراق والكوفة وأكثر أهل البصرة الى التفرقة بين المسكر منه وغيره وان اسم الخمر غير واقع عليه، احتج الاولون بما رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وهذا نص في

محل الخلاف ، واحتجوا لوقوع اسم الخمر عليه باللغة والشرع ؛ أما اللغة فانه شراب يخامر العقل ولهذا قال عمر والخمر ما خامر العقل ، وأجابوا بانه إنما سمي الخمر خمرًا لتخميره لا لمخامرة العقل ، قالوا ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصًا فيه كما في النجم فانه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا ، وأجيب بثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بان غير المتخذ من العنب يسمى خمرًا ؛ قال الراغب في مفرداته سمي الخمر خمرًا لكونه مخمرًا للعقل أي سائر أله وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وكذا ذكر ابو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري ؛ نعم جزم ابن سيده بأنها حقيقة في العنب مجاز في غيره ؛ قال الخطابي زعم قوم ان العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرًا عرب فصحاء فلو لم يكن هذا الاسم صحيحًا ما أطلقوه ؛ وأما الشرع فما رواه مسلم انه قال كل مسكر خمر ومن الخنطة خمر وأنا أنها كم عن كل مسكر وبما روى أنس رضي الله عنه قال كنت ساقى القوم في منزل ابي طلحة وكان خمرهم يومئذ الفضيخ (١) فامر رسول الله ﷺ مناديًا ينادي ألا إن الخمر قد حرمت فقال لي ابو طلحة أخرج فاهرقها فخرجت فاهرقها فجرت في سكك المدينة فقال بعض القوم قد قتل قوم وهي في بطونهم فانزل الله (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح) الآية أخرجه البخاري ومسلم ، وفيه روايات أخر ، ففي رواية قال أنس كانت خمرهم يومئذ البسر والتمر ، وقد أخرج معنا هذا الحديث مالك في الموطأ وابو داود والنسائي ؛ وقال ابن عمر رضي الله عنه نزل تحريم الخمر وان بالمدينة أشربة ما فيها شراب العنب ، وقال أنس ما كان لنا خمر غير فضيخكم

«١» الفضيخ عصير العنب وشراب يتخذ من بسر مفضوخ أي مشدوخ اه

الذي تسمونه الفضيخ؛ وإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرًا من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية لو سلم لهم كون ما يخمر من غير العنب لا يسمى خمرًا لغة، واحتج الآخرون بأنار رويها فمن أشهرها عندهم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال حرمت الخمر لعينها قليتها وكثيرها والمسكر من كل شراب أخرجه ابن مردويه قالوا وهذا لا يحتمل التأويل وما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال شهدت تحريم النبيذ كما شهدت تحليل قليله فحفظت ونسيتم، وخرج الطحاوي أن رسول الله ﷺ قال إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية فاشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا؛ وخرج الطحاوي أيضًا عن أبي موسى قال بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذ إلى اليمن فقلنا يا رسول الله إن بها شرابين يصنعان من البر والشعير أحدهما يقال له المزر (١) والآخر يقال له البتم (٢) فما نشرب فقال رسول الله ﷺ اشربا ولا تسكرا قالوا ولأن الله تعالى نص على العلة الموجبة للتحريم وهي كونها توقع في العداوة والبغضاء وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة؛ وهذه العلة لا توجد إلا في القدر المسكر من الخمر والنبيذ، ولكن الإجماع انعقد على تحريم القليل من الخمر فبقى النبيذ على مقتضى العلة؛ ثم إن سألنا صحتهم فعارض بما رواه الهروي في الغريب عن عبد الله بن مسعود أنه قال المسكر خمر وإذا كان خمرًا حرم لعينه كما ذكر، وبقوله ﷺ كل شراب أسكر فهو حرام رواه ابن مهدي، قال الإمام المهدي

(١) المزرب الكمر نبيذ يتخذ من الذرة وقيل من الشعير أو الحنطة؛ اهـ نهاية

(٢) البتم بسكون التاء، نبيذ العسل وهو خمر أهل اليمن وقد تحرك التاء، اهـ نهاية

عليه السلام وهذه المعارضة أقوى وأصرح لاقتضاها الحظر وهو أحوط ، ولو سلمنا صحة مارواه وسلامته عن المعارض فليست بصريحة فيما قصدوه وإنما يؤخذ مقصودهم من مفهوم اللقب ولم يأخذ به أحد من العلماء إلا الأفاق ، ثم إن فيه احتمالاً ظاهراً يخالف ما قصدوه وهو أنه أراد حرمت الخمر لعينها والمسكر من غيرها وهو الحشيشة والبنج ونحوها مما يسكر بالخلقة لا بالعلاج وإراد التنبيه على طهارته دون الخمر وجواز استعمال القليل في الأدوية ومع هذا الاحتمال لا حجة لهم فيه ، وعن الثاني بانه في التحقيق حجة عليهم فإنه قد اعترف بانهم جميعاً شهدوا تحريمه فكان قطعياً ثم ادعى وحده أنه يروى تحليله فكان ظنياً والظني لا ينسخ القطعي ثم أنه لو صح فهو معارض بما قدمنا من الآثار ؛ وعن الثالث بانه قال اشربوا فيما بدالكم ولم يبين المشروب ثم قال ولا تسكروا وهو يحتمل أنه أراد لا تشربوا مسكراً ويأول بأنه أراد النهي عن الشراب في الاوعية المستقرة كالخياض الركيا مما لا يحمله الشارب بيده ولا يتناوله بكفه بل كما تشرب البهيمة من الأناء فهنا هم عن التشبيه بها ثم أباح لهم ذلك بقوله فاشربوا فيما بدالكم توسعة ، وقوله ولا تسكروا أي لا تشربوا مسكراً هكذا قرره الامام المهدي عليه السلام (١) وقد احتج بعضهم بما أخرجه ابن أبي شيبه من طريق علقمة أكلت مع ابن مسعود فأتينا بنبيذ شديد نبذته فشربوا منه ؛ وجوابه من ثلاثة أوجه أحدها لو حمل على ظاهره لم يكن معارضاً للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر ؛ ثانيها ثبت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليلاً (١) والجواب عن حديث ابن عباس بأنه مطعون في سنده ومن قدح فيه ابن عون أنه من خط المؤلف

وكتيره ؛ فاذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق لآخوانه من الصحابة مع
 موافقته الحديث أولى ، نالها أن المراد بالشدة شدة الخلاوة أو الجموضة فلا يكون
 فيه حجة أصلاً ، وأما قولهم إن الله تعالى نص على العلة إلخ ، فالجواب ان هذه العلة
 موجودة في جميع المسكرات لا فرق بين مسكر ومسكر وثبت أنه تعالى حرم
 القليل لأنه يدعو الى الكثير وذلك موجود في جميع المسكرات ثم سن رسول
 الله ﷺ الحد على شارب به فجلد شارب الخمر أربعين أو نحوها بالنعال وأطراف
 الثياب ، وجلده أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، ثم استقر تحديد جلده ثمانين جلدة (١)
 في زمن عمر وعلي ؛ وأما اليسر فقد تقدم ، وأما الانصاب فهي الاصنام التي تعبد
 من دون الله جل جلاله ، وأما الازلام فواحدتها زلم بالفتح والضم ، وقد تقدم الكلام
 عليه ؛ فان قلت قد عامت تحريم هذه الأعيان الأربعة من أمر الله سبحانه وتعليمها
 بأنها رجس فهل هي نجسة أولا ؟ قلت الذي ذهب اليه الجمهور أن الخمر نجس
 لوصف الله سبحانه وتعالى له بأنه رجس والرجس النجس ولكن لادلالة لهم في
 هذا على التنجيس لان الرجس اسم مشترك لمعان شتى يأتي ذكرها ان شاء الله في
 سورة الانعام ولا يجوز أن يراد به معنى النجس لان اليسر والازلام والانصاب
 طاهرة الأعيان فلا تكون صفة لموصوفات مختلفة فان أريد المعنى المتعلق بها
 فالمعاني لا توصف بالنجس فتعين أن معنى النجس هنا المستقذر وهذا أمر لا يوجب
 التنجيس ولهذا ذهب الليث بن سعد وربيعة الى طهارة الخمر واختاره المزني

(١) عن ثور بن زيد الديلي ان عمر استشار في حد الخمر فقال له علي عليه السلام
 أرى أن تجلده ثمانين جلدة فانه اذا شرب سكر واذا سكر هذا واذا هذا افترى ،
 أخرجه الموطأ والحاكم من طريقين ، ثم قال في كل منهما هذا حديث صحيح الاسناد اه

وبعض المتأخرين من المالكية وفي أمر الله سبحانه وتعالى باجتنابه دليل على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيعها ولا امساكها ولا تحليلها الا ما يروى عن ابي حنيفة من جواز تحليلها وانما اختلفوا في جواز التداوي بها وتطفية العطش بها عند خوف الهلاك*

﴿١٣٠﴾ قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مِنْ قَتْلِهِ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِمَّنْ مَاتَ مِنْكُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ بِهَذَا ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ إعلم أن هذه الآية كثيرة الاطراف متشعبة الاحكام تجاول فيها العلماء واضطربت في تحقيقها أقوال الفهاء وأنا أذكر ان شاء الله طرفاً من ذلك صالحاً، فأقول وبالله التوفيق، نهى الله سبحانه وتعالى عن قتل الصيد في حال الاحرام، والقتل معروف وهو ازهاق الروح بأي وجه كان، فبين لنا تحريم القتل ولم يبين لنا مادونه من تنفير الصيد والاعانة على قتله والدلالة عليه ثم حرم علينا الصيد في آية أخرى تحريماً مجملًا فقال (غير محلي الصيد وانتم حرم) وهذا التحريم في هذه الآية لا يستقل بكشف المراد هل هو القتل المذكور في هذه الآية أو غيره؟ فوجدنا النبي ﷺ قد بين لنا أن المراد ما هو أعم منه فحرمنا الاعانة والدلالة على الصيد والتنفير وغير ذلك للسنة ولولا ورود السنة لقضينا بهذه الآية المفسرة على هذه الآية المجملة كما ذلك طريقة النظر في حمل المجمل على المبين وسيأتي بيان الاحاديث وتعارضها واختلاف العلماء فيها في الآية التي تليها إن شاء الله تعالى، ولما أحل الله سبحانه وتعالى صيد البحر في الآية الثانية علمنا أن المراد

بالصيد في هذه الآية هو صيد البر وأنه من العام المخصوص وعلى هذا أجمع العلماء
 ولكن اختلفوا في حقيقة الصيد ، فقال أصحابنا وأبو حنيفة كل حيوان صيد سواء
 كان مأكولاً أم لا مؤذياً أو سائداً كانوا قالوا الشهادة اللغة ، من ذلك قول علي كرم
 الله وجهه ، صيد الملوك أرانب و ثعالب ؛ وإذا ركبت فصيدي الأبطال ، قال في
 القاموس والصيد المصيد أو ما كان ممتنعاً ولا مالك له انتهى ، واستثنى الخمس
 الفواسق اللاتي ذكرهن رسول الله ﷺ بقوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم
 الغراب والحدأة والمقرب والفأرة والكلب العقور ، وكذا ما عداها من كل سبع
 جاز قتله عندنا ، وإنما أبو حنيفة فلم يلحق بها من السباع العادية شيئاً إلا الذئب ،
 وقال مالك والشافعي الصيد كلما حل أكله فإن العرب لا تسمي مالا يؤكل صيداً
 وقد سأل عبد الرحمن بن عمار جابر بن عبد الله عن الضبع فقال أصيد هي ؟ قال
 نعم قال فيها جزاء ، قال نعم كبش ، قال سمعت رسول الله ﷺ قال نعم ، فاكنتي
 بذكر الصيد عن ذكر الحلال لتلازمها ، فإن قلت فالشافعي هل يجوز للمحرم قتل
 ما عدا الصيد مما ليس بفاسق ولا في معناه ؟ ، قلت أطلق كثير من مصنفي الشافعية
 القول عن الشافعي بأنه يقول بإباحة قتلها وأنه أحقها بالفواسق وأنه جعل العلة
 في إباحة الخمس الفواسق تحريم أكلها فأباح للمحرم قتل مالا يحل أكله ، قوله تعالى
 (وأنتم حرم) جمع حرام يقال رجل حرام ورجال حرم مثل قذال وقذل والحرام
 هو المحرم الداخل في حرمة لا تهتك ويقع ذلك على الداخل في النسك وعلى الداخل
 في الحرم وعلى الداخل في الشهر الحرام وقد حصل الإجماع على عدم اعتبار الزمان في هذا
 الحكم ، وأجمعوا على اعتبار الدخول في النسك ، واختلفوا في اعتبار الحرم فقال الجمهور
 باعتباره ، وقال داود إذا قتل الحلال الصيد في الحرم لأجزاء عليه وإن نخطئكم آثمًا

فان قلت فما الوجه الذي من أجله أوجبوا الجزاء ، قلت من قال يحمل اللفظ المشترك على معانيه أوجب فيه الجزاء بالآية ومن لم يقل به أوجبه بالقياس على المحرم بمجامع النهي عن القتل في حالي حرمة ، وقد بين بهذا مستند داود فانه لا يقول بعموم المشترك ولا بالقياس في الكفارات ولا مستند الا فتوى الصحابة رضي الله عنهم بوجوب الجزاء كما يروى عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهم حكموا في حمام مكة بشاة ولم يعلم لهم مخالف ثم بين سبحانه وتعالى الجزاء فقال (ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) فقيد القتل بذكر التعمد فافتضى بمفهومه ان من قتله ناسياً أو خاطئاً لا جزاء عليه وبهذا قال القاسم والناصر ودل عليه قول الهادي عليهم السلام وهو المذهب واليه ذهب الشافعي في القديم واحمد في احدى روايتيه ، وذهب ابو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد الى التسوية في الجزاء بين العمد وغيره ؛ حجة الاولين ان الله قيد بالعمد ؛ وقوله تعالى (ليدوق وبال امره) وقوله تعالى (ومن ما د فينتقم الله منه) اي من ما د الى ما تقدم ذكره وهو القتل العمد والانتقام ايضاً يناسب العمد لا الخطأ ، وحجة الآخرين القياس على سائر محظورات الاحرام كحلق الرأس وغيره ، وكما في ضمان مال المسلم فانه لما ثبتت الحرمة لحق المالك لم يختلف ذلك بكونه عمداً أولاً ، وانما وردت الآية بالتعمد لان التعمد أصل والخطأ ملحق به للتغليظ ؛ ولما روى انه عن لهم في الحديدية حمار وحش فحمل عليه ابو قتادة (١) فطعنه برمح فقتله ف قيل له انك قتلت الصيد وانت محرم فنزلت الآية على وفق القصة ؛ وعن الزهري نزل

« ١ » وفي الكشف وغيره من كتب التفسير فحمل عليه أبو اليمر ، واسمه كعب بن عمرو بن عباد الانصاري السلمي بالفتح أبو اليمر بفتح التحتانية اهـ

الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ قال ﷺ في الضبع كبش اذا قتله المحرم ؛
وقالت الصحابة في الطي شاة وأطلقوا الضمان من غير فرق بين الخطأ والعمد ،
وأجيب بان القياس هنا مصادم للنص ؛ وبأن الأدنى لا يلحق بالأعلى بل الواجب
العكس كما ورد في كفارة قتل الخطأ على قول من أوجب الكفارة في العمد ، وبأنه
ليس فيما نقلوا من قوله ﷺ في الضبع كبش اذا قتله المحرم حجة لأنه مطلق
والاية مقيدة هذا على فرض صحة الحديث ، وبأن ما نقلوه عن جميع الصحابة
رضي الله عنهم غير صحيح فإنه قد أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن ابن عباس
أنه قال اذا أصاب المحرم الصيد خطأ فليس عليه شيء وقد روى عن بعض التابعين
فأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن
طاوس قال لا نحكم على من أصاب صيداً خطأ إنما نحكم على من أصابه عمداً والله
ما قال الا (ومن قتله منكم متعمداً) وأخرج ابن المنذر عن سعيد بن جبيرة في
المحرم اذا أصاب الصيد خطأ فلا شيء عليه وان أصابه متعمداً فعليه الجزاء ؛
قوله تعالى (جزاء مثل ما قتل من النعم) اختلف القراء في جزاء فقرء الحجاز
والبصرة والشام بتنوين جزاء ورفع مثل على الصفة له ، وقراء الكوفة بخفضه
على الاضافة ؛ فأما قراءة الرفع فسلمية من الزيادة والمجاز ، وأما قراءة الخفض
فان المثل تزيد العرب لتفخيم المشبه به كقول الشاعر « منلي لا يقبل من منلسكا »
وقوله تعالى (ليس كمثله شيء) وحقيقة المثل في لسان العرب الشبه في الصورة ، فوجب
سبحانه وتعالى شبه الصيد من النعم الذي هو غير جنسه لكونه يشبهه من بعض
الوجوه وبهذا قال جمهور العلماء الا ابا حنيفة فإنه يأول المثل بالمثل المعنوي وحمله على
القيمة لان ذلك هو القياس في سائر المتلفات القيمة ، فالعبد يغرر بالقيمة ولا

يغرم بعبد آخر من جنسه فكيف من غير جنسه ولأنها تعم الصيد الذي له
 مثل في الصورة والذي لا مثل له وعادته اتباع القياس وترك الظواهر وهو
 مجوج بخمسة أوجه لا تأويل لها ، أحدها تقييد القرآن بكونه من النعم
 فبين جنس المثل الذي هو الجزاء وحمله على ان النعم هو الصيد خلاف
 المعروف من اللسان ؛ وثانيها القراءة بالرفع والتنوين فأنها مبينة لقراءة الاضافة
 ولولم يحمل عليها أدى الى تعارض القراءتين ، وثالثها قوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة)
 فالهدي يطلق في عرف اللغة والشرع على ماساقه المحرم الى البيت ، ورابعها
 اجماع الصحابة رضي الله عنهم على الحكم بالنعم في الجزاء دون القيمة ، وخامسها استعمال
 المثل في الصورة حقيقة وفي القيمة مجازاً ، والحقيقة مقدمة على المجاز ، ثم نقول
 لا يخفى على ذي نظر اعتبار الشرع اراقة الدماء على وجه النسك لما فيه من القربان
 والتعظيم لشعائر الله قال الله تعالى (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله
 التقوى منكم) وإمساك الادب مع ورود الشرع أوجب على علماء الشريعة
 وأئلق بهم ولا سيما في مناسك الحج فأكثرها مما لا يعقل معناه ؛ فان قلت ، فقد
 قال الله تعالى (أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً) والطعام والصيام
 ليسا بمثل صورة فدل على اعتبار المثل المعنوي ، قلت قد أنطقك الله بالحجة
 عليك أما ترى ان الله سبحانه وتعالى وصف الطعام والصيام بكونهما كفارة
 ووصف الجزاء من النعم بكونه مثلاً فبين ان هذا الجزاء كفارة كسائر الكفارات ؛
 والكفارات منصوصات لا يجوز عندك القياس فيها ، وفي الآية دلالة على ان الجماعة
 اذا قتلوا صيداً فليس عليهم الا مثل ما قتلوا وهو جزاء واحد لان الجزاء
 في مقابلة المقتول لا في مقابلة القتل ، وقد اخذ الشافعي وعطاء بما روى ابن عباس

رضي الله عنهما في قوم أصابوا ضياعاً ؛ فقال عليهم كبش يتخارجونه بينهم ، وخرج
الدارقطني مثله عن ابن عمر ؛ ومذهبنا ومالك وأبي حنيفة على كل واحد جزاء
لان كل واحد منهم ارتكب محظوراً في احرامه ، ووافق ابو حنيفة الشافعي فيما
اذا قتل الجماعة غير محرمين صيداً في الحرم ، ولما كانت المائلة الخلقية الصورية
مما يغمض ادراكها لتعسر معرفتها ولجواز ان تشبه الصورة بشيئين قال تعالى
(يحكم به ذوا عدل) فجعل الله سبحانه وتعالى الحكم فيه الى ذوي عدل من المؤمنين
ليتعاونوا في النظر في دقائق الاشياء كما شرع بعث الحكمين عند شقاق الزوجين
وجعلهما من أهلها لقرب اطلاعهما في باطن حالهما وقوة علمهما بمصالحهما أخرج
الحاكم وصححه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني عن قبيصة بن جابر
قال حججنا زمن عمر رضي الله عنه فرأينا ظلياً فقال أحدا لصاحبه أتاني أبلغه
فرمى بحجر فما أخطأ حشاه فقتله فأتينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسألناه عن
ذلك واذا على جنبه رجل يعني عبد الرحمن بن عوف فالتفت إليه يسأله ثم أقبل
على صاحبنا فقال أعمداً قتلته أم خطأ ؟ فقال الرجل لقد تعدت رميه وماتت
قتله قال عمر رضي الله عنه ما أراك الا قد اشركت بين العمد والخطأ اعمد الى شاة
فاذبحها وتصدق بلحمها واسق ^{أهلها} ، يعني ادفعه الى مسكين يجعله سقاء فقمننا من
عنده فقلت لصاحبي أيها الرجل اعظم شعائر الله ، والله ما درى امير المؤمنين ما يفتيك
حتى شاور صاحبه اعمد الى ناقتك فأنحرها ففعل ذلك قال قبيصة وما أذكر الآية في سورة
المائدة (يحكم به ذوا عدل منكم) قال فبلغ عمر مقالتي فلم يفجأنا الا ومعه الدرة قال فعلى
صاحبي ضرب بآهوا هو يقول اقلت الصيد في الحرم وسفقت الفتيا ثم أقبل عليّ يضربني
فقلت يا امير المؤمنين لا احل لك مني شيئاً مما حرم الله قال يا قبيصة اني أراك شاباً

حديث السن فصيح اللسان فسيح الصدر وإنه قد يكون في الرجل تسعة أخلاق
صالحة وخلق سيء فيغلب خلقه السيء أخلاقه الصالحة ؛ فإياك وعثرات الشباب ،
وإذا حكم ذوا عدل من الصحابة رضي الله عنهم في مثل فلا يعاد فيه الحكم عندنا
والشافعي لأنها قضية معقولة المعنى حكم فيها عدلان فوجب علينا تنفيذ حكمهما
واتباعه ؛ وقال مالك يستأنف الحكم وكأنه اعتقدها غير معقولة المعنى فوجب الاتيان
بها عند وجود سببها وهذا في غير محل الاجماع والنص واما محل الاجماع والنص فلا
يعاد فيه الحكم قولاً واحداً ؛ فان قلت فهل يجوز أن يكون الجاني أحد الحكمين ؟ قلت
يحتمل أن يجوز لأن الله تعالى لم يشترط الا ذوي عدل ؛ وبهذا قال الشافعي في أحد قوليهِ
ويحتمل أن لا يجوز ، وبه قال مالك وأبو حنيفة لأن مضمون الخطاب يقتضي جانياً
وحكمين والاصول تقتضي أنه لا يجوز أن يحكم لنفسه ، وللشافعي أن يقول هو حاكم
على نفسه لالهأ وأنه مفت لآحاكم ؛ وقوله (يحكم به ذوا عدل) أي يفتي بحكم الله
تعالى فيه ، واتفقوا على أنه لا بد من بلوغ الهدي مكة لقوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة)
واختلفوا في اشتراط سوقه من الحل فقال مالك باشتراط سوقه من الحل الى
مكة لتضمن قوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) أن يهدي من مكان يبلغ منه اليها ،
وقال أصحابنا والشافعي لا يشترط السوق من الحل ومن أجل هذا نشأ الخلاف
في جزاء الصغير من الصيد فقال مالك جزاؤه القيمة لأن الهدي الصغير لا يمكن
سوقه الى الحرم ، وقال أصحابنا والشافعي جزاؤه صغير من النعم لانه يبتاعه في
الحرم ويهديه فيه ولان الصحابة رضي الله عنهم قضيت في الصغير بصغير وفي
الكبير بكبير ، وبهذا القضاء تضعف دلالة الاشارة والتضمن وان المعتبر انما هو
حصول الدم في الحرم لأجل مساكن مكة ، واما السوق فلا فائدة فيه

للمساكين ، ولما ذكر الله سبحانه وتعالى الجزاء الذي هو الهدي وبين أحكامه ذكر
 الطعام والصيام بلفظ أو الموضوعة للتخيير وسماها كفارة ، وبالتخيير أخذ عامة
 الأئمة عليهم السلام وأبو حنيفة والشافعي ومالك رضي الله عنهم ، وقال ابن عباس
 وابن سيرين وزفر ومجاهد والسدي بالترتيب لما فيه من تقديم الاثقل فالأثقل ،
 فان قلت فقد بين الله سبحانه وتعالى مقدار الصيام بأنه عدل الطعام ولم يبين مقدار
 الطعام ولا مقدار المساكين : قلت اما مقدار الصيام فقد اتفقوا على أنه معادل
 بالطعام كما ذكر الله سبحانه وتعالى واختلفوا في صورة التعديل ، فقال أبو حنيفة
 اذا عدل الى الاطعام أطعم القيمة لكل مسكين نصف صاع لان السنة قد وردت
 بذلك في فدية الاذى فان أحب الصوم صام عن كل نصف صاع يوماً لانه قائم
 مقامه في كفارة الظهار ، وقال الشافعي يقوم المثل فيتصدق بقيمتها لكل مسكين
 مدّاً ويصوم عن كل مدٍّ يوماً ، وقال مالك المائلة في الخلقة كقولنا والشافعي
 لكن إذا أحب العادل الى الاطعام قوم الصيد فيطعم قيمته لكل مسكين مدّاً
 أو يصوم عن كل مدٍّ يوماً لان المقصود بالجزاء الجزاء عن الصيد لا عن مثله وهو
 أحد قولي الناصر ؛ والثاني أنه يجعل لكل مسكين مدان ، وقالت القاسمية
 المائلة في الخلقة فاذا عدل الى الاطعام فعدل البدنة إطعام مائة مسكين أو صوم
 مائة يوم ، والبقرة إطعام سبعين مسكيناً أو صوم سبعين يوماً ؛ والشاة اطعام عشرة
 مساكين أو صوم عشرة أيام ، ووجهوا ذلك بأنه قد ثبت في صوم التمتع أن صوم عشرة
 أيام بدل للشاة ، وثبت في كفارة الظهار ان إطعام المسكين وصوم اليوم يتعادلان
 وثبت أن الشاة عشر البدنة في هدي التمتع والاحصار وقد قيد الله سبحانه وتعالى
 الهدي ببلوغه الكعبة وأطلق الطعام والصيام واتفق العلماء على اطلاق الصوم ولا

يختص بمكان خلافاً لأبي حنيفة حيث خصصه بموضع الإصابة ؛ واختلفوا في الاطعام فحمل اصحابنا والشافعي اطلاقه على تقييد الهدي بجامع الكفارة وانتفاع فقراء الحرم به كالذبيح فأوجبوا اخراجه بمكة ، وهو قول طاووس ولأنه ما بدل للهدي على قول الترتيب أو نظير له على قول التخيير وكلاهما تقييد أحدهما بتقييد الآخر ، وبهذا قال مالك في إحدى روايته وبها صرح في موطائه ؛ وقال في الرواية الأخرى يكفر في موضع الإصابة كقول أبي حنيفة وهو قول مجاهد ومحمد بن جرير الطبري ﴿ ١٣١ ﴾ قوله تعالى ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾

لما بين الله تعالى قتل الصيد في الآية الأولى وجزاءه بين في هذه الآية حكم أكله وحكم صيد البحر وميز بين صيد البر وبينه ؛ أما صيد البر فقال الهادي والقاسم عليهما السلام يحرم على المحرم أكله لقوله تعالى (ما دمتم حرماً) وهذا مطلق في جميع الأحوال سواء صاده محرم أو حلال ، ولما روي عن الصعب ابن جثامة أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حمزاً وهو بالابواء أو بودان فردده عليه فلما رأى ما في وجهه قال إنا لم نرده عليك إلا إنا حرم ، متفق عليه ، وعن زيد ابن أرقم وقد قال له ابن عباس يستذكركه كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله ﷺ وهو حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فردده وقال إنا لا نأكله إنا حرم ، رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، وقد حكى عن جماعة من السلف العمل بظاهر الاطلاق ، فروي عن الحرث بن نوفل قال حج عثمان بن عفان فأتي عثمان بلحم صيد صاده حلال فأكل عثمان ولم يأكل علي عليه السلام فقال عثمان والله ما صدنا ولا أمرنا ولا أشرنا فقال علي (وحرم عليكم صيد

البر مادمت حراماً) أخرجه ابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ، وروى عن طاوس وعن ابن عباس في قوله (وحرّم عليكم صيد البر مادمت حراماً) لا يحل لكم أكل لحم الصيد وأنتم محرمون؛ أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وسعيد بن منصور، وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن ابن عمر أنه كان لا يأكل الصيد وهو محرم وإن صاده الحلال، وذهب عامة الفقهاء إلى تقييد هذا الإطلاق فقال أبو حنيفة يحرم عليه إذا صاده أو صيد بآذنه أو دلالاته وإن صيد بغير آذنه ودلالاته حل لحديث أبي قتادة الثابت في الصحيحين وغيرهما (١) أنه كان في قوم محرمين وهو حلال فينبأهم يسرون أذراً واحراً وحش فحمل أبو قتادة علي الحمر فعقر منها أناناً فزّلوا فأكلوا من لحمها فقالوا إنا أناكل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا يا رسول الله إنا كنا أحرر منا وقد كان أبو قتادة لم يحرم فرائينا حمر وحش فحمل أبو قتادة فعقر منها أناناً فأكلنا منها ثم قلنا إنا نأكل من لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها فقال أنتم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها فقالوا لا، قال فكلوا ما بقي من لحمها؛ وقال مالك وأحمد وأصحابهم يحرم عليه أن صاده أو صيد لاجله سواء كان بآذنه أو بغير آذنه ويحل إذا لم يكن كذلك، واستدلوا بما روى الترمذي عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لحرم الصيد لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم، قال أبو عيسى هو أحسن حديث في الباب وتأول الشافعي حديث الصعب بن جثامة بأنه ﷺ ظن أنه صيد لاجله وتأول حديث أبي قتادة بأنه لم يصدده لهم بدليل كراهتهم لفعله حيث لم ينأولوه سوطه كفاً بعض الروايات فجعل حديث جابر مفسراً للاحادِيث، والجواب أن ما احتج

به الشافعي رحمه الله ومالك واحمد مرسل عند الاكثر من أئمة الحديث كالبخاري وابن المديني لانه رواه المطلب عن جابر ؛ وقد قال ابن ابي حاتم روي عن جابر ويشبه ان يكون ادركه هذا كلامه فحصل شك في ادراكه ، ومذهب عامة أئمة الحديث اشتراط ثبوت اللقاء ، وخالفهم مسلم فقال لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء بل يكفي امكانه وادعى في مقدمة صحيحه الاجماع عليه وكلام أهل الحديث ما نقلته وان ما احتج به ابو حنيفة مبيح وظاهر الآية وحديث الصعب الحظر ، واما صيد البحر فان الله سبحانه وتعالى أحله للمحرم وأجمع عليه المسلمون ، واما طعام البحر فروى ابو هريرة قال قال رسول الله ﷺ (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم) قال مالفظه ميتاً فهو طعامه ؛ أخرجه ابن جرير وأخرج أيضاً وابن ابي حاتم مثله عن ابي هريرة موقوفاً ؛ وعن أنس عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه في الآية قال صيده ما حوت عليه وطعامه مالفظه اليك أخرجه أبو الشيخ من طريق قتادة ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال خطب أبو بكر رضى الله عنه الناس فقال صيد البحر وطعامه متاعاً لكم قال وطعامه ما قذف به ؛ وأخرج البيهقي في السنن من طرق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس قال صيده ما صيد وطعامه مالفظه به البحر ، وفي رواية ما قذف به يعني ميتاً ، وروي عنه انه قال صيده الطري وطعامه المالح للمسافر والمقيم أخرجه ابن ابي حاتم وابن جرير وسعيد بن منصور وابو الشيخ من طرق ، وعن سعيد بن المسيب انه قال صيده ما اصطدت طرياً وطعامه ما زودت مملوحاً في سفرك أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر ؛ وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن سعيد بن جبير مثله ؛ وقد اختلف فيما يحل من حيوانات الماء فقال مالك وابن ابي ليلى والاوزاعي ومجاهد انه يجوز أكل جميع

حيوان البحر من الضفادع والسرطان وحية الماء وغير ذلك أخذاً بعموم الآية وهو مروى عن ابن عمر ، وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن عساكر عن نافع بن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل ابن عمر عن حيتين القاهما الماء فقال ابن عمر أميتة هي ؟ قال نعم فهناك فلما رجع عبد الله إلى أهله أخذ المصحف فقرأ سورة المائدة فأتى على هذه الآية (وطعامه متاعاً لكم) فقال طعامه هو الذي القاه فأمر بأكله وقال الشافعي يؤكل ما لا يعيش إلا في الماء ككلب الماء والمارماهي ولا يؤكل الضفدع والسرطان ؛ وقال الأخوان العبرة بالصورة فما حرم مشابهه في البر فهو حرام ككلب الماء والخنزير والمارماهي وهذا هو المذهب وهو قول المنصور بالله عليه السلام ، وإليه مال بعض الشافعية لأن قوله تعالى (أحل لكم صيد البحر) ينصرف إلى المهور صيده وهو السمك ؛ ولأن علياً عليه السلام ديك كان ينهى السماكين عن بيع المارماهي وذلك لا يكون إلا توقيفاً ؛ ﴿ ١٣٢ ﴾ قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ لما رداً لله سبحانه وتعالى على أهل التقليد بقوله (وإذا قيل لهم) الآية ذكر أن هؤلاء الجاهل المصيرين على الجهالة والضلالة لا يضر المؤمنين جهلهم إذا كانوا منقادين لتكاليف الله مطيعين لأوامره ونواهيه ؛ فإن قيل ظاهر الآية يوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس بواجب ، فالجواب المنع فإن الآية لا تدل على أن المطيع لربه غير مؤاخذ بذنب العاصي ؛ ولهذا قام أبو بكر رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس انكم لتتلون آية من كتاب الله تعالى وتعدونها رخصة والله ما أنزل الله في كتابه أشد منها (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) والله لتأمرن بالمعروف ولتنهين عن المنكر أو ليعمكم الله بعقاب ؛ أخرجه ابن جرير عن قيس بن أبي حاتم وإنما قال أبو بكر رضي الله عنه والله ما أنزل

الله في كتابه أشد منها لان معنى (عليكم انفسكم) احفظوها والزموا صلاحها بأن يعظ بعضهم بعضاً ويرغبه في الخيرات وينفّرهُ عن القبائح والسيئات وأخرج الترمذي والحاكم وصححاء وابن ماجه وابن جرير والبغوي في معجمه وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن ابي امية ^{الشماني} الشغباني قال أتيت ابا ثعلبة الخشني ، فقلت له كيف تصنع في هذه الآية ، فقال آية آية ، ؟ قلت قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) قال أما والله لقد سألت عنها خبيراً سألت عنها رسول الله ﷺ قال بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى اذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العوام فان من ورائكم أيام الصبر الصابر فيهن مثل القابض على الجمر للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم ، قال الحاكم وقد دلت الآية على أنه لا يؤخذ العبد بذنب غيره ، فيبطل قول من قال يعذب الاطفال بذنب آبائهم ويبطل قول من قال ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، قال النووي في الاذكار واما الاحاديث الصحيحة ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فليست على ظاهرها ، ولها تأويلات أظهرها أن المراد اذا كان له سبب في البكاء عليه كأن يوصي به ،

﴿١٣٣﴾ قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيقسمان بالله إن اُرتبتم لا ننشري به نمنّا ولو كان ذاقرني ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الأثمين * فإن عثر على أنهما استحقا

إِنَّمَا فَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَاتِ
فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا بَيْنَ الظَّالِمِينَ
ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنَّ يُردَّ أَيْمَانُ بَعْدَ
أَيْمَانِهِمْ ﴿١﴾ اخرج البخاري في تاريخه والترمذي وحسنه وابن جرير وابن المنذر
والنحاس والطبراني وابو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عباس
قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء (١) فأتا السهمي
بأرض ليس فيها مسلم فآوصى اليهما فلما قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوصاً
بالذهب فاحلفهما رسول الله ﷺ بأن ما كتمتاها ولا اطلعتا ثم وجد الجام بمكة
فقيل اشتريناه من تميم وعدي فقام رجلان من أولياء السهمي خلفا بالله لشهادتنا
أحق من شهادتهما وان الجام لصاحبهم وأخذ الجام قال وفيهم نزلت (يا أيها الذين
آمنوا شهادة بينكم) وفيه روايات أخر قوله تعالى (شهادة بينكم) اختلف
في تفسير الشهادة ، فقيل أراد الشهادة المؤداة عند الحاكم في الحقوق وهذا هو
الظاهر وقيل أراد بالشهادة الحضور مثل (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب
الموت) وقيل أراد بالشهادة الايمان بالله ؛ وقوله (بينكم) الخطاب للمؤمنين
وقوله (إذا حضر أحدكم الموت) يعني حضر أسباب الموت ، وقوله (اثنان) هما
الشاهدان ، وقيل الوصيان ؛ وقوله (ذوا عدل منكم) يعني من أهل ملتكم أو من
أقاربكم لانهم أعلم بأحوال الميت وبالأصلح له وهم له أنصح وهذا مروي عن الحسن
وعكرمة والاول عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ، قوله

«١» كذا في بعض التفاسير ، وفي الكشف عدي بن زيد ، وفي تفسير أبي السعود

وغيره عدي بن زيد ، اهـ

(أو آخرون من غيركم) اختلف العلماء في الضمير فقال جمهورهم أي من غير ^{أهل} ملتكم، وقال قوم كالحسن وعكرمة أي من الأجانب، أحتج أهل القول الأول بأن الخطاب في منكم لجميع المؤمنين فيلزم أن يكون غيرهم كافرين، وبأن هذين الشاهدين لو كانا مسلمين لم يكن الاستشهاد بهما مشروطاً بالسفر لجواز ذلك في الحضر بالاتفاق، وبأنه تعالى أوجب الحلف عليهما والشاهد المسلم لا يجب تحليفه، وبأن الشاهدين في سبب النزول كانا نصرانيين، وبأن أبا موسى قضى بذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم، وبأن الضرورات تبيح المحظورات كالتيمة والافطار وأكل الميتة والمسلم إذا قرب أجله ولم يجد مساماً ولا تقبل شهادة الكفار ضاع أكثر مهماته فقد يكون عليه زكوات وكفارات وديون وعليه ودائع وله مصالح، ولمثل هذه الضرورة جوزنا شهادة النساء فيما يتعلق بأحوال النساء كالحيض والحبل والولادة، وأجيب بأن حذف المضاف غير عزيز وبأن ذكر السفر ليس لاشتراط قبول الشهادة ولكن لاجل ان الغالب في السفر فقدان الأقارب ووجود الأجانب، وبأن التحليف مشروط بالريية، وقد روي عن علي كرم الله وجهه أنه كان يحلف الشاهد والراوي إذا اتهمهما، وبأن سبب النزول لا يلزم أن ينطبق على الحكم حذو القذة؛ وبأن قضية أبي موسى خبر الواحد، وبأن الضرورة كانت في أول الاسلام لقلّة المسلمين وتعذرهم في السفر غالباً؛ ومما يصلح أن يكون مؤكداً قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وليس المراد من العدالة الاحتراز عن الكذب في المنطق فقط بل في الدين والاعتقاد ولا كذب أعظم من الفرية على الله تعالى وعلى رسله، وإنما تقبل شهادة أهل البدع احتساباً ^{احسن} لكامة الاسلام، واختلف الجمهور فمنهم من قال الآية منسوخة بقوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وبقوله تعالى (من ترضون

(من الشهداء) قال في الثمرات وهذا هو المذهب ، والاولى اختيار مذهب الحسن ومن معه لانه ليس قول القائل هي منسوخة بما ذكرناه أولى من قول غيره هي ناسخة لما ذكر لان سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً لكن التعارض بينهما معدوم والاصل عدم النسخ ، ومنهم من قال محكمة كالمصوب بالله وابي حنيفة واحمد رضي الله عنهم فتجوز شهادة الكتابي عند فقد المسلم خاصة وهو ضعيف لانهم لا يوجبون اليمين على الشاهد الكتابي عند الارتياح كما ورد في ظاهر الآية والحديث ؛ وقوله تعالى (تحبسونهما) أي توقفونهما وتصبرونهما استئناف كأنه قيل فكيف نعمل اذا ارتبنا ، فقيل تحبسونهما من بعد الصلاة قال ابن عباس من بعد صلاة دينهما ، وقال عامة المفسرين من بعد صلاة العصر لان هذا الوقت كان معروفا عندهم بالتحليف بعده (١) ، ولفعل رسول الله ﷺ حيث دعا بعدي وتميم فاستحلفهما عند المنبر بعد صلاة العصر كما أخرجه ابن المنذر وابن جرير عن عكرمة ، ولان جميع أهل الاديان يعظمون هذا الوقت ويذكرون الله تعالى فيه ويحترزون عن الحلف الكاذب وأهل الكتاب يصلون لطلوع الشمس وغروبها وفي قوله (تحبسونهما من بعد الصلاة) دلالة على تغليظ اليمين ، وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة ، فذهبنا والحنفية أن اليمين لا تغلظ بزمان ولا بمكان أخذاً بعموم قوله ﷺ البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه أخرجه البيهقي عن ابن عباس والدارقطني والترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقال الشافعي الايمان تغلظ في الدماء والطلاق والعتاق اذا بلغ مائتي درهم بالزمان والمكان بعد العصر بمكة بين الركن والمقام وبالمدينة عند المنبر وفي بيت المقدس عند الصخرة ؛ وفي سائر البلدان في أشرف المساجد ، وقد تغلظ بالتكرير والتعديد

كما في القسامة واللعان ، وقال مالك تغلظ ولو في ربع دينار ، وعن أبي علي من أصحاب الشافعي تغلظ في القليل والكثير واختلف هل التغلظ في الايمان على سبيل الوجوب أو على سبيل الاستحباب ، قال الامام المؤيد بالله يحيى بن حمزة عليه السلام المختار التغلظ في الايمان لفساد الزمان ، وذلك مروى عن أمير المؤمنين وأبي بكر وعمر وعثمان وابن عباس ومالك والشافعي رضي الله عنهم قال والمختار انه مستحب غير واجب قوله تعالى (فيقسمان بالله ان ارتبتم) قد اختلف أهل التفسير في الحالف فقليل الحالف هم الشهود وهذا قول الهادي والناصر عليهما السلام وقد اتفق ذلك للهادي عليه السلام بحضرة أبي الحسن الهمداني من فقهاء الشافعية فلما رأى ذلك استنكره وسأل الهادي عليه السلام فقال ذلك مذهبي ومذهب طائوس اليماني ، واحتج الهادي عليه السلام بالآية ، ووجه الاحتجاج أن الله سبحانه وتعالى أثبت القسم عند الارتياح ولا يقال انها نزلت في أهل الذمة وشهادتهم منسوخة لما قدمناه ، وقال المؤيد بالله عليه السلام وأبو حنيفة والشافعي لا يمين على الشهود قال المؤيد بالله والشافعي لان الآية منسوخة قوله تعالى (ان ارتبتم لانشري به تمنأ ولو كان ذاقربي) ان ارتبتم اعتراض والضمير في به للقسم وفي كان للمقسم له يعني لا يستبدل بصحة القسم بالله غرضاً من الدنيا ولو كان من يقسم له قريباً ؛ وخص ذا القربي بالذكر لان الميل اليهم أتم والمداهنة بينهم أكل ، قوله تعالى (ولانكنتم شهادة الله) أي التي امر بحفظها وتعظيمها وأداؤها (انا اذا لمن الآثمين) أي اذا كتمناها قوله تعالى (فان عثر على أثمها استحقا اثماً) الخ أي فان حصل الاطلاع انهما استحقا اثماً وهو كناية عن الخيانة والحنث في الحلف (فأخران) أي فشاهدان آخران (يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان) قال في الكشف أي الاثم ومعناه من الذين

جنى عليهم وهم أهل الميت وعشيرته ؛ وفي التفسير الكبير أنه المال وانما وصف
موالى الميت بذلك لأنه أخذ ماله وكل من أخذ ماله غيره فقد حاول ذلك الغير
أن يكون تعلقه بذلك المال مستعلياً على تعلق مالكه به فصح أن يوصف المالك
بأنه قد استحق عليه ذلك المال ؛ ومعنى (الاوليان) الاحقان بالشهادة لقربتهما
ومعرفتهما ، أو الاحقان باليمين إما على تقدير الرد وذلك عند الهادي عليه السلام
والشافعي وكل من يرى رد اليمين على المدعي وإما لانقلاب القضية عند من
لا يرى ذلك كابي حنيفة وأصحابه فان من أقر بدين لا آخر ثم ادعى أنه قضاه حكم
برد اليمين الى الذي ادعى الدين أولاً لأنه صار مدعى عليه انه قد استوفى وفي
هذه القضية ادعى الوصيان أن الميت باع منهما الاناء والورثة أنكروا فكانت
اليمين حقاً لهم * ﴿سورة الانعام﴾

﴿١٣٤﴾ قوله تعالى ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا
بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أخرج ابن ابي حاتم عن السدي قال لما حضر ابا طالب الموت
قالت قريش انطلقوا فلندخل على هذا الرجل فلنأمره ان ينهى عنا ابن اخيه
فانا نستحي أن نقتله بعد موته فتقول العرب كان يمنع فلما مات قتلوه فانطلق ابو
سفيان وابو جهل والنضر بن الحرث وأميه وابي ابنا خلف وعقبة بن ابي معيط
وعمر بن العاص والاسود بن البخري وبعثوا رجلاً منهم يقال له المطلب قالوا استأذن
لنا على ابي طالب فقال هؤلاء مشيخة قومك يريدون الدخول عليك فأذن لهم
فدخلوا عليه فقالوا يا ابا طالب أنت كبيرنا وسيدنا وان محمداً قد آذانا وآذى آهتنا
فنحب أن تدعوه وتنهأ عن ذكر آهتنا ولدعوه وإلهه فدعاه فجاء النبي ﷺ فقال
له ابو طالب هؤلاء قومك وبنو عمك قال رسول الله ﷺ ما تريدون قالوا نريد
أن تدعنا وآهتنا ولدعك وإلهك قال النبي ﷺ أرايتم ان أعطيتكم هذا هل

انتم معطي كلمة ان تكلمتم بها ملكتم بها العرب وادت لكم بها العجم الخراج قال ابو جهل وايبك لنعطيكها وعشر امثالها فما هي قال قولوا لا اله الا الله فابوا واشتمأزوا قال ابو طالب قل غيرها فان قومك قد فزعوا منها قل يا عم ما انا بالذي اقول غيرها حتى يأتوا بالشمس فيضعوها في يدي ولو اتوني بالشمس فوضعوها في يدي ما قلت غيرها لإرادة ان يؤيسهم فغضبوا وقالوا لتكفن عن شتم آلهتنا أو لنشتمك ونشتم من يأمرك فأمر الله تعالى (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم) وثمره هذه الآية ان الطاعة اذا كان يحصل بفعلها قبيح يكون قبيحاً فيجب النهي عنها لأنها معصية فان النهي عن المنكر من أجل الطاعات فاذا علم أنه يؤدي الى زيادة الشر انقلب معصية ووجب النهي عن ذلك النهي كما يجب النهي عن المنكر ؛ واما ما روى عن الحسن وابن سيرين من أنها محضرا جنازة فرأى محمد نساء فرجع ، فقال الحسن لو تركنا الطاعة لاجل المعصية لا أسرع ذلك في ديننا فليس مما نحن بصددده لان حضور الرجال الجنازة طاعة وليس بسبب لحضور النساء بخلاف سبب الآلهة .

﴿١٣٥﴾ قوله تعالى ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بَأْيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ الفاء في قوله تعالى (فكلوا) مسبب عن انكار اتباع المضلين الذين يحملون الحرام ويحرمون الحلال وذلك انهم كانوا يقولون للمسلمين انكم تزعمون انكم تعبدون الله تعالى فما قتله الله تعالى أحق ان تأكلوه مما قتلتم انتم فقال الله تعالى للمسلمين (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) يعني ان كنتم متحققين بالايمان فكلوا المذكي باسم الله تعالى ، فان قيل ان القوم كانوا يبيعون أكل ما ذبح

على اسم الله تعالى ولا يئازعون فيه وإنما النزاع في أكل الميتة فإنهم كانوا يبيحونها ؛
 والمسلمون كانوا يحرمونها فما الحكمة في اثبات الحكم في المتفق عليه وتركه في
 المختلف فيه ؛ فالجواب لعل القوم كانوا يحرمون أكل المذكاة ويبيحون أكل الميتة
 فرد الله عليهم في الأمرين بقوله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) فدلّت الآية
 بالمنطوق على إباحة المذكي باسم الله تعالى مما ليس بمحرم ، وبالفهوم على تحريم
 الميتة وما ذبح على النصب ، وقوله (اسم الله) قيل المراد (الله) ، وقيل ذكر الله بكل
 قول فيه تعظيم له كالرحمن وسائر أسمائه لقوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن)
 ولقوله تعالى (والله الأسماء الحسنى فادعوه بها) ثم ظاهر الآية يدل على اشتراط
 التسمية على الذبيحة ، قال المؤيد بالله عليه السلام ولو قال الحمد لله مردياً به التسمية
 حل ، لا أن أراد به الشكر ؛ وقد اختلف في حكم التسمية ؛ فقال القاسم والهادي
 وسائر الأئمة عليهم السلام أن التسمية شرط على الذّاكر لا الناسي لقوله ﷺ
 رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وكذا الجاهل ، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، قال
 المؤيد بالله ولو تقدمت التسمية بوقت يسير أو توسط بينها وبين الذبح كلام
 يسير فلا بأس ،

وقال الشافعي ومالك في رواية أنها مستحبة غير واجبة ، وقالوا المراد بما
 ذكر اسم الله عليه الاحتراز من الميتة وما ذبح على النصب بدليل قوله ﷺ ذبيحة
 المسلم حلال ذكر اسم الله أولم يذكر أنه ان ذكر لم يذكر إلا اسم الله أخرجه أبو داود
 في مراسيله والبيهقي عن الصلت مرسل ، وقوله ﷺ ذبيحة المسلم حلال سمى
 أم لم يسم مالم يتعمد والصيد كذلك أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن راشد بن
 سعد مرسل ؛ وقال الشعبي وداود وأبو ثور ورواية عن مالك لا يؤكل
 مالم يذكر اسم الله عليه سواء ترك عامداً أو ناسياً أخذاً بعموم قوله تعالى (ومالك)

أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (أَيُّ غَرَضٍ لَكُمْ فِي تَرْكِ أَكْلِ مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَهَذَا أَيْضًا تَأْكِيدٌ لَشَرْطِ التَّسْمِيَةِ ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) قَالَ أَكْثَرُ الْمُفْسِّرِينَ الْمُرَادُ بِهِ مَا فَصَّلَ فِي أَوَّلِ الْمَائِدَةِ مِنْ قَوْلِهِ (حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، وَاعْتَرَضَ بَانَ سُورَةِ الْأَنْعَامِ مَكِّيَّةِ وَالْمَائِدَةِ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ لِأَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ مُقَدِّمًا عَلَى هَذَا الْجُمْلِ ، بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ الْمُرَادُ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) الْآيَةَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى (إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُ إِلَيْهِ) وَذَلِكَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ عِنْدَ ضَرُورَةِ الْجُوعِ وَاخْطُوفِ عَلَى النَّفْسِ

﴿١٣٦﴾ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالنَّحَّاسُ وَطَبْرَانِيُّ وَابُو الشَّيْخِ وَابْنُ سُرْدُوبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ الْمُشْرِكُونَ ، وَفِي لَفْظٍ قَالَتِ الْيَهُودُ لَا تَأْكُلُونَ مِمَّا قَتَلَ اللَّهُ وَتَأْكُلُونَ مِمَّا قَتَلْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) وَاخْتَلَفَ فِي الْمَنْهَى عَنْهُ ، فَقِيلَ أَرَادَ الْمَيْتَةَ ، وَقِيلَ مَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ لَا تَأْكُلُ الْمَيْتَةَ فَجَدَّاهُمْ فِيمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ ، وَقِيلَ أَرَادَ مَا لَمْ يَسْمَعْ عَلَيْهِ ، فَالْشَّافِعِيُّ يَقُولُ أَرَادَ الْمَيْتَةَ وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ مَنْ أَكَلَ ذَلِكَ فَسَقَ وَمَعَ الْأَسْتِحْلَالِ يَكْفُرُ بِخِلَافِ مَا ذَبَحَهُ الْمُسْلِمُ وَلَمْ يَسْمَعْ عَلَيْهِ فَانَّهُ لَا يَفْسُقُ وَلَا يَكْفُرُ إِنْ اسْتَحْلَاهُ ، وَقِيلَ أَرَادَ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَوْ ذَبَحَهُ مُسْلِمٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْفَسْقِ الْخُرُوجُ مِنَ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ،

(١٣٧) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْتُمْ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ عَنْ الْحَسَنِ وَالضَّحَّاكِ وَسَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَطَاوُسٍ أَنَّ الْآيَةَ مَدْنِيَّةٌ وَالْحَقُّ هُوَ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ وَالْمُرَادُ مِنْ

الاياء في يوم الحصاد والحب في السنبيل العزم على إيتاء الحق والاهتمام به حتى لا يؤخره عن اول وقت يمكن فيه الايتاء ، وقال مجاهد الاية مكية والحق هذا حق في المال سوى الزكاة وكان يقول اذا حصدت وحضرك المساكين فاطرح لهم منه ، وزيف بقوله ﷺ ليس في المال حق سوى الزكاة أخرجه ابن ماجه عن فاطمة بنت قيس ، وبأن قوله (وآتوا حقه) انما يحسن ذكره لو كان ذلك الحق معلوماً قبل ورود هذه الاية والالزم الاجمال : وقد روى عن سعيد بن جبير ان هذا كان قبل وجوب الزكاة فلما فرض العشر ونصف العشر فيما سقي بالسواني نسخ ؛ والقول الاول أصح وفيها حجة على وجوب الزكاة في الثمار لانه قال (وآتوا حقه) بعد ذكر الانواع الخمسة وهي العنب والنخل والزرع والزيتون والرمان ، واعترض بأن لفظ الحصاد مخصوص بالزرع ، وأجيب بأن الحصد في اللغة عبارة عن القطع وذلك يتناول الكل ، وفيها دلالة على أن الحق واجب في القليل والكثير وهو مذهب ابى حنيفة وقد تقدم ، وقد أجل الحق في هذه الاية وبينه النبي ﷺ بقوله فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا (١) العشر وفيما سقي بالسواني والنضح نصف العشر أخرجه احمد والبخارى وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن سالم عن ابيه ، وعن علي عليه السلام قال رسول ﷺ فيما سقت السماء العشر وفيما سقي بالغرب والدالية نصف العشر أخرجه عبدالله بن احمد بن حنبل في الزيادات ، وفيما تجب فيه الزكاة مما اخرجت الارض أقوال فظاهر كلام الهادي عليه السلام وجوب الزكاة في كل ما اخرجت الارض من غير استثناء فيدخل في ذلك الحطب والحشيش لكنه متأول بما ثبت منهما لاما ثبت بنفسه للاجماع على أنه لازكاة فيما نبت بنفسه منهما ؛ ولقوله

(١) العثري بفتح العين المهملة والثاء المثناة وهو ما يغرس قريباً من الغدران اهـ

﴿الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار﴾ أخرجه ابو داود ، وفي البحر
 عن الهادي عليه السلام تجب في كل خارج لعموم قوله تعالى (ومما أخرجنا
 لكم من الارض) الا الحطب والحشيش لقوله ﴿الناس شركاء في ثلاث ،
 والكلاء الحشيش والحطب مقيس عليه انتهى وزاد المؤيد بالله عليه السلام القصب
 الفارسي ؛ وزاد الناصر عليه السلام سعف النخل ، وزاد ابو حنيفة التبن ، وقال
 الشافعي لا تجب الا فيما يقتات اختياراً فيتناول الرطب والعنب ويابسهما والحنطة
 والشعير والذرة والآرز والعدس والجرحص والباقلاء وللوياء وهو الدجر والباش
 بالمعجمة وهو الاقطن فتجب الزكاة فيها بالنص في بعضها وبالقياس في الباقي بجامع
 الاقتيات وصلاحية الادخار ، ولا تجب فيما ليس بقوت من الثمار والحبوب
 والخضراوات كالنن والسفرجل والرمان والاقطن والسكران والسمسم والبطيخ
 وكذا علي الجديد الزيتون والعسل والورس والزعفران والعصفر والقرطم وحب
 الفجل ، ولا فيما يقتات حال المجاعة كالحنظل ونحوه من حبوب البادية وأشجارها ،
 وفي البحر عن ابي يوسف تجب فيما جرى فيه القفيز والرطل فقط ؛ وعن محمد
 كذلك الا الحناء ، وفي الغيث عنهما لا زكاة الا فيما له ثمرة باقية في أيدي الناس
 وعن الحسن البصري والحسن بن صالح والشعبي والثوري لا تجب الا في البر
 والشعير والتمر والزبيب اذ هي المعتادة وعموم الادلة تقضي بطلانه ، واما حديث
 ليس في الخضراوات صدقة فقد ضعفت طرقة والله اعلم ،

(١٣٨) قوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ أخرج
 ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن جريح قال نزلت في ثابت بن قيس بن
 شماس حين جذ نخلا فقال لا يأتيني اليوم أحد الا اطعمته فأطعم حتى أمسى وليست
 له ثمرة فأنزل الله تعالى (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) وعن ابن الاعرابي

السرف تجاوز ما حد لك ، فعلى هذا اذا أعطى الكل ولم يوصل الى عياله شيئاً فقد أسرف كما جاء في الخبر إبدأ بمن تعول أخرجه الطبراني عن حكيم بن حزام وعن سعيد بن المسيب لا تمنعوا الصدقة ، قال فان مجاوزة الحد يكون الى طرف الافراط والى طرف التفريط ، وقال عمر سرف المال ما ذهب منه في غير منفعة ، وقال مقاتل لا تشركوا الاصنام في الانعام والحراث ؛ وقال الزهري لا تنفقوا في معصية الله تعالى ، وعن مجاهد لو كان ابو قبيس ذهباً فأنفقه رجل في طاعة الله تعالى لم يكن مسرفاً ولو أنفق درهم في معصية الله تعالى كان مسرفاً ؛ وهذا المعنى أرادته حاتم الطائي حين قيل له لا خير في السرف فقال لا سرف في الخير ، ثم ختم الله تعالى الآية بقوله (إنه لا يحب المسرفين) والمقصود منه الزجر فان كل مكلف لا يحب الله تعالى فانه من اهل النار لان محبة الله تعالى عبارة عن ايصال الثواب ، قال السيد رحمه الله ومثلها في « الاعراف » والكلام عليهما واحد ،

(١٣٩) قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَآءٍ وَحْيٍ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ أخرجه عبد بن حميد عن طاوس قال ان اهل الجاهلية كانوا يحرمون أشياء ويستحلون أشياء فنزلت (قل لا اجد فيما اوحى الي محرمًا) الآية قوله (محرمًا) اي طعاما محرما (على طاعم يطعمه) أي على آكل يأكله الا ان يكون ذلك الماء كحل ميتة او دماً مسفوحاً مصبوحاً سائلاً ، قال ابن عباس رضي الله عنهما يريد ما خرج من الانعام وهي احياء وما يخرج من الوداج عند الذبح فلا يدخل فيه المكبد والطحال لجودهما ولا ما يختلط باللحم من الدم فانه غير سائل وسئل

ابو مجلز عما يملطخ باللحم من الدم وعن القدر يرى فيه حمرة الدم فقال لا باس به انما نهى عن الدم المسفوح ، والرجس مشترك بين النتن والقذر ، قال الفارابي وكل شيء يستقذر فهو رجس ، وقال النقاش الرجس النجس وقال في البارع وربما قالوا الرجاسة والنجاسة اي جعلوها بمعنى ، وقال الازهري النجس القذر الخارج من بدن الانسان ، وعلى هذا فقد يسكون الرجس والنجس بمعنى ، وقد يسكون القذر بمعنى غير النجاسة ، وقد استفيد من التعليل بالرجسية هنا ومن الوصفية في تحريم الحمر ان النجاسة علة لتحريم الاكل فكل نجس يحرم اكله وباقي الآية ظاهر مما سلف ، ﴿سورة الاعراف﴾

﴿١٤٠﴾ قوله تعالى ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ أخرج مسلم وأبو داود الطيالسي عن ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت في الجاهلية وعلى فرجها خرقة وهي تقول :

(اليوم يبدو بعضه أو كله * وما بدا منه فلا أحله)

فزلت (خذوا زينتكم) ونزلت (قل من حرم زينة الله) الايات ، واختلف المفسرون في الزينة فقال بعض الطيب ؛ وقال الاكثر المراد من الزينة لبس الثياب لقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن) يعني الثياب ؛ وأيضا الزينة لا تحصل الا بالستر التام للعورات ولانه يناسب ما تقدم من ذكر اللباس والرياش ولان ظاهر الامر الوجوب وكل ماسوى اللبس غير واجب فواجب حمل الزينة على اللبس عملا بالنص بقدر الامكان ، والاية تقضي وجوب اللبس التام عند كل صلاة ، ترك العمل به في القدر الذي لا يجب ستره من الاعضاء اجماعا وبقي الباقي داخلا تحت اللفظ فاذن ستر العورة واجب في الصلاة والا فسدت صلاته ، والعورة في الرجل والامة الركبة الى تحت السرة بقدر الشفة هذا هو

المذهب فيجب ستر جميع ذلك في الصلاة وستر ما لا يتم ستر ذلك الا به ولا
يعنى عن انكشاف شيء منها وان قل على المذهب لانه تعالى قال (خذوا زينتكم)
وأقل الزينة ستر العورة ؛ قال ابو طالب لان كشف العورة يجري مجرى النجاسة
فكما لا يعنى عن شيء من النجاسة وان قل فكذلك لا يعنى عن شيء من العورة
وان قل ، وعن ابي حنيفة يعنى عن قدر الدرهم من المغلظ كما قال فى النجاسات
المغلظة والمغلظ من العورة عنده انما هو القبل والدبر وما سواها فمخفف يعنى
عن دون الربع عنده ، ودون النصف عند ابي يوسف ، والمذهب وجوب ستر
العورة المذكورة فى جميع الصلاة ، وعن ابي العباس انه اذا انكشف شيء منها
بعد ان يؤدي القدر الواجب من الركن وسترها قبل ان يأخذ فى ركن آخر لم
تبطل صلاته ، وهو قول المنصور بالله وابي حنيفة ، وعن ابي العباس اذا عتقت
الامة فى الصلاة تقنعت وصحت صلاتها ما لم يطل الوقت ، قيل والاخوان
يوافقانه فى صحة الصلاة هنا لان صلاتها أصلية وما ذكر من كون عورة الامة
ونحوها كعورة الرجل فالاقرب ان ذلك بالنظر الى ما يجب عليها ستره فى
الصلاة لانه لا يجوز للاجنبى النظر اليه وهذا قول الهدوية واحد قولي المؤيد بالله
عليه السلام ؛ واما بالنظر الى غير الصلاة فخكم سائر بدنهما حكم وجه الحرة فى
انه لا يجب عليها ستره فى الصلاة كما أشار اليه الفقيه يحيى بن احمد ؛ والدليل على
ما ذكر من تحديد عورة الرجل ما رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابي أيوب
قال رسول الله ﷺ عورة الرجل ما بين سترته الى ركبتيه ويدخل الحد وهي الركبة
فى المحدود كما دخل المرفق فى الوضوء لانه لا يتم الستر الا بذلك وتغليبا لجانب
الحظر واستبدل على أن السرة ليست بعورة بما روى عن عمير بن اسحق قال
كنت مع الحسن بن علي فلقينا ابو هريرة فقال ارني اقبل منك حيث رأيت

رسول الله ﷺ يقبل فقال بقميصه فقبل سرته اخرجه احمد ، وكون عورة الامة كعورة الرجل لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كان يمنع الاماء عن التقنع والتشبه بالحرائر ولم ينكر عليه احد ؛ وألحق الائمة عليهم السلام المدبرة والمكاتبه وام الولد بالامة ، واما الحرة فصحت للمذهب أن جميع جسمها عورة الا الوجه للخطاب وهو والكفان في الصلاة وجاء في تفسير قوله تعالى في سورة النور (ولا يبدن زينتهن الا ماظهر منها) الكحل والخاتم والخلخال فأخرجوا القدمين من العورة وهذا تحصيل ابى العباس للقاسم ، والاول تحصيل الاخوين للقاسم ، وابو حنيفة أخرج من العورة في الحرة الذراعين والساقين والشعر ،

(١٤١) قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ قال ابن عباس واكثر المفسرين هي اللباس الساتر للعورة ، وقال آخرون انها تناول جميع انواع الزينة من الملابس والمراكب والحلي وكذا كلما يستطاب ويستلذ من المأكول والمشارب والنساء والطيب ، وفي رواية عن عثمان بن مظعون انه أتى رسول الله ﷺ وقال غلبني حديث النفس عزمت على أن أختصى ؛ فقال مهلا يا عثمان فان خصاء أمتي الصوم ، قال فان نفسي تحدثني بالترهب ، قال ان ترهب أمتي القعود في المساجد لانتظار الصلوات ؛ فقال تحدثني نفسي بالسياحة ؛ قال سياحة أمتي الغزو والحج والعمرة ، فقال ان نفسي تحدثني أن أخرج مما أملك ، فقال الاولى ان تكفي نفسك وعيالك وان ترحم المسكين اليتيم وتعطيه ما فضل من ذلك ، فقال ان نفسي تحدثني ان اطلق خولة ، فقال ان الهجرة في أمتي هجرة ما حرم الله تعالى ، فقال ان نفسي تحدثني ان لا اغشاها ؛ قال ان المسلم اذا غشي اهله أو ما ملكت يمينه فان لم يصب من وقعته تلك ولداً كان له وصيف في الجنة وان كان له ولد

مات قبله أو بعده كان له قرّة عين وفرح يوم القيمة وإن مات قبل ان يبلغ الحنث كان له شفيعاً ورحمة يوم القيمة ، قال فان نفسي تحدثنى ان لا آكل اللحم ، قال مهلاً اني آكل اللحم اذا وجدته ولو سألت الله ان يطعمنيه كل يوم فعله ، قال فان نفسي تحدثنى ان لا أمس الطيب ، قال مهلاً فان جبريل أمرني بالطيب غباً وقال لا تركه يوم الجمعة ؛ ثم قال يا عثمان لا ترغب عن سنتي فانه من رغب عن سنتي ومات فليس مني ولو مات قبل ان يتوب صرفت الملائكة وجهه عن حوضي ، واعلم ان كل واقعة تقع فاما ان لا يكون فيها نفع ولا ضرر أو يتساوي ضررها ونفعها فوجب الحكم في القسمين ببقاء ما كان على ما كان ؛ وان كان النفع خالصاً وجب لاطلاق الآية ، وان كان الضرر خالصاً وكان تركه خالص النفع فيلتحق بالقسم المتقدم ، وان كان النفع راجحاً والضرر مرجوحاً تقابل المثل بالمثل وبقي القدر الزائد نفعاً خالصاً ، وان كان الضرر راجحاً بقي القدر الزائد ضرراً خالصاً وكان تركه نفعاً خالصاً ، فهذا الطريق صارت هذه الآية دالة على الاحكام التي لانهاية لها في الحل والحرم الا ان نجد نصاً خاصاً في الواقعة فننقض به تقديماً للخاص على العام كما قضى بتحريم ما هو رأس الزينة من لبس الحرير الخالص والحلي والمشبع صفرة وحمرة على المذكور بما روى عن علي عليه السلام انه قال رأيت رسول الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه وذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرام على ذكور أمتي ، أخرجه ابو داود والنسائي ، وعنه كرم الله وجهه قال أهديت الى النبي ﷺ حلة سبراء (١) فبعث بها الي فللبستها فعرفت الغضب في وجهه فقال اني لم ابعث بها اليك لتلبسها انما بعثت بها اليك لتشققها خُمراً بين النساء متفق عليه وبما روى عن ابي موسى ان رسول الله ﷺ قال حرم الحرير والذهب على ذكور

(١) السبراء بكسر السين وفتح الباء والمد ، نوع من البرود ينالطه حرير كالسيور اهـ نهاية

أمتي واحل لانا هم ، اخرجهم الترمذي ؛ وفي رواية النسائي قال احل الذهب
والحرير لاناك امتي وحرم على ذكورها ، وعنه عليه السلام انه قال انما يلبس الحرير
من لا خلاق له في الآخرة ، وعنه عليه السلام من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في
الآخرة روى هذين الحديثين البخاري ومسلم وغيرهما ؛ وبما روى عبدالله بن عمرو
ابن العاص قال مر رجل وعليه ثوبان احمران فسلم على النبي عليه السلام فلم يرد عليه
النبي عليه السلام اخرجهم ابو داود والترمذي ، وبما روى عمران بن حصين قال قال
رسول الله عليه السلام لا أركب الأرجوان (١) ولا ألبس المعصفر ولا ألبس القميص
المكفف بالحرير الا وطيب الرجال ريح لالون له وطيب النساء لون لا ريح له
اخرجهم احمد وابو داود والحاكم والطبراني والبيهقي ، وفي حديث لابن عمرو بن
العاص قال رأى رسول الله عليه السلام علي ثوبين معصفرين فقال أمك امرتك بهذا
قلت اغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما ، زاد في رواية ان هذه من ثياب الكفار فلا
تلبسهما اخرجهم مسلم ، وفي رواية ابي داود قال (٢) هبطنا مع رسول الله عليه السلام من ثنية
فالتفت الي وعلي ربيعة مزرجة (٣) بالمعصفر فقال ماهذه الربطة عليك فعرفت ما ذكره
فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورا لهم فقدفتها فيه ثم أتيت من الغد فقال يا عبدالله
ما فعلت الربطة فأخبرته فقال أفلا كسوتها بعض اهلك فانه لا لباس بها للنساء ، وعن
علي عليه السلام قال نهاني رسول الله عليه السلام عن التخنم بالذهب وعن لباس القسي (٤)
وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر ، اخرجهم مسلم وابو داود والنسائي

(١) الأرجوان بالضم صبغ أحمر ويتخذ كالفراس الصغير ويحشى بقطن يجعلها الراكب
تحتة على الحال فوق الجمال اه (٢) القائل عبدالله بن عمرو بن العاص السهمي اه (٣) مزرجة
أي ليس صبغها بالمشبع اه (٤) بفتح القاف وقد تكسر وتشديد السين ثياب فيها حرير يثقل
بها من مصر ، ويقال انها منسوية الى بلاد يقال لها قس بفتح القاف ، ويقال لها انها القز
أبدل الزاي سيناً اه

والترمذي ، وقد استثنى من الفضة الخاتم فانه سنة اجماعاً وقد صح عن النبي ﷺ انه اتخذ خاتماً من فضة ونقش فيه « محمد رسول الله » ؛ والسنة ان يلبس في خنصر اليمنى لحديث علي كرم الله وجهه ان النبي ﷺ كان يتختم في يمينه اخرجه ابوداود والنسائي وفي حديثه الاخر نهاني رسول الله ﷺ عن الخاتم في السبابة والوسطى واخرج البخاري والترمذي عن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ يتختم في يمينه وأخرجه مسلم والنسائي عن انس واحمد والترمذي أيضاً وابن ماجه عن عبد الله ابن جعفر ، وقد روي انه ﷺ كان يتختم في يساره أخرجه مسلم عن انس وابو داود عن ابن عمر ، والاول اصح ولعل التختم في اليسرى لعارض ؛ وصح عنه ﷺ النهي عن التختم بالذهب من طرق عديدة في الصحيحين وغيرهما ، قيل والسنة في الخاتم ان لا يتجاوز وزنه ان كان من فضة قدر المثقال وان يجعل الفص الى باطن كفه ؛ فأما الجمع بين خاتمين من فضة فلا يجوز لان في ذلك تشبهاً بالنساء ولان الفضة محرمة على الرجال الا ماورد من تخصيص الخاتم ، وكذا ما جبر به السن والانف من الذهب والفضة ، وكذا ما رخص فيه لارهاب أو تجميل كحلية اللجام وحلق الحزام وضبة القدح والشفرة وقائم (١) السيف وحذوته وجربان الدرع ونحوها ، وكذا جعل مسمار الفص من الذهب ، وكذا ما كان منه مموهاً لا جرم له فان ذلك جائز ؛ قال في البحر وفي المفصص بالياقوت ونحوه تردد الاقرب جوازه لفعل علي عليه السلام وكثير من الصحابة رضى الله عنهم ، ووجهه ان الفص ليس بألة ولا لباس فأشبهه الموضوع للتجميل ، وكذا استثنى ما يلبس من الحرير في الحرب للارهاب خلافاً لابي حنيفة قال اذا لم يفصل الدليل ، قلنا فصل ما روي عنه ﷺ انه رخص لطلحة بن عبيد الله في لبس الحرير أخرجه

الامير الحسين في الشفاء ؛ وما يلبس لعذر لحديث أنس قال رخص رسول الله ﷺ للزير وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكمة كانت بهما ، وفي رواية شكوا الى النبي ﷺ القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما ، وفي رواية مثله وفيه في السفر من حكمة كانت بهما أو وجع كان بهما ، أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابو داود والترمذي ، واستثنى أيضاً قدر ثلاث الاصابع من الحرير الخالص لما روى عن عمر ان رسول الله ﷺ نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاث أو اربع أخرجه مسلم وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه ولما روي عن اسماء بنت ابي بكر انها اخرجت جبة طيالة مكفوفة الجيب والفرجين بالديباج وفي رواية لها لبنة (١) شبر من ديباج واخبرت انها جبة رسول الله ﷺ وأنه كان يلبسها كانت عند عائشة رضي الله عنها فلما قبضت هائشة قبضتها الي فنحن نغسلها للمريض يستشفى بها أخرجه احمد ومسلم ولم يذكر لفظ شبر ، واما الثوب المغلوب بالقطن فقال في البحر ويحل المغلوب بالقطن ونحوه ويحرم الغالب اجماعاً فيهما اذ المغلوب كالمستهلك ؛ الاحكام وابوطالب والمؤيد بالله عليهم السلام فان استويا حرم تغليباً للحظر ، المنتخب لا يسمى ثوب حرير فلا نهى ؛ لنا تغليب الحظر احوط ، ويكره ماسداه حرير واللحمة قطن لا العكس اجماعاً فيهما لغلبة السدى في الغالب واللحمة كالمستهلكة فان بطن ثوب قطن بثوب حرير حرم اذ ليس بمستهلك انتهى ، وكذا فراش الحرير عند القاسم والمنصور بالله واحد قولي المؤيد بالله عليهم السلام لعدم الخيلاء فيه ، واستثنى أيضاً لبس المشبع صفرة وحمرة للارهاب في الحرب لما روي ان حمزة عليه السلام كان يعلم نفسه بصوفة حمراء وان ابا دجانة كان يعصب رأسه عند القتال بعصابة حمراء ذكره في السيرة

(١) بكرم اللام وسكون الموحدة فنون رقعة توضع في جيب القميص والجبّة اهـ

وقياساً على جواز الارهاب بلباس الحرير كما تقدم ؛ ﴿ فرع ﴾ واختلف في وجوب منع الصبي الذكر من الخلية والحرير ونحوه فظاهر المذهب وجوب ذلك وهو قول الاكثر قياساً على وجوب منعهم من سائر المحظورات وبعموم تحريمها على الذكور كما تقدم قيل وفيه نظر لان الصبي غير داخل في الخطاب ، وعن محمد بن الحسن ورواية عن الشافعي لا يجب منعه من ذلك وقواه الفقيه يحيى ولعلمهم يفرقون بين ذلك وبين سائر المحظورات لعدم ظهور المفسدة فيه بخلاف شرب الخمر ونحوه وبأن العادة قد جرت بتسامح اكثر المسلمين في ذلك ، ومن الزينة الخضب ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقال اهل المذهب وابو يوسف يحرم خضب غير الشيب على الذكر المكلف فلا يحل له خضب اليدين والرجلين بالحناء وكذلك على الخنثى اللبسة لما فيه من التشبه بالنساء ولما رواه أبو هريرة ان النبي ﷺ أتى بمُفْعَلٍ قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال رسول الله ﷺ ما بال هذا قالوا تشبه بالنساء فنفي الى البقيع ، فقالوا يا رسول الله الا نقتله ، فقال اني نهيت عن قتل المصلين أخرجه ابو داود ، وعن مالك بلغني ان اناساً من اهل العلم كرهوا خضاب اليدين والرجلين للرجال لهذا الحديث ، وذهب الامير الحسين عليه السلام والشافعي في أحد قوليهِ الى جواز ذلك ، وهذا الخلاف انما هو فيما يفعل للزينة فاما ما يفعل لدفع مضرة أو جلب نفع فلا خلاف في جوازه ذكر معنى ذلك في الغيث قال فيه وهل يمنع الصغير من الحناء عندنا ، مفهوم كلام الفقيه حسن في تذكرته انه لا يمنع لانه قال يحرم على الذكر البالغ خضب اليدين والرجلين الالحاجة وظاهر كلام اهل المذهب خلافه انتهى ؛ واختار الامام شرف الدين عليه السلام ما ذهب اليه الامير الحسين لان كثيراً من السلف خضبوا لغير عذر فاما النساء فيستحب لهن الخضاب ويكره تركه اجماعاً ولو كن عجائزاً وأيامى

لما روى عن عائشة قالت اومات امرأة من وراء ستر بيدها كتاب الى رسول الله ﷺ فقبض رسول الله يده وقال لا أدري أيد رجل أم يد امرأة ؛ قالت بل يد امرأة ، قال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك يعني بالحناء أخرجه ابو داود والنسائي وعنها ان هند بنت عتبة قالت يا نبي الله بايعني قال لا أبايحك حتى تغيري كفيك كأنهما كفاسبع أخرجه ابو داود ؛ وعنها ان رسول الله ﷺ قال اني لا بغض المرأة ان أراها ملتءاء مرهءاء ، ذكره رزين ؛ واما خضب الشيب فقد وردت فيه اخبار متعارضة فورد عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال ان اليهود والنصارى لا يصبغون بخالفوم أخرجه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي ، وفي رواية الترمذي انه ﷺ قال غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود ؛ ومثل هذه الرواية للنسائي من حديث ابن عمر ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال مر رجل على رسول الله ﷺ قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا ؛ قال فر آخر قد خضب بالحناء والكم قال هذا أحسن من هذا ؛ فر آخر قد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا كله أخرجه ابو داود ، وورد ما يدل على كراهته كحديث ابي الدرداء قال قال النبي ﷺ من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة أخرجه الطبراني ، ولابي داود والنسائي قريب منه ؛ وفي الشفاء عنه ﷺ انه حين كثر شيبه قيل له لو غيرت لحيتك فقال اني لا كره ان اغير لباساً البسنيه الله انتهى ولاجل ما ذكر من التعارض قال أهل المذهب بجوازه والترك أفضل ، ويندب تسريح الشعر وغسله ودهنه وازالة ما يعتاد ازالته منه واستعمال الطيب والكحل وقص الاظفار وازالة الدرن ونحو ذلك مما وردت به السنة لحديث ابي هريرة أن رسول الله ﷺ قال من كان له شعر فليكرمه أخرجه ابو داود وحديث عطاء ابن يسار قال كان رسول الله ﷺ في المسجد فدخل رجل نائر الرأس واللحية فأشار

(١٤٢) قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأُنْثَىٰ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ حرم الله سبحانه وتعالى في هذه الآية خمسة أشياء الاول (الفواحش) وقد اختلف في المراد بها ، فعن الاصم وابي علي وابي مسلم انها عامة في جميع القبائح (والأنثى) شرب الخمر فذكرها بعدها من باب ذكر الخاص بعد العام اشارة الى عظمها ، وعن بعضهم (الفواحش) كلما تزايد قبحه وتبالغ والأنثى عام لكل ذنب خصص أولانثى عمم وقوله (ماظهر منها) قيل افعال الجوارح (وما بطن) أفعال القلوب ، وقيل ماظهر مافعل جهره وما بطن مافعل خفية ، الثاني الانثى الثالث قوله تعالى (والبغي بغير الحق) وهو عبارة عن الظلم والتطاول على الناس ، وقوله (بغير الحق) لان البغي قد يخرج عن كونه ظلماً اذا كان لسبب جائز كالتقصاص ذكره الحاكم ، وقيل ذكر ذلك تأكيداً كقوله (ويقتلون النبيين بغير الحق) قال الحاكم ويدخل في البغي ما يفعله البغاة والخوارج والامراء والحكام اذا انتصروا بغير حق ، الرابع قوله تعالى (وان تشركوا بالله) يدخل في الشرك كل عبادة لغير الله وكذلك انواع الريا وقوله تعالى (ما لم ينزل به سلطاناً) قال جار الله رحمه الله فيه تهكم لانه لا يجوز ان ينزل سلطاناً وبرهاناً بان يشرك به غيره ، الخامس قوله (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) أي تقولوا على الله افتراء عليه وكذباً قيل في الشرك وقيل في التحليل والتحريم ، وقيل عام ورجحه الحاكم قال ويدخل في ذلك كل بدعة وضلالة وفتوى بغير حق وشهادة زور

﴿١٤٣﴾ قوله تعالى (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) الانصات السكوت للاستماع ، قال العلماء ظاهر الامر للوجوب فقتضاه ان يكون الاستماع والسكوت واجبا عند قراءة القرآن في صلاة وغيرها

وهو قول الحسن وأهل الظاهر ، وعن أبي هريرة كانوا يتكلمون في الصلاة فنزلت
وعن قتادة كان الرجل يأتي وهم في الصلاة فيسألهم كم صليتم وكم بقي وكانوا يتكلمون
في الصلاة بحوائجهم فنزلت ثم صار سنة في غير الصلاة ان ينصت القوم اذا كانوا
في مجمع يقرأ فيه القرآن ، وقيل نزلت في ترك الجهر بالقراءة خلف الامام لما
روى عن ابن عباس ان رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة المكتوبة وقرأ اصحابه
رافعين اصواتهم فخلطوا عليه فنزلت ، وقال سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وعمرو
ابن دينار وجماعة نزلت في الانصات عند الخطبة يوم الجمعة ، قال الرازي وزيف
بأن اللفظ عام فكيف يجوز قصره على قراءة القرآن في الخطبة او على الخطبة
نفسها بناء على انها قد تسمى قرآناً لاشتمالها عليه ، واجيب بأن كلمة اذا لا تفيد
العموم بدليل انه اذا قال لزوجته اذا دخلت الدار فأنت طالق فانها لا تطلق مرة
ثانية بدخول الدار مرة اخرى انتهى ، والظاهر ان سعيد بن جبير ومن معه انما
تكلموا في سبب النزول ولا يلزم منه قصره عليه ، وقد دلت الآية على وجوب
الاستماع على المؤتم وان لا يقرأ في نفسه خلف الامام لان الاستماع مع قراءته
يتمتع فان الاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على الوجه
الكامل ، فان قيل انما يقرأ المأموم الفاتحة في حال سكتة الامام كما قال ابو سلمة
للإمام سكنتان فاعتنم القراءة في أيهما شئت يعني سكتة بين التكبير الى أن
يقرأ واخرى بين القراءة الى ان يركع ؛ فالجواب انه لا يخلو اما ان يكون سكوت
الامام واجباً أولاً ، والاول باطل بالاجماع ، وعلى الثاني يجوز ان لا يسكت الامام
وحيث لا يلزم ان تحصل قراءة الامام فيفضى الى ترك الاستماع ؛ وايضاً فهذا
السكوت ليس له حد محدود والمأمومون مختلفون ببطء القراءة وسرعتها فربما
لا يتمكن المأموم من اتمام قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام فيلزم المحذور

المذكور ، وايضاً الامام في هذا السكوت يصير كالتابع للمأموم وذلك غير جائز

﴿ ١٤٤ ﴾ قوله تعالى ﴿ وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ

الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾

أمر الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام بذكره ؛ والخطاب وان كان للنبي ﷺ فالتكليف عام وهذا الذكر المأمور به يحتمل الوجوب انفسر الذكر بتدبر الادلة والاستدلال بها أو الصلاة وان اريد الدعاء أو الذكر باللسان أو الطاعة أو ضد النسيان فهو محمول على الاستحباب وفي ؛ الآية قيود ، الاول تخصيص اسم الرب دون الاله وغيره تنبيهاً على أن سبب الذكر هو التربية والانعام ، الثاني ذكره في النفس ليكون أدخل في الاخلاص وأبعد عن الرياء ، الثالث والرابع قوله تعالى (تضرعاً وخيفة) أي متضرعاً وخائفاً فالتضرع لظهار ذلة العبودية والخوف اما خوف العقاب وهو مقام المذنبين أو خوف الجلال وهو مقام العارفين ، الخامس قوله تعالى (ودون الجهر من القول) والمراد وقوع ذلك الذكر متوسطاً بين الجهر والاختفاء ، قال ابن عباس هو ان يذكر ربه على وجه يسمع نفسه وانما أخره عن الذكر القلبي لان الخيال يتأثر من الذكر القلبي ولا يزال يزايد الى ان يجري الذي على لسانه ؛ السادس قوله (بالغدو والاصال) خص هذين الوقتين بالذكر لان الغدو عندها يتقلب الانسان من النوم الذي هو كالموت الى اليقظة التي هي كالحياة وفي الاصل الامر بالبعد وهذا النوعان دليلان قاهران باهران على وجوب صانع قدير ؛ وحكيم خبير ؛ السابع قوله تعالى (ولا تكن من الغافلين) وفيه اشارة الى ان الذكر العلمي يجب ان يداوم عليه ولا يزال الانسان يستحضر جلال الله تعالى وكبرياءه بحسب الطاقة البشرية

﴿سورة الانفال﴾

(١٤٥) قوله تعالى ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ أخرج الواحدي من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن سعد بن أبي وقاص قال لما كان يوم بدر قتل أخي عمير وقتل سعيد بن العاص وأخذت سيفه وكان يسمى ذا الكشيقة فأتيت به النبي ﷺ فقال اذهب فاطرحه في القَبْضِ (١) قال فرجعت وبني مالا يعامه الا الله من قتل أخي وأخذ سلمي فما جاوزت الا قليلا حتى نزلت سورة الانفال فقال لي رسول الله ﷺ اذهب فخذ سيفك ؛ أخرج الترمذي وصححه عنه انه قال لما كان يوم بدر جئت بسيف فقلت يا رسول الله ان الله قد شفى صدري من المشركين او نحو هذا هب لي هذا السيف فقال هذا ليس لي ولا لك فقلت عسى ان يعطى هذا من لا يبلى بلائي فجاءني رسول الله ﷺ فقال انك سألتني وليس لي وانه قد صار لي وهولك ، واختلف في الانفال فقيل الغنائم ، وقيل ما شرط لمن له عناية زائداً على سهمه ؛ وقيل ما شد من المشركين الى المسلمين من غير قتال من دابة اربعد أو متاع ؛ وقيل الانفال الخمس الذي جعله الله لاهل الخمس ، وقيل ما فضل من المال ولم يقسم ، فان قيل اذا حملنا الانفال على الاول وهو الظاهر فالاية معارضة لقوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) فقد جعل الله الخمس لمن سمي ومعلوم ان الباقي للغنيين فهو وان لم يذكر صريحاً فقد ذكر ايماء كقوله تعالى (وورثه ابواه فلامه الثلث) فهل الجمع بينهما ممكن أولاً ، قلت نعم لان الله سبحانه وتعالى ذكر في هذه الاية ان الغنيمة كلها لله ولرسوله وفي الاية الاخرى خمسها لله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين (١) القبض بالتحريك بمعنى المقبوض وهو ما جمع من الغنيمة قبل ان تقسم اه نهاية

وسكت عن الاربعة الاخماس واصافة الاغتنام اليهم لا يوجب الملك ويؤيده فعل
 النبي ﷺ في غنائم حنين حين أعطى الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والعباس
 ابن مرداس مائة مائة فالحكم ثابت، فالغنيمة لرسول الله ﷺ وكذلك لمن بعده
 من الائمة فان شاء قسمها بين الغامعين وان شاء نقلها من شاء منهم، وذهب الجمهور
 الى التعارض وان آية الانفال منسوخة بالتي بعدها لانه لا خلاف بين أهل العلم
 ان آية الغنيمة نزلت بعد آية الانفال؛ ويروى النسخ عن ابن عباس رضي الله عنهما
 وعكرمة والضحاك والشعبي وبه قال الشافعي، وقد اختلف في التنفيل هل هو
 مقدر اولا، فقال أصحابنا والشافعي هو موكول الى نظر الامام لما روى من فعله في
 عام حنين، وقال ابو حنيفة لا يزيد على الربع والثالث لما روى حبيب بن مسلمة ان
 رسول الله ﷺ كان ينفل السرايا الربع بعد الخمس في البداية (١) وينفلهم الثلث
 بعد الخمس في الرجعة، اخرج ابو نعيم ويجوز ان ينفل من أي صنف رأى من
 الاموال، وقال مكحول لا يجوز من الذهب والفضة؛ واذا نفل رجل جارية
 أو سلعة جاز له الوطء والبيع وان لم يدخلها دار الاسلام عند محمد، وقال ابو حنيفة
 لا يجوز ذلك حتي يحرزها الى دار الاسلام، والسلب من الغنيمة يقسم بين
 الغامعين عند الهادي عليه السلام وهو قول لابي حنيفة ومالك والثوري الا ان
 يجعله الامام للقاتل؛ وقال الشافعي والليث والاوزاعي السلب للقاتل وان لم يجعله

(١) أراد بالبداة ابتداء الغزو وبالرجعة القبول منه والمعنى كان اذا نهضت سرية من جملة
 العسكر المقبل على العدو فاوقعت بهم نقلها الربع مما غنمت واذا فعلت ذلك عند عود
 العسكر نقلها الثلث لان الكرة الثانية اشق عليهم والخطر فيها أعظم وذلك لقوة الظهر
 عند دخولهم وضعفه عند خروجهم وهم في الاول أنشط وأشهى للسير والامعان في بلاد
 العدو وهم عند القبول أضعف وأقتر واشهى للرجوع الى اوطانهم فزادهم لذلك اه نهاية

الامام له ، حجتنا انه داخل في اسم الغنيمة وقد قال تعالى (قل الانفال لله والرسول)
وفي الآية دلالة على وجوب الاصلاح

(١٤٦) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ * وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ﴿*﴾ امر الله تعالى المؤمن بالثبات عند لقاء الكفرة وان لا يوليهم دبره وتوعد على ذلك بالغضب والجحيم نعوذ بالله من ذلك ؛ وابعاح له ذلك في حالتين احدهما ان ينحرف للقتال من مضيق الى متسع ومن وعبر الى سهل ومن استقبال الشمس والرياح الى استدبارهما وغير ذلك من مكائيد الحرب ، وثانيهما ان يتحيز الى فئة يعني جماعة من المسلمين يستنجد بها سوى الفئة التي هو فيها ، وقيل الامام وجماعة من المسلمين ، وذهب الحسن والضحاك وقتادة وابو سعيد الخدري الى ان الآية مختصة بأصحاب بدر وان الفرار من الزحف في حق غيرهم ليس بكبيرة لان الصحابة رضى الله عنهم ولوا يوم احد وحنين ، والاشارة بقوله (يومئذ دبره) الى يوم بدر ، والجواب ان الاشارة الى يوم الزحف لا يوم بدر وأن الآية نزلت بعد بدر ؛ واما الفرار يوم حنين فانهم تحيزوا الى فئة وهي : رسول الله ﷺ واواخر المسلمين يدل على ذلك ما اخرجهم مسلم قال قال رجل للبراء ابن عازب يا أبا عمارة أفررتم يوم حنين قال لا والله ما ولى رسول الله ﷺ ولكنه خرج شبان أصحابه وأخفأوهم حسراً ليس عليهم سلاح أو كثير سلاح فلقوا قوماً رماة لا يكاد يسقط لهم سهم جمع هوازن وبني نصير فرشقوهم رشقاً ما يكادون يخطئون فأقبلوا هنالك الى رسول الله ﷺ وهو على بغلته البيضاء وابو سفيان بن الحرث بن عبد المطلب يقوده فنزل فاستنصر وقال :

« أنا النبي لا كذب * أنا ابن عبد المطلب »

ثم صفهم ويدل عليه أيضاً ما روى ابن عمر أنه كان في سرية من سرايا رسول الله ﷺ قال لخاص الناس حيصة عظيمة فكنت فيمن حاص فلما برزنا قلت كيف نصنع وقد فررنا من الزحف وبؤنا بالغضب ، ثم قلنا لو دخلنا المدينة فبتنا ، ثم قلنا لو عرضنا أنفسنا على رسول الله ﷺ فإن كان لنا توبة والاذهبننا فأتيناه قبل صلاة الغداة فخرج فقال من الفرارون ، فقلنا نحن الفرارون ؛ قال بل أنتم العكارون أنا فئتكم وفئة المسامين قال : فأتيناه حتى قبلنا يده أخرجهم أحمد وأبو داود (حاصوا) أي حادوا حيدة ومنه قوله تعالى (مالهم من محيص) وروى جاسوا حيصة بالجيم والضاد المعجمين وهو بمعنى حادوا أيضاً والعكارون الكرادون إلى الحرب ، وأما يوم أحد فإن الله قد عفى عنهم لما خالفوا رسول الله ﷺ بعدما أراهم ما يحبون وبالجمللة فقد تاب على هؤلاء وذلك يتضمن صدور المعصية ؛ وقد اجمع المسلمون على قبول توبة الفار من الزحف وللعلماء هنا أقوال ، الأول أن الفرار يحرم إذا بلغ جيش المسلمين اثني عشر ألفاً فما فوق لا إذا كان دون ذلك أراه أقوله ﷺ خير الصحابة أربعة وخير السرايا اربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثني عشر ألفاً من قلة (١) أخرجه الترمذي وأبو داود عن ابن عباس ، الثاني أنه يحرم إذا كان عدد الكفار لا يبلغ إلى ثلاثة أمثال عدد المسلمين فإن بلغ عددهم ذلك جاز الفرار ؛ الثالث وهو الذي صححه الحاكم أن ذلك يرجع إلى ظن المقاتل فإن ظن المقاومة لم يحل الفرار وإن ظن الهلاك حل لقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وهذا الذي ذكره من جواز الفرار إنما هو إذا لم يقصد الاقلاع عن الجهاد ؛ القول الرابع ما ذكره أبو طالب وهو أنه يجوز الفرار إذا خشي الاستئصال وكان إلى فئة ولو بعدت وعرف عدم نكاية العدو ؛ قال

(١) أي لو صاروا مغلوبين لم يكن للقلة بل لأمر آخر سواها اهـ

الفقيه محمد بن سليمان رحمه الله تعالى الاولى ان يقال اذا خشي استئصال المسلمين أو أنه يلحقهم وهم جاز للفرار ولو عرف النكابة لان خشية الاستئصال تبسح قتل المسلم الذي يتترس به الكفار فيكون هذا أولى وأحرى .

(١٤٧) قوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَآقَدَ سَآفٍ﴾ من الله سبحانه وتعالى على عباده المجرمين في هذه الآية وما أشبهها بقبول اسلامهم وهدم جرائمهم العظيمة رحمة لهم وتفضيلاً عليهم ، وقد اتفق المسلمون على أن الكافر اذا تاب من كفره وكان حربياً فإنه يسقط عنه جميع حقوق الله تعالى من زكاة وصيام وكفارة وحـد زنا وشرب وقطـع ، وكذلك حقوق بني آدم من قصاص وغصب وسرق لان ذلك داخل في عموم قوله تعالى (يغفر لهم ماقد سلف) فان كان لديه أمانة لزمه ردها لقوله ﷺ يوم فتح مكة كل دم أو مائة فانه تحت قدمي هاتين الا الامانة فانها مؤداة الى البر والفاجر ، فان كان عليه دين لا دمي فظاهر المذهب أنه لا يسقط وذلك اذا كان قرضاً أو بمن مبيع أو اجارة وأما اذا كان عليه مظامة لا يعرف لها مالك فانها تسقط لانها قد صارت من حقوق الله تعالى ، وكذا اذا دخل الحربي في الذمة فانه يسقط عنه ما يسقط بالاسلام لان في دخوله انتهاء عن الحرب وعن معاداة النبي ﷺ أما الذمي اذا اسلم فانه يسقط عنه جميع حقوق الله تعالى المالية ، وكذلك الصوم والصلاة والحدود الا حد النكاح واما المسلم اذا ارتد ثم اسلم فانه يسقط عنه جميع حقوق الله تعالى التي لزمته في حال الاسلام وفي حال الكفر عندنا وابي حنيفة لعموم الآية ، وقال الشافعي والوافي لا يسقط عن المرتد شيء من حقوق الله تعالى لان التزامه لها فهي كحقوق الادميين ﴿١٤٨﴾ قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية وما ضاهاها بقتال المشركين (حتى

لا تكون فتنة) أى شرك بالله تعالى (ويكون الدين كله لله) قال سعيد بن جبير خرج علينا أو الينا ابن عمر فقال رجل كيف ترى فى قتال الفتنة فقال وهل تدري ما الفتنة كان محمد ﷺ يقاتل المشركين وكان الدخول عليهم فتنة وليس بقتالكم على الملك ؛ خرج به البخارى فيجب على المؤمنين أن يقاتلوا عبدة الاوثان ولا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ؛ وروى ابو هريرة ان النبي ﷺ قال : لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله ،

(١٤٩) قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ كرم الله سبحانه وتعالى هذه الامة وشرفها فأحل لها الغنائم فقال (كلوا مما غنمتم حلالا طيبا وثبت انه من خصائص هذه الامة فروى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي ﷺ قال أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ولا أقوله نفرا بعثت الى الناس كافة الاحمر والاسود وكان النبي قبلي يبعث الى قومه ، ونصرت بالرعب أمامي مسيرة شهر وأحل لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي وجعلت لي الارض مسجداً وطهوراً وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لامتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً ، أخرجه احمد والحكيم وقد شمل ما يغنم من أهل الحرب من أنفسهم وأموالهم المنقولة وغيرها الا ما لا يوجف عليه بخيل ولا ركاب فهي عندنا للامام خاصة ولا خمس فيه ودخل فى هذه الآية عندنا ما اذا قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فيجب الوفاء وفيه الخمس لعموم الآية ، وقال الشافعي لا خمس فيه لقوله ﷺ من قتل كافراً فله سلبه ، أخرجه البخاري ومسلم وابو داود واثرمذي عن أبي قتادة وأحمد عن أنس وابن ماجه وأحمد أيضاً عن سمرة ؛ وأما ما أصابه المسلمون

من الطعام والعلف فقد قال القاسم عليه السلام يسهل فيه وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك والثوري والليث فيستحقه الآخذ ولاخمس فيه إذا كان له سهم أو رضح كعاجلي الجرحى دون التجار والوجه حديث ابن عمر أن جيشاً غنموا في زمن رسول الله ﷺ طعاماً وعسلاً فلم يؤخذ منهم الخمس أخرجه أبو داود وحديث عبد الله بن أبي أوفى قيل له هل كنتم تخدمون الطعام على عهد رسول الله ﷺ قال أصبنا طعاماً يوم ما فكان الرجل يجبيء فيأخذ مقدار ما يكفيه ثم ينصرف أخرجه أبو داود قال عامة الفقهاء فإن أخرج منه شيئاً فضل عن كفايته ودابته كان غنيمته وهو قول أصحابنا، وقال الأوزاعي يكون له ولا يعاوض فيه فإن باعه رد الثمن إلى المغنم ولا ينقض البيع؛ وعلل ذلك بأنه إذا رد إلى المغنم بيع أيضاً، وأما ما يؤخذ من دار الحرب على وجه التلصص فإن كان باذن الإمام وله منعة فغنيمته، فيه الخمس وإن كان بغير إذن الإمام فالمذهب أنه لاخمس فيه وهو قول أبي حنيفة لأنه لم يؤخذ على وجه فيه اعزاز للدين؛ وقال الشافعي والثوري فيه الخمس وأهل المذهب شبهوا ذلك بالبباحات، وأما ما عرف من مال المسلم في الغنيمته فهو له من غير تخميس وهذا قول الأكثر فإن وجدته وقد قسم أخذه وسلم القيمة، وفي النهاية عن الزهري وعمر بن دينار ورواية عن علي عليه السلام هو غنيمته وفيه الخمس؛ وأما لو قال الإمام لرجل احتل في قتل فلان ولك كذا فعليه الوفاء به كما إذا قال من قتل قتيلاً فله سلبه؛ وكذا إذا قال من أخذ شيئاً فهو له لزم الإمام الوفاء به عندنا وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي قالوا ولاخمس عليه؛ وأما عندنا فيحتمل أنه كالسلب إذا جعله الإمام للقاتل، وللشافعي قولان، أحدهما صحة ذلك قال أصحابنا إذا قال من قتل قتيلاً فله سلبه فاشترك في القتل اثنان أو أكثر كان السلب بينهم لأن من لفظة للعموم ويدخل في ذلك الإمام نفسه على القول بأن المتكلم

يدخل في عموم خطابه الا ان يقول من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فانه لا يدخل في
العموم اتفاقاً لتخصيصه بقوله منكم ، قال في الشرح أما اذا قال ان قتلت فلاناً
فلك سلبه فشاركه في قتله غيره فلا شيء لايهما لعدم حصول الشرط وهو انفراد
بقتله بخلاف ما اذا قال له احتل في قتل فلان ولك سلبه فاستعان بغيره على قتله
فان السلب يكون له دون من اعانه لحصول الشرط وهو الاحتيال ، قال أصحابنا
والسلب هو ما ظهر على المقتول أو معه من الثياب والمنطقة والدرع والسيف
والفرس والسرج وما اشبه ذلك فان كان معه ما يخفى من جوهر أو ذهب أو فضة لم
يدخل ذلك في السلب بل يكون من جملة الغنيمة ، وقول الامام من فعل كذا
فله كذا مستحب لقول النبي ﷺ ذلك يوم بدر ولما فيه من التحريض على
الجهاد وقيل جائز لا غير ، وقال مالك مكروه ويغرم من اهل البغي ما جلبوا به من
المال والسلاح ويجب الخمس في صيد البر والبحر عند الهادي عليه السلام ومن قابله
لان الصيد مغرم فدخل في عموم الآية ولان علياً عليه السلام ضرب على اجمة الفرس
كل سنة اربعة آلاف درهم حكاة في الشفاء ولم يكن فيها الا السمك ولا يحتمل
واجباً الا الخمس ولو كان اصطلاحاً لم يجعله مستمراً ، قال المرتضى في مسائل
الطوسي فيما كان من البحر لا يعلم عند علماء آل رسول الله ﷺ في وجوب الخمس
اختلاف ؛ وعند الفريقين انه لا خمس في الصيود ويروى عن زيد والناصر والمؤيد
بالله عليهم السلام لعدم تناول الآية لها اذ الغنيمة اسم لما أخذ من الكفار فقط
وفعل علي عليه السلام اصطلاح ولو كان خمساً لم يقدره ، قلنا بل الغنيمة كلما اغتنيتم
وفي فعل علي عليه السلام مامر ، وكذا يجب في المعدن حتى المغرة وهي تراب
احمر وهو أحد قولي الشافعي ، وعند المؤيد بالله لا يجب في الملح والنفط والقار
لانها ماء منعقد ولا خمس في الماء ؛ وعند مالك واحمد وأحد قولي الشافعي لا يجب

الافى معدن الذهب والفضة ، وعند ابى حنيفة لايجب الا فيما اذا طبع انطبع وعنه
في الزئبق روايتان ، ولا يعتبر النصاب في المعدن عندنا وعند الحنفية لعموم الدليل
وعند مالك واحمد والشافعية يعتبر لقوله وَالَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُمُ الْمَالُ ليس فيما دون خمس اواق من
الورق صدقة أخرجه احمد والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه وابو داود الطيالسي ومالك والشافعي وابن خزيمة عن ابى سعيد ؛ وابن حبان
والبيهقي والدارقطني ومسلم واحمد وابو داود الطيالسي وابن ماجه وعبد بن حميد
عن جابر قالوا ولم يفصل ، قلنا الصدقة في الشرع الزكاة لا الخمس ، وعندنا أن
الواجب فيه الخمس كما تقدم ، وعند احمد وقول للشافعي ربع العشر لما روى
في البخاري عن أنس من قوله وَالَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُمُ الْمَالُ في الرقة ربع العشر ولم يفصل ؛ قلنا اراد
الزكاة بدليل قوله وفي الزكاة الخمس وعلى أحد قولي الشافعي ان أصابه بتعب فربع
العشر والا فالخمس ، قلنا لم يفصل الدليل ولا يعتبر فيه الحول عند الامم كثر ؛
وعند مالك وقول للشافعي يعتبر لقوله وَالَّذِينَ يَدِينُونَ دِينَهُمُ الْمَالُ لازكاة في مال حتى يحول عليه
الحول أخرجه ابن ماجه والبيهقي عن عائشة ؛ قلنا ليس بزكاة كما مر ولذلك
لا يعتبر فيه الاسلام ولا مصرف الزكاة عندنا ، وقيل بل زكاة فيعتبر ان اذهو واجب
في نام كالزروع ، قلنا لم يزرع فكان غنيمة كالغنيء ولا فرق بين المجتمع منه والمفترق
عند العترة والحنفية ، وفي قول للشافعي ان اتصل العمل والطمع وجب والا
فوجهان ؛ قلنا لا دليل وانما يؤخذ الخمس ، بعد التنقية كما في الزرع ، ولا فرق
بين ان يوجد في مباح او في ملك الواجد او في ملك غيره من الاراضي اذ ليس
من الارض ولا يدخل في بيعها ؛ وقال ابو حنيفة والشافعي انه منها فيدخل في
بيعها فيكون لما لكها ، وعلى قولنا من حفر عن معدن فلم يبلغه ثم حفره غيره
فأخرجه فهو للثاني ، وعلى قولهما للاول ؛ والواجب ان يخرج الخمس من المعدن

قبل اخلاصه فان اخلاصه الواجد له كان استهلاكه ذكره ابو العباس وغيره فيضمن قيمة خمس قبل الاخلاص : وقال الناصر والمؤيد بالله عليهما السلام لا يكون استهلاكاً لان معظم منافعه باق فيخرج خمس بعد اخلاصه ، واما الكنز وهو المال المدفون في الارض فما كان منه في دار الاسلام وضربته فهو لقطة وما كان منه في دار الكفر وضربته فهو غنيمة ويخمس وما كان في دار الاسلام وضربته ضربة دار الكفر فهو لقطة الا اذا كان قد ملكها الكفار قديماً فهو غنيمة وما كان في دار الكفر وضربته ضربة دار الاسلام فهو غنيمة الا اذا كان قد ملكها المسلمون قديماً فهو لقطة وما لا ضربة فيه أو قد انطمست أو وجد منبوذاً على وجه الارض مطلقاً فحكمه حكم الدار ؛ وما غنمه العبد فهو لسيده ، واعلم ان اهل المذهب يطلقون الركاز على المعدن وعلى الكنز ويستدلون على وجوب الخمس فيهما بقوله ﷺ في الركاز الخمس ؛ في البحر الركاز يعم الدفين والمعادن لغة وشرعا ، وقال في النهاية الركاز عند أهل الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الارض ، وعند أهل العراق المعادن والقولان تحتلها اللغة لان كلا منهما مركوز في الارض أي ثابت انتهى ؛ واكثر ما تطلقه الشافعية على الكنز فيوجبون فيه الخمس كما نقول وأما المعدن عندهم فتجب فيه الزكاة ربع العشر على أحد الأقوال ومن اطلاق الركاز على المعدن حديث عمرو بن شعيب ان النبي ﷺ قال في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية ان وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميتاء أي مسلوكة فعرفه وان وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس رواه ابو داود وغيره ومن ذلك حديث ابي هريرة في الركاز الخمس قيل وما الركاز قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت أخرجه البيهقي ، وفي رواية متروك ومضعف ؛ ويجب أيضاً في الدر وهو كبار اللؤلؤ عند الاكثر وهو المذهب اذ

هو غنيمة فعمته الآية ، وعند زيد بن علي عليه السلام وابي حنيفة لاشيء فيه لحديث عمرو بن شعيب يرفعه لازكاة في حجر رواه ابن عدي والبيهقي ، قلنا لم يثبت سامنا فاراد الحجر المعروف واما العنبر فذهبنا وجوب الخمس فيه اذ هو نفيس في قعر البحر كالدر ، وعن أبي حنيفة لالخمس فيه اذ هو ماء منعقد ، قلنا لانسلم : وفي الانتصار عن طاوس ان يعلى بن أمية كتب الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عنبرة وجدت على ساحل البحر فقال لمن حضر من الصحابة ماذا يجب فيها فأشاروا عليه بأخذ الخمس فيها فكتب عمر بمشورة من الصحابة رضي الله عنهم ان فيها وفي كل خبية تستخرج من البحر الخمس ، وأما المسك والزياد فالذهب وجوب الخمس فيهما اذ هما غنيمة فعمتهما الآية واذ هما متولدان من حيوان كالعسل ولا قائل بالزكاة فيهما ، فيتعين الخمس فيهما وعن الامام يحيى والفريقين لاشيء في المسك اذ هو مستحيل من دم كاللبن قلنا لبن الصيد يجب فيه الخمس كما تقدم ، وأما الزباد فلم أقف على كلام لغير أهل المذهب فيما يجب فيه والله أعلم ، ومما يجب فيه الخمس الكافور ويجب أيضاً في النحل لشبهه بالصيد فهو غنيمة وكذلك دود القز ومن خالف في وجوب الخمس في الصيد خالف في وجوبه فيهما ، وأما الحطب والحشيش فالذهب وجوب الخمس فيهما حيث لم يغرسا اذ هما غنيمة ، وعند الأكثر لاخمس فيهما اذ لم ينقل عن السلف أخذ الخمس منهما فكان ذلك مخصصاً لعموم الآية ، قال الفقيه يحيى والرواية عن الهادي عليه السلام في وجوب الخمس فيهما ضعيفة ، واما ما غرس منهما ونبت ففيه العشر ، وكذلك يجب في العسل المباح وهو ما يوجد في المواضع المباحة كشواهدق البلاد ويطون الاودية وفي الاشجار ونحوها وأما ما جاء من النحل المملوك ففيه العشر ، ومصرف ما أخذ بالقتال الغانمون لقوله تعالى (واعاموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة) فاضاف الغنيمة الى الغانمين وأوجب

عليهم فيها الخمس ، ويجب الصفي للامام ويجوز التنفيل منه لمن له عناية في الجهاد لقوله تعالى (قل الانفال لله) ولفعل النبي ﷺ يوم بدر ، وأما ثبوت الصفي فقد اختلف في ذلك فذهبنا انه ثابت للنبي ﷺ وللإمام بعده وهو شيء واحد ، قال المنصور بالله عليه السلام هذا اذا كانت الغنيمة تبلغ مايساوي مأتي درهم ، قال الفقيه علي ولم يقدر أهل المذهب بشي ، وإنما يثبت الصفي اذا كانت الغنيمة شيئين فصاعدا ، وقال أكثر الفقهاء ليس للامام أن يصطفي حجتنا انه ﷺ اصطفى ربحانة من بني قريضة وانه اصطفى صفية بنت حيي من خيبر ، وفي شرح الابانة عن ابن عباس انه أخذ سيفه ذا الفقار يوم بدر وكان صفياه ولانه ﷺ أمر وفد عبد القيس بأمر منها أن يعطوا سهم الله من الغنائم والصفي واذا ثبت ذلك للنبي ﷺ ثبت مثله للأئمة عليهم السلام لقوله ﷺ اذا أطعم الله نبيه طعمة فهي للذي يقوم من بعده أخرجه أبو داود عن أبي الطفيل ، قال أبو طالب ويكون الصفي لأمير الجيش حيث كان الامام غائباً ، واحتج بما روى الحاكم وصححه والطبراني والترمذي عن عمران بن حصين قال بعث رسول الله ﷺ جيشاً واستعمل عليهم علي بن أبي طالب عليه السلام فأصاب جارية بكرراً فانكروا عليه فأخبروا رسول الله ﷺ فاقبل عليهم والغضب يعرف في وجهه فقال ما تريدون من علي ثلاثاً ان علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي اه باختصار ، وهل يقدم التنفيل والصفي على الخمس أو يؤخران ، أما الصفي فذهب الهادي عليه السلام أنه لاخمس فيه واختاره في الهداية ، وأما التنفيل فالظاهر من قول أهل المذهب أنه لايجب فيه الخمس ، وقال في معالم السنن قد ورد حديثان في التنفيل قبل الخمس وبعده فيكون الأمران جائزين ، * واعلم أن مستحق الغنيمة من حضر الواقعة وقاتل أو كان رداءً للمقاتلة ؛ ولا فرق بين أن يكون معه تجارة

أم لا اذا قاتل وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك ، وقول للشافعي والقول الآخر أن التاجر لا يستحق وإن قاتل قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وكذلك لا فرق بين أن يكون أجيراً أم لا ، ولو جاء أحد قبل القسمة ولم يحضر الوقعة لم يقسم له نص عليه القاسم ودل عليه قول الهادي وهو قول مالك والشافعي والثوري والاوزاعي والليث ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وحكاة في شرح الابانة عن زيد اذا لحق جيش قبل اخراج الغنيمة الى دار الاسلام شرك ، قلنا انه لا يسمى غنائماً : يؤيده حديث ابان بن سعيد رضي الله عنه بعثه على سرية قبل نجد فقدم أبان وأصحابه على رسول الله ﷺ بخيبر بعد أن فتحها وإن حزم خيلهم ليف فقال أبان اقسم لنا يا رسول الله : قال ابو هريرة فقلت يا رسول الله لا تقسم لهم فقال أبان أنت بها (١) ياوبر (٢) تحدر علينا من رأس ضال (٣) فقال النبي اجلس يا أبان ولم يقسم لهم أخرجه البخاري عن أبي هريرة وأخرجه ابو داود الا أنه قال واعجبا لو بر تدلى علينا من قدوم (٤) قالوا انه ﷺ ضرب لعنان بسهم يوم بدر وكان غائباً ، قلنا يحتمل انه نفيه وكان ذلك من الخمس أو من سهم نفسه قالوا نقيس المنقولات على الاراضي فإن المدد اذا لحق بعد فتح حصن شارك في الاراضي ، أجاب ابو طالب بان حكم الارض يفارق المنقول ولهذا شارك المدد وان قسمت الارض لا اذا قسم المنقول ويخرج ممن حضر وقاتل الصبيان والنساء والمماليك وأهل الذمة فهو لاء لا يقسم لهم عندنا وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك وجمهور الفقهاء ، أما الصبي فخرج بما روى انه ﷺ عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو

«١» أي أنت متكلم بهذه الكلمة أو أنت بهذه البقعة اه «٢» بفتح واو وسكون باء موحدة دويية على قدر السنور شبه به تحقيراً له اه «٣» بتخفيف اللام اسم مكان أو جبل بعينه ويروى بالنون وهو اسم جبل في ارض دوس «٤» بفتح قاف فضم دال مخففة أراد رأسه اه

وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه في المقاتلة ، وعرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازه في المقاتلة وقال مالك يسهم للغلام إذا أطاق القتال وإن لم يبلغ والمجنون كالصبي ، وأما النساء والعبيد فلما روى ابن عباس أن النساء والعبيد كانوا يحضرون مع رسول الله ﷺ فلا يقسم لهم وبرضخ وبما روى عن عمر مولى أبي اللحم قال شهدت خيبر مع سادتي فكاموا في رسول الله ﷺ فأمرني فقلدت سيفاً فإذا أنا أجره فأخبرني مملوك فامر لي بشيء من خُرثي (١) المتاع أخرجه الترمذي وأبو داود ، وقال أبو داود قال أبو عبيد كان حرم اللحم على نفسه فسمي أبي اللحم ، وأما أهل الذمة فلان نقصهم أبلغ من العبد والمرأة بدليل أنه يجوز أمان العبد والمرأة لا الكافر ، وقد ورد حديث يدل على أنه يسهم لهم فروى الزهري أن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه أخرجه الترمذي وفيه مقال ، وقال الاوزاعي يسهم للنساء واحتج بما روى حشر بن زياد عن جدته أم أبيه أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادسة ست نسوة قالت فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث إلينا فجئنا فرأينا فيه الغضب فقال مع من خرجت وبأذن من خرجت فقلنا يا رسول الله خرجنا نغزل الشعر ونعين به في سبيل الله ومعنا دواء للجرحى ونناول للسهم ونسقى السويق : قال أقن إذا حتى إذا فتح الله عليه خير أسهم لنا كما أسهم للرجال قال فقلت لها يا جدة وما كان ذلك قالت تمرأ أخرجه أبو داود ، وقال الحسن يسهم للعبد ، وأما كيفية القسمة فلا خلاف في أن للراجل سهماً واحداً وأنه لا يسهم لغير الفرس من بغل أو بعير أو حمار إلا عن داود فقال يسهم لجميع البهائم يعني التي تتركب عادة ، وقيل يرصخ لغير الفرس كالفيل والبغل والحمار والبعير ويجعل رصخ الفيل فوق رصخ البغل

«١» بضم الخاء وسكون الراء وكسر المثناة وتشديد الباء أثاث البيت واسقاطه كالقدرو وغيره اهـ

ورضخ البغل فوق رضخ الحمار قيل ورضخ البعير دون رضخ البغل وفوق رضخ الحمار ، وعن الحسن يسهم البعير كالفرس ، واختلف في سهم الفارس من ثلاث جهات في قدر سهمه وفيما يسهم له من الخيل وفي من حضر بأكثر من فرس ، أما الجهة الاولى فللمذهب وهو قول الهادي عليه السلام وابي حنيفة ان الفارس انما يستحق سهمين سهماً له وسهماً لفرسه اذ لا تفضل البهيمة على المسلم ولحديث مجمع بن جارية الانصاري الذي قال فيه فلما انصرفنا غزونا خير فقسمت على أهل الحديبية وكانوا ألفاً وخمسائة فيهم ثلاث مائة فارس فقسمها رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهماً فأعطى الفارس سهمين والراجل سهماً أخرج به ابو داود ، وعن علي عليه السلام وعمر وكثير من التابعين والقاسم والناصر ومالك والشافعي وابي يوسف ومحمد بل للفارس ثلاثة أسهم لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين لفرسه هذه رواية أبي داود ، وفي رواية البخاري ومسلم والترمذي ان رسول الله ﷺ قسم للفارس سهمين وللرجل سهماً ، وحديث ابن الزبير قال صرف رسول الله ﷺ عام خيبر للزبير أربعة أسهم سهم للزبير وسهم لذمي القربى لصفية بنت عبد المطلب أم الزبير وسهمان للفرس ، قلنا يحتمل ان السهم الثالث في بعض الحالات تنفيل جمعاً بين الاخبار ، أما الجهة الثانية فعندنا أن لذمي الفرس سهمين سواء كان فرسه عربياً أم أعجمياً برذوناً أم هجيناً (٢) أم مقرفاً وهو قول الأكثر ، وعن الاوزاعي لا يسهم للبرذون وعن أحمد ورواية عن أبي يوسف للعربي سهمان يعني ولغيره سهم وعنه كقولنا ، قلنا لا وجه للتفضيل كما لا يفضل رجل على آخر في التسييم وان كان أشجع منه ، وأما الجهة الثالثة فعند أهل المذهب والفريقين لا يزاد لمن حضر بأكثر من

فرس على سهم فرس واحد وكل على أصله ، وعن زيد بن علي والناصر والقاسم عليهم السلام والاوزاعي واحد بل يسهم لفرسين لا أكثر ، قال في البحر لنا انه عنه حضر في بعض غزواته بثلاثة أفراس فأسهم لواحد فقط ، وإنما يستحق ذو الفرس سهمين اذا حضر بفرسه ولو قاتل راجلا على ما حصله أبو العباس وأبو طالب للقاسمية وهو قول الناصر لقوله تعالى (ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) والارهاب به حاصل اذا حضر الوقعة وان لم يقاتل عليه ، وقال زيد ابن علي عليه السلام والحنفية بل العبرة بدخول دار الحرب فارساً فيستحق سهمين ولو تلف فرسه قبل الوقعة اعتباراً بدخوله دار الحرب فان دخل راجلاً فاشترى فارساً او اتهمه او استعاره فعرض به الوقعة استحق سهم الفارس على المذهب ، وعن أبي حنيفة روايتان ويسهم للفرس في البحر كالبر كما يسهم لمن حضر بفرسه وان قاتل راجلاً اذ هو كالرء ، ومن مرض بعد الحضور مرضاً أقعده لم يسقط سهمه اذ رسول الله ﷺ سوى بين القوي والضعيف ، ومصارف الخمس من في الآية وكذا قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله للرسول) الآية *

﴿ ١٥٠ ﴾ قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾

تدل على تأكيد الالفه بين المؤمنين واجتماع قلوبهم ولذلك شرع الصلح بين المتشاجرين وحرمت المهاجرة بينهم وقد أمرنا بما يكون سبب الالفه من المداراة واحتمال الاذى وكظم الغيظ واعطاء السائل والسعي في قضاء الحاجة ونحو ذلك (١) ، ومن ثمرة الاجتماع التعاون والتناصر في الدين والتشاور في الامر والتغاير (٢) في الطاعات ولذلك قال ﷺ المؤمن مرآة المؤمن ، أخرجه

(١) كالشفاعة واداء السلام والمصافحة والتواضع وحسن الخلق اه (٢) التغاير في الطاعات التبادل قال في القاموس غيره عارضه بالبيع وبادله اه

ابوداود الطيالسي والضياء المقدسي وابن ابي حاتم عن انس وقال المرء كثير بأخيه
اخرجه ابن ابي الدنيا في كتاب الاخوان عن انس ؛ وقال المؤمن للمؤمن
كالبنيان يشد بعضه بعضا أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن ابي
موسى ؛ وأخرجه ابوداود الطيالسي والرامهرمزي في الامثال وابو سعيد عن
ابي هريرة ؛ وقد شرع الله الاجتماع في اليوم خمس مرات للصلوات وفي الاسبوع
للمجمعات وقد ورد في الاجتماع احاديث كثيرة وقد احتج بها نفاة القياس لان
القول به يفضي غالباً الى النزاع المنهى عنه وكذا القائلون بان النص لا يجوز
تخصيصه بالقياس *

(١٥١) قوله تعالى ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ أمر الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ اذا عاهد قوماً
وخاف منهم الخيانة بأن ظهر منهم اماراتها أن يؤذنه بنذ عهدهم ، ومفهوم هذا
الخطاب انه اذا لم يخف منهم خيانة لا ينبذ اليهم عهدهم وهو كذلك وقد بينه الله
تعالى في موضع آخر فقال (الا الذين هادتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم
فاستقيموا لهم) فان قيل فكيف يجوز نذ العهد المتيقن صحته بظن الخيانة منهم ،
قلنا جاز اسقاط اليقين هنا بالشك لثلا يوقع التماذي معهم في الهلكة بعد استحكام
خيانتهم فيتسع الخرق ويشق على المسامين التدارك وأما الوهم المحض فلا اعتباره
قال ابن العربي انه عقد جائز ليس بلازم قال فيجوز للامام ان يبعث اليهم فيقول
نبذت اليكم عهدكم فخذوا مني حذرکم وادعى على ذلك الاتفاق ودعوى الاتفاق
ممنوعة بالاتفاق فان كان يريد أنه عقد جائز عند خوف الخيانة فهو متفق عليه كما
قال لـكنه قال عقيب هذا الكلام وهذا عندي اذا كانوا هم الذين طلبوه فان طلبه
المسلمون مدة معلومة لم يجوز تركه فيها بالاتفاق ودعوى الاتفاق هنا ممنوعة أيضاً

وأما اذا صدرت منهم الخيانة فان العهد ينتقض لقوله تعالى (وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم) الآية الى قوله (الا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) ولهذا قصد رسول الله ﷺ أهل مكة بالحرب من غير ان ينبذ اليهم ولم يعلمهم بل همي عليهم جهة غزوه *

(١٥٢) قوله تعالى ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مِمَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ أمر الله سبحانه وتعالى باستعداد ما فيه قوة للاسلام وتوهين وتضعيف لاعدائه من القوة ورباط الخيل اذ المقصود بالجهاد ظهور شوكة الاسلام بما أمكن ؛ وفي الآية دلالة على ان ذلك مستثنى للفقير لانه مأمور باقتناة وقد يكون فرض عين وفرض كفاية و (من قوة) قيل عام بمعنى انه يشمل رباط الخيل وغيره عطف عليه الخاص ، وقيل الرمي قال عقبة بن عامر سمعت رسول الله ﷺ يقول الا ان القوة الرمي أخرجه احمد وابوداود وابن ماجه ومسلم والترمذي وزاد الا ان الله سيفتح لكم الارض وستكفون المئنة فلا يعجزن أحدكم ان يلهو بالسهم الا ان مسلماً أفرد هذه الزيادة حديثاً برأسه ، قال الحاكم ودلت على جواز السبق والرمي لان مجرد وجود السلاح من غير معرفة كيفية الاستعمال لا يكفي ، وعنه ﷺ ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنعته الخير والرامي به والممد به ، وفي رواية ومنبله فارموا واركبوا وان ترموا أحب الي من ان تركبوا كل لهو باطل ، ليس من اللهو محمود الا ثلاثة تأديب الرجل فرسه وملاعبته اهله ورميه بقوسه ونبله ومن ترك الرمي بعد ما علمه رغبة عنه فانها نعمة كفرها ^{تركها} أخرجه ابو داود والنسائي عن عقبة بن عامر ، وقوله (ترهبون به) يدل على انه ينبغي الا يعتني به الا للارهاب وانه يحسن اغاضة العصاة بما هو من قوة الايمان ، ودلت بدلالة النص على انه يحسن

فعل مافيه ارهاب من حلية السروج واتخاذ الطبول والرايات ولباس الحرير وكذا تسويد الشيب وقد سوده الحسنان عليهما السلام ، وقد ورد في الحديث ان مهيل الخيل برهب الجن ؛ وسئل ابن سيرين عن اوصى بثلاث ماله في الحصون فقال يشتري بها الخيل ليغزي بها في سبيل الله ، فقيل انما أوصى به في الحصون فقال ألم تسمع قول الشاعر

﴿ انى عامت على توقي الردى ان الحصون الخيل لامدر القرى ﴾

وروى عن عكرمة ان الخيل هنا الاناث لانها اولي بالربط لتفيد النسل ، وقيل هي الفحول لانها اقوى على السكر والفر ، والظاهر العموم والتعليل بالارهاب وبعداوة الله يوجب حسن كل ارهاب لكل عدو لله كما تقدم

﴿ ١٥٦ ﴾ ﴿ قوله تعالى ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ أي ان مالوا الى المصالحة فل اليها ، امر الله تعالى نبيه ﷺ بقبول المسالمة ، وقال في موضع آخر (ولا تهنوا وتدعوا الى السلم) فن اهل العلم من رأى الايتين مختلفتين فجعل آية محمد نامضة لهذه وحكي هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، واكثر المفسرين على ان هذه الاية منسوخة ثم اختلف هولاء في الذي نسخها فقال بعض نسخها آية السيف قوله تعالى (فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقال آخرون نسخها قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) والصواب عدم النسخ لفقدان التعارض وامكان الجمع بين الايات كلها فليس بينهما اختلاف ، فهذه الاية فيما اذا التمس منا المشركون الصلح وآية محمد نهى للمؤمنين عن الابتداء بالتمس الصلح فكل واحدة منهما في حال غير حال الاخرى وآية السيف يعمل بها اذا لم يلتمسوا منا الصلح فاذا التمسوه ورأى الامام فيه المصلحة عملنا بهذه الاية وأما آية اهل الكتاب فانها موافقة لهذه الاية ولهذا

قال مجاهد في تأويل هذه الآية المراد بها قبول جزية اهل الذمة .
 (١٥٤) قوله تعالى ﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾ أخرج البخارى والنحاس في تأريخه وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال لما نزلت (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم ان لا يفر واحد من عشرة فجاء التخفيف (الان خفف الله عنكم الآية ، قال فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم ، وقد دلت الآية على لزوم المصابرة للضعف وهذه أدنى مراتبها فان الواحد قد يهجم على الاثنين فيقتل أحدهما أو يئخذه ويبقى معه واحد فيحصل له النصر وعلى مصابرة الضعف اجمع أهل العلم ولكن اختلفوا فاعتبر الشافعية بالمعدد كما هو ظاهر القرآن واعتبر آخرون بالقوة ففوزوا للمسلم ان يفر من الكافر الواحد اذا كان اقوى بطشاً واشكى سلاحاً واعتق جواداً
 (١٥٥) قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يَبْذُرَ فِي الْأَرْضِ﴾ ^{واشتد} المعنى ما صح له وماعهد اليه والانه كان كثرة القتل وإشاعة من النخاعة التي هي الغلظ والكشفه ، والمعنى فيه تذليل الكفر وإضعافه وإعزاز الاسلام وإظهاره بإشاعة القتل في الكفرة ؛ وقيل المراد حتى ينفي عدوه من الارض قيل وكان هذا يوم بدر ، فلما كثر المسلمون نزلت (فاما منكم بعد وإما فداء) وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في سورة محمد ﷺ .

(١٥٦) قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَكُمْ مِنْ وَلَا يَتِيمَ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنْ أَسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ أعلم أن الدار كانت معتبرة مع النسب في التوارث

وكان من آمن ولم يهاجر فلا يرث ممن هاجر حتى نسخ ذلك بقوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض) وقد دلت الآية على وجوب نصرة من استنصر في الدين وعلى وجوب الوفاء بالميثاق . (١٥٧) قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ﴾ دلت على ثبوت التوارث بالارحام لكن اختلف في ذلك فذهب طائفة من الصحابة رضي الله عنهم وهم علي، وعمر وابن مسعود وابن عباس وابو الدرداء وابو موسى، وطائفة من التابعين وهم علقمة ومسروق وعطاء وطاوس وابراهيم والشعبي، وطائفة من الائمة وهم الهادي والناصر والمؤيد بالله واكثر الائمة، وطائفة من الفقهاء وهم الحنفية وابن ابي ليلى وسفيان والحسن بن صالح وغيرهم الى أن ميراث ذوي الارحام الذين ليسوا بذوي سهام ولا عصباء ثابت بهذه الآية وبقوله ﷺ الخصال وارث أخرجه البيهقي وابن النجار عن ابي هريرة، وذهب طائفة من الصحابة رضي الله عنهم منهم زيد بن ثابت ورواية عن ابن عباس وابو بكر وابن الزبير وطائفة من التابعين وهم الاوزاعي وابن المسيب، ومن الائمة القاسم والامام يحيى والامام شرف الدين والمنصور بالله القاسم بن محمد وولده المؤيد بالله محمد، ومن الفقهاء مالك والشافعي انه لا ميراث لهم، قلنا الآية قاضية بذلك قالوا انها واردة في الامامة (١) قلنا يحتمل على المعنيين، قالوا المراد بمن ذكر الله ذوا السهام والعصباء؛ قلنا هي عامة ولا موجب للتخصيص، ومن أثبت ميراثهم قال بالرد لعدم العصبية حينئذ ومن نفى ميراثهم نفى الرد لانه يقول العصبية موجودة قطعاً الا انهم ملتبسون فيصرف حقهم الى بيت المال.

— سورة التوبة —

(١٥٨) قوله تعالى ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾

فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ
 يُخْزِي الْكَافِرِينَ * وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ
 أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ
 فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا
 الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا
 فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ * فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ
 الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَأُحْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا
 لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ
 غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ في صحيح البخاري عن البراء آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله
 يفتيكم في الكلاله) وآخر سورة نزلت براءة ، وفيه أيضاً عن حميد بن عبد الرحمن أن
 أبا هريرة قال بعثني أبو بكر في تلك الحجة في المؤذنين الذين بعثهم يوم النحر
 يؤذنون بمنى ، ألا لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال حميد ثم
 أردف النبي ﷺ بعلي عليه السلام فأمره أن يؤذن براءة وخرجه مسلم أيضاً
 وخرج الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بعث النبي ﷺ أبا بكر
 وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات واتبعه علياً كرم الله وجهه فبينما أبو بكر رضي الله
 عنه في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقة رسول الله ﷺ وإذا هو علي عليه السلام
 قال فنأدى علي أيام التشريق : ذمة الله وذمة رسوله بريئة من كل مشرك فسيحوا في
 الأرض أربعة أشهر ولا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا
 يدخل الجنة إلا مؤمن ، وقد دلت الآية على جواز نبذ العهد فليل مطلقاً ؛ وقيل

بشرط خوف الحياة حملها على ما تقدم وهو المذهب ، والاول للحنفية قالوا يجوز مطلقاً اذا كان لمصلحة يراها الامام ، ويؤيد المذهب قوله تعالى بعد ذلك (الا الذين عاهدتم من المشركين) الآية ودلت على انه يجب الاعلام قبل الاغارة ، قال الحاكم الا ان يبتدوا بالنبد جازت مطلقاً وقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قيل هي الحرم وهي منسوخة عند الاكثر وقيل بل أجل ضرب لينتشر النبد ويظهر لئلا ينسب الى المؤمنين النكث وهو الصواب لسلامته من النسخ الذي هو خلاف الاصل ولان براءة آخر منازل كما اخرج البخاري وفيه دلالة على عظم حرمة العهد ومنه يعلم جواز الصلح لا مؤبداً ، قال المنصور بالله عليه السلام من استحل تأييد الصلح كفر وقوله تعالى (يوم الحج الاكبر) اختلف فيه فقيل يوم عرفة لان فيه اعظم اعمال الحج وهو الوقوف بعرفة ولهذا قال ﷺ الحج عرفة وهو عرفة وهو قول عمر وسعيد بن المسيب وابن الزبير وعطاء وطاوس ومجاهد واحدى الروایتين عن علي عليه السلام وابن عباس ، ورواية المسور بن غرملة عن رسول الله ﷺ قال قال رسول الله ﷺ يوم عرفة هذا يوم الحج الاكبر أخرجه ابن ابي حاتم وابن مردويه ويعضده قوله ﷺ الحج عرفة ، وقال ابن عباس في رواية عطاء هو يوم النحر ووافقه قول الشعبي والسدي وسعيد بن جبير وذلك لان معظم أعمال الحج من الطواف والحلق والرمي والنحر يقع فيه ومثله ما روى عن علي كرم الله وجهه ان رجلاً أخذ بلجام دابته وسأله عن يوم الحج الاكبر فقال هو يومك هذا خل سبيلنا يعني يوم النحر أخرجه ابن أبي شعبة والطبري من رواية شعبة عن الحكم عنه كرم الله وجهه وقال ابن جريج عن مجاهد يوم الحج الاكبر أيام منى كلها وهو قول سفيان والثوري وكان يقول يوم الحج الاكبر أيامه كلها كيوم صفين ويوم الجمل يراد به الحين والزمان لان كل حرب

منها دامت أياماً كثيرة وفيه اقوال اخر والظاهر أن الخلاف بين العلماء في
الافضل منها راجع الى هذا ، وقوله تعالى (ان الله بريء من المشركين) المراد بالبرآة
هنا ما هو نقيض الموالاتة ويقول له (برآة من الله) البرآة من العهد ولهذا لم
يصف المشركين هنا بوصف معين كالمعاهدة تنبيهاً على ان الموجب لهذه البرآة
هو كفرهم وشركهم ولهذا اتبعه بقوله (فان تبتم) أي من الشرك (فهو خير
لكم) وفيه ترغيب في التوبة والافلاح الموجب لزوال البرآة (وإن توليتم)
أعرضتم عن التوبة أو بقيتم على التولي والاعراض عن الايمان (فاعلموا أنكم غير
معجزي الله) فآتين أخذ الله وعذابه ، وقوله سبحانه وتعالى (واعلموا أنكم غير
معجزي الله) ليس بتكرار لان الاول للمكان والثاني للزمان (وبشر الذين كفروا
بعذاب اليم) أمر لمحمد ﷺ ، وفيه من التهمك بهم والتهديد ما فيه كيلا يظن أن
عذاب الدنيا لو زال وفات خلصوا من العذاب أما قوله (الا الذين عاهدتم) فقد
قال الزجاج ان الاستثناء يعود الى برآة والتقدير برآة من الله الى المشركين
المعاهدين الا الذين لم ينقضوا العهد ؛ وقال في الكشاف وجهه أن يكون مستثنى
من قوله (فسيحوا في الارض) لان الكلام خطاب للمسلمين والتقدير فقولوا لهم سيحوا
الا الذين عاهدتم منهم ثم لم ينقضوا فأتوا اليهم عهدهم ، وقوله تعالى (ان الله يحب
المتقين اشارة الى أن قضية التقوى أن لا يسوي بين القبيلين فيجعل الوفي كالغادر
وقوله تعالى (فاذا انسلخ الاشهر الحرم) قال الاكثر ذو القعدة وذو الحجة ومحرم
ورجب ومفهومها منسوخ ، وقيل المراد أشهر الاجل وسماها حرماً لحرمه العهد
قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) هذه الآية وما أشبهها تسمى آية
السيف نسخت كل آية ذكر الله سبحانه وتعالى فيها الصفح والاعراض عن
المشركين ثم يحتمل أن تكون هذه الآية متناولة لاهل الكتاب بلفظها لانهم

مشركون ويكون عمومها مخصوصاً بقوله (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر) الآية ويحتمل أن تكون غير متناولة لهم لاختصاصهم باسم يخصهم فلا
يحتاج الى دليل يخرجهم عن عموم هذه الآية وقد تقدم في سورة البقرة أن هذه
الآية عامة في الامكنة ويجوز تخصيصها بقوله تعالى (ولا تقاتلوا عند المسجد
الحرام حتى يقاتلوك فيه) وقد اتفقوا على تخصيصها ببعض المشركين وأنه لا يجوز
قتل بعضهم فهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان ولكن اختلفوا هل علة
القتل هو الاشراك بالله تعالى أو هو الاشراك مع القدرة على القتال بدليل قوله تعالى
(وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) فمنهم من علل بالقدرة على القتال فاستدل
بقوله ﷺ لما وقف على امرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ويظهر أثر العلتين
في قتل الراهب والاعمى والعسيف (١) وبين الله سبحانه وتعالى لنا كيفية القتال
والمصارعة من القتل والاخذ الذي هو الاسر والمحصرة وبين النبي ﷺ بفعله
جواز رميهم بالمنجنيق فرمى حصن الطائف؛ وقوله تعالى (فان تابوا واقاموا
الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) شرط سبحانه في تخليته سبيلهم مع التوبة
اقامة الصلاة وايتاء الزكاة وشرط أيضاً في اخوتهم في الدين ذلك كما سيأتي والكلام
عليهما واحد فأخذ بظاهر الكتاب العزيز آخذون وجعلوا اقامة الصلاة شرطاً في
الاسلام واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
أخرجه مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه عن عائشة، وقال آخرون ليست شرطاً
والشرط في الآية خرج مخرج الوصف بالغالب اذ المعبود ممن أسلم منهم اقامة
الصلاة ولا يترك الصلاة منهم اعني المواجهين بالخطاب الا مشرك او منافق،
ثم اختلفوا في عقوبة تارك الصلاة فذهب الهادي والامام يحيى عليهما السلام

والشافعي ومالك وابو ثور الى أن عقوبته القتل حداً ويروي عن مكحول ؛ وذهب ابو حنيفة والثوري والمزني الى أنه يحبس ويضرب ولا يقتل لقوله ﷺ لا يحل دم امرء مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأني رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة أخرجه احمد والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وابن أبي شيبة عن ابن مسعود

﴿١٥٩﴾ قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ الخطاب لرسول الله ﷺ والمراد به جميع الامة فيجوز لأحدهم أن يجير آحاد المشركين لما روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال ما عندي شيء الا كتاب الله وهذه الصيغة عن رسول الله ﷺ ان ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . ولقوله ﷺ المسلمون تتكفأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم أخرجه عبد الرزاق عن الحسن مرسلًا وحكى عن بعضهم (١) وقفه على اذن الامام، وفي الآية دلالة بطريق الاشارة على جواز تعليم الكافر القرآن اذا رجونا اسلامه ولا يجوز اذا خشينا استغفاه .

(١٦٠) قوله تعالى ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ دلت الآية على ما تقدم في الانفال من جواز النبد مع الخيانة

﴿١٦١﴾ قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ قد تقدم الكلام فيه

﴿١٦٢﴾ قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى

أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمُرُ
 مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ
 يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ۚ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ حملوا العمارة في قوله تعالى (ما كان للمشركين أن يعمرُوا
 مساجد الله) على دخول المسجد قال النبي ﷺ إذا رأيتهم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له
 بالآيمان فإن الله تعالى يقول (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر)
 أخرجه أحمد والحاكم والترمذي وقال حسن غريب وابن ماجه وعبد بن حميد وابن
 خزيمة وابن حبان والبيهقي والفضلاء المقدسي وأبو نعيم في الحلية عن أبي سعيد قال الحسن
 يقول ما كان للمشركين أن يتركوا فيكونوا أهل المسجد الحرام ، وقد دلت الآية
 أنه لا قربة لكافر من عمارة مسجد أو صدقة أو وقف أو غير ذلك وقوله تعالى
 (إنما يعمر مساجد الله) قال في الكشف والعمارة تتناول رم ما استرم منها وقها
 وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها واعتيادها للعبادة والذكر ومن الذكرو درس
 العلم بل هو أجل وأعظمه وصيانتها مما لم تبين له المساجد من أحاديث الدنيا فضلا عن
 فضول الحديث وعن النبي ﷺ يأتي في آخر الزمان ناس من أمتي يأتون المساجد
 فيقعدون فيها حلقاً ذكروهم الدنيا وحب الدنيا لا تجالسوهم فليس لله بهم حاجة
 أخرجه الطبراني من رواية أبي وائل عن ابن مسعود رفعه وفيه بزيغ أبو خليل
 رواية عن الأعمش متروك وقال الدارقطني يقرؤنه وفيه نظر ؛ قوله تعالى (من
 آمن بالله واليوم الآخر) يعني من عرف المبدأ والمعاد لأن المرء ما لم يعرف المبدأ
 والمعاد لا يصح منه التوجه إليه ، وقوله تعالى (وأقام الصلوة وآتى الزكاة) أما
 الصلاة فلا ريب أن فيها عمارة المسجد والحضور فيه وأما إيتاء الزكاة فإنما كان سبباً
 للعمارة لأنه يحضر المسجد طوائف الفقراء والمساكين لاخذ الزكاة ولأن بناء
 المسجد وأصلاحه نقل وإيتاء الزكاة واجب والانسان ما لم يفرغ عن الواجب لم

يشتغل بالنافلة ثم قال تعالى ولم (يخش الا الله) ليعلم انه لو اتى المسجد وبناه رياء
وسمعة لم يكن عامراً له فعلي المؤمن أن يختار في جميع أحواله رضوان الله على غيره
(١٦٣) قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ
عَامِهِمْ هَذَا ﴾ عمل بظاهر الآية الهادي والقاسم والناصر ومالك فحكموا
بنجاسة الكافر ولا فرق بين كافر التصريح وكافر التأويل ، وقال زيد والمؤيد بالله
والمنصور بالله وأبو حنيفة والشافعي انه طاهر والمراد هنا تشبيهه بالنجس لانهم
لا يمتنعون النجاسات ولانه يجب تجنب موالانهم كما تتجنب النجاسة عملاً بظاهر
أفعال الصحابة ، قالوا ولم يؤثر عن النبي ﷺ وأصحابه توقي رطوباتهم ، والجواب
انه قد روى ابو ثعلبة الخشني قال أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله انا
بأرض قوم اهل كتاب نأكل في آنيهم قال ان وجدتم غير آنيهم فلا تأكلوا فيها
فان لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها اخرجه احمد والبخاري ومسلم وابوداود وابن ماجه
والترمذي واللفظ له * (١٦٤) قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ
مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾
قوله (من الذين اوتوا الكتاب) بيان للذين مع مافي حيزه ، فان قلت فأهل
الكتاب مقرون بالله واليوم الآخر فواجه وصفهم بأنهم لا يؤمنون بالله ولا
باليوم الآخر ، قلت قد بين الله تعالى وجه كفرهم به وعدم تقديسهم له فقال
حاكياً عنهم (وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله) وقال
(وما امروا الا ليعبدوا الهاً واحداً سبحانه عما يشركون) وقالوا في اليوم الآخر
بافترائهم لن تمسنا النار الا اياماً معدودة وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او

نصارى ، فهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولم يدينوا دين الحق ؛ والجزية هي ما تؤخذ من رؤس أهل الذمة بدلا من قتلهم ولهذا لا تؤخذ الا ممن يجوز قتله وتؤخذ من الغني والفقير ، وقد اختلف في حقيقة الغني منهم فقال الهادي عليه السلام هو من يملك ألف دينار نقداً وبثلاثة آلاف غيره ويركب الخيل ويتختم بالذهب ، والمراد انه يتمكن مما ذكر اذا شاء لانه لا بد من الركوب والتختم ؛ والمراد ركوب البراذن لا العراب اذ هم ممنوعون من ركوبها ، وقال المنصور بالله عليه السلام يعتبر في ذلك الغنى الشرعي وهو ملك النصاب ؛ وقال المؤيد بالله عليه السلام يعتبر في ذلك الغنى العرفي وقواه الامام المهدي في البحر واختاره الامام شرف الدين ، وقدر ما يؤخذ من الغني ثمانى واربعون قفلة ، ومن المتوسط وهو الذي يملك دون القدر المذكور أربع وعشرون ، ومن الفقير الذي يمكنه التكسب : وقيل الذي يجد الجزية اثنا عشر ؛ وتسقط الجزية عمن لا يقدر عليها وقيل يخرج من ديارنا ، وقيل يقر بشرط الادى اذا قدر ، وقال السيد صلاح ابن ابي القاسم القياس انه يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل لانه اذا تعذر عليه البذل تعين المبدل وقواه الدواري ، وعن زيد بن علي والنفس الزكية وابى حنيفة وقول للشافعي لاجزية على الفقير قلنا هي بدل عن الدم والاصل في هذا التوضيف ما روى في مجموع زيد بن علي عن علي عليهم السلام انه جعل على المياسير من أهل الذمة ثمانية وأربعين درهما ، وعلى الاوسط أربعة وعشرين درهما ؛ وعلى الفقير اثني عشر درهما ، وفي الانتصار عن عمر مثله ؛ وفي الموطا عن أسلم مولى عمر أن عمر ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنائير ، وعلى أهل الورق أربعين درهما مع أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام ، وقال الشافعي يؤخذ من كل حالم دينار لحديث معاذ ان النبي ﷺ لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم

يعني محتلم ديناراً أو عدله من المعافري (١) ثياب تكون باليمن ؛ قال في البحر قلت
يعني من الفقراء جمعاً بين الأدلة ، ومقتضى قول أهل المذهب انها انما
تؤخذ ممن يجوز قتله انها لا تؤخذ الجزية من سبعة وهم الشيخ الكبير الفاني
والتخلى عن الناس والاعمى والمقعذ والصبي والمرأة والعبد لان هؤلاء لا يقتلون ؛
وتؤخذ الجزية منهم كل حول قبل تمامه فان تأخر اداؤها حتى تم الحول سقطت
هذا مذهبنا وقول ابي حنيفة وهو مبني على انها تسقط بالفوت ، وقال الشافعي
تؤخذ منهم في آخر الحول كالزكاة وهو مبني على انها لا تسقط بالفوت كما هو رأى
الامام شرف الدين عليه السلام ، وقوله تعالى (وهم صاغرون) قال في الكشف
أي تؤخذ منهم على الصغار والذل وهو ان يأتي بها بنفسه ماشياً غير راكب
ويسامها وهو قائم والتسلم جالس وأن يتلثل ثلثة ويؤخذ بتليبيه ويقال له أد
الجزية وان كان يؤديها وزج في قفاه ، وقيل الصغار هو نفس أخذ الجزية ، وقد
بقي في الآية الكريمة نكتة ذكرها بعض العلماء في ان المسلم لا يقتل بالذمي لان
قوله تعالى (قاتلوا) يشتمل على اباحة دمهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم
فلما قال (حتى يعطوا الجزية) علمنا أن المجموع انتفى عند انتفاء الجزية ولكن
انتفاء المجموع يكفي فيه انتفاء أحد اجزائه واحد الجزئين وهو وجوب قتلهم
مرتفع بالاتفاق فينتفي الآخر وهو عدم وجوب القصاص بقتلهم ، ولقائل أن يقول
لانزاع في الاحتمال ولكن ما الدليل على عدم وجوب القصاص وأنت بصدد اثباته *
(١٦٥) قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ الكنز في كلام العرب الجمع ومنه لحم (مكتنز)

(١) بالعين المهملة ولا تضم الميم اهـ

لعلهم يرون من قول
صلى الله عليه وسلم الاسام
بعدها اولها على طهر

أي مجتمع وقد اختلف ماذا أريد به فعن ابن عباس رضي الله عنهما ما أدبت زكاته فليس بكنز واخرج أبو داود عنه أنه قال لما أنزلت هذه الآية (والذين يكنزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمر أنا أفرج عنكم فانطلق فقال يا بني الله أنه كبر على أصحابك هذه الآية فقال رسول الله ﷺ إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم وإنما فرض الموارث لتكون لمن بعدكم قال فكبر عمر ثم قال ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء؛ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته، وقال قوم كان الانفاق واجباً في جميعها وادعوا نسخها بقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وعن ابن عمر أن هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت جعلها الله طهراً للأموال والصحيح عدم النسخ إذ لا تعارض بينهما، واتفق العلماء على أن القدر المنفق منهما هو ربع العشر وعلى أن النصاب الذي يجب فيه الانفاق وزن عشرين مثقالاً من الذهب؛ وقد حكي عن الحسن البصري أن نصاب الذهب أربعون مثقالاً وقد انقرض خلافه؛ وعن الناصر أنه لانصاب للذهب في نفسه لـكن يقوم بالفضة وهو قول عطاء وطاوس؛ ومن الفضة مائتا درهم والدليل على اعتبار النصاب وأنه ما ذكر ما أخرجه أبو داود من رواية الحارث عن علي كرم الله وجهه عن النبي ﷺ قال إذا كان لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك، قال فلا أدري أعلي يقول بحساب ذلك أم رفعه إلى النبي ﷺ وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، وعن علي عليه السلام أنه قال قال رسول الله ﷺ قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين

درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم
هذه رواية الترمذي وابي داود ؛ قال ابو داود وقد جعله بعضهم موقوفاً على علي
عليه السلام ، واخرجه النسائي قال قد عفوت عن الخيل والرقيق فأدوا زكاة
أموالكم من كل مائتين خمسة ؛ وله في رواية اخرى وليس فيما دون مائتين زكاة ،
ولم يقدر احد نصاب الذهب بدون عشرين مثقالا ولا نصاب الفضة بدون مائتي
درهم والظاهر أن ذلك تحديد فان نقص قدر حبتين أو حبة لم تجب فيه زكاة ،
وعن مالك يغتفر نقص الحبة والحبتين للتسامح فيهما وعنه ان نقص ذلك في جميع
الموازين فلا زكاة ؛ قلنا العمل بظاهر النص اولى ولا تجب الزكاة فيما لا يكمل
نصاباً منهما الا بالغش ، وعن المؤيد بالله والامام يحيى عليهما السلام يغتفر الغش
اليسير ، قال الامام يحيى وهو العشر فما دون اذ لا يخلو عنه في الاغلب ، وعن ابي
حنيفة ما دون النصف ؛ قلنا خلاف ظاهر الادلة ، قيل ويكره للامام ضرب
الدراهم المغشوشة ، ويكره لغيره مطلقاً الا باذنه ، ونجس الزكاة فيما زاد على
النصاب لقوله ﷺ في حديث علي المتقدم ، فزاد فبحساب ذلك ، ويجب تكميل
الجنس بالآخر هذا مذهب العترة والحنفية ومالك قال في البحر لقوله تعالى
(الذين يكتزون الذهب والفضة) الآية فانه جعلهما كالجنس الواحد بالتشريك
وقوله ﷺ في الرقة ربع العشر ولم يفصل ، قلت وكسلف التجارة وان اختلفت
جنساً انتهى ، وقال المؤيد بالله في شرح التجريد والقول بالضم هو قول زيد بن علي
والقاسم والناصر عليهم السلام والحجة فيه قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب
والفضة) وقال النبي ﷺ كل ما ادبت زكاته فليس بكنز فلما توعد الله سبحانه
وتعالى الذين يكتزون الذهب والفضة وبين ﷺ ان الزكاة هي التي تخرج المال
عن أن يكون كنزاً دل ذلك على ان تركيتهما في حال الاجتماع واجب اذ الواو في

قوله تعالى (الذين يكنزون الذهب والفضة) للجمع ويدل عليه عموم قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) وقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم) انتهى قلت احسن ما يستدل به هنا القياس (١) واما قولهم ان الواو تقتضي التشريك والضم فقير مسلم كما عليه اهل العربية وكما صرح به المؤيد بالله عليه السلام في زكاة المواشي ذاهلا عما تقدم له حيث قال عند الاحتجاج بقوله تعد صغيرها وكبيرها فان قيل قوله تعد صغيرها وكبيرها يوجب ان يعد الصغير مع الكبير لان الواو توجب الجمع واذا كان هكذا لم تتناول موضع الخلاف ؛ قيل له الواو توجب الجمع في الحكم ولا توجب الضم وكذا الاستدلال بحديث في الرقة ربع العشر فان الرقة تختص الفضة ذكره صاحب القاموس والنهاية والمغرب والمصباح قال في البدر المنير ونقل صاحب البيان عن اصحابنا ان الرقة الذهب والفضة قال النووي وهو غلط فاحش قال ولم ار لاصحابنا ولا لغيرهم من اهل اللغة ان الرقة تطلق على الذهب وعند الامام يحيى والشافعي انه لا يجب الضم لقوله تعد صغيرها ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة ، قلنا قد خصصهما القياس هكذا في البحر ويجب تكميل نصاب الذهب والفضة بكل ما كان زكاته ربع العشر كالجواهر واللائي لانها جميعا كالجنس الواحد ؛ ولا خلاف في ان اموال التجارة يضم بعضها الى بعض وان كانت اجناسا ؛ ولا خلاف في انه يجب ضم

(١) يقاس الذهب والفضة على اموال التجارة لعلتين احدهما ان المأخوذ منهما ربع العشر فيجب ان يضم فيها بين المختلفة بعضها الى بعض وقلنا في جميع الاحوال لان الغنم يؤخذ منها ربع العشر في النصاب الاول ويتغير اذا كثرت ، والعلة الثانية انه مال يبتغي به النماء على سبيل الاستعاضة فوجب ان يكون مثل اموال التجارة في الضم فان قيل اموال التجارة لم تجب فيها الزكاة وانما وجبت في قيمتها قيل له هذا فاسد لان القيمة غير حاصلة وانما وجبت الزكاة في رقبتهما والتقويم جعل لمعرفة النصاب اهـ

اموال التجار الى الذهب والفضة ويقوم الذهب بالفضة ليكمل نصابها أو بالعكس لتكمل نصابه وهذا هو المذهب وهو قول أبي حنيفة قياساً على اموال التجارة ، وعند زيد بن علي وأبي يوسف ومحمد أن الضم يكون بالاجزاء ويجب ان يكون التقويم بما هو النفع للفقراء لان الزكاة انما شرعت لنفعهم فمن كان معه مائة درهم وستة مثاقيل كل مثقال قيمته عشرون درهماً وجب عليه أن يقوم الدنانير بالدرهم لان ذلك النفع للفقراء من حيث أنه يلزمه زكاة مائتي درهم وعشرين درهماً ولا يجوز له ان يقوم مائة درهم بالمثاقيل لانها تكمل أحد عشر مثقالاً فتسقط الزكاة ويأتي على قول زيد بن علي ومن وافقه ان الزكاة تسقط مطلقاً لعدم كمال النصاب بالاجزاء ، ولو كان عنده مائة درهم وعشرة مثاقيل قيمة كل مثقال ثمانية دراهم لزمه أن يقوم الدراهم بالمثاقيل ليصير الجميع اثنين وعشرين مثقالاً ونصف مثقال فتجب الزكاة ولا يجوز العكس لانها تكون مائة وثمانين درهماً فتسقط الزكاة وعلى قول زيد بن علي ومن وافقه تجب الزكاة هنا مطلقاً لكمال النصاب بالاجزاء وبهذا تظهر فائدة الخلاف ولا يجوز أن يخرج عن زكاة الذهب الجيد ولو بالصيغة ذهباً رديئاً ولا عن زكاة الفضة الجيدة ولو بها فضة رديئة لقوله تعالى (ولا تسموا الخبيث منه تنفقون) فاما اذا اختلف الجنس ان جاز نحو أن يخرج فضة رديئة عن ذهب جيد أو العكس لان ذلك بالتقويم هذا هو المذهب وهو قول الشافعي ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف انه يجوز اخراج الرديء عن الجيد من جنسه من دون تقويم لقوله ﷺ في الرقة ربع العشر ولم يفصل ؛ قلنا لم يخرج به بل أقل ، فأما اذا اخرج الجيد عن الرديء جاز بل هو أفضل ما لم يقتض ربنا نحو أن يخرج عن المائتين أربعة دراهم جيدة تساوي في القيمة خمسة رديئة فان ذلك لا يجوز عندنا خلافاً للمؤيد بالله وزفر فقالا : يجوز ذلك لانه لا ربا بين

العبد وربّه ، فأما اذا نوى بالاربعة الجيدة عن ذهب يساوي خمسة رديئة صح اتفاقاً بين السادة خلافاً للشافعي . لانه يمنع عن اخراج احد الجنسين عن الاخر وفي عموم الآية دلالة على وجوب الزكاة في حلي النساء *

(١٦٦) قوله تعالى ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ اعلم أن المعالم الشرعية كلها منوطة بالشهور القمرية الهلالية لقوله تعالى (قل هي مواقيت للناس والحج) واما المعاملات كالخيارات والآجال فالمتبع العرف ، والسنة القمرية عبارة عن اثني عشر شهراً قريباً بدليل قوله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) (منها أربعة حرم) ثلاثة سرد وهي ذو القعدة والحجة والمحرم وواحد فرد وهو رجب ، وقوله تعالى (ذلك الدين القيم) يعني المستقيم الذي كان عليه ابراهيم واسماعيل صلوات الله عليهما من تعظيم هذه الاشهر ، وقوله (فلا تظلموا فيهن أنفسكم) يعني لا تأثموا فيهن بياناً لعظم حرمتهم كما عظم اشهر الحج بقوله (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق) والسبب أن لبعض الاوقات اثر في زيادة الثواب والعقاب كالامكنة *

(١٦٧) قوله تعالى ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾

ظاهر الآية يدل على وجوب القتال في جميع الاشهر لان الامر الوارد عقيب الحرمة يدل عليه ، وقوله (كافة) يحتمل أن يكون اراد أن نقاتلهم باجمعنا ، ويحتمل أن يكون اراد أن نقاتل جميعهم ؛ فان قدرنا كافة حالا منا فقد قال الله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) وقد قرر أن الجهاد فرض على الكفاية ، فالامر هنا محمول

على الذنب أو على وقت الحاجة الى الكفاة ، وان قدرناه حالا من المشركين فقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار) فعلمنا بهذا أن الامر يختلف بحسب اختلاف الاحوال فان كان في المسلمين كثرة وقوة فالاولى للامام أن يبعث سرايافي كل ناحية من نواحي المشركين والبغاة ليعمهم بالجهاد والنكابة وان لم يكن فيهم ذلك خص بالجهاد الذين يلونه وبدأ بالامم فالامم من قتالهم كما فعل رسول الله ﷺ *

(١٦٨) قوله تعالى ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال المفسرون أي خفافاً في النفور لنشاطكم و ثقالا عنه لمشقة عليكم أو خفافاً اقله عيالكم و ثقالا لكثرتهم أو خفافاً من السلاح و ثقالا منه أو ركبانا ومشاة أو شبانا وشيوخا أو مهازيل وسمانا أو صحاحا ومراضا ؛ والصحيح التعميم وأن المراد انفروا سواء كنتم على الصفة التي يخف عليكم الجهاد معها أو على ضدها ، واختلف في حكم هذه الآية فعن ابن عباس رضي الله عنهما منسوخ بقوله تعالى (ليس على الضعفاء) الآية وقيل مخصوص به فقط وقيل هي على عمومها غير منسوخة ولا مخصصة ، وقوله تعالى (بأموالكم) دلت على وجوب الجهاد بالمال والايات متظاهرة على ذلك مثل (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) وقوله تعالى في سورة الصف (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم) * قال الحاكم والجهاد بالمال ضروري ، منها اتفاقه على نفسه في السير الى الجهاد ، ومنها صرف ذلك في الآلات التي يستعان بها على الجهاد ، ومنها صرفه الى من ينوب عنه أو يخرج معه ؛ قال المؤيد بالله ومن له فضل مال وجب عليه دفعه الى الامام ان دعت اليه حاجة ، وكذا قال

المنصور بالله بل قال يجب ذلك ولو لغير الامام من طريق الحسبه حيث حصل خلل لا يسهده الا المال وقد ذكره الهادي عليه السلام في مسائل الطبريين ، قال محمد بن اسعد والمشهور أن ذلك الى الامام فقط ؛ قال المنصور بالله أيضاً وللإمام أن يلزم الرعية الضيافة على ما يراه ، وقيل له ان ينزل جنده دور الرعية اذا لم يتم له الامر الا بذلك ؛ وقال ابو مضر له ان ينزل في القدر الزائد على ما يحتاج اليه الرعية ، وروى عن الاستاذ أن ذلك لا يجوز والاية الكريمة متناولة لذلك ، ويلتحق بذلك وضع الجبايات والمسكوس على التجارات الاستعانة في الجهاد كما رواه بعض متأخري أهل البيت ؛ واما اذا فعلت على وجه التضمن اشبه ذلك شراء أولاد الكفار من آباءهم ونحوها لكن قد منعوا نظيرها وهو الربى على الحربي وبيع رؤس المقتولين منهم

(١٦٩) قوله تعالى ﴿ لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَايِهِمْ يَرْدَدُونَ ﴿

قوله تعالى (ان يجاهدوا) أي في ان يجاهدوا وكان الاكابر من المهاجرين والانصار يقولون لانستأذن النبي ﷺ في الجهاد وكانوا بحيث لو أمرهم بالعودة شق عليهم ذلك الا ترى الى أمير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه لما أمره الرسول ﷺ بأن يبقى شق عليه ذلك ولم يرض الى أن قال أما ترضي بأن تكون مني بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي ، وقيل ان حرف النفي مضمرة والتقدير في ان لا يجاهدوا لان سياق الاية يدل على ذم من يستأذن في العودة وعلى هذا يمكن أن يكون معناه كراهة أن يجاهدوا وفي قوله (والله عليم

بالمُتقين) رُمِزَ الى أَنَّهُم من جَمَلَةِ الْمُتقين ثُمَّ بينَ تعالى الذين من شأنهم الاستئذان فقال (انما يستأذَنُكَ) الآية وفيه أن الشاك في أمر الدين وفي أصوله لا في بعض مسائله غير مؤمن بالله تعالى وفيه تحريض على الجهاد والمدح لمن حرض عليه والذم لمن حاص عنه لأنه تعالى بين حال المؤمنين وشدة حرصهم بأن ليس من عاداتهم الاستئذان، وفيه أن محل الريب واليقين هو القلب ومعنى قوله (في ريبهم يترددون) أن الشاك متردد بين النفي والاثبات غير حاكم بأحد الطرفين وهو داخل تحت الاعتقاد فإن الاعتقاد إما أن يكون جازماً أولاً والجازم إن كان غير مطابق فهو الجهل وإن كان مطابقاً فإما بضرورة أو نظر فهو العلم أولاً فهو اعتقاد المقلد وغير الجازم إن كان أحد الطرفين راجحاً فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم وإن تساوى الطرفين فهو الريب والشك فلهذا كانت الحيرة والتردد من شأن صاحبه كما أن النبات والاستقرار ديدن المستبصر *

(١٧٠) قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ جعل الله سبحانه وتعالى الصدقات لهؤلاء الأصناف الثمانية فلا يجوز لغيرهم؛ والفقير من لا يملك ما قيمته نصاب ولو مرجواً ولو من أجناس شتى من كل جنس دون نصاب لمصيره بذلك غنياً عرفاً ولا فرق بين أن يكون ما قيمته النصاب زكواً أو غير زكوى والمراد بغير الزكوى ما لا تجب فيه الزكاة كالأنعام المملوكة والدور والضياع والعروض التي ليست للتجارة، وعلى أحد قولي المؤيد بالله وهو قول الحقيني وتخرج الازرقى للهادي أن العروض التي ليست للتجارة لا تمنع من أخذ الزكاة؛ لنا قوله ﷺ من سأل الناس وله ما يغنيه فأنما يستكثر من هجر جهنم قالوا ما يغنيه يا رسول الله قال قدر ما يغديه أو يعشيه أخرجه أحمد والحاكم في المستدرک وأبو داود وابن خزيمة

وابن جرير والطبراني والبيهقي عن سهل بن الحنظلية وابن عساكر عن زياد بن حارثة التيمي ؛ وقال السيد يحيى الاقرب ان الزكاة تحل لمن لا يملك نصيبا من جنس واحد وهو ظاهر الازهار ولا يستثنى له الا كسوة مثله في جهته ومنزل وأثانة وخادم عبد أو أمة أو كلاهما حيث مثله لا يخدم نفسه لعجز أو نحوه ، وكذا يستثنى له آلة الحرب التي يحتاج اليها كالفرس والسلاح وسواء كان الحرب مع الامام أو للدفاع عن نفسه واهله وماله ، وكذا يستثنى للعالم الكتب التي يحتاج اليها للدرس والتدريس والفتيا وقواه في الغيث ؛ قال وقد حكى في اللمع عن ابى طالب وابى عبد الله الجرجاني والشيخ ابى القاسم ، والمراد بالمنزل دار كاملة على حسب حاله وعياله ؛ والمراد بالاثاث الفراش والاثنية التي يعتادها مثله من الفقراء قال في الازهار مامعناه ؛ ويستثنى (١) زيادة النفيس يعني انه اذا كان في خادمه نفاسة كثيرة بحيث يمكن أن يشتري خادما ببعض ثمنه ويصير غنيا بالباقي فانه لا يستثنى ذلك له هذا هو المذهب في حقيقة الفقير ، وعلى أحد قولي الشافعي انه يشترط مع ذلك الضعف والزمانة وعدم السؤال واستدل على ذلك بما رواه عبد الله بن عدي قال ان رجلين اخبراه أنهما أتيا النبي ﷺ يسألانه من الصدقة فقلب فيهما النظر فرأهما جلدين فقال ان شئما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب أخرجه احمد وابو داود والنسائي ، وعلى قول الشافعي المشهور انه من يملك الكفاية قال اكثر اتباعه كفاية العمر الغالب ؛ وقال بعضهم كفاية سنة له وان يعول وهو أحد قولي الناصر ورواية عن ابى طالب ومحمد بن يحيى ، قلنا الخطاب جار بعرف اللغة والفقير في عرفها من ذكرنا وخص من الفقراء الكافر خلافا لابن عليه في أهل الذمة ، قلنا قال ﷺ أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها

(١) يعني يستثنى من المحتنى للفقير اه

في فقرائكم؛ قال الهادي والقاسم والمنصور بالله والناصر عليهم السلام وروي عن زيد عليه السلام وكذا الفاسق قياساً على الكافر، وقال المؤيد بالله والفقهاء يجوز، وخرج أيضاً الهاشميون بالاجماع وكذا مواليتهم لقوله ﷺ مولى القوم من أنفسهم أخرجه البخاري عن أنس ولو من هاشمي لعموم التحريم، وقال زيد بن علي عليه السلام اذا كانت الزكاة من هاشمي جاز صرفها الى الهاشمي وعليه المرتضى وابو العباس والقاسم بن علي ومحمد بن المطهر والامامية واستدلوا بقوله ﷺ غسالة اوساخ الناس قالوا يعني غير بني هاشم لقوله ﷺ وإنا بني هاشم لا تحل لنا الصدقة وقواه الامام شرف الدين عليه السلام، يوضحه انه لو قال ذو أمر لجماعة من علمائه حرمت عليكم مخالطة الغلمان فانه لا يحرم عليهم مخالطة بعضهم لبعض، إن قيل اللام في الصدقة تفيد العموم: أجيب بان التعريف للعهد أي الصدقة المحرمة عليهم وهي صدقات الناس لحديث العباس، قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس فهل تحل صدقات بعضنا لبعض، قال نعم؛ وفي شرح الفتح لان العموم مخصص بما روى زين العابدين عن العباس بن عبد المطلب انه قال يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس فهل تحل صدقات بعضنا لبعض، قال نعم وقد روى صاحب كتاب أصول الحديث حديث العباس في جواز ذلك عن زهاء مائتي رجل وامرأة من الصحابة رضی الله عنهم والتابعين وتابعيهم منهم ثلاثة وعشرون من أهل البيت عليهم السلام منهم الاربعة المعصومون، قال الامام المطهر بن يحيى في كتاب درة الغواص قال الناصر بن الهادي عليهما السلام سمعنا من آبائنا ان صدقات آل الرسول ﷺ تجوز لضعفائهم وفقرائهم وهو عندي كذلك وهذا دليل ان ذلك مذهب الهادي عليه السلام لانه أقرب آبائه اليه وهو الذي أخذ العلم عنه انتهى، واما صرفها الى ولد الزنا ففيه خلاف واما غير

هؤلاء فتحل عند الفريقين ؛ وعندنا بشرط ألا تجب نفقته على المزكي لئلا يصير
 منتفعاً بزكاته ؛ وقال الامام يحيى والسيد يحيى والفقهاء يحيى يجوز العرف في الزوجة
 لان نفقتها لا تسقط ، وأما المسكين فعندنا أنه أمس حاجة من الفقير لقوله تعالى
 (أو مسكيناً ذا متربة) أي لصق جلده بالتراب لعريه وشدة فقره ، وقال يونس
 لأعرابي أنت فقير ؟ فقال لا والله بل مسكين ، وقال الشافعي بل الفقير أسوأ
 حالاً منه واستدل بقوله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين) فسماهم مساكين مع
 أن قيمة السفينة كثيرة ولقوله ﷺ اللهم احيني مسكيناً وامتنى مسكيناً واحشرنى
 فى زمرة المساكين أخرجه ابن ماجه وعبد بن حميد وابي سعيد الشيرازي فى الالقاب
 عن ابن عباس والبيهقي وابن عساكر والطبراني والغبيا المقدسي عن عبادة بن الصامت
 وأخرجه البيهقي فى شعب الايمان والترمذي فى حديث عن أنس وقال غريب ،
 واورده ابن الجوزي فى الموضوعات قال مع تعوده ﷺ من الفقر نحو قوله اللهم
 اني أعوذ بك من الفقر ومن القلة والذلة أخرجه ابو داود والنسائي مع زيادة
 والجواب عن تمسكه بالاية ان ذلك ورد على سبيل الترحم من خطر الملك الغاصب
 كقول الشاعر

مساكين أهل الحب حتى قبورهم عليها تراب الذل بين المقابر
 وأما حديث المسكنة فليتواضع ، فالمساكين عندنا من لا يملك ما يستثنى للفقير
 مما تقدم ولا فرق عندنا بين أن يكون الفقير والمساكين قويا متمكنا من الكسب
 أولا فى استحقاق الزكاة لظاهر الآية ، وأما قوله ﷺ ولا حظ فيها لغني
 ولا لقوي مكتسب ونحوه قال المؤيد بالله عليه السلام فمحمول على
 كراهة أخذ الصدقة للقوي ويؤيده أنه ﷺ صرف صدقة بنى زريق فى سائمة
 ابن صخر وهو قوي ، وثمرة الخلاف فى الفقير والمساكين فيما أوصى به

لاحدهما فعندنا أن ما أوصى به للفقير جاز صرفه للمسكين اذ هو
 فقير وزيادة وما أوصى به للمسكين لم يجز صرفه الى الفقير : وفي قول الشافعي
 عكس ذلك في الصورتين ، وقوله تعالى (والعاملين عليها) يدل على استحقاق من
 يجمع الزكاة جزاء منها : قال اهل المذهب فيجب للعامل من الزكاة ما فرض له الامام
 او المحتسب ولا يستحق ذلك بمجرد فرضه له وانما يستحق أجره مثله على ذلك
 العمل لان الامام بمنزلة ولي الصغير والعمل هنا بمنزلة الاجارة الفاسدة وانما يستحق
 عليها اجرة المثل ان كانت اقل من اجرة عمله ، وعند الشافعي أن العامل يستحق
 الثمن مما قبض الاية وعنده انه يجب على الامام بعث السعاة لفعل النبي ﷺ
 ذلك والخلفاء رضي الله عنهم من بعده ، وعندنا أن ذلك مستحب فقط اذ للامام ان
 يلزم ارباب الاموال رفع زكواتهم اليه فيستغنى عن العامل ، ويشترط في العامل
 الامانة اذ هي المقصودة لا العدالة فيجوز ان يكون فاسقاً خلافاً للناصر والمرضى
 عليهما السلام ، ولا يجوز ان يكون كافراً لقوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلاً) ويجوز أن يكون غنياً اجماعاً وفي الهاشمي خلاف الاصح
 يصح ويعطى عمالته من غيرها ، ويجوز ان يكون العامل أنثى مع أمن المفسدة
 ويستحب ان يكون فقيهاً ليميز ما يأخذ وما يدع وان يكون عدلاً لزيد الثقة ،
 واعلم ان المراد بالجامع من يباشر جمعها بعد قبضها والحاسب لها والكاتب والمجهد
 في اخذها ونحوهم لا حاشر الماشية لاخذها والكيال والوزان والنقاد فأجرتهم على
 للمالك اذ هذه الامور للتمكن من الاستيفاء ذكر معنى ذلك في البحر قال ولا
 يضمن العامل ان لم يفرط ، ويستحب للامام ان يعين لقبض زكاة التجارة شهراً
 معلوماً وان يكون شهر المحرم اذ هو أول السنة العربية ﴿ تنبيه ﴾ لو استعمل
 الامام رجلاً خائناً كان عاصياً ولا كلام ولكن هل يستحق الخائن الاجرة

الاقرب أنه يستحقها ، وهـل ينزل الامام بتولية الخائن الاقرب أنه ان فعل ذلك لمصلحة مع غلبة ظنه بخيائته انزل لان ذلك قدح في عدالته ذكر معناه في الغيث ، قوله تعالى (والمؤلفة قلوبهم) هذا هو الصنف الرابع من مصرف الزكاة ومذهب العترة ومن وافقهم انه يجوز للامام فقط تأليف كل احد مساماً كان أم كافراً فقيراً كان أم غنياً بسهم من الزكاة لمصلحة دينية نحو ان يتألفه ليسلم أولي حسن اسلامه أو ليسلم نظراه أولي نصر الحق أو ليقعد عن نصرة الباطل أو نحو ذلك ، وقال ابو حنيفة ومن وافقه قد سقط سهم التأليف بعزة الاسلام وقرة اهـله ؛ قلنا ثبت بنص القرآن وهو لا ينسخ بما ذكره ، وعن الشافعي يجوز تأليف المسلم لا الكافر ؛ قلنا المعنى الذي شرع التأليف لاجله حاصل في الكافر كالمسلم ؛ وعن الباقر والناصر عليهما السلام لا يجوز تأليف الفنى ؛ لنا ما ذكر آنفاً . واما الهاشمي فظاهر المذهب انه لا يجوز تأليفه بالزكاة لعموم تحريمها عليه ، وعن الامامين يحيى (١) وعلي بن محمد (٢) يجوز ذلك ، قال في الغيث وهو قوي من جهة القياس ان لم يصادم اجماعاً ، وللامام أن يتألف من مال المصالح أيضاً اذ فيه مصلحة ولا يقبل قولهم في استحقاق التأليف بل يبينون ولا تقدير الامارآه الامام ذكره في البحر ، ولا يجوز لرب المال أن يتألف من الزكاة ، وقيل يجوز لمصلحة دينية عامة لخاصة ؛ وقوله تعالى (وفي الرقاب) أبدل اللام بنى في هذه الاربعة اشعاراً بكونهم أحق وان القرية فيهم أعظم ، والرقاب عندنا هم المكاتبون فيعانون من الزكاة على الكتابة اذ لا يفهم من الآية غير ذلك وهذا مذهب العترة والفريقين ، وعن مالك واحد وغيرهما بل يشتري الامام منها رقاباً فيعتقهم ؛ قلنا خلاف الظاهر ويشترط في المكاتب أن يكون فقيراً مؤمناً

فلا يمان منها الغني ولا الفاسق خلافاً للمؤيد بالله والامام يحيى والشافعي فيه بناءً على أصلهم في جواز صرف الزكاة في الفاسق ؛ قيل واذا كان في يد المكاتب قدر ما عليه ولودون نصاب لم يعط شيئاً لاجل الكتابة لانه انما يعطى لاجل الحاجة واذا رق المكاتب أو تبرع عنه احد أو اعتقه سيده لالاجل ما سلم لزمه رد ما أخذ منها وما أعطى لاجل الكتابة لم يجزله صرفه في غيرها وله أن يتجر فيه ذكره في البحر ، قيل واذا مات المكاتب وقد صار بعضه حرّاً فقد طاب له ما أخذه من الزكاة قوله تعالى (والفارمين) قال الزجاج الغرم لزوم ما يستحق وسمي العشق غراماً لكونه أمراً شاقاً لازماً ، وسمي الدين غراماً لانه شاق لازم ؛ فالغارمون المدينون في غير معصية من المؤمنين لان الدين اذا حصل بسبب معصية لم يدخل في الاية لان المعصية لا تستوجب الاعانة ، وخالف في الفاسق المؤيد بالله ومن وافقه فقال يعطى لظاهر الاية ، وقال الامام يحيى اذا تاب أعطى واشترط ابو العباس وابو طالب الفقر ، وقال المؤيد بالله يجوز للغني ورجحه الامير الحسين لقوله ﷺ لا تحل الصدقة لغني الا خمسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها المسكين للغني ، اخرجها الحاكم في المستدرک واللفظ له وابوداود ومالك عن عطاء بن يسار مرسل واحد وابودود والبخاري وابن ماجه وابن خزيمة والضياء المقدسي في المختارة والدارقطني والحاكم أيضاً والبيهقي عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد قيل مراده اذا لزمته الديون في الامور العامة لافي خاصة نفسه ويستثنى الهاشمي أيضاً ، وهل يقضى ما لزم الميت من هذا السهم كما يقضى دين الحي ، حكى بعض الشافعية فيه وجهين قال صاحب زوايد الروضة الاصح الاشهر أنه لا يقضى وحكي أيضاً عن الناصر ومالك ، قال بعضهم والفرق أن الزكاة تدفع الحاجة ، والحي محتاج لدفع المطالبة

دون الميت ، وأما من أموال المصالح فتقضي منه لأن في ذلك مصلحة وهي ترغيب
أرباب الأموال في معاملة المعسرين ، قوله تعالى (وفي سبيل الله) المراد المجاهدون
المحقون الفقراء عند أبي العباس وأبي طالب ، وقال المؤيد بالله والامير الحسين
تجوز للغني الحديث السابق ويعطون ما ينتفعون به من السلاح والكراع وكذا
ما يحصل به التحصين كالسور ونحوه ، قال الهادي ويصرف من هذا السهم في المصالح
من اصلاح الطرقات وبناء المساجد وكل مصلحة عامة غير الغني فلا يستحق ولو
كان من أهل المصالح ، وقال المؤيد بالله والفريقان لا يصرف شيء من الزكاة في
المصالح مطلقاً لأن أصل الزكاة للفقراء ثم ورد صرفها في غيرهم في الآية الكريمة
فيقر في مورده ولا يقاس عليه ؛ والمراد بالمجاهد من جاهد مع الامام ، أما المجاهد
دون ماله وبلده فقال في الغيث ، تنبيه لو لم يكن في الزمان إمام وطلب الظالم
من الرعية تسليم واجباتهم هل لهم أن يصرفوا هذا السهم فيهم بجاهد عنهم
ويدافع ، قلت يحتمل أنها لا تجزئهم اذ يكونون منتفعين بها ويحتمل الاجزاء
لأنها في ازالة منكر ، قوله تعالى (وابن السبيل) هو المسافر الذي بينه وبين
وطنه مسافة قصر ويشترط كون سفره طاعة أو مباحاً قال الشافعي ولا فرق بين
أن ينشئ السفر من وطنه أو غيره ، وقال الامام يحيى عليه السلام المختار ما حكي
عن ابي حنيفة ومالك انه لا بد من انشائه من غير وطنه وظاهر الآية عدم الفرق
بين ان يترك التزود عمداً أو غيره ، قال ابوطالب والمنصور بالله عليهما السلام ولو
أمكنه القرض ايضاً ، وقال المؤيد بالله اذا أمكنه لم يجوز أن يعطي شيئاً ؛ وقال
قتادة : ابن السبيل هم الضيف وظاهر الآية انه يستحق ما صرف اليه ولا يجب
رد ما فضل عن سفره وهذا هو المذهب وخالف في ذلك الشافعية وغيرهم فقالوا
يرد المتفضل كالمضرب *

﴿ ١٧١ ﴾ قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ جَاهَدُوا الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلظْ عَلَيْهِمْ ﴾

قال ابن عباس رضي الله عنهما أمر الله سبحانه وتعالى بجهاد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان وهذه الآية معارضة لقوله تعالى (فاعف عنهم واصفح) ونحوها

﴿ ١٧٢ ﴾ قوله تعالى ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ

لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ

بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴾ دلت الآية على أن من علم منه

الجهاد والارجاف فانه يمنع لان خروجه مضرة *

(١٧٣) قوله تعالى ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما مات عبد الله بن ابي ابن

سلول دعي رسول الله ﷺ ليصلي عليه فلما قام رسول الله ﷺ وثبت اليه فقلت

يا رسول الله أتصلي على ابن أبي وقد قال في يوم كذا وكذا كذا وكذا اعدد عليه

قوله فتبسم رسول الله ﷺ وقال اخر عني يا عمر فلما اكثرت عليه قال اما اني

خيرت فاخترت لو اني اعلم اني ان زدت على السبعين يغفر له زدت عليها ، قال

فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف فلم يمكث الا يسيراً حتى نزلت الايتان

(ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره) الى قوله تعالى (وهم فاسقون)

فعجبت من جرأتي على رسول الله ﷺ والله ورسوله اعلم ، أخرجه البخاري

ومسلم والنسائي والترمذي وزاد فما صلي رسول الله ﷺ على منافق ولا قام على

قبره حتى قبضه الله تعالى وقد دلت الآية على انه لا يجوز فعل ما ظاهره التعظيم

للكفار مطلقاً ؛ ودل قوله تعالى (انهم كفروا بالله ورسوله) على أن الفاسق

حكمه كذلك من باب تنقيح المناط خلاف ما اجازه زيد بن علي واحمد بن عيسى

والامام شرف الدين عليهم السلام وابو حنيفة والشافعي من الصلاة عليه لقوله
 ﷺ صلوا على من قال لا اله الا الله وصلوا وراء من قال لا اله الا الله (١) أخرجه
 الطبراني وابو نعيم في الحلية عن زيد بن حارثة ، قلنا مخصص بفعله ﷺ في رجل
 قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي ﷺ أخرجه مسلم وابو داود والترمذي
 والنسائي عن جابر بن سمرة ، قلت لهم أن يقولوا لا دليل فيه على انه لم يصل عليه لانه
 انما روي أنه لم يصل النبي ﷺ عليه فمن أين أنه لم يصل عليه ومفهوم الخطاب
 أن الصلاة جائزة على المؤمنين بل اجمع المسلمون على وجوبها ولم يزل النبي ﷺ
 يصلي على موتى المسامين ، واختلفوا في الشهيد ؛ فذهبنا وابي حنيفة لا يغسل
 ويصلى عليه ، أما عدم الغسل فاجماع وسنده مارواه عبد الله بن ثعلبة قال قال
 رسول الله ﷺ زملوهم بدمائهم فانه ليس أحد يكلم في سبيل الله الا أتى يوم
 القيمة جرحه يدمى لونه لون الدم وريحه ريح المسك ، اخرجه النسائي وفي ذلك
 أحاديث كثيرة وأما الصلاة فلما روى ابن عباس أنه ﷺ صلى على شهداء أحد
 وبلغت التكبيرات على حمزة اثنى وسبعين تكبيرة أخرجه الحاكم والطبراني
 والبيهقي وابن ماجه من طريق يزيد بن زياد عن مقسم عن ابن عباس قال ابن
 حجر في التلخيص ويزيد فيه ضعف يسير ، قلت يزيد هذا قد خرج له مسلم
 والاربعة وابن حبان ؛ مولى بني هاشم كوفي شيعي ؛ قال شعبة اذا كتبت عنه
 الحديث فلا أبالي أن اكتبه عن غيره وقد ضعفه ابن الجوزي وابن دحية ونسبا
 ذلك الى البخارى وقد وهما في ذلك وانما المضعف يزيد بن زياد النسائي لا الكوفي
 قال ولا اعلم أحدا ترك حديثه ؛ وهذا الحديث قد روي من طرق عديدة ، وقال

(١) قد قيل أن هذين الحديثين ضعيفان وقد تكلم عليهما ابن حجر في تلخيصه فلينظر هناك

الشافعي لا يغسل ولا يصلي عليه لما روى جابر قال كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهما أكثر أخذاً للقرآن فاذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيمة وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ، أخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه ؛ والجواب ان الاخذ بالثبوت اولى وانه يحتمل انه لم يصل يعني بنفسه فان الرواية ثبتت بالفتح والكسر وقد استوفينا الكلام عليه في القول المفيد في الصلاة على الشهيد

(١٧٤) قوله تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ ﴾ قضت الآية الاولى بنفى الحرج وهو الاثم عن ترك الجهاد لهذه الاعذار بشرط النصيحة لله ورسوله ، وفسر الضعف بالعجز لكبر أو زمانة أو ضعف بنية ، والمرض بأن يقعد ، واما المرض الخفيف كالصداع القليل والحمى الخفيفة فلا يسقط الفرض للقدرة على القتال معه ، والمذر الثالث وهو عدم الوجود لما يحتاج اليه من النفقة والمركوب ذكره الحاكم ، وذكر القاضي أن الراحة شرط في الجهاد ويأتي الخلاف الذي في الحج فيمن كان قوياً على المشي هل يقوم مقام الراحة أولاً وقد تقدم ، والنصيحة لله النصيحة لاوليائه قيل بالموالاة لهم وأن يريد لهم ما يريد لنفسه ؛ وقيل بالدعاء لهم ونفع المجاهد بما امكن ، وقيل

بالدعاء الى الله قال الحساكم وفي الاية دلالة على ان النسخ في الدين واجب وانه يدخل في ذلك الامر بالاعرف والنهي عن المنكر والشهادات والاحكام والفتاوي وبيان الادلة وقوله تعالى (ما على المحسنين من سبيل) يدل على أن المستودع والوصي والمتقسط لاضمان عليهم مع عدم التفريط وانه لا يجب عليهم الرد بخلاف المستعير ، وقوله تعالى (ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون) تدل على سقوط الجهاد بالسيف عن العادم والطالب للاعانة ولم يحصل له ، وفيها دلالة على ان الاعانة اذا بذلت من الامام وجب القبول ؛ واما من غيره فلعلها كسائر العبادات وعلى جواز البكاء واظهار الحزن على فوات الطاعة وان كان معذوراً ، وقوله تعالى (انما السبيل على الذين يستأذنونك وهم اغنياء) يعني سبيل الخطاب في امر الغزو والجهاد على الذين يستأذنونك في التخلف وهم اغنياء ثم قال تعالى على سبيل الاستئناف (رضوا) كانه قيل ما لهم استأذنوا وهم قادرون على الاستعداد فقليل رضوا بالدناءة والانتظام في جملة الخوالف *

(١٧٥) قوله تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

قال ابن عباس رضي الله عنهما لما تخلف عشرة من المسلمين بلا نفاق منهم ابو لبابة ومرداس وابو قيس واعتذروا فلم يعذروا حتى اوثقوا انفسهم بسوارى المسجد باكين متضرعين وحلف ابو لبابة لا يحمله الا رسول الله ﷺ نزل قوله تعالى (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً) فلما نزلت الاية اطلقهم فقالوا هذه اموالنا التي خلفتنا فأبى رسول الله ﷺ ان يأخذها فنزلت (خذ من اموالهم صدقة) الاية اخرجه البيهقي في الدلائل وابن مردويه

من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس واختلف فيما اريد بالصدقة ؛ فقال ابو علي واكثر المفسرين المراد بها الصدقة المفروضة ؛ وقال الحسن هذه الصدقة هي كفارة الذنوب التي اصابها المتخلفون وليست الزكاة ، وقال عكرمة هي صدقة الفطر ويجوز ان يراد بها الصدقتان صدقة الطهارة من الذنوب وصدقة الزكاة فان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب بدليل قوله تعالى (وصل عليهم) فان النبي ﷺ كان يصلي عليهم ، فعن ابن ابي اوفى قال كان النبي ﷺ اذا اتاه قوم بصدقهم قال اللهم صل على آل فلان فأتاه أبي بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي اوفى متفق عليه ، اذا ثبت هذا فقد عامنا ان الزكاة لا تجب في كل المال لقوله ﷺ ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر في الرقيق اخرجہ ابو داود والبيهقي عن ابي هريرة واخذ من الابل والغنم وامر بالاخذ من البقر ، واجمع العلماء انه لا زكاة في العروض التي لم يقصد بها التجارة * وتكلم هنا على جمل مختصرة من فرائض الزكاة فنقول وبالله التوفيق أما الابل فقد اتفق الناس على العمل بكتاب ابي بكر لا أنس ولفظه فيما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك ان أبا بكر لما استخلف كتب له حين وجهه الى البحرين هذا الكتاب وختمه بخاتم النبي ﷺ وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ، ورسول سطر ؛ والله سطر ، (بسم الله الرحمن الرحيم) هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سئله من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فيما دونها من الغنم من كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ، فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ، فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا بلغت

واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت ستاً وسبعين الى تسعين
ففيها بنتا لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا
الجل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقه ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربها ؛
فاذا بلغت خمساً من الابل ففيها شاة ، وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت أربعين
الى عشرين ومائة شاة ، فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ففيها شاتان ؛ فاذا
زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث ، فاذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة
شاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا
ان يشاء ربها ؛ وفي الرقة ربع العشر فان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء
الا ان يشاء ربها ؛ واعلم انه يجب أن تكون الشاة المخرجة عن الخمس من الابل
جذعاً من الضأن أو ثني من المعز ؛ والجذع من الضأن والمعز ماتم له حول ؛
والثني منها ماتم له حولان والواجب في الخمس والعشرين ابنت مخاض وكافي الحديث
وبنت المخاض ماتم له حول منذ ولدت ، هذا قول اكثر العلماء وروى عن القاسم والهادي
عليهما السلام أن في الخمس والعشرين خمس شياة وفي ست وعشرين بنت مخاض ، قال
في الغيث لكن هذه الرواية لم تصح يعني عن القاسم والهادي عليهما السلام وفي
جامع آل محمد قال الحسن فيما حدثنا محمد بن جعفر عن ابن شاذان عنه رويناه عن
علي عليه السلام انه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شياة فاذا زادت واحدة ففيها ابنة
مخاض أو ابنة لبون ، ومثله عن زيد بن علي في المجموع وابوداود في سننه عن علي كرم الله
وجهه من طريق الحرث الاعور وطاسم بن حمزة ؛ أما كون الشاة الواجبة جذعاً
من الضأن أو ثني من المعز فللقياس على سن الاضحية ، ولا فرق بين الذكر والانثى
منهما هنا كما في الاضحية وكما في زكاة الغنم عندنا كما سيأتي ، فان قيل القياس على

أصول المذهب أن لا تكرر الشاة لتكرر السنين اذ الزكاة تمنع الزكاة عندهم ، واذا أخرج عن الخمس الابل شاة فقد نقصت عن النصاب ، فالجواب ان الزكاة انما تمنع حيث تجب في العين وتؤخذ منها ، والتحقيق أن الخمس اذا كملت في الملك وحال عليها الحول وجب شيئان على التخيير اما أحدها أو الشاة فان أخرج أحدها أجزاه وانخرم النصاب وان أخرج الشاة لم ينخرم اذ ليست بدلا عن أحدها بل واجب مستقل ولذلك لا يعتبر فيها أن تكون قيمتها مساوية لقيمة أحدها ، واعلم انه بعد بلوغ عدد الابل مائة وعشرين يجب أن تستأنف الفريضة فيجب للخمس الزائدة على المائة والعشرين شاة ثم كذلك في كل خمس الى خمس وعشرين وفيها ذات حول ثم على ما تقدم هذا قول المنتخب وصححه الاخوان وابو العباس للمذهب وهو قول الحنفية واستدلوا على ذلك بما روى عن عمرو بن حزم ان النبي ﷺ قال اذا كانت الابل عشرين ومائة ففيها حققتان فاذا كانت اكثر من ذلك فاعدد في كل خمس شاة وروى استؤنفت الفريضة يعني في كل خمس شاة وفي كل عشر شاتان وهكذا حكاها في الشفاء وأخرج في أصول الاحكام عن علي عليه السلام موقوفا قال اذا زادت الابل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة انتهى ، واما على قول الاحكام وهو مذهب الناصر والشافعي ومالك وغيرهم فاذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولا مدخل للغنم بعد العشرين والمائة لحديث كتاب ابى بكر المتقدم لكن قال الشافعي يتغير الفرض بواحدة فاذا بلغت الابل مائة واحدى وعشرين وجب فيها ثلاث بنات لبون ، وقال مالك انما يتغير الفرض بعشر فيجب في مائة وثلاثين حقة وابتنا لبون وعلى هذا القياس ، واختلفت الرواية عن الاحكام في القدر الذي يتغير به الفرض ، قال اهل المذهب ولا يجزى اخراج الذكر من الابل عن الانثى

التي هي الواجب منها فلا يجزئ ابن مخاض ولا ابن لبون عن بنت مخاض
وبنت لبون ونحو ذلك لمخالفة النص الا اذا عدت الانثى في ملكه
فانه يجزيه حينئذ اخراج الذكر عن الانثى سواء كان الذكر موجوداً
في ملكه او اشتراه لكنه لا يجزيه اخراج الذكر عن الانثى الا اذا كان اعلا
سناً بمرتبة فصاعداً فيخرج ابن لبون ذا حولين او حقاً ذا ثلاثة عن بنت مخاض
ذات حول ونحو ذلك لما في الحديث وسائر الاسنان مقيسة فيخرج حقاً او اعلا
منه عن بنت لبون وجذعاً عن حقة ولا فرق بين ان يكون الذكر قيمته قيمة
الانثى او اقل ولا يجوز اخراج ابن اللبون عن ابنة المخاض مع وجودها ؛ وقال
ابو حنيفة يجزئ ذلك على جهة القيمة ، والمذهب انه اذا لم يكن في ابله بنت
مخاض ولا ابن لبون فهو مخير بين ان يشتري ابنت مخاض او ابن لبون ، وقال
مالك اذا عدمهما في ملكه ووجد ثمن ابنت مخاض لزمه شرائها لان واجد الثمن
واجد للمثمن ، قلنا خلاف النص وكذلك الكلام في سائر الاسنان ؛ وقال في
شرح الارشاد ولا يجوز ان يخرج جذعاً عن حقة ولا حقاً عن بنت لبون اذ لم
يرد ولا مجال للمقاييس للفرق بان مورد النص التفاوت فيه بين سني بنت المخاض
وابن اللبون تفاوت يوجب اختصاص ابن اللبون دونها بقوة ورود الماء والشجر
والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق ولا يوجب
اختصاص الحق بهذه القوة فانها موجودة فيهما جميعاً انتهى ، قال في الغيث (تنبيهه)
قال في الشفاء قال يحيى عليه السلام سميت بنت مخاض لان امها قد تمخضت بالولد
الاخر وسميت بنت لبون لان مع امها لبناً للولد الاخر وسميت حقة لانها قد
استحقت ان يحمل عليها ويطرقها الفحل وهي لا تلحق الا بهذا السن والذكر
لا يلحق الا اذا بلغ هذا السن ، والجذعة والجذع ماتم له اربع سنين من الابل ودخل

في الخامسة ، قال في الصحاح وفي الشاء لما دخل في الثانية وفي البقر وذو الحافر لما دخل في السنة الثالثة ، والجذع اسم له في زمن ليس له فيه سن تنبت ولا تسقط ، قال في الشفاء فاذا دخلت في السنة السادسة وألقت ثنيها فتني فاذا دخلت في السابعة فرباعية وفي الثامنة سدس فاذا دخلت في التاسعة فبازل فاذا دخلت في العاشرة فخلف بالخاء المعجمة ساكنة وكسر اللام ذكره في فقه اللغة وكفاية المتحفظ وغريب ابى عبيد والضياء والصحاح انتهى ، وقد تضمن حديث ابى بكر فريضة زكاة الغنم ، واختلف العلماء في المجزئ منها ، فعندنا والشافعي انه يجب في الاربعين جذع ضأن وهو ماتم له حول ودخل في الثاني أو ثني معز وهو ماتم له حولان ودخل في الثالث ، وقال أبو حنيفة لا يجزئ إلا الثاني منهما ، وقال مالك يجزئ الجذع منهما ، لنا القياس على سن الاضحية وخبر سعر (١) بن ديسم الدؤلي ففيه انه قال اصدق رسول الله ﷺ فأني شيء تأخذان قالاً عناقا جذعة او ثنية الحديث وفيه قصة أخرجه ابو داود والنسائي ، ولا يزال ذلك هو الواجب في الغنم حتى تبلغ مائة وعشرين فاذا زادت عليها واحدة ففيها شاتان ؛ ولا يزال ذلك هو الواجب فيها حتى تبلغ مائتين فاذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياة ، ولا يزال ذلك هو الواجب حتى تبلغ اربعمائة فاذا كملت اربعمائة ففيها اربع شياة هذا قول الجمهور ، والذي بين هاتين الفريضتين هو اكثر الاوقاص ، وقال النخعي والحسن بن صالح اذا زادت على ثلاثمائة واحدة ففيها اربع شياة قياساً على ما اذا زادت على المائتين ، قلنا النص بخلافه واذا زادت الغنم على اربعمائة فالواجب في كل مائة شاة ولا شيء فيما دون المائة حينئذ والاصل في ذلك حديث كتاب ابى بكر ، وأما البقر فيجب في ثلاثين من البقر تبيع أو تبعة ولا شيء فيما دون

«١» سعر بكسر السين والعين المهملتين ، وديسم بفتح المهملتين بينهما تحتانية ساكنة اهـ

ذلك عند الاكثر ، وعن ابن المسيب والزهري أنه يجب في كل خمس شاة الى خمس وعشرين وفيها بقرة وكلهما قاسا على زكاة الابل ، وفي كل اربعين مسنة ذات حولين فيجب في ستين تبيعان وفي سبعين تبيع ومسنة ولا فرق بين أن تكون البقر عربية أو جواميس اذ هي نوع منها ، ومتى بلغت البقر مائة وعشرين فالواجب فيها ثلاث مسان لانها أنفع للفقراء وقال الشافعي بخير الساعي ، وقال ابن سريج بخير رب المال ، والدليل على ما ذكر في زكاة البقر حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبعة وفي كل اربعين مسنة أخرجه الترمذي ، وعن معاذ قال يعني رسول الله ﷺ الى اليمين وامرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبعة ومن كل اربعين مسنة ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافر أخرجه بهذا أبو داود والنسائي ؛ وأخرجه أهل السنن والدارقطني والحاكم وأبو حاتم بالفاظ متقاربة ، وعن يحيى بن الحكم أن معاذ قال بعثني رسول الله ﷺ اصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل اربعين مسنة فعرضوا علي أن آخذ ما بين الاربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي ﷺ فأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك وزعم ان الاوقاص لا فريضة فيها أخرجه احمد ، (١٧٦) قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ أخرج البخاري ومسلم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية فقال النبي ﷺ أي عم قل معي لا اله الا الله كلمة أحاج لك بها عند الله : فقال أبو جهل وابن أبي أمية يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب ، فلم يزلوا يكامانه حتى قال

أبو طالب آخر شيء كلمهم به أنا على ملة عبد المطلب فقال النبي ﷺ لا أستغفرن لك ما لم أنه عنك فنزلت (ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا) الآية وقد دلت الآية على حرمة الدعاء للكافر نصاً وللناسق بالقياس للنص على العلة لكن أما من علم موته مستحقاً للنار فلا كلام في تحريم الدعاء له بالمنافع الآخروية كالدعاء بالمغفرة ، وأما الحي اذا كان كافراً أو فاسقاً فكذلك أيضاً عند الجمهور اعتباراً بحاله وان جاز ان يموت صالحاً ، وقال أبو علي القونوي من علماء الشافعية ونسبه الى الغزالي وغيره انه يجوز الدعاء له لانه لم يتبين أنه من أصحاب الجحيم قال ولان معنى الدعاء بالمغفرة توفيقه وتثبيته كما كان معنى الدعاء للمؤمن بالمغفرة والجنة ذلك * (١٧٧) قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ اختلف المفسرون في المراد فعن أبي علي أن المعنى وما كان المؤمنون لينفروا عن أوطانهم للتفقه بل المشروع أن تنفر فرقة للتفقه ثم ترجع لانذار من بقي في بيته فالتفقه هي المنذرة ورجحه الحاكم فيكون النفير لطلب العلم أما في زمنه ﷺ فوجوبه ظاهر على من ليس بحضرته حتى يصل اليه ويستفيد منه وأما في زمننا فلا ريب أنه متى عجز عن التفقه في الحضر وجب عليه السفر له ومعنى (ليتفقهوا) ليتكفوا الفقه في الدين ويتجشموا المتاعب في تحصيلها ، والفقه في الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المستنبطة من دلائلها التفصيلية ، والظاهر ان المراد من الآية أعم من ذلك بحيث يشمل علوم الشرع كلها من التفسير والحديث وأصول الدين وأصول الفقه ومقدمات كل من ذلك ورعاياتها بحسب الامكان النوعي او الشخصي ، وفي قوله تعالى (ولينذروا قومهم) إشارة الى ان الغرض الاصيلي من التعلم هو الانذار والارشاد لا ما يتسلق اليه علماء السوء من الاغراض

الفاسدة اعاذنا الله تعالى بفضلته من قبح النية وفساد الطوية وجعلنا من الذين لا يريدون علواً في الارض ولا فساداً ، وفي الآية دلالة على حجية الخبر الاحادي لان الله تعالى اوجب ان يخرج من كل فرقة طائفة والخارج من الثلاثة يكون اثنين او واحداً ثم انه اوجب العمل بأخبارهم بقوله (ولينذروا قومهم) واعترض بأن ايجاب الانذار لا يدل على وجوب العمل لان الشاهد الواحد يلزمه اداء الشهادة وان لم يلزم القبول ورد بأن في قوله (لعلهم يحذرون) ايجاب العمل بأخبارهم ، (١٧٨) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ ارشد الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الى ترتيب القتال فقال (قاتلوا الذين يلونكم) اي يقربون منكم فان القتال واجب مع كافة الكفرة بآية القتال ولكن هذه الآية اخص لان الغرض منها الترتيب ما لم يدع الى قتال الابداع وانما ندب الله سبحانه وتعالى الى الابتداء بالغز ومن المواضع القريبة لان قتال الكل دفعة متعذروا للاقرب ترجيح ظاهر كما في الدعوة وكما في سائر المهمات مثلاً في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يبتدأ بالجمع الحاضرين ثم ينتقل الى الغائبين وايضاً المؤنة في قتال الاقربين من النفقة والدواب يكون اقل والقتال معهم يكون اسهل للوقوف على احوالهم وعدد عسكرهم والفرقة المجاهدة اذا تجاوزوا من الاقرب الى الابدع فقد عرضوا الذراري للفتنة وقد حارب رسول الله ﷺ من حول المدينة ثم قومه ثم غيرهم من عرب الحجاز ثم غزى الشام فثبت بهذه الوجوه ان الابتداء بالاقرب فالاقرب مندوب اليه ما لم يضطر الى العدول ، ودلت على ان قتال البغاة اولى من قتال الكفار لقربهم وكونهم في دار الاسلام ، قال الامام يحيى عليه السلام ولا خلاف بين ائمة المعتزة ان جهاد البغاة افضل من جهاد الكفار وهو قول الحنفية لان معصيتهم في دار رب العالمين فهي كالعصية

فى المسجد ، قال الامير فى الروضة والغدير وهو قول يحيى وموسى بن ابى عبد الله والمرضى والمؤيد بالله والمنصور بالله عليهم السلام ، وقال فى الكافي وهو رأي أهل البيت وقيل يبدأ الامام بمن كانت مضرتة اعظم وذلك الى رأيه ونظره وقوله (وليجدوا فيكم غلظة) الغلظة لفظة جامعة للجرأة والصبر على القتال وهذا فيما يتصل بالدعوة الى الدين اما باقامة الحجة واما بالسيف اما فيما يتصل بالبيع والشراء فلا وليكن تقوى الله على ذكر منه فى موارد ومصادره ،

سورة هود عليه السلام

(١٧٩) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ ﴾ لما كان لقرين السوء مدخل عظيم فى تغيير العقائد وتبديل الاخلاق نهى سبحانه وتعالى عن مخالطة من يضع الشيء فى غير موضعه فقال (ولا تركزوا) أي لا تميلوا بالحب والهووى (الى الذين ظلموا) قال المحققون الركون المنهى عنه الرضى بما عليه الظلمة من الظلم وتحسين الطريقة وتزيينها عند غيرهم ومشاركتهم فى شئ من تلك الابواب ، فاما مداخلهم لدفع ضرر او اجتلاب لهم الى اخير فغير داخله فى الركون فقد ألان موسى عليه السلام القول لعدو الله فرعون ، واستعان نبينا ﷺ بخزاعة وهم كفاراء ويوسف بساقى فرعون وغير ذلك ، وقد حكى عن سفيان أنه قال فى جهنم واد لا يسكنه الا القراء الزائرون الملوك ، وعن الاوزاعي ما من شئ أبغض الى الله من عالم يزور ظالماً فأما اذا كانت المصلحة خاصة فلا يجوز ، وقوله تعالى (فتمسكم النار) اشارة الى ان الظلمة كالنار ومصاحبة النار لاحالة توجب مس النار نعوذ بالله من ذلك ، .

﴿ سورة النحل ﴾

(١٨٠) قوله تعالى ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾

وَرِزْقًا حَسَنًا ﴿٣٧٠﴾ الجار إما أن يتعلق بمحذوف أي (و) نسقيكم (من ثمرات النخل و) من (الاعناب) اذا عصرت وحذف لدلالة ما تقدم عليه فيكون قوله (تتخذون) بياناً وكشفاً عن كنه حقيقة الاسقاء ، واما ان يتعلق بتتخذون فيكون قوله (منه) تكريراً للظرف لاجل التأكيد ويكون تتخذون صفة موصوف محذوف كقوله (وما منا الا له مقام معلوم) أي وما منا الا ملك ، فالتقدير ومن ثمرات النخيل والاعناب ثمر تتخذون منه سكرًا وريزقا حسناً لانهم يأكلون بعضها ويتخذون من بعضها السكر وهو الخمر ، وعلى هذا التفسير في الآية قولان أحدهما ويرى عن الشعبي والنخعي أنها منسوخة فان السورة مكية وتحريم الخمر نزل في المائدة وهي مدنية ، وثانيهما أنها جامعة بين العتاب والمنة ، وذكر المنفعة لا ينافي الحرمة على أن في الآية تنبيهاً على الحرمة أيضاً لانه ميز بينها وبين الرزق الحسن في الذكر فوجب في السكر ان لا يكون رزقاً حسناً لا بحسب الشهوة بل بحسب الشريعة هذا ما عليه الاكثرون ؛ وقيل السكر هو النبيذ وهو عصير العنب والزبيب والتمر اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه ثم يترك حتى يشتد وهو حلال عند أبي حنيفة الى حد السكر ، واحتج بان الآية دلت على ان السكر حلال لانه تعالى ذكره في معرض الانعام والمنة بقوله وَاللَّهُ الخمر حرام لعينها والسكر من كل شراب ؛ اخرجه النسائي من حديث ابن عباس موقوفاً ، ورواه العقيلي من وجه آخر عن علي عليه السلام وفيه محمد بن الفرات الكوفي قال وهذا يقتضي أن يكون السكر شبي غير الخمر ، ومذهب الأئمة عليهم السلام والشافعي ومالك تحريم ما سكر كثيره وقليله من الخمر وغيره ، قالوا وليس في الآية حجة لما تقدم واحتجوا بما ورد من صحيح الاخبار الدالة صريحاً على المراد ، منها ما اخرج أحمد والنسائي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله وَاللَّهُ إن من الخنطة خمرًا وإن من الشعير خمرًا وإن من الزبيب

خمرًا وإن من التمر خمرًا ومن العسل خمرًا وأنا أنهي عن كل مسكر ، وعن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن ؛ وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال ما أسكر كثيره فقليله حرام أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه ، وللدارقطني عن علي عليه السلام مثله سواء ولاحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وابن منيع وابن أبي عاصم والطحاوي وابن حبان والبيهقي والضياء المقدسي كذلك من حديث جابر ، وكذلك لابن قانع وابن شاهين والدارقطني والطبراني والحاكم والضياء المقدسي عن صالح بن خوات ؛ وكذلك لاحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، وعن سعد بن ابي وقاص أن النبي ﷺ نهى عن قليل ما أسكر كثيره أخرجه النسائي والدارقطني *

(١٨١) قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ قال الواحدي الدخل الغش والخيانة ، وقد دلت بمفهومها على اباحة المخالفة فيما لم يكن فيه غش ولا خيانة لله تعالى ولا لرسوله ولا لائمة الهدى من أهل بيت النبي ﷺ *
 (١٨٢) قوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ امر الله سبحانه وتعالى بالاستعاذة عند قراءة القرآن فذهب بعض أهل العلم الى انه كان فرضاً في حق النبي ﷺ فجعله من خصائصه وهذا باطل لانه لا دليل على التخصيص والا لاقتضى الامر تخصيصه بأكثر أحكام القرآن ؛ والذي ذهب اليه عامة أهل العلم بالقرآن الى انه على النذب في حق أمة النبي ﷺ في الصلاة وغيرها لكن في الصلاة يكون التعوذ قبل الدخول لقوله ﷺ ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وهو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم عند المؤيد

بالله والشافعي وابي عمرو من القراء وعاصم ، وقال الهسادي والقاسم عليهما السلام
وحمزة من القراء أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقال جماعة استعيز بالله
من الشيطان الرجيم ، وقال دواد ومالك ان محل التعوذ بعد القراءة عملاً بالظاهر من
الفاء ، قلنا المراد اذا أردت (١) القراءة فاستعذ *

(١٨٣) قوله تعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ
مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾
إعلم أن للاكره مراتب : منها أن يجب الفعل المكره عليه كما لو أكره
على شرب الخمر وأكل الميتة لما فيه من صون النفس مع عدم اضرار الغير ولا
اهانة لحق الله تعالى ، ومنها أن يصير الفعل مباحاً لا واجباً كما لو أكره على التافض
بكافة الكفر مع اطمئنان قلبه بالإيمان لما روى ان بلالا صبر على العذاب وكان
يقول أحد أحد حتى ملوه وتركوه ولم يقل رسول الله ﷺ بشئ ما فعلت لما في
ترك التقية والصبر على التعذيب من الاعزاز للإسلام ، وقيل بل واجب وقاية
للضرر ، ومنها أنه يحرم كما اذا أكره على قتل انسان أو على قطع عضو من أعضائه
فهنا يبقى الفعل على الحرمة الاصلية وحينئذ فلو قتل فللعامة قولان ، مذهب
أصحابنا والشافعي في أصح قوليه ومالك ان عليه القصاص لانه قتله عدواناً
لاستبقاء نفسه فصار كما لو قتل المضطر انساناً فأكله ، وقال الناصر وابو حنيفة
والشافعي في أحد قوليه لا يلزم القصاص لانه قتله دفعاً عن نفسه فاشبه قتل
الصائل ولانه كالألة للمكره وكذا الزنا عندنا وسب الأدي ، وقال ابو جعفر والامام
يحيى يجوز قياساً على سب الله تعالى ، وقال المؤيد بالله وغيره يجوز له اتلاف مال
الغير وصحح ان لم يخش على صاحبه ضرراً ، وقال ابو طالب لا يجوز ، قال المؤيد

بالله وعليه الضمان ويرجع على المكره ، وقال الجمهور الضمان على المكره فقط ، وقوله تعالى (ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله) يعني من اعتقد الكفر وطابت به نفسه واطمأنت اليه فهم المستحقون لأن يغشاهم غضب الله تعالى ويعد لهم عذابه * (١٨٤) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ ﴾ ما مصدرية وانتصاب الكذب بلا تقولوا ومعناه لا تحملوا ولا تحرموا لاجل قول تنطق به ألسنتكم من غير حجة ودليل ، ويجوز ان تكون ما موصولة ويكون التقدير ولا تقولوا للذي تصف ألسنتكم الكذب فيه هذا حلال وهذا حرام فحذفت لفظة فيه لكونه معلوماً ، وقوله (تصف ألسنتكم الكذب) من أعلى درجات الفصاحة وابلغ مراتب البلاغة كأن ماهية الكذب كانت مجهولة فكشف عن حقيقتها كلامهم ، وقد دلت الآية على ذم من حرم ما أحل الله ولا خلاف انه كفر *

(١٨٥) قوله تعالى ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ تقرير ذلك أن الداعي الى مذهب ونحلة لا بد وان يكون قوله مبنياً على حجة وهي إما أن تكون يقينية قطعية مبرأة من شائبة احتمال النقيض واما أن تكون مفيدة للظن القوي والاقناع التام والا لم يكن ملتفتاً اليها في العلوم وقد يكون الجدل والخصام غالباً على المدعو فيحتاج حينئذ الى الزامه وافحامه بدليل مردد يكسب من مقدمات مشهورة مسلمة عند الجمهور أو مقدمات مسلمة عند الخصم فقوله (بالحكمة) إشارة الى استعمال الحجج القطعية المفيدة لليقين والمكاملة بهذا الطريق انما تكون مع الطالبين البالغين في الاستعداد الى درجة الكمال ، وقوله تعالى (والموعظة الحسنة) إشارة الى استعمال الدلائل

الافتناعية الموقعة للتصديق بمقدمات مقبولة واهل هذه المسئلة اقوام انحطت
درجاتهم عن درجة الطائفة الاولى الا انهم باقون على الفطرة الاصلية طاهرون
عن دنس الشغب وكدورات الجدال وهم عامة الخلق وليس للدعوة الا هذان
الطريقان ولكن الداعي قد يضطر مع الخصم الألد الى استعمال الحجج المزمرة
المفحمة كما قلنا فلهذا السبب عطف على الدعوة قوله (وجادلهم بالتي) أي بالطريقة
التي (هي أحسن) فكان طريق الجدال لم يكن سلباً بل مقصوداً بالذات وانما
اضطر الداعي اليه لاجل كون الخصم مشاغباً وانما استحسن
هذا الطريق لمكون الداعي محققاً وغرضه صحيحاً فان كان مبطلاً وأراد
تغليظ السامع لم يكن جداله حسناً ويسمى دليلاً مغالطة هكذا ينبغي أن
يتصور تفسير هذه الآية ؛ وقد دلت على وجوب الدعاء الى الدين فتدل على لزوم
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتدل على أنه يجب البداية بالقول اللين ولا
يجوز ان يبدأ بالخشن وتدل على لزوم ازالة الشبهة بالحاجة في الدين ويلزم من
هذا أن يكون الأمر عالمياً ان ما يأمربه معروف وما ينهى عنه منكر وان يعلم
حل الشبهة التي مع المخالف والله اعلم * (١٨٦) قوله تعالى

(وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ)
عن أبي بن كعب قال لما كان يوم أحد أصيب من الانصار اربعة وستون
رجلاً ومن المهاجرين ستة منهم حمزة بن عبد المطلب فقتلوا بهم فقالت الانصار
لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لنربين عليهم في التمثيل فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله
تعالى (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية فقال رجل لا قريش بعد اليوم
قال النبي ﷺ كفوا عنهم الا اربعة اخرجهم الترمذي ، أمر الله سبحانه وتعالى
المؤمنين أن يعاقبوا بمثل ما يصيبهم من العقوبة ولا يزيدون ، وقال مجاهد والنخعي

انه نهى المظلوم عن استيفاء الزيادة من الظالم وفي قوله (وان عاقبتكم) رمز الى ان الاولى له ان لا يفعل كقول الطبيب للمريض ان كنت تأكل الفاكهة فكل التفاح ثم انتقل من التعريض الى بعض التصريح فقال (ولئن صبرتم لهو) اي صبركم (خير للصابرين) أي لكم فوضع المظهر موضع المضمرة ثناء من الله تعالى عليهم او وصفاً لهم بالصفة التي تحصل لهم؛ وفي الآية دلالة على المماثلة في القصاص وقد تقدم الكلام مستوفى،

سورة الاسراء

(١٨٧) قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ روى الواحدي عن عبد الله قال جاء غلام الى رسول الله ﷺ فقال إن امي تسألك كذا وكذا فقال ما عندنا اليوم شيء قال فتقول لك اكسني قبضك قال نخلع قبضه فدفعه اليه وجلس في البيت حاسراً فانزل الله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة) الآية قوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك) مثل لغاية الامساك بحيث يضيق على نفسه واهله في سلوك سبيل الانفاق؛ وقوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) أي لا توسع في الانفاق بحيث لا يبقى في يدك شيء وحين نهى عن طرفي التفريط والافراط المذمومين بقي الخلق الفاضل المسمى بالجود وهو العدل والوسط، ثم بين غاية استعمال الطرفين قائلاً (فتقعده ملوماً) عند الناس بالبخل (محسوراً) بالاسراف اي منقطعاً عن المقاصد بسبب الفقر يقال بعير محصور اي منقطع عن السير ولا شك أن المال مطية الحوائج والآمال وكثير ما يلام الرجل على تضييع المال بالكلية وإبقاء الاهل والولد في الضر والمحنة؛ وقد دلت الآية علي وجوب الاقتصاد كما عرفت والمنع من البخل والاسراف، والاسراف أن ينفق في غير ما يبيحه الشرع فيدخل في ذلك

ما كانت العرب تفعله من البهيرة والسائبة والوصيلة وما ينفقه الباغى في بغيه وما ينفقه في الشرب واللهو واجرة البغية والنائحة ويدخل فيه الرشا وغير ذلك ، واما ما يتفق في مباح فان اتفق اكثر مما يليق به ويكفيه فهو اسراف ؛ وكذلك اذا كان له مال قليل فصرفه الى شهواته وترك نفسه وعياله في بؤس .

(١٨٨) قوله تعالى ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ الولي هو الوارث وبيان السلطان ما ورد في الحديث عنه عليه السلام من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يقاد واما ان يفدى اخرجه النسائي وابن ماجه عن ابي هريرة واستدل ابو حنيفة بهذه الاية على انه يقتل الحر بالعبد وهذا محتمل وان دخل في العموم فهو مخصص بقوله تعالى (الحرب بالحر) الاية وقوله تعالى (فلا يسرف في القتل) الضمير في (فلا يسرف) عائد الى الولي يعني لا يقتل غير القاتل ولا يقتل جماعة القتال معه بالواحد كما كانت الجاهلية تفعل ، وقيل المراد لا يمثل بالقاتل ، وقوله تعالى (انه كان منصوراً) الضمير اما المولى أى حسبه الله قد نصره بايجاب القصاص فلا يستزاد عليه أو نصره بمعونة الامام والمؤمنين فلا يبغي ما وراء حقه ، واما للمظلوم يعني ان الله نصره في الدنيا بايجاب القصاص على قاتله وفي الآخرة باعطاء الثواب الجزيل ، (١٨٩) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (ولا تقف) أي لا تتبع من قولهم قفوت فلاناً أي اتبعت أثره ، والمراد النهي عن ان يقول الرجل ما لم يعلم او يعمل بما لا علم له به وهذه قضية كلية ولكن المفسرين حملوها على صورة مخصوصة فقيل نهى المشركين عن تقليد اسلافهم في الآلهيات والنبوات والتحليل والتحريم والمعاد ، وعن محمد ابن الحنفية المراد شهادة الزور ومثله عن ابن عباس لا تشهد الا بما رأت عيناك

وسمعته أذنك ووعاه قلبك ، وقيل المراد النهي عن القذف ورمى المحصنين
 والمحصنات بالكاذب وكانت عادة العرب جارية بذلك يذكرونه في الهجاء
 ويبالغون فيه ، وقيل القفو هو البهت وهو في معنى الغيبة لأنه قول يقال في قفاه
 (١٩٠) قوله تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ
 وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ نهى الله سبحانه وتعالى عن مشية أهل الخيلاء والكبر وعن
 النبي ﷺ إذا مشى امتي المطيطاء وخدمتهم فارس والروم سُلط بعضهم على بعض ؛
 أخرجه ابن أبي الدنيا عن محبس (١) وأخرجه الترمذي عن ابن عمر ؛ وقوله تعالى
 (انك لن تخرق الارض) يعني بمشيتك (ولن تبلغ الجبال طولا) يعني بلغ من
 ضعف الادمى بانه في حال انخفاضه لا يقدر على خرق الارض وفي حال ارتفاعه
 لا يقدر على الوصول الى رؤس الجبال فلا يليق به أن يتكبر ؛ ووجه آخر كانه
 قيل له انك خلق ضعيف محصور بين حجارة من فوقك وتراب
 من تحتك فلا تفعل فعل المقتدر القوي ، وقيل معناه كما (انك لن تخرق الارض)
 في مشيتك (ولن تبلغ الجبال طولا) فكذلك لا تبلغ ما أردت بكبرك وعجبك
 ففيه يأمر الانسان عن بلوغ ارادته *

(١٩١) قوله تعالى ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ
 الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ذهب كثير من المفسرين كابن قتيبة
 وسعيد بن جبير منقولا عن ابن عباس ان ذلوك الشمس هو غروبها وعلى هذا لا تشمل
 الآية صلاتي الظهر والعصر ، واكثر الصحابة والتابعين على أن ذلوك الشمس زوالها

(١) وهو بهذا اللفظ في الدر المنثور في النسخ المطبوعة وظنن عليه برقم ٧- واما النسخ
 المخطوطة من الدر المنثور ونسخ الاصل فهي مضطربة ولم تتفق فبعضها بتبديل حرف مكن حرف
 واعجم بعضها مكن آخر بعد البحث عنه في الموجود من امهات الحديث والتفسير وكتب الرجال اه

عن كبد السماء وعليه الاكثر لما روى عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ في قوله (أقم الصلوة لدلوك الشمس) قال لزوال الشمس أخرجه ابن مردويه عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ دلوك الشمس زوالها أخرجه البزار وأبو الشيخ والديلمي بسند ضعيف : وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ أتاني جبريل لدلوك الشمس حين زالت وصلى بي الظهر أخرجه ابن جرير ، قالوا واشتقاقه من ذلك لان الانسان يدلك عينيه اذا نظر فيها وهي في كبد السماء والاية على هذا التفسير تشمل جميع الصلوات الخمس والحمل لكلام الله على ما هو اكثر فائدة أولى واذا حملناه على الزوال كان المعنى (أقم الصلوة) اي الظهر والعصر (لدلوك الشمس الى غسق الليل) ليدخل المغرب والعشاء كما فسر الحسن وهذا دليل جملي والتفصيلي مأخوذ من السنة كحديث ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال أتاني جبريل حين زاغت الشمس قال قم فصل فصلي الظهر ثم جاء حين كان ظل كل شيء مثله قال قم فصل فصلي العصر ثم جاء حين غابت الشمس ودخل الليل فقال قم فصل فصلي المغرب ثم جاء حين غاب الشفق فقال قم فصل فصلي العشاء ثم جاء حين أضاء الفجر فقال قم فصل فصلي الفجر ، ثم جاء الغد حين كان ظل كل شيء مثله فقال قم فصل فصلي الظهر ثم جاء حين كان ظل كل شيء مثليه فقال قم فصل فصلي العصر ثم جاء حين غابت الشمس ودخل الليل فقال قم فصل فصلي المغرب ثم جاء حين ذهب ثلث الليل فقال قم فصل فصلي العشاء ثم جاء حين أسفر فقال قم فصل فصلي الفجر ثم قال له هذه صلاة النبيين قبلك فالزم : أخرجه عبد الرزاق وأخرج معناه احمد والنسائي والترمذي والبخاري وقال هو أصح شيء في المواقيت ، وفي الاية دلالة على أن الفرض يؤدي في الوقت المذكروه ، أما العصر فذلك اجماع وفي الحديث عنه ﷺ من أدرك ركعة من الصبح قبل

ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر أخرجه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابي هريرة ؛ ومسلم واحمد والنسائي وابن ماجه أيضاً عن عائشة ، واللام بمعنى الوقت او التعليل أي أدم الصلاة في هذا الوقت أو لاجل دخول الوقت (الى غسق الليل) أي ظلمته ؛ قال الكسائي غسق الليل غسوقاً أي اظلم والاسم الغسق بفتح السين والاسم يدور على السيلان ، ومنه يقال غسقت العين اذا هملت فكان الظلام انهمل على الدنيا وتراكم وهذا عند غيبوبة الشفق الابيض وفي الآية دلالة على جواز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر والمغرب والعشاء مطلقاً (١) وهو المروي عن زيد بن علي عليهما السلام في رواية ؛ وهو قول المتوكل على الله احمد بن سليمان ، وبه قال الناصر والمنصور بالله في أحد قوليهما والامامية وابن سيرين وهو ظاهر كلام الهادي في الاحكام والمنتخب قال وهو قول جدنا القاسم انه يجوز الجمع للصلوات في اوقات الاختيار والاضطرار جمع التقديم والتأخير والمشاركة للمعذورين وغير المعذورين ، وروى في المنتخب ان النبي ﷺ جمع في المدينة من غير سفر ولا مطر وفي رواية ولا خوف بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقال القاسم في كتاب يوم وليلة ما آخر كل وقت عندي الا كأوله في أنه وقت كله لا تفاوت بينه في رضا الله تعالى وطاعته ، وكذلك بلغنا عن بعض آل محمد عليهم السلام انه كان يقول ما آخر كل وقت عندي الا كأوله قال وكأولهم على ذلك الا من جهل وفحش جهله وقل عند علمائهم علمه وقال انه ﷺ جمع في الحضر وهو مقيم لغير علة من مطر أو خوف أو مرض بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ذكر جميع ذلك الدواري في الديباج ، ويؤيده ما أخرجه البخاري ومسلم

عن ابن عباس ان النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي لفظ لمسلم وابي داود والنسائي والترمذي عنه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال أراد أن لا يخرج أمته ؛ وقال ابن حجر في شرح البخاري أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقليل له في ذلك فقال صنعت ذلك لثلاث تخرج أمتي ، قال السيوطي في الديباج قال الترمذي أجمعت الأئمة على ترك هذا الحديث يعني حديث ابن عباس ، ورد النوراني ذلك بأن جماعة قالوا به بشرط الا يتخذ ذلك عادة وعليه ابن سيرين وأشهب وابن المنذر وجماعة من أصحاب الحديث واختاره ابو اسحق المروزي والقفال والشاسي والقاضي حسين والمتولى والرويانى والخطابي قال النوراني وهو المختار القوي لظاهر الحديث وافعل ابن عباس ، قلت واختاره بعد النوراني السبكي وهو الذي اختاره واعتمده ثم قال النوراني ومنهم من تأوله على انه جمع لعذر المطر ويرده ما وقع في الرواية الاخرى من غير خوف ولا مطر ، ومنهم من تأوله على أنه آخر الاولى الى آخر وقتها فصلاها فيه فلما فرغ منها دخل وقت الثانية فصلاها فصارت صورته صورة جمع قال وهذا ضعيف أو باطل لانه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل وفعل ابن عباس واستدلالة بالحديث لتصويب فعله وتصديق ابى هريرة له وعدم انكاره صريح في رد هذا التأويل قال ويؤيد من قال بظاهر الحديث قول ابن عباس أراد الا يخرج أمته فلم يعلمه بمرض ولا غيره انتهى ، قلت وأقوى منه تأييداً ما تقدم في حديث ابن مسعود من قوله ﷺ صنعت ذلك لثلاث تخرج أمتي وقد أشار الى ذلك ابن حجر في فتح الباري قوله تعالى (وقرآن الفجر) أخرج البخاري ومسلم وعبد الرزاق وابن جرير وابن

ابن حاتم وابن مردويه عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر ثم يقول ابو هريرة اقرؤا ان شئتم (وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهوداً) وقد أجمع المفسرون على ان المراد بقرآن الفجر صلاة الفجر تسمية للشيء بدمض أجزائه ، قال جار الله هو حجة على الاصم وابن علية في زعمهما ان القراءة ليست بركن وقيل عليه ان أجزاء الصلاة أعم من أركانها ولهذا قسمت الفقهاء الصلاة إلى أركان وأبعض وهيأت فلا يتم هذا الاعتراض ، وقوله تعالى (ان قرآن الفجر كان مشهوداً) عن ابي الدرداء قال قرأ رسول الله ﷺ (ان قرآن الفجر كان مشهوداً) قال تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الاصول وابن جرير والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس وقتادة وابراهيم ومجاهد تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار فتكتب هذه الصلاة في الديوانين جميعاً ، وروى ان ملائكة الليل يقولون ربنا فارقنا عبادك وهم يصلون وملائكة النهار يقولون أتينا عبادك وهم يصلون * ﴿١٩٢﴾ قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ قال الهادي والقاسم وابو مسلم المراد ولا تجهر بالقراءة في جميع الصلاة ولا تخافت بها في جميعها بل اجهر في البعض وخافت في البعض فتكون بمجمل مبينة بالسنة لحديث عبد الله بن سحيرة قال سألتنا خباباً أ كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال نعم ، قلت بأي شيء كنتم تعرفون قرآته فقال باضطراب لحيته أخرجه البخاري وابو داود وكما أثر عنه ﷺ انه كان يجهر في الاولتين من المغرب والعشاء في صلاة الفجر وصلاة الجمعة والعيدين ويسر فيما عداهن لم تختلف الرواية عنه في ذلك ، فعند الهادي يجب الجهر بالقدر الواجب فيما عدا العصرين والاسرار فيهما ، وعند المؤيد بالله وابي حنيفة واصحابه والشافعي

ان الجهر والاسرار المذكورين غير واجبين ومثله عن زيد بن علي والناصر واحمد ابن عيسى وابي عبد الله الداعي وعامة أهل البيت عليهم السلام ، واختلفوا هل هو سنة او هيئة ؟ فقال الناصر والمؤيد بالله والشافعي هيئة لا يسجد لتركه ؛ وقال زيد وابو عبد الله والحنفية انه سنة يسجد لتركه ؛ قال في التقرير أما في صلاة الجمعة فالجهر واجب بلا خلاف ، قال في الياقوتة فان جهر في آية وخافت في أخرى وفي الركعة الثانية خافت فيما جهر به في الأولى وجهر فيما خافت فيه احتمل ان يجزيه ، وعلى القول بالوجوب تفسد الصلاة بترك الواجب من الجهر والمخافة لقوله ﷺ صلوا كما رأيتموني أصلي *

(١٩٣) قوله تعالى ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبْرُهُ تَكْبِيرًا ﴾ أمر من الله تعالى بأن يوصف بصفاته الحسنى المبطله لقول فرق الكفار وان يعظم تعظيما يليق بجلاله ، وقيل أمر بالتكبير في الصلاة وقد احتج الهادي عليه السلام بذلك في التوجه وزاد وجهت وجهي لاخبار وردت والمؤيد بالله والشافعي قال لا يس هذا وارد في التوجه ورويا أن في الحديث انه يتوجه بقوله وجهت وجهي ولهذه الآية حالة في الفضل *

— سورة طه —

(١٩٤) قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَأْتَمَعِنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ أخرج ابن ابي شيبة وابن راهويه وابو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن مردويه والخراطي في مكارم الاخلاق وابو نعيم في المعرفة عن ابي رافع قال أضاف النبي ﷺ ضيفا ولم يكن عند النبي ﷺ ما يصاحبه فارسلني الى رجل من اليهود ان بعنا أو سلفنا دقيقا الى هلال رجب فقال لا الا برهن فأتيت النبي ﷺ فاخبرته فقال أما والله اني لأمين في السماء

أمين في الارض ولئن أسلفني او باعني لأديت اذهب بدرعي الحديد فلم أخرج من عنده حتى نزلت هذه الآية (ولا تمدن عينيك الى مامتعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا) كأنه يعزبه عن الدنيا وفيه حث على الزهد بالدنيا والقناعة بقليلها ويدل على أن النظر غير الممدود معفو عنه كما اذا نظر فغض ؛ وقال ابو مسلم النهدي عنه في الآية انما هو الاسف أي لا تأسف على ما فاتك من الدنيا بل اهتم أنت وأهلك على عبادة الله تعالى ؛ والازواج الاصناف من زينتها ولقد شدد العلماء المتقون في وجوب غض البصر عن آنية الظامة وملابسهم ومراكبهم لانهم اتخذوها لعيون النظارة فالناظر اليها محصل لغرضهم فيكون اغراء لهم على اتخاذها * (سورة الحج)

(١٩٥) قوله تعالى ﴿ ثُمَّ مِنْ مَّضْجَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ ﴾ يعني تامة الخلق عن ابن عباس وقتادة ، وقال مجاهد مصورة وغير مصورة استدل اسماعيل بن اسحق ان السقط تنقضي به العدة وان لم يتم خلقه من حيث عد في خلق الانسان وهو خلاف ما عليه أكثر العلماء فانهم قالوا لا تنقضي الا اذا بان فيه اثر الخلقة وانما ذكر الله تعالى ذلك احتجاجاً على المشركين *

(١٩٦) قوله تعالى ﴿ هَٰذَا نِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه أنه قال نزلت (هذان خصمان اختصموا في ربهم) في الذين بارزوا يوم بدر حمزة بن عبد المطلب وعلي بن ابي طالب وعبيدة بن الحرث وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة قال وأنا أول من يجثوا للخصومة على ركبتيه بين يدي الله تعالى يوم القيمة اخرجه الحاكم وغيره (١) قال ابو حنيفة يدل على ان اهل الكفر ملة واحدة يرث بعضهم بعضاً والمذهب أنهم ملل مختلفة وهو قول الشافعي ،

(١) عبد بن حميد وابن مردويه واخرج معناه عن ابي ذر سمع بن منصور وابن ابي شيبة

(١٩٧) قوله تعالى ﴿وَأَسْجِدِ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ ان اريد بالمسجد الحرام هو نفسه أو الكعبة فالامر ظاهر لان التسوية بين الناس حينئذ جلية وان اريد به مكة أو الحرم ، فان قلنا أن المراد التسوية في قضاء المناسك فالامر ظاهر أيضاً وان قلنا في نفس الارض كالمسجد فمسئلة خلاف ؛ قال ابو حنيفة وهو مروي عن الهادي انها لا تملك أرض مكة ولا يصح بيع دورها ولا اجارتها لقوله ﷺ لا يحل بيع بيوت مكة ولا اجارتها ولما أخرجه الطبراني وابن مردويه بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : سواء العاكف فيه والباد ؛ قال سواء المقيم والذي يدخل ، وعن ابن عمر من اخذ من اجور مكة انما يأكل في بطنه ناراً أخرجه ابن ابي شيبة وعبد بن حميد ، وعن الناصر والمؤيد بالله جواز البيع والاجارة محتجين بقوله تعالى في سورة الحشر (الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم) وبقوله ﷺ هل ترك عقيل لنامن رباع أخرجه احمد والبخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارمي وابن حبان والدارقطني عن أسامة بن زيد وبما جرى من البيع في زمن الصحابة رضي الله عنهم قالوا والاية محتملة ، واحتجوا أيضاً بأنه اشترى عمر داراً للسجن وعورض بأنه نهى أن تغلق أبواب دور مكة ليسكن البادي حيث استبأ أخرجه عبد بن حميد عن ابن عمر ولا خلاف أنه لو أدخل الاخشاب والاحجار من خارج الحرم فانه يجوز بيع الابنية واجارتها دون العرصة

(١٩٨) قوله تعالى ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَاِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا

وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والطبراني وابن مردويه والبيهقي في الدلائل اه

الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَا هَآءَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٣٨﴾

البدن هي الابل جمع بدنة سميت بذلك لبدانتها أي عظمها وأصل البدنة الناقة ، قال في الكشف وصارت البدن في الشريعة متناولة للبقر والابل عند أبي حنيفة وأصحابه ، وقوله تعالى (من شعائر الله) أي من اعلام الشريعة التي شرع الله تعالى ؛ وقيل من علامات مناسك الحج واصنافها إلى الله تعالى تعظيما لها ، وقوله تعالى (لكم فيها خير) يعني منافع في الدنيا والاخرة والنفع في الدنيا الصوف واللبن ونحو ذلك وفي الاخرة الثواب ، وقيل في الاخرة ، قال الحاكم وهو الوجه وقوله تعالى فاذا كروا اسم الله عليها صواف) أي قائمات قد صففن أيديهن وارجلهن ، والذكر أن يسمى الله تعالى خلاف ما يفعله المشركون من تسمية الاصنام ، قال جار الله يقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اللهم منك واليك ، قيل قوله منك أي عطاؤك وقوله واليك أي تقربنا ؛ وقوله تعالى (فاذا وجبت جنوبها) يعني وقعت على الارض من قولهم وجبت الشمس اذا غربت ، والمعنى اذا سقطت على الارض منحورة ، وقوله تعالى (فكروا منها) الامر هنا يقتضي الاباحة لان الجاهلية حرموا اكل القربان ، وقيل كانت الامم المتقدمة تحرمه وكانت تنزل نار من السماء لادخالها ولا لهب تحرقه ، وقيل للوجوب ، وقال الشافعي واختاره الامام يحيى عليه السلام وغيره انه للندب والمراد الاضحية وهدى النفل والتمتع والقربان لان غير ذلك لا يؤكل منه على المذهب ، وقوله تعالى (وأطعموا القانع والمعتر) عن ابن عباس القانع الذي يقنع بما اعطي أو بما عنده ولا يسأل والمعتر الذي لا يسأل ويتعرض لك أن تطعمه ، وعن الحسن وسعيد بن جبير أن القانع الذي لا يسأل والمعتر الذي يسأل ، وقيل القانع الجار الفني والمعتر الذي يعتز بك من الناس ، واختلف في الامر هنا فقال جماعة للوجوب ،

وقال جماعة للنذب وذكر الامام يحيى عليه السلام احتمالين للمذهب ، وقال بعض أصحاب الشافعي يأكل الثلث ويطعم الثلثين ، وعندنا يأكل الثلث ويطعم الثلث ويدخر الثلث لقوله ﴿﴾ كلوا لحوم الاضاحى وادخروا أخرجه احمد والحاكم عن ابي سعيد وقتادة بن النعمان ، وقوله تعالى (كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون) امتن على عباده بان سخر لهم البدن اذ يحبسونها صافة قوائمها مطعوناً في لباتها مثل التسخير الذي شاهدوا وعلموا يأخذ بخطامها صبي فيقودها الى حيث يشاء وليست باعجز من بعض الوحوش التي هي اصغر جرماً وأقل قوة لولا انه سبحانه وتعالى سخرها * سورة النور (١٩٩) قوله تعالى ﴿﴾ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ اعلم ان الزنا من الكبائر ولهذا قرنه الله تعالى بالشرك وقتل النفس في قوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون) وقد وفي فيه عقد المائة بكلامه تعالى بخلاف حد القذف وشرب الخمر ونهى المؤمنين عن الرأفة بهما وأمر بشهود طائفة للتشهير ، وعن النبي ﴿﴾ اتقوا الزنا فان فيه ست خصال ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة فاما اللاتي في الدنيا فيذهب البهاء ويورث الفقر وينقص العمر ؛ وأما اللاتي في الآخرة فيوجب السخط وسوء الحساب والخلود في النار ، والبحث في هذه الآية يقع عن امور ، احدها عن ماهية الزنا ، وثانيها عن احكام الزنا ، وثالثها في شرائط المعبرة في كون الزنا موجباً لتلك الاحكام ؛ ورابعها في الطريق الذي به يعرف حصول الزنا ، وخامسها عن كيفية اقامة هذا الحد ، أما الاول فقد حده بعض من العلماء بأنه ايلاج فرج في فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً فيدخل فيه اللواط

كما هو مذهب ابى طالب : الامر الثانى أن الله تعالى جعل حكم الزانى النيب
الحبس وحكم الزانى البكر الا اذا بالقول كما ذكره السدي عند قوله تعالى (واللاتي
يأتين الفاحشة) الى قوله (فأذوهما) من ان المراد بالاية الاخيرة البكر
من الرجال والنساء وبالاولى النيب ثم نسخ بهذه الاية وبقوله ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ البكر
بالبكر جلد مائة ونفي سنة والنيب بالنيب جلد مائة والرجم ، والخوارج انكروا
الرجم لانه لا ينتصف وقد قال تعالى (فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب)
ولانه تعالى أطنب في احكام الزنا بما لم يطنب في غيره فلو كان الرجم مشروعاً
لكان اولى بالذكر ولان قوله (الزانية والزانى) تقتضي وجوب الجلد على الزناة
وايجاب الرجم على البعض يقتضي تخصيص عموم القرآن بنجر الواحد ؛ وجهور
المجتهدين خالفوم في ذلك فاجابوا عن الاول بأن الرجم حين لم ينتصف لم يشرع
في حق العبد فخصص العذاب بغير الرجم للدليل العقلي ، وعن الثانى أن الاحكام
الشرعية كانت تنزل بحسب تجدد المصالح فلعل المصلحة التي اقتضت وجوب الرجم
حدثت بعد نزول هذه الايات ؛ وعن الثالث أن تخصيص عموم القرآن بنجر الواحد
جائز لان القرآن وان كان قاطعاً متناً فهو غير قاطع الدلالة فأمكن تخصيصه
بالدليل المظنون ، سلمنا لكن الرجم ثبت بالتواتر رواه علي بن ابى طالب وابو بكر
وعمر وجابر وابو سعيد الخدري وابو هريرة وبريدة الاسلمي وزيد بن خالد في
آخرين من الصحابة رضي الله عنهم ، ومذهبنا ومالك واحمد واسحق وداود أن
المحصن الزانى يجلد ثم يرمى حتى يموت لقوله ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ خذوا عني خذوا عني قد جعل
الله لمن سبى البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والنيب بالنيب جلد مائة والرجم
أخرجه احمد ومسلم وابو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن ابى شيبة
والشافعي عن عبادة بن الصامت ؛ واخرجه احمد أيضاً عن سلمة بن المحبق ، وقال

ابو حنيفة والشافعي يسقط الجلد مع الرجم قال والحديث متروك العمل به لما روى من قصة ماعز فانها رويت من جهات شتى وليس فيها ذكر الجلد مع الرجم وكذا قصة الغامدية ، وأما البكر فحده عندنا وابو حنيفة وصححه ابو جعفر للناسر مائة جلدة ولا تغريب لان ايجاب التغريب يقتضي نسخ القرآن بخبر الواحد ، بيانه ان ايجاب الجلد مرتب على الزنا بالفداء التي هي للجزاء ومعنى الجزاء كونه كافياً في ذلك الباب منه قوله ﷺ يحزئك ولا يحزى أحد أبعدك وايجاب شيء آخر غير الجلد يقتضي نسخ كونه كافياً ولو كان النفي واجبا لوجب على النبي ﷺ توقيف الصحابة عليه عند تلاوة الآية ولو فعل لاشتهر ، وقد روي ان شيخاً وجد على بطن جارية فأتى به الى النبي ﷺ فقال اجلدوه مائة فقالوا انه اضعف من ذلك فقال خذوا له عنكالا فيه مائة شمر اخ فاضربوه ضربة واحدة وخلوا سبيله أخرجه احمد والطبراني عن سعيد بن سعد بن عباد لا يقال انه كان عاجزاً عن الحركة لانا نقول كان ينبغي أن يأمر له بدابة يركبها ، ولا يقال لعله كان ضعيفاً عن الركوب لانا نقول القادر على الجماع كيف لا يقدر على الاستمساك ؛ وأيضا الامر بالنفي لو كان مشروفا لزم الاضرار بزواج المرأة لو زوجت أو بمن يكون معها من محارمها أو من النسوة الثقات مع انفتاح باب الزنا عليها في الغربية ولهذا روي عن علي كرم الله وجهه أنه قال في الذكركين اذا زنيا يجلدان ولا ينفيان فان نفيهما من الفتنة ، وأيضا النفي نظير القتل لقوله تعالى (ولو أننا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم) واذا لم يشرع القتل في حق البكر وجب أن لا يشرع نظيره وهو التغريب ، وأجيب عن الشافعي بأن ايجاب الجلد مفهوم مشترك بين ايجاب الجلد مع ايجاب التغريب وبين ايجابه مع نفي التغريب فلا اشعار في الآية بأحد القسمين الا ان عدم التغريب موافق للبراءة الاصلية فايجاب به بخبر الواحد لا يزيل الا محض البراءة فلا يلزم نسخ

القرآن به ، وقول الادباء ان الجزاء سمي جزاء لانه كان في جواب الشرط لا يصلح حجة في الاحكام ، والاستبعاد في عدم اشتهاى بعض الاحكام كاكثير المخصصات والاخبار الواردة معارضة بما روى ابو على في جامعه انه عليه السلام جلد وغرب ولا بعد في أن يكون القادر على الزنا عاجزاً عن الاستمسك والمرأة ان تبرع المحرم أو نسوة ثقات فذاك والا أعطى أجرتهم من مالها أو من بيت المال ؛ واما أن النفي يشبه القتل فسلم من بعض الوجوه لا من كلها ، وحد اتيان الرجل الرجل فيما حكاه ابو طالب عن القاسم والمؤيد بالله عليهم السلام كحد اتيان المرأة ؛ وللشافعي قولان أصحهما مثل قولنا ، والثاني وهو قول الناصر قتل الفاعل والمفعول به لقوله عليه السلام من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به أخرجه الترمذى وابو داود وغيرهما ، والقتل اما يحز الرقبة كالمرتد او بالرجم وهو قول مالك واحمد واسحق لقوله عليه السلام فارجموه الاعلى والاسفل جميعاً أخرجه الخرائطي في مساوي الاخلاق وابن جرير عن ابي هريرة في حديث ، أو بالهدم عليه ويروى عن ابي ؛ أو بالرمي من شاهق ويروى عن علي كرم الله وجهه وابي بكر رضى الله عنه ؛ فاما لو أتى امرأته أو جاريته في الدبر فالاصح القطع بمنع الحد لانها محل استمتاع بالجملة واليه ذهب الشافعي في بعض اقواله ، وأما لو وطئ امرأة اجنبية في دبرها كان ذلك كاتيانها في قبلها عندنا والناصر والشافعي وأبي يوسف ومحمد ؛ وقال ابو حنيفة انه لا يحد بل يعزر ، واحتج بانه وطئ لا يتعلق به المهر فلا يتعلق به الحد وضعف بفقد الجامع قال انه لا يساوي الزنا في الحاجة الى شرع الحد لان اللواط لا يرغب فيه المفعول طبعاً ولانه ليس فيه اضاعة النسب ، واجيب بان الانسان حريص على مامنع منه فلو لم يشرع الحد ساغ ذلك وأدى الى اضاعة النسب بل الى فناء الاشخاص وانقطاع طريق التوالد والتناسل ، وأما البهيمة فحكمنا كحكم الزاني

لكن هل يستفاد حده من الآية أو من غيرها ، قلنا هو لا يطلق عليه اسم الزنا
 وللشافعي اقوال أحدها ان حده كالزنا ، وثانيها القتل مطلقا لما روي عن ابن عباس
 عن رسول الله ﷺ قال من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهامعه ف قيل لابن عباس قال ما
 سمعت رسول الله ﷺ قال في ذلك شيئا ولكن أراه كره أن يؤكل لحمها وينتفع
 بها وقد فعل بها ذلك أخرجه ابو داود والترمذي ، وقال المؤيد بالله والمرضى
 وابو حنيفة ان الواطئ يعزروا لا يحد لقوله ﷺ ليس على ناكح البهيمة حد أخرجه
 ابو داود والترمذي عن ابن عباس ، واعلم ان قوله تعالى (الزانية والزاني) أما
 مطلق دال على الجنسين المنافين لجنسي العفيفة والعفيف أو عام يشمل كل من
 اتصف بهذه الخلة الشنعاء فلا بد من تقييد أو تخصيص وهو الامر الثالث فنقول
 أجمعت الامة على انه لا بد فيه من العقل والبلوغ فلاحد على صبي أو مجنون لانها
 ليسا من أهل التكليف هذا في غير الرجم وأما في الرجم فلا بد من شروط آخر ؛
 منها الحرية بالاجماع ولا فرق بين القن والمدر والمكاتب ؛ والسبب أن الحرية توسع
 طريق الحلال لان الرقيق يحتاج في النكاح الى اذن السيد ، ومنها الاصابة في نكاح
 صحيح وقد يعبر عن هذا الشرط بشرطين أحدهما التزويج بنكاح صحيح والاخر
 الدخول وكيف ما كان فوجه الاعتبار انه قضى الشهوة واستوفي اللذة فحقه ان
 يمتنع من الحرام ويكفي في الاصابة تغييب الحشفة بلا انزال ولا يقدر وقوعها
 في حالة الاحرام والحيض ولا يحصل الاحصان بالاصابة في ملك اليمين ، واما
 النكاح الفاسد فالذهب أنه لا يفيد الاحصان لان الفاسد لا أثر له في اكمال طريق
 الحلال وروى للشافعي قولان أصحهما انه لا يفيد وهل يشترط ان تكون اصابة
 المكاف لامرأته عاقلة سالحة الموطء نعم يشترط فلو وطئها مجنونة او غير سالحة
 للجماع لم تحصنه ولو اتى صغير امرأته بالغة عاقلة ومثله يأتي النساء فانه يحصنها ،

وقال ابو حنيفة لا بد ان يجتمعا في البلوغ والعقل والحرية والاسلام، وعندنا أن
الاسلام ليس بشرط لما روى مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي ﷺ رجم
يهوديين زنيا فان حكم بشرعه فظاهر وان حكم بشريعة من قبله فقد صار شرعاً
له ولان زنا الكافر مثل زنا المسلم في الحاجة الى الزاجر، وما احتج به ابو حنيفة
قوله ﷺ من أشرك بالله فليس بمحصن أخرجه الحاكم في تاريخه والبيهقي وابن
عساكر عن عمر وبأن النعمة في حق المسلم أعظم فكانت جنايته اغلظ وعورض
بأن الاسلام من فعل العبد وزيادة الخدمة ان لم يكن سبباً للعذر فلا أقل من
أن يكون سبباً لزيادة العقوبة، قالوا احصان القذف يعتبر فيه الاسلام بالاجماع
فكذا احصان الرجم والجامع كمال النعمة، وأجيب بان حد القذف لدفع القاذف
كرامة للمقذوف والكافر ليس محلاً للكرامة وصيانة العرض، والجواب بان
المراد بالمحصن في الحديث من دمه محقون؛ قال بعض اهل الظاهر عموم قوله
(الزانية والزاني) يقتضي المائة على العبد والأمة إلا انه ورد النص بالتنصيف
في حق الأمة فلو قسمنا العبد عليها لزم تخصيص عموم الكتاب بالقياس، ومنهم
من قال الأمة اذا تزوجت فعليها خمسون لقوله (فاذا أحصن) أي زوجن (فان
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات) فان لم تزوج فعليها المائة لعموم
قوله (الزانية والزاني)؛ الامر الرابع في طريق معرفة الزنا وانه طريقان الاول
الافرار ويكفي عند الشافعي مرة واحدة، ومذهبنا وابي حنيفة لا بد من أربع
مرات في أربعة مجالس، وجوز احمد ان يكون المجلس واحداً حجة الشافعي
قضية العسيف كما روى عن ابي هريرة وزيد بن خالد انهما قالان رجلا من الاعراب
أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله انشدك الله الا قضيت لي بكتاب الله
وقال الخضم الآخر نعم فاقض بيننا بكتاب الله تعالى واذن لي فقال رسول الله

ﷺ قال ان ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته وأنا أخبرت ان على ابني
 الرجم فأفديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد
 مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ والذي نفسي
 بيده لا قضين بينكما بكتاب الله تعالى الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد
 مائة وتغريب عام اغد يا أنيس لرجل من أسلم الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
 قال فغدا اليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت أخرجها البخاري ومسلم
 وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ؛ والقياس على الاقرار بالقتل والردة
 مع أن الصارف عن الاقرار بالزنا قوي وهو العار من نسبة الفاحشة الى نفسه
 في الحال ؛ وفي المال من القتل والالم الشديد فالاقدام على هذا الصارف لا يكون
 الا عن صدق ويقين ؛ حجتنا ما روى عن جابر بن سمرة قال رأيت ماعز بن مالك
 حين جيء به الى النبي وهو رجل قصير أعضل ليس عليه رداء فشهد على نفسه
 أربع مرات انه زنا قال رسول الله ﷺ فلعنك قال لا والله انه قد قد زنى الاخر (١)
 أخرجه مسلم وأبو داود ولاحمد نحوه ، وعن أبي بكر قال كنت عند النبي ﷺ
 جالساً فجاء ماعز بن مالك فاعترف عنده مرة فردّه ثم جاء فاعترف عنده الثانية
 فردّه ثم جاء فاعترف عنده الثالثة فردّه فقلت له انك ان اعترفت الرابعة رجمك
 قال فاعترف الرابعة فحبسه ثم سأل عنه فقالوا ما نعلم الا خيراً قال فأمر برجمه
 أخرجه أبو داود ، والقياس على الشهادة ، الطريق الثاني الشهادة أجمع العلماء انه
 لا بد من شهود أربعة من الرجال لقوله تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم)
 ولقوله تعالى (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) والشهادة على الاقرار بالزنا كالشهادة
 عليه ، الامر الخامس أجمعت الامة على ان المخاطب بقوله فاجلدوا هو الامام حتى

احتجوا به على نصب الامام لان مالا يتم الواجب الا به يجب كوجوبه فالحدود الى الامام ؛ فعندنا لا يقيم السيد الحد على عبده الا اذا عدم ، وقال الشافعي انه يملك اقامة الحد على مملوكه مطلقاً ، وقال ابو حنيفة واصحابه لا يملك حده بحال ، واما كيفية الحد فقد أشار الله سبحانه وتعالى الى انه لا يكون في غاية العنف بلفظ الجلد والى انه يجب ألا يكون في غاية الرفق بقوله (ولا تأخذكم بهما رأفة) وذلك اما بأن يترك الجلد رأساً او ينقص شيء منه أو يخفف بحيث لا يحس الزاني الألم وفي معناه ان يفرق على الايام كان يضرب كل يوم سوطاً أو سوطين واكد هذا المعنى بقوله (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) قل الجبائي فيه دلالة على ان الاشتغال باداء الواجبات من الايمان لان التقدير ان كنتم مؤمنين فلا تتركوا اقامة الحدود بالرأفة ، ويجلد الرجل قائماً ليصل الجلد الى جميع أعضائه ولا تشد يده الى عنقه ولا الى خلفه ، قال في البحر وتترك يده يتقى بهما ويتوقى الجائد الوجه لما روى ابو هريرة ان رسول الله ﷺ قال اذا ضرب احدكم فليتنق الوجه اخرجته ابو داود وكذا المراق ويتوقى الرأس لان له حرمة ؛ واما المرأة فتجلد قاعدة عند أهل المذهب وهو قول ابي حنيفة لامر علي عليه السلام بذلك ووجه ذلك المراعاة لسترهما ، وقال ابن ابي ليلى وابو يوسف بل قائمة كالرجل ، لنا ما تقدم ، ولا تجرد المرأة والرجل من جميع لباسهما بل يترك عليهما ما يسترهما من اللباس المتوسط بين الرقيق والغليظ بحيث لا يمنع من وصول الضرب لغلظه ولا يكون بمنزلة العدم لرقته ؛ وقال الشافعي بل يجرد المجاود الا في حد القذف ، قلنا الثوب الواحد غير الغليظ لا يمنع من الألم ، قال بعض العلماء وليكن الحد في وقت اعتدال الهوى الا اذا كان رجماً فان المقصود هو قتله لا يتفاوت بذلك ، والمنسذوب أن يحفر للرجل

الذي وجب عليه الرجم الى السرة والمرأة الى الثدي ، وقال الشافعي لا يحفر للرجل لما روى ابو سعيد الخدري في قصة ما عرّفوا وثقناه ولا حفرنا له ، واذا مات الزاني يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ، ومن تغليظات حد الزنا قوله تعالى (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) وظاهر الامر للوجوب الا ان الامام يحيى والفقهاء قالوا انه للاستحباب والمقصود اعلان اقامة الحد لما فيه من الردع ؛ واختلف كم قدر الطائفة ففسرها الهادي عليه السلام بثلاثة غير الامام والجلاد وللمفسرين أقوال ، فمن عطاء وعكرمة إثنان ، وعن الزهري وقتادة ثلاثة ؛ وقال ابن عباس والشافعي أربعة بعدد شهود الزنا ، وعن الحسن عشرة * (٢٠٠) قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ الرمي يكون بالزنا وغيره كالكفر والسرقه وشرب الخمر الا أن العلماء اجمعوا على ان المراد به في الآية هو الرمي بالزنا لقرائن ؛ منها تقدم ذكر الزنا ومنها ذكر المحصنات وهن العفاف ومنها قوله (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) أي على صحة ما رموهن به ومعلوم أن هذا العدد من الشهود غير مشروط الا في الزنا والقذف بغير الزنا يكفي فيه شاهدان ، والفاظ القذف تنقسم الى صريح وكناية وتعريض فالصريح أن يقول يا زانية أو زنت فلما زنا بك فلان فالاقرب ألا يكون قذفاً للاحتمال أن يريد وهي نائمة أو مكرهة ، والكناية أن يقول لست بنت فلان ينفيها عن ابها المشهور أو ينسبها الى غيره ونحو ذلك مما يحتمل القذف وغيره وهي كالصريح عند أصحابنا في أنها لا تقتصر الى نية بل يلزم بها الحد من غير أن يسأل عن نيته لكن اذا ادعى أنه لم يرد الزنا لم يحد ذكره الامير الحسين ، ولا فرق عند اهل المذهب ومالك بين أن ينطق بالكناية في حال

الغضب أو في غيره وإنما جعلت الكناية هنا كالصریح ولم يفرق بينهما كما في الطلاق لأن النقص والغضاضة يحصل هنا بالكناية كالصریح ؛ والتعريض نحو أن يقول يا بنت الحلال أو لست أنا بزنان ولا أُمي بزانية أو الله يعلم من الزاني منك ومني قال أهل المذهب وليس بقذف إلا أن يقر المتكلم أنه قصد به الرمي بالزنا وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وقال مالك يجب الحد فيه وقال أحمد واسحق هو قذف في حال الغضب دون حال الرضا ، لنا أن الأصل براءة الذمة فلا يرجع عنه بالشك ولهذا قال عليه السلام ادروا الحدود بالشبهات ؛ والأيذاء الحاصل بالتصریح فوق الأيذاء الحاصل بالتعريض ، حجة المخالف ما روى أن رجلين استبأ في زمن عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر والله ما أرى أبي بزنان ولا أُمي بزانية فاستشار عمر الناس في ذلك فقال قائل مدح أباه وامه وقال آخر قد كان لابي وامه مدح غير هذا فجلده عمر ثمانين جلدة أخرجه الموطأ عن عمرة بنت عبد الرحمن ؛ وإذا قذف رجل شخصاً واحداً مراراً كثيرة لم يلزمه إلا حد واحد ما لم يتخلل إقامة الحد فإن تعدد المذوف تعدد الحد وسواء قذفهم بلفظ واحد أم بألفاظ هذا مذهبنا ، وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه إلا حد واحد سواء كان بلفظ أو اللفظ ، وقال الشافعي في القديم إن قذفهم بلفظ واحد فحد واحد وإن قذفهم بألفاظ لزم لكل واحد حد ؛ وإشارة الآخرس وكتابتها لا تكون قذفاً عندنا وأبي حنيفة ، وقال الشافعي هي قذف وإذا قذف العبد حرّاً فعليه أربعون جلدة قاله أصحابنا ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه على قانون قوله (فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب) وعند الإمامية ويروى عن علي عليه السلام أنه يجلد ثمانين أخذاً بعموم الآية ويستثنى من الرمة الأب والجد إذا قذف أولاده وأحفاده فإنه لا يجب عليه الحد كما لا يجب عليه القصاص وكذا الصبي والمجنون ، أما المرمى للمحصنات العفائف

لانهم ممنوعون فزوجهم الا من ازواجهن وهي عامة الا ان العلماء اعتبروا لكونها
 محصنة شرائط خمساً : الاسلام لقوله ﷺ من اشرك بالله فليس بمحصن ، والعقل
 والبلوغ لان الصبي والمجنون لا اهتمام لهما بدفع العار عن انفسهما ، والحرية ايضاً
 لمثل ما قلنا ، والعفة لان الحسد يشرع لتكذيب القاذف فاذا كان صادقاً فلا معنى
 للحسد وللفظ (المحصنات) لا يتناول الرجال الا ان العلماء أجمعوا أنه لا فرق في هذا
 الباب بين المحصنين والمحصنات ؛ والقذف بغير الزنا وكذا قذف غير المحصنين بالزنا
 لا يوجب الا التعزير ولو كان المقتضوف قد عرف بما ذكره القاذف فلا تعزير ،
 واعلم أن الله سبحانه وتعالى حكم على القاذف ان لم يأت بأربعة شهداء بثلاثة
 أحكام جلد ثمانين وبطالان الشهادة والحكم بنفسه الا ان يتوب فذهب جمع من
 الاثمة الى أنه رتب على القذف مع عدم الاتيان بالشهداء الاربعة أموراً ثلاثة
 معطوفاً بعضها على بعض بالواو وهو لا يفيد الترتيب فوجب الا يكون رد
 الشهادة مرتباً على اقامة الحسد بل يجب أن يثبت رد الشهادة بالقذف مع عدم
 البينة والاقرار سواء أقيم عليه الحسد أولاً ، وقال مالك وابو حنيفة واصحابه شهادته
 مقبولة ما لم يحذفها استوفى لم تقبل شهادته وانما ذهب الى هذا نظراً الى ظاهر
 الترتيب مع موافقته للاصل وهو كونه مقبول الشهادة ما لم يطرأ مانع ولقوله
 ﷺ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حداً أخرجه الترمذي عن عائشة
 أما الاستثناء وهو قوله (الا الذين تابوا) فإنه لا يرجع الى الجملة الاولى اتفاقاً وان
 كان الظاهر رجوعه اليها لان الحسد حق لا دمي ولأنه اذا عجز عن البينة وهو
 الاتيان بأربعة شهداء لم يقر المقتضوف وجب عليه الجلد ولم يكن للامام ولا للمقتضوف
 أن يعفو عن القاذف بعد المرافعة الى الامام ولا خلاف في رجوع الاستثناء الى
 الجملة الاخيرة وأن المراد أنهم محكوم عليهم بالفسق الا أن يتوبوا ؛ بقي الخلاف

في رجوع الاستثناء الى الجملة المتوسطة ومنشأ الخلاف مسألة أصولية هي أن الاستثناء بعد جمل معطوف بعضها على بعض يعود الى الجميع كما هو مذهب ابي طالب والمنصور بالله والشافعية ، أو الى الاخيرة كما هو مذهب الحنفية ، فيتفرع على مذهبننا أن القاذف اذا تاب وحسنت حاله قبلت شهادته فيكون الابد مصروفاً الى مدة كونه قاذفاً وهي تنتهي بالتوبة والرجوع عن القذف ، ويتفرع على مذهب ابي حنيفة أنه لا تقبل شهادته وان تاب والابد عنده مدة حياته ، وقوله تعالى (وأولئك هم الفاسقون) جملة مستأنفة عنده لا معطوفة لانها خبرية وما قبلها طلبية ولوسلم أنها معطوفة فلا استثناء يرجع اليها فقط، هذا والحجة لنا قوله ﷺ التائب من الذنب كمن لا ذنب له أخرجه ابن ماجه والبيهقي والطبراني عن ابن مسعود والحكيم عن ابي سعيد والبيهقي أيضاً عن ابن عباس وعن ابي عقبة الخولاني واذا كانت التوبة من الكفر والزنا مع غلظهما مقبولة فلان تقبل من القذف أولى ؛ وأيضاً فان ابا حنيفة يقبل شهادته قبل الحد فبعده وقد تاب وحسن حاله أولى ، وأيضاً الكافر يقذف فيتوب من الكفر فتقبل شهادته بالاجماع فالقاذف المسلم اذا تاب من القذف كان أولى بأن تقبل شهادته لان القذف مع الاسلام أهون حالا من القذف مع الكفر ، لا يقال المسامون لا يعبؤون بسب الكفار لاشتهارهم بعداوتهم والطعن فيهم فلا يلحق المقدوف بقذف الكافر عار بخلاف ما لو قذفه مسلم وأيضاً الاسلام يجب ما قبله ولهذا لا يلزم الحد بعد التوبة من الكفر ويلزم بعد التوبة من القذف لانا نقول هذا الفرق ملغى في أهل الذمة لقوله ﷺ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ؛ واحتجت الحنفية لعدم قبول شهادته بما روى ابن عباس في قضية هلال بن أمية ، يجلد هلال وتبطل شهادته ؛ ومثله قوله ﷺ المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدود في قذف ولم يذكر التوبة ؛ وهذان محمولان

على أنه أراد قبل التوبة لقوله ﷺ التائب من الذنب كمن لا ذنب له ،
 (٢٠١) قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ
 إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ *
 وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَذَرُونَ عَلَيْهَا
 آثِمًا وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ * ﴾ بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية حكم
 المتلاعنين ، واختلف فيه هل بطريق النسخ أو بطريق التخصيص ، فقال قوم هو
 بطريق النسخ فهذه الآية ناسخة لوجوب الحد على الزوج بقذف زوجته ، واحتجوا
 بحديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن
 سحاء فقال النبي ﷺ البينة أو جلد في ظهره فقال يا رسول الله إذا رأى أحدا على
 امرأته رجلا ينطاق يلتمس البينة فجعل رسول الله ﷺ يقول البينة أو جلد في
 ظهره فقال هلال بن أمية والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله ما يبري
 ظهري من الجلد فنزل جبريل وأنزل الله عليه (والذين يرمون أزواجهم) فقرأ حتى
 بلغ (ان كان من الصادقين) فانصرف النبي ﷺ فأرسل اليهما فجاء هلال فشهد
 والنبي ﷺ يقول أحكما كاذب فهل منكما تائب ثم قامت فشهدت فلما كانت
 عند الخامسة وقفوها وقالوا إنها موجبة قال ابن عباس فتملكأت ونكصت حتى
 ظننا أنها ترجع ثم قالت لا أفضح قومي سائر اليوم فضمت ، أخرجه البخاري
 فانه يدل على أن الجلد كان واجبا على القاذف لزوجته أو لغيرها لان النبي ﷺ
 أوجب عليه الجلد ، ويدل على أن الآية الاولى كانت عامة في القاذف لزوجته
 ولغيرها ثم أخرج منها القاذف لزوجته وحكي هذا عن ابن عباس وهذا القول

لا يستقيم الا على قول من يقول ان البيان لا يتأخر عن الخطاب ، وذهب قوم من المحققين الى انه بطريق التخصيص وان هذه الآية تدل على ان المراد بالاية الاولى القاذف غير زوجته وانها من الخطاب الذي يرد عاماً ويراد به الخاص وهؤلاء ان يقولوا انما أوجب النبي ﷺ الحد اتباعاً لعموم كتاب الله تعالى لا أنه حكم قد استقر وذلك باجتهاد واستدلال منه ﷺ والاجتهاد جائز له وواجب عليه عند أكثر أهل العلم وعموم هذه الآية كعموم الآية الاولى فدخل فيها كل من يصلح له الخطاب من ذوى التكليف فيصح اللعان من كل زوج مسلم يصح منه الطلاق ويمينه سواء كنا حريين أو الامرأة حرة والزوج عبداً أو أحدهما محدوداً والاخر غير محدود ، وذهب ابو حنيفة الى انه لا يصح لعان العبد والمحدود والشافعي الى انه يصح لعان الذمي ؛ ولكل واحد من الزوجين أن يبتدىء بطلب اللعان فالزوج يطلبه لا حد غرضين أحدهما نفى نسب الولد منه ، والغرض الثاني اسقاط الحقوق الثابتة بالزوجية من النفقة والكسوة وغيرها لانه اذا طلقها لزمته الحقوق في العدة واذا فسخها باللعان سقطت الحقوق في العدة فله ان يطالب باللعان لهذا الغرض ذكره الفقيه يحى وغيره ؛ قال فى الغيث وهو الصحيح عندنا والمذهب ان للزوج ان يبتدئها بالمطالبة اذا اراد نفى النسب فأما اذا لم يكن له ولد فليس له ان يبتدئ هذا هو الظاهر على اصل يحى عليه السلام ، وقال ابو حنيفة واصحابه والشافعي ليس له أن يبتدئها بالمطالبة سواء كان لنفى الولد أو لغيره فاذا رافعته وجب أن يلاعنها حكام فى شمس الشريعة ، لنا ان النسب لا ينتفى الا بلعان فهو يحتاج الى المطالبة به لئلا يلزمه ولد الغير ، واما المرأة فتطلبه ايضاً لغرضين اما لنفى الولد من الزوج لتصير عصبته عصبه امه وينقطع حكم الابوة بينه وبين من نفاه واما لاثبات حد القذف على الزوج ولا خلاف ان لها المطالبة بذلك وان

تبتدئه بها ، قال في الغيث وانما قلنا ان الزوج اذا قذفها كان لها حق المطالبة لان اللعان فيما بينهما اقيم مقام الحد ؛ قوله تعالى (ولم يكن لهم شهادآ الا انفسهم) تحصيل ابى طالب وهو قول ابى حنيفة انه يصح ان يكون الزوج احد الشهود لان مفهومها انه اذا كان معه غير نفسه قبل منه ، وقال مالك والشافعي لا يقبل لانه مدفوع مدع فيكون الشاهد غيره ؛ وفهم من الاية انه اذا اقام الشهادة الكاملة فليس له أن يلاعن ، وعن الشافعي ومالك بل له ذلك قوله (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فلا تقع التفرقة بدونها خلافاً لابى حنيفة والشهادة عند اهل المذهب ايمان وانما سميت شهادات لقيامها مقام الشهادة لقوله ﷺ في حديث شريك لولا الايمان لكان لي ولها شأن أخرجه النسائي وابن مردويه عن عمرو بن شعيب فيقول والله اني لصادق فيما رميتك به من الزنا ونفى ولدك هذا اربعاً ثم تقول والله انه لمن الكاذبين في رميه ونفيه اربعاً ، وعند ابى حنيفة والشافعي انها شهادة مؤكدة باليمين فلا يصح الا بلفظ الشهادة مع اليمين فيقول أشهد بالله الا الى آخره وكذا المرأة قوله تعالى (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ، قال العلماء يندب تأكيد الاربع الايمان بعد كمالها باليمين الخامسة كما قال تعالى في حق الزوج والزوجة ، واختلف العلماء فيما اذا لم يأت الزوج بأربعة شهداء ولم يشهد بنفسه أربع شهادات بالله بان نكل عن اليمين ؛ فقال الجمهور يحد كالقاذف الاجنبى اذا لم يأت بأربعة شهداء فيجمع بين القاذف الاجنبى وبين القاذف سواء فيما جمع الله ويفرق بينهما فيما فرق الله تعالى ويدل عليه ايضاً قوله ﷺ اوجد في ظهرك ، قال ابو حنيفة لا يحد بل يحبس لانه لا ذكر لحد الزوج في الاية والتعرض لا يجابه زيادة في النص والزيادة في النص نسخ والنسخ غير جائز لا بالقياس ولا بالاخبار الاحادية ، ولقائل ان يقول قد ذكره الله تعالى في كتابه ودل عليه بطريق التفهيم فانه لما اقام سبحانه

وتعالى شهادة الازواج لانفسهم مقام الشهداء الاجانب فهمنا أن عدم هذه الشهادة كعدم تلك الشهادة وان الحكم فيهما واحد وان الله سبحانه وتعالى قال (ويدرو عنها العذاب أن تشهد) فدل على ان العذاب قد وجب عليها فكذلك الزوج اذا لم يدرأ عن نفسه العذاب بشهادته فقد وجب عليه ، وكذلك اختلفوا في العذاب الواجب عليها اذا لم تشهد اربع شهادات ، فقال الجمهور هو حد الزنا ، وقال ابو حنيفة العذاب هو الحبس حتى تلاعن واحتج له بقوله وَاللَّهِ يَكْفُلُ الْيَتِيمَ لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير حق ، وبأن القاعدة المتقررة في الشريعة ان الاموال لا تستوجب بالنكول فبطريق الاولى ان لا تسفك بها الدماء واختار قوله امام الحرمين من الشافعية في كتابه البرهان وابن رشد من المالكية والقول بهذا ضعيف واختياره غفلة عن سر الشريعة فان هذا ليس حكماً بالنكول لان الله سبحانه وتعالى جعل شهادة الزوج اربع مرات كشهادة اربعة شهداء في دفع حد القذف عنه وفي ايجاب الحد عليها وكذلك شهادته تسقط الحد عنه وتوجب الحد عليها ؛ وانما أوجب الله تعالى شهادة اربعة على القاذف غير الزوج لعظم هذا الجرم والافتراء وهو في غنية عنه بخلاف الزوج فانه مضطر الى ذكرها بالفاحشة لهتك فراشه وحفظ نسبه فجعل الله سبحانه وتعالى شهادته اربع مرات كشهادة اربعة شهداء ولم يوجب عليه شهادة الاجانب لتعسر ذلك وعظمه لديه ، ثم جعل الله سبحانه وتعالى للمرأة مثل ذلك لاحتمال كذب الزوج عليها وهذا من محاسن هذه الشريعة ومعجائب لطف الله سبحانه وتعالى بهذه الامة في حفظ أنسابها ، واختلف في حقيقة تفريقه وَاللَّهِ يَكْفُلُ الْيَتِيمَ فقال بعض هو بطريق الحكم منه وَاللَّهِ يَكْفُلُ الْيَتِيمَ فلم تقع الفرقة الا بحكمه وأمره فكذلك لا تقع الفرقة بعده الا بحكم حاكم وهذا قول أهل المذهب وابي حنيفة ، وقال مالك والشافعي هو شرع وليس بحكم فتقع

الفرقة بنفس اللعان ثم قال مالك تقع بعد الفراغ من لعانها لان النبي ﷺ لم يفرق بينهما الا بعد تمام اللعان ، وقال الشافعي بعد الفراغ من لعان الزوج لان لعانها لدرة العذاب عنها ويبدأ الرجل بالشهادات فلو بدأت المرأة اعيد مالم ، يحكم وفيه عند المالكية خلاف * (٢٠٢) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا

بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ أدب الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين في

هذه الآية بأدين ، أحدهما الاستئذان والآخر السلام وقرن هذه الآية بآية الافك إرشاداً الى أنه يجب البعد عما يوجب التهمة ودل على أن العلة للاستئذان خشية النظر الى ما لا يحل نظره كما روي عن سهل بن سعد قال اطلع رجل من حجرة من حجر النبي ﷺ ومع النبي ﷺ مدرى (١) يحك رأسه فقال له لو علمت أنك تنظر اليّ لطعنت بهاعينك إنما جعل الاستئذان من أجل النظر أخرجه احمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ فيكون ذلك مستحباً في الزوجة والامة وواجباً في غيرهما الا انه مخصوص بالممالك والذين لم يبلغوا الحلم في غير الاوقات الثلاثة بما سيأتي في آخر السورة وقد كان النبي ﷺ كما رواه عبدالله بن عمر اذا أتا باب قوم لا يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الايمن او الايسر ويقول السلام عليكم السلام عليكم أخرجه احمد وابو داود ، والاستئناس هنا الاستعلام اي استعماموا هل يؤذن لكم ، وروى عن ابن عباس في قوله تعالى (حتى تستأنسوا) قال اخطأ الكاتب حتى تستأذنوا أخرجه الحاكم في المستدرک ، وهذا حيث لا يأمن الاطلاع على عورة فلماذا من ذلك فيعتبر

(١) بكسر الميم واسكان الدال وبالقصر وهي حديدة يسوي بها شعر الرأس وقيل شبه المشط

فيه ظن الرضا بالدخول وعدمه قوله تعالى (وتساموا على اهلها) هو نذب ، وقيل فرض عين ، وقيل كفاية وقد ورد انه يقول السلام عليكم ادخل ثلاثا فان اذله والارجع . (٢٠٣) قوله تعالى ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ تخصيص المؤمنين بهذا التكليف عند من لم يجعل الكفار مكافين بفروع الاسلام ظاهر ؛ وأما عند من يجعلهم مكافين بالفروع فالتخصيص للتشريف او نزل فقدان مقدمة التكليف منزلة فقدان التكليف وان كان حالهم في الحقيقة كحال المؤمنين في استحقاق العقاب على تركها ، قال اكثر النحاة من للتبعض والمراد غض شيء من البصر لان غضه كله كالتعذر بخلاف حفظ الفرج فانه ممكن على الاطلاق ، وجوز الاخفش ان تكون من مزيدة ، والمراد غض البصر عن العورات وهي تنقسم الى اربعة اقسام عورة الرجل مع الرجل وعورة المرأة مع المرأة وعورة المرأة مع الرجل وبالعكس ، أما الرجل مع الرجل فيجوز ان ينظر الى جميع بدنه الا عورته وهي ما بين السرة الى الركبة إلا ان يكون النظر لشهوة فلا يجوز والمرأة مع المرأة كالرجل مع الرجل فلها النظر الى جميع بدنها الا ما بين السرة والركبة ولا يجوز النظر عند خوف الفتنة والاصح ان الذمية لا يجوز لها النظر الى بدن المسلمة لما سيأتى ، واما عورة المرأة مع الرجل فان كانت اجنبية حرة فجميع بدنها عورة لا يجوز له النظر الى شيء منها الا الوجه عند الحاجة كالشهادة عليها او الحكم ، فان وقع نظره عليها بغتة غض بصره للآية ولقوله ﷺ يا علي لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الآخرة ، أخرجه احمد وابو داود والترمذي وقال حسن غريب والرويانى والدارقطنى فى الافراد والحاكم والبيهقى والضياء المقدسى عن عبدالله بن بريدة عن أبيه ، وان كانت الاجنبية امه فالاصح أن عورتها ما بين السرة والركبة لما روى

أنه قال ﷺ لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد أن يشتريها وينظر اليها ما خلا عورتها أخرجه الطبراني وابن عدي والبيهقي عن ابن عباس فيؤخذ منه أن رأسها وعنقها وساعديها وساقها ونحرها وصدرها ليس بعورة ، وفي ظهرها وبطنها وما فوق ساعديها خلاف ؛ وحكم المكاتب والمذبة والمستولدة حكم الامة فلما اذا كانت المرأة محرماً بنسب أو رضاع فعورتها مالا يبدو عند المهنة فان كانت مستمتعاً له كالزوجة والامة التي يحل له الاستمتاع بها جاز له أن ينظر الى جميع بدنها غير أنه يكره أن ينظر الى الفرج وكذا الى فرج نفسه لما روى انه يورث الطمس ، وقيل لا يجوز النظر الى فرجها ، وأما عورة الرجل مع المرأة فان كان اجنبياً منها فعورته معها كعورتها معه ولا يجوز لها قصد النظر اليه لما روى عن أم سلمة انها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة اذ اقبل ابن أم مكتوم فدخل فقال رسول الله ﷺ احتجبا منه فقالتا يا رسول الله اليس هو اعمى لا يبصرنا فقال أعمى وان أتما ألستما تبصرانه ، وان كان محرماً لها فعورته معها ما بين السرة والركبة ؛ وان كان زوجها او سيدها الذي يحل له وطؤها فلها ان تنظر الى جميع بدنه غير الفرج فانه يكره النظر اليه كهو معها ، وعن الناصر والشافعي لا يجوز ان يجلس الرجل عارياً في بيت خال وله مايستر عورته لانه ﷺ سئل عن ذلك فقال الله أحق ان يستحي منه اخرجته احمد والبخاري والنسائي وابن ماجه وعبد ابن حميد عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده في حديث طويل ، وعنه ﷺ إياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط وحين يفضي الرجل الى اهله فاستحيوهم واكرمهم اخرجته الترمذي عن ابن عمر ولما كان النظر رائد الزنا امر بغض الابصار اولاً ثم بحفظ الفروج عنه ثانياً ، وعن ابى العالية كل ما في القرآن من حفظ الفرج فهو عن الزنا الا هذا فانه اراد الاستتار وان لا ينظر الى

الفروج احد وعلى هذا ففائدة التخصيص بعد التعميم ان يعلم ان امر الفرج اضيق
وحين خص الخطاب في اول الاية بالمؤمنين ذكر ان ذلك الذي امر به من غض
البصر وحفظ الفرج اذكى لهم لانهم يتطهرون بذلك من دنس الانام ويستحقون
الثناء والمدح وهذا لا يليق بالكافر ، وفي قوله تعالى (ان الله خبير بما
يصنعون) إشارة الى وجوب الحذر في كل حركة وسكون *

(٢٠٤) قوله تعالى ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ
فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ
وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ
أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ
الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ
مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

الكلام على قوله تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن
ويحفظن فروجهن) يعلم من التفصيل المتقدم ، واما قوله (ولا يبدين
زينتهن) فمن الاحكام التي تختص بالنساء غالبا ، قال اكثر المفسرين الزينة هاهنا
أريد بها أمور ثلاثة احدها الاصباغ كالكمحل والخضاب والخناء في كفيهما
وقدميها ، وثانيها الحللي كالخاتم والسوار والخلخال والدمليج والقلادة والاكليل
والوشاح والقرط ، وثالثها الثياب ؛ وقال آخرون الزينة اسم يقع على محاسن
الخلق التي خلقها الله تعالى وعلى ما يميز به الانسان من فضل لباس أو حلي أو غير

ذلك ، وفي قوله (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) اشارة الى ذلك وكأنه تعالى منعهن من اظهار محاسن خلقهن فأوجب سترها بالخمير ، وقيل المراد الرائحة واصوات الحلية بغير قصد والخمر جمع الخمار ؛ قال المفسرون ان نساء الجاهلية كن يسدن خمرهن من خلفهن وكانت جيوبهن من قدام واسعة وكانت نحورهن وقلائدهن تنكشف فأمرن أن يضربن مقانعهن لتستتر بذلك اعناقهن ونحورهن وما حوليهما من شعر وزينة وفي لفظ الضرب مبالغة في الالتقاء ، ثم بين تعالى ان ابداء الزينة تحل لاثنتي عشرة فرقة ، الاولى بعولتهن أي أزواجهن والتاء لتأكيد الجمع ، الثانية آبائهن وان علوا من جهة الاب والام ؛ الثالثة آباء بعولتهن وان علوا ، الرابعة أبناءهن وان سفلوا ، الخامسة أبناء بعولتهن وان سفلوا أيضاً ؛ السادسة اخوانهن سواء كانوا من الاب أو من الام أو منهما ، السابعة بنو اخوانهن ، الثامنة بنو اخواتهن ، وحكم أولاد الاولاد حكم الاولاد فيهما ، وهؤلاء كلهم محارم ، وترك من المحارم العم والخال فعن الحسن البصري أنهما كسائر المحارم في جواز النظر ؛ قال الشعبي انما لم يذكرهما الله تعالى لئلا يصفأها عند وليهما وذلك ان العم والخال يفارقان سائر المحارم في ان أبناءهما ليسوا من المحارم فاذا رآها الاب فرجما وصفها لابنه وليس بمحرم ، وهذا أيضاً من الدلالات البليغة على وجوب الاحتياط في التستر وانما أبيح ابداء الزينة لهؤلاء المذكورين لاحتياجهم الى مداخلتهم ومخالطتهم ولا سيما في الاسفار للركوب ونحوه وايضاً لقلة وقوع الفتنة من جهتهم لما في الطباع من النفرة عن مماسة القرائب ، التاسعة قوله (أو نسائهن) ذهب اكثر المفسرين والمنصور بالله الى ان المراد أهل اديانهم ومن هنا قال ابن عباس ليس للمساماة ان تتجرد بين نساء أهل الذمة ولا تبدي للكافرة الا ما تبدي للأجانب الا ان تكون أمة لها ، وكتب عمر الى ابى عبيدة ان يمنع

نساء اهل الكتاب من دخول الحمام مع المؤمنات أخرجه سعيد بن منصور ،
وقال آخرون ان المراد جميع النساء وقول السلف محمول على الاولى والاحب ،
والعاشرة قوله (أو ما ملكت أيمانهن) المراد المملوكات ولو كافرات ، وقال الحسن
المراد الذكور والاناث مطلقا وهذا مذهب عائشة وابن المسيب واحده قولي
اصحاب الشافعي انه يجوز للمملوك نظر سيده وكان ابن جبير يقول بذلك ثم
رجع عنه وقال لا تغرنكم آية النور فان المراد بها الاماء ، الحادية عشر قوله (أو
التابعين غير أولي الاربة) قيل هم الذين يتبعون ليصيبوا من الطعام ولا حاجة
لهم الى النساء وطئاً ولا لمساً ولا نظراً وروى معنى ذلك عن ابن عباس ومجاهد
وقتادة فيكونون حينئذ بمنزلة القواعد من النساء وفسره عكرمة بالمحبوب وهو
محمول على انقطاع الشهوة والا لم يحز ، الثانية عشر قوله تعالى (أو الطفل) وهو
جنس يقع على الواحد والجمع وهو المراد قال ابن قتيبة معنى (لم يظهروا) لم يطلعوا
على عورات النساء والعورة سواة الانسان وكل ما يستحى منه واليه مال القاسم
عليه السلام ، وقال الفراء والزجاج هو من قولهم ظهر على كذا اذا قوى عليه
اي لم يبلغوا أو ان القدرة على الوطء واليه ذهب المؤيد بالله وابو طالب عليهما
السلام فعلى الاول يجب الاحتجاب ممن ظهر عليه التمييز وعلى الثاني انما يجب
الاحتجاب من المراهق الذي ظهرت فيه مباني الشهوة قال الحسن هؤلاء الفرق
وان اشتركوا في جواز رؤية الزينة الظاهرة فهم على أقسام ثلاثة فأولهم الزوج وله
جهة ليست لغيره يحل له كل شيء منها والثاني الاب والابن والاخ والجد وابو
الزوج وكل ذي محرم محرم من الرضاع او النسب يحل لهم ان ينظروا الى ما يظهر
غالباً عند المهنة ، والثالث التابعون غير أولى الاربة فلا بأس أن تقوم المرأة الشابّة
بين يدي هؤلاء في درع وخمار صفيق بغير ملحفة ولا يحل لهؤلاء أن يروا منها

شعراً ولا بشراً، ثم علمهن أدباً آخرًا جميلاً بقوله تعالى (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) ويقاس على هذا غيره كسائر الحركات واظهار الريح الطيب وقد ورد في الحديث طيب المرأة مظهر لونه وخفي ريحه ، قوله تعالى (وتوبوا الى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون) عن ابن عباس اراد توبوا عما كنتم تفعلون في الجاهلية لعلكم تسعدون في الدنيا والاخرة * (٢٠٥) قوله تعالى ﴿ وَأَنذِكُوهَآ إِلَىٰ يَأْتِيَنَّكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ لما أمر الله سبحانه وتعالى بغض الابصار وحفظ الفرج ارشد بعد ذلك الى طريق الحل ؛ وأصل الايام أيام فقلب ، الواحد ايم بتشديد الياء ويشمل الرجل والمرأة والنكاح يطابق حقيقة عندنا والشافعي على العقد ومجازاً على الوطء وعند ابى حنيفة بالعكس ، والظاهر من الامر بالنكاح الوجوب الا ان الجمهور حملوه على الندب لانه لو كان واجباً لانتشر في زمن الرسول ﷺ ولو انتشر لنقل لعموم الحاجة اليه وقد ورد في الاخبار التصريح بكونه سنة كقوله ﷺ النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فاني مكثر بكم الامم ومن كان ذا طول فلينسكح ومن لم يجد فعليه بالصيام فان الصوم له وجاء اخرجه ابن ماجه عن عائشة وكقوله ﷺ من احب فطرتي فليستن بسنتي وان من سنتي النكاح اخرجه البيهقي وابن عساكر عن ابى هريرة عن عبيد الله بن سعد ، وقد اجمعوا ان الايم اللب لو أبت النكاح لم يكن للولي اجبارها ، واذا شغل عن النوافل فقال المنصور بالله والحنفية النكاح أفضل وقال الشافعي هو مكروه ؛ حجة الشافعي ان الله سبحانه مدح يحيي عليه السلام بقوله (وسيداً وحصوراً) والحصور الذي لا يأتي النساء مع القدرة عليهن وقال النبي ﷺ أفضل الاعمال الصلاة ثم الصلاة ثم الصلاة ثم الجهاد في سبيل الله

اخرجه احمد وابن حبان عن ابن عمر وقال أفضل العبادة قراءة القرآن اخرجه
الحسن بن سفيان والديلمي عن أنس وقال أحب المباحات الى الله النكاح ،
والمباح ما استوى طرفاه ، والمندوب ما يرجح فعله ولو كان النكاح عبادة لم يصح
من الكافر ، والنكاح فيه شهوة النفس والعبادة فيها مشقة النفس والاقبال على
الله تعالى فأين أحدهما من الآخر ولو كان النكاح مساوياً للنوافل في الثواب لم
تكن النوافل مشروعة لان الطريق المؤدى الى المطلوب مع بقاء اللذة وعدم
التعب أولى بالسلوك وان كان الاشتغال بالنكاح أولى من النافلة لانه سبب لبقاء
الاشخاص ونظم العالم فلاشتغال بالزراعة أيضاً أولى من النافلة لليلة المذكورة
وقد وقع الاجماع على ان واجب العبادة مقدم على واجب النكاح وكذا مندوبها
على مندوبه لاتحاد النسبة وعن النبي ﷺ اذ أتى على أمتي مائة وثمانون سنة
فقد حلت لهم العزبة والعزلة والترهب على رؤس الجبال اخرجه الحاكم في التاريخ
والبيهقي في الزهد والتعليق والديلمي عن ابن مسعود حجتهما ان النكاح يتضمن
صون النفس من ضرر الزنا ودفع الضرر أهم من جلب النفع وايضاً النكاح
يتضمن العدل وقد ورد في الحديث عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة وقال
ﷺ النكاح سنتي وقال في الصلاة الصلاة خير موضوع فمن أراد أن يستكثر
فليستكثر اخرجه ابو داود الطيالسي عن ابي هريرة وقوله تعالى (منكم) أي
أي من حرائركم قاله كثير من المفسرين لان حكم العبيد والاماء يعقب ذلك ،
ومنهم من قال أراد من يكون تحت ولاية المأمور من الولد والقريب ، ثم أمر
السادة بقوله تعالى (والصالحين من عبادكم وامائكم) ان يزوجوا أرقاءهم الصالحين
وهل يجب ذلك ؟ قيل به وهو احد قولي اصحاب الشافعي : وقيل المراد الاستحباب
وقيل الاباحة لان في تزويج العبد والامة تعطيل خدمة السيد والتزامه بمؤنة زوجة

العبد وتخصيص الصالحين بالذكر عناية من الله تعالى بحالهم ليتحصن دينهم وأيضاً الصالحون منهم هم الذين يشفق عليهم مواليتهم ويجوز أن يراد بالصلاح القيام بحقوق النكاح ، وقوله تعالى (ان يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله) الضمير راجع الى الاحرار وفي ذلك ترغيب في النكاح وعدة من الله تعالى بالاعانة ، وفي الحديث عن عائشة عن رسول الله ﷺ انه قال انكحوا النساء فانهن يأتينكم بالمال اخرجته البزار والدارقطني في علله والحاكم وابن مردويه والديلمي من طريق عروة ، واخرج الخطيب في تاريخه عن جابر قال جاء رجل الى النبي ﷺ يشكو اليه الفاقة فأمره أن يتزوج (والله واسع) افضاله (عليم) فلا يبسط الرزق الا على قانون الحكمة *

(٢٠٦) قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَالَكُمُ اٰيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ اِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَاَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللّٰهِ الَّذِي اتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوْا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِفَاءِ اِنْ اَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيٰٓةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَاِنَّ اللّٰهَ مِنْ بَعْدِ اِكْرَاهِهِنَّ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ ﴾

لما رغب الله سبحانه وتعالى السادة في تزويج الصالحين من العبيد والاماء أرشدهم الى الطريق الذي به ينخرط العبد في سلك الاحرار مع عدم الاضرار بالسادة فقال (والذين يبتغون) ومحلها إما رفع على الابتداء والخبر (فكاتبوهم) والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط واما نصب بفعول مضمرة تفسيره فكاتبوهم والفاء للايدان بتلازم ما قبلها وما بعدها ، واختلف العلماء في الامر هل للوجوب أو للاستحباب فقال السادة ويحيى وأبو حنيفة والشافعي وعامة الفقهاء بالخير فلا تجب على السيد الاجابة اذا طلب العبد الكتابة وانما يستحب له اذا علم منه الدين والوفاء

بان يكون كسوباً وقال داود وعطاء وعمرو بن دينار تجب على السيد اذا طلبها
 العبد بقدر قيمته لا بدونها ، واختلف هل يشترط التأجيل في عوضها أولا ؛ فقال
 المؤيد بالله عليه السلام مذهباً وتخريجاً وابو حنيفة واصحابه ومالك تصح معجلة
 ومؤجلة لا طلاق الاية ولانه يجوز العتق على مال في الحال بالاتفاق والكتابة
 مثله ، وقال ابو العباس وابوطالب وتخريجاً ليحيى عليه السلام والشافعي لا يصح في
 الحين لان العبد لا يتصور له ملك يؤديه في الحال ولا يجبر العبد على دخوله في
 الكتابة عند الأئمة والفریقین لان الله تعالى قال (والذين يبتغون الكتاب)
 فعلق الكتابة بالا بتغاء وقياساً على سائر العقود ، وقال مالك يجبر لان منفعه
 للسيد ولا يشترط في عقدها أن يقول فاذا أدت فأنت حر عندنا وأبي حنيفة
 واشترطه الشافعي ؛ واختلف هل لفظ الكتابة شرط أولا ؟ فتحصيل ابي العباس
 وابي طالب وغيرهما أن ذلك شرط اتباعاً للفظ ، وقال الناصر والشافعي واختاره
 الامام يحيى ليس بشرط اقتفاء للمعنى ويدخل في (الذين) الذكر والانثى وذلك
 اجماع ويخرج الكافر بقوله (ان علمتم فيهم خيراً) لكن ان فعل صح ، وقوله
 تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) اختلف في المأمور بالائتاء فقال الحسن
 والنخعي وابن عباس في رواية عطاء واليه ذهب الاخوان وابو حنيفة انهم المسلمون
 والمراد اعطوهم سهمهم الذي جعل الله لهم ولا بعد في كون المخاطب في احد
 المعطوفين غير الآخر ولا في كون أحد الامرین للاستحباب والآخر للإيجاب
 والسهم الذي يأخذه المكاتب له صدقة ولسيده عوض كما قال ﷺ في حديث
 بريرة هو لها صدقة ولنا هدية ، وعن كثير من الصحابة وهو مذهب الشافعي ان
 المخاطب هو الموالي والامر أمر ايجاب فيجب عليهم أن يبدلوا المكاتبين شيئاً
 من أموالهم أو يخطوا عنهم جزءاً من مال الكتابة ، ثم اختلفوا في قدره فعن

علي عليه السلام أنه كان يحط الربع ومثله ما روى عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن أنه كاتب غلاماً له فترك له ربع مكاتبته ، وعن ابن عمر أنه كاتب عبداً له بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف وهو السبع ، والا كثرون على أنه غير مقدر ويحصل الامتنال بأقل متمول ، وقد نهى الله تعالى في هذه الآية عن اكراه الاماء على الزنا فقال (ولا تذكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصناً) والنص وان كان مختصاً بهن الا ان الامة أجمعت على أن حال الحرائر أيضاً كذلك والسؤال المشهور في الآية هو ان المعلق بكامة ان على الشيء يفهم منه عدمه عند عدم ذلك الشيء ؛ فتدل الآية على جواز الاكراه على الزنا عند عدم ارادة التحصن والجواب بعد تسليم أن مفهوم الخطاب حجة هو ان الاكراه مع عدم ارادة التحصن لا يجتمعان فهذا المفهوم قد خرج عن كونه دليلاً لامتناعه في ذاته وقد يقال ان غالب الحال ان الاكراه لا يحصل الا عند ارادة التحصن والكلام الوارد على سبيل الغالب لا يكون له مفهوم الخطاب ، وقيل ان بمعنى اذا لان سبب النزول وارد على ذلك واللاية مفهوم آخر وهو ان السادة اكراههن على النكاح وليس لهما أن تمتنع على السيد اذا زوجها ؛ قوله تعالى (لتبتغوا عرض الحيوة الدنيا) عرض الحياة الدنيا اكسبهن وأولادهن ، وقوله تعالى (فان الله من بعد اكراههن غفور رحيم) لمن ، قال في الكشف لعل الاكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من اكراه بقتل أو بما يخاف منه التلف أو ذهاب العضو من ضرب عنيف أو غيره حتى يسلم من الأثم أو ربما قصرت عن الحد الذي يعذرفيه فيكون أثمه *

(٢٠٧) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ

الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٤١٣﴾

قضت الآية الاولى بان على المالك والذين لم يبلغوا الحلم من الاحرار الاستئذان في الاوقات الثلاثة ولا حرج عليهم في ترك الاستئذان في غيرها لا يقال الصبي غير مكاف لانا نقول نحن كلفنا بمنعهم عن الدخول في هذه الاوقات الا باذن وفيه لطف لنا وتأديب لهم وانما خص الله هذه الاوقات لانها وقت وضع الثياب، فليل وقت الفجر لانه وقت القيام من الفراش وطرح ماينام فيه من الثياب ولبس ثياب اليقظة ووقت الظهيرة لانها وقت وضعها للقائلة وبعد صلاة العشاء لانها وقت التجرد من ثياب اليقظة ولبس ثياب النوم، وقيل لانهم يعتادون فيها غشيان النساء، والعورات جمع عورة وأصل العورة الخلل ومنه الاعور المختل العين وأعور الفارس اذا بدا منه موضع خلل للطعن، وقال في الثمرات مامعناه اعلم أن ظاهر كلام الائمة عليهم السلام ان الامر هنا للوجوب وان المراد بما ماسكت أيمانكم المملوك البالغ وغيره انتهى؛ وقال الامير محمد بن الهادي في كتابه الروضة هذا في الاطفال من المالك لان البالغ من المالك المذكور ممنوع في هذه الاوقات وغيرها وقال هذا قول أئمتنا وابي حنيفة وأحد قولي الشافعي؛ وأحد قولي الشافعي للعبد النظر الى مولاته، واما الثانية وهي قوله تعالى (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية فيؤخذ منها أن الاحتلام بلوغ

وان للبالغ أحكاما تخالف احكام الصغير وهذا وفاق * (٢٠٨) قوله تعالى ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّلاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بين الله سبحانه في هذه الآية حكم القواعد من النساء وانه خلاف حكم الشواب والقواعد جمع قاعد بغير هاء خلاف ما قاله صاحب الكشاف لانه من اوصاف النساء الخاصة بهن ، والقاعد هي التي لا ترغب في النكاح لكبرها فاما اذا كان ذلك لعارض من مرض أو غيره فالتحريم باق والفرق بين القاعد وغيرها انما يظهر عند اهل المذهب لانهم يحرمون النظر الى غيرها وقد اجاز اصحابنا سفرها بغير محرم وكذلك حضور الجمعة والجماعة *

(٢٠٩) قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحُهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

قال اكثر المفسرين كان هؤلاء الضعفاء المذكورون يتوقفون مجالسة الناس ومواكلاتهم فكان الاعمى يقول اني لا ارى شيئا فربما آخذ الاجود وارك الردى والاعرج يتفصح في محله ويأخذ اكثر من موضعه فيضيق على جلسه ، والمريض لا يخلو من رائحة أو غيرها من اسباب الكراهة ، وأيضا

كان المؤمنون يقولون الاعمى لا يبصر الطعام الجيد ولا يأكله ، والاعرج لا يتمكن من الجلوس فلا يقدر على الاكل مما ينبغي ؛ والمريض لا يتأني له أن يأكل كما يأكل الاصحاء فقليل ليس على هؤلاء ولا عليكم في المؤاكلة حرج ثم انه تعالى عد من مواضع الاكل أحد عشر موضعاً ؛ الاول قوله تعالى (من بيوتكم) وفيه سؤال وهو أنه أي فائدة في اباحة أكل الانسان طعامه من بيته ، والجواب انه أراد من بيوت أزواجكم وعيالكم لان بيت المرأة كبيت الزوج قاله الفراء وقال ابن قتبية أراد بيوت أولادكم ولهذا لم يذكر الأولاد في جملة الاقارب وباقي البيوت لاشكال فيها الى البيت العاشر وهو قوله (أو مملكتكم مفاتيحه) وفيه وجهان أحدهما قال ابن عباس وكييل الرجل وقيمته في ضيعته وماشيته لا بأس عليه أن يأكل من ثمر ضيعته ويشرب من لبن ماشيته وملك المفاتيح كونها في يده وحفظه ؛ وثانيهما قال الضحاك يريد الزمنا الذين يخلفون الغزاة ، والحادي عشر قوله (أو صديقكم) قال العلماء اذا دل ظاهر الحال على رضا المالك قام مقام الاذن الصريح وربما سمح الاستئذان وثقل كمن قدم اليه طعام فاستأذن صاحبه في الاكل منه ؛ وقوله تعالى (فاذا دخلتم بيوتا) يعني تلك البيوت (فسلموا على انفسكم) أي ابدأوا بالسلام على اهلها الذين هم منكم ديناً وقرابة ومعنى (من عند الله) انها ثابتة من عنده مشروعة من لديه وانما وصفها بالبركة والطيب لانها دعوة مؤمن لمؤمن يرجى بها من الله زيادة الخير وطيب الرزق وتضعيف الثواب *

(٢١٠) قوله تعالى ﴿ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِّنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ أخرج ابن المنذر والبيهقي في الدلائل وابن اسحق عن عروة ومحمد بن كعب القرظي قال لما أقبلت قريش عام الاحزاب نزلوا بمجمع الاسيال من بر رومة بالمدينة ، قائدها ابو سفيان واقبلت غطفان

حتى نزلت بنقعى الى جانب أحد وجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخبر
فضرب الخندق على المدينة وعمل فيه وعمل المسامون فيه وابطأ رجال من المنافقين
وجعلوا يأتون بالضعيف من العمل فيتسللون الى اهلهم بغير علم من رسول الله
ﷺ ولا اذن وجعل الرجل من المسامين اذا نأبته النائبة من الحاجة التي لا بد منها
يذكر ذلك لرسول الله ﷺ ويستأذنه في الحقوق بحاجته فيأذن له فاذا قضى
حاجته رجع فانزل الله تعالى في أولئك المؤمنين (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله واذا كانوا معه على أمر جامع) الى قوله تعالى (والله بكل شيء عليم) دلت
الاية والحديث على جواز الاستئذان من المؤمنين لحوائجهم وان الاذن موكول
الى نظر الامام في الاصلح فلا يجوز أن يأذن لهم حيث لا مصلحة لهم وان الافضل
عدم الاستئذان لقوله تعالى (واستغفر لهم) وفيه دلالة على لزوم الامتنال لاوامر
الرسول والامام *

(سورة الفرقان)

(٢١١) قوله تعالى (٢١١) ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ هذه الاية هي
العلم بين الفقهاء في الاستدلال على طهارة الماء في نفسه وعلى تطهيره لغيره حتى فسر الطهور
بعضهم ومنهم احمد بن يحيى بانه الذي يكون طاهراً في نفسه مطهراً لغيره ،
واعترض عليهم صاحب الكشف بان الذي قالوه ان كان شرحاً لبلاغته في الطهارة
كان سديداً والا فليس فعول من التفعيل في شيء ، قال بعض المحققين والظاهر
أن الزمخشري رحمه الله يسلم ان الطهور في العربية على وجهين صفة كقولك ماء
طهور أي طاهر واسم غير صفة ومعناه ما يتطهر به كالوضوء والوقود
بفتح الواو فيهما لما يتوضأ به ويوقد به النار وعلى هذا فالنزاع مدفوع لان كون
الماء مما يتطهر به هو كونه مطهراً لغيره فكانه سبحانه وتعالى قال وانزلنا من السماء
ماء هو آلة للطهارة ويلزم أن يكون طاهراً في نفسه ومما يؤيد هذا انه تعالى

ذكره في معرض الانعام فوجب حمله على الوصف الا كحل وفي الباب مباحث ،
 (الاول) أن غير الماء طهوراً لا ذهب الا صم والاوزاعي الى انه يجوز الوضوء بجميع
 المائعات ؛ وقال ابو حنيفة يجوز الوضوء بنبذ التمر في السفر ويجوز ازالة النجاسة
 بجميع المائعات المزيلة لآعيان النجاسة ، وقال الأئمة والشافعي ان الطهورية مختصة
 بالماء لما مر في المائدة من إيجاب التيمم عند فقد الماء ولو شارك المائع الماء لما أمرنا
 بالتيمم الا بعد اعوازه أيضاً ، (الثاني) في الماء المستعمل فذهب الأئمة والاكثر من
 اصحاب الشافعي انه الماء الذي طهر به المحل وهو ماء الغسلة الثالثة عند اهل الثلاث
 وما حصل به ظن الطهارة عند من يعتبره قال الامام المهدي عليه السلام وهو قوي
 للمذهب واحد وجهي اصحاب الشافعي انه غير مستعمل ، والقول الثاني لاصحاب الشافعي
 في احد وجهيهم ان المستعمل هو ما سقط به واجب كالجنب لا غيره كالجمعة والعيد
 والثانية والثالثة في الوضوء ؛ واختلف فيما يستعمل للتبرد فالاكثر انه قراح ؛ وقال
 الطحاوي انه مستعمل وانكره غيره من الحنيفة ، (الثالث) في حكم الماء المستعمل
 هل هو طاهر مطهر أو غير مطهر او نجس ، ذهب الى الثاني ابو طالب وهو قول
 المؤيد بالله القديم ورواية لابي حنيفة وهو قول محمد ورواية لمالك وهو القول
 الجديد للشافعي قالوا أما كونه طاهراً فلا نه لم يلاق نجاسة ولان الصحابة كانوا
 يتبادرون الى فضل رسول ﷺ فيتمسحون به ، وأما كونه غير مطهر فلا نه زال
 عنه اسم الماء المطلق فاشبهه ماء الكروم ونحوها ؛ قيل ولان المعلوم من حال الصحابة
 في غزواتهم واسفارهم انهم كانوا مع شدة حاجتهم الى الماء للطهارة لم يكونوا
 يلمسون ما تساقط من فضلات الوضوء والغسل بل كانوا يعدلون
 الى التيمم ، وذهب الى الاول المؤيد بالله عليه السلام أخيراً والحسن والثوري
 والسدي لا تطلق الآية والاصل بقاء صفته على ما كان عليه وروى انه ﷺ توضأ

ومسح رأسه بفضل ما في يده ولقياس ما انفصل من العضو على ما لم ينفصل منه؛
 وذهب أبو العباس وأبو حنيفة على الصحيح إلى الأخير قياساً للنجاسة الحكيمة
 على النجاسة، (الرابع) في الماء المتغير أن تغير بنفسه لطول المكث جاز الوضوء به
 لأنه وَاللَّهُ عَلِيمٌ كان يتوضأ من بئر بضاعة وكان مأواها كأنه نقاعة الحناء وكذا لو تغير
 بالتراب والطحلب والجمأة والورق المتناثر دفعاً للخرج وكذا لو جرى الماء في
 طريقه على معدن زرنبخ أو نورة أو كحل فاذا كان المغير قليلاً بحيث لا يضاف إليه
 الماء أو لا يستحدث له اسماً جديداً جاز التوضي به والأفلا خلافاً لابي حنيفة، حجتنا
 أنه وَاللَّهُ عَلِيمٌ توضأ ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به فذلك الوضوء أن كان
 بالماء المتغير وجب أن لا يجوز إلا به وليس كذلك بالاتفاق فهو بماء غير متغير وهو
 المطلوب، ولقائل أن يقول أن هذا إشارة إلى كيفية الوضوء لا إلى كيفية الماء ولو
 سلم فلم لا يجوز أن ذلك كان متغيراً والمراد أنه تعالى لا يقبل الصلاة بما دون ذلك
 وأما الكمال فلا كلام فيه، قالوا وأيضاً إذا اختلط ماء الورد بماء فتوضأ الإنسان
 به احتمل أن يغسل بعض الأعضاء بماء الورد لا بالماء فيكون الحدث يقيناً والطهر
 مشكوكاً فيه والشك لا يرفع اليقين بخلاف ما إذا كان قليلاً لا يظهر أثره البتة فانه
 كالعدوم، وأيضاً الوضوء تعبد لا يعقل معناه ولهذا لو توضأ بماء الورد لم يصح
 وضوءه ولو توضأ بالماء الكدر المتعفن صح وضوءه وما لا يعقل معناه وجب
 الاعتماد فيه على مورد النص، حجة أبي حنيفة إطلاق الآية وهي قوله (فاغسلوا)
 وقوله (فإن لم تجدوا ماء) ولأنه وَاللَّهُ عَلِيمٌ أباح الوضوء بسؤر الهرة وسؤر الحائض
 ولأنه لا خلاف في جواز الوضوء بماء السيول وإن تغير لونها إلى ألوان ما هي عليها
 في الصحارى من الحشائش وغيرها * (٢١٢) قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ
 لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ البيتوتة هي أن يدركك الليل نمت أو لم تنم وصف الله

المؤمنين بأحياء الليل أو أكثره وقوله (لربهم) اما متعلق بما تقدمه او بما بعده
أي يبيتون لله على اقدامهم ويفرشون له خدودهم ويعفرون له جباههم ؛ وقيل من
قرأ شيئاً من القرآن في صلاة وان قل فقد بات ساجداً وقائماً ؛ وقيل هو الركعتان بعد
المغرب والركعتان بعد العشاء ، (٢١٣) قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا
وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ ووصف الله تعالى أصحاب محمد ﷺ بالتوسط في الانفاق والافتقار
وكانوا الايأ كلون دعاماً للتنعم واللذة ولا يلبسون ثوباً بالجمال والزينة ولا يشيدون
يتناولون ما يسد جوعتهم ويكفهم من الحر والقر والمطر ، وعن عمر كفي سرفاً
الا يشتهي الرجل شيئاً الا اشتراه *

سورة القصص

(٢١٤) قوله تعالى (قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ
تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ
سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ) قوله تعالى (اني أريد ان أنكحك احدى
ابنتي) ليس فيه عقد حتى يلزم الجهالة في العقود عليها ولكنه حكاية عزم وتقدير
وعد ولو كان عقداً لقال قد أنكحتك ابنتي فلانة وقد استدلل الفقهاء بالاية على أن العمل
قد يكون مهراً كاملاً وعلى أن الحاق الزيادة بالثمن والتمن جائز وعلى أن عقد النكاح
لا يفسد بالشروط التي لا يوجبها العقد .

سورة محمد ﷺ

(٣١٥) قوله تعالى ﴿ فَشَدُّوا أَلْوَتَاكَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ
الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ دلت الآية على جواز الاسر بعد الانحياز وعلى عدمه قبله لقوله
تعالى (حتى اذا ائختموهم) وعلى أن المسلمين اذا ظهروا استوثقوا منهم على حسب

حالاتهم ، وتدل أيضاً على أن حكم الكافر بعد الاسر الفداء أو المن لانه لم يذكر القتلى وبه قال الحسن وروى عن ابن عمر وعطاء والضحاك ، وقال الاكثر انه يجوز قتل الاسير وان هذا المفهوم منسوخ بقوله تعالى في سورة براءة (فاقتلوا المشركين) وبقوله تعالى في سورة الانفال (فلما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم) وهذا يروى عن قتادة والسدي وابن جريج وادعى ابو جعفر الاجماع على جواز قتله ، وجوزوه المؤيد بالله وابو طالب وهو قول احمد والشافعي واختاره في الانتصار لما روى انه رضي الله عنه قتل أسيرين من أسرى بدر في الطريق وهما عقبة ابن ابي معيط والنضر بن الحرث وظاهر كلام الهادي عليه السلام عدم جوازه الا بشرطين أحدهما أن تظهر منه مكيدة ، والثاني ان تكون الحرب قائمة وهذا اذا لم يقتل أحداً من المسلمين فان كان قد قتل قتل *

(٢١٦) قوله تعالى (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ) تدل على أنه لا يجوز موادة الكفار ومسالمتهم من القتال مع قوة المسلمين وعلوهم عليهم وعلى أن ذلك جائز مع ضعف المسلمين *

— سورة الفتح —

(٢١٧) قوله تعالى ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ تدل الآية الكريمة على انه لا يجوز تبديد القرى التي فيها أسارى المسلمين وضعفائهم ولا رميهم بالمنجنيق ونحو ذلك وقالت الحنفية يجوز ويقصد الكفار فقط وحكى عن المؤيد بالله وهو ظاهر ~~في~~ الشرح والوافي ، وقال الشافعي يجوز اذا كان الاكثر كفاراً ، وقال الغزالي يجوز بشرط الضرورة وأن تكون المصلحة كلية بان يخشى استئصال المسلمين وأن تكون معلومة ؛ قال الفقيه يحيى وهذا مذهبنا الا الشرط الثالث فان الظن يقوم

مقام العلم واذا جاز ذلك وقتل أحد من المؤمنين وجبت الدية والكفارة عندنا وقال علي بن العباس لاشيء ان كانوا في دار الحرب ؛ لنا عموم أدلة وجوبها واما اذا كان بين الكفار من لا يستحق القتل من ذراريهم وشيوخهم فلا خلاف في جواز نصب المنجنيق عليهم للضرورة كما فعله ﷺ في أهل الطائف وهو اجماع وهذا كله حيث تعذر التمييز بينهم والله أعلم *

— سورة الحجرات — (٢١٨) قوله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ قال الواحدي في الاسباب نزلت الآية في الوليد بن عقبة بن ابى معيط بعثه رسول الله ﷺ الى بني المصطلق مصدقاً وكان بينه وبينهم عداوة في الجاهلية فلما سمع به القوم تلقوه تعظيماً لله تعالى ورسوله فحدثه الشيطان انهم يريدون قتله فهابهم فرجع من الطريق الى رسول الله ﷺ وقال ان بني المصطلق قد منعوا صدقاتهم وأرادوا قتلي فغضب رسول الله ﷺ وهم أن يغزوهم فبلغ القوم رجوعه فأتوا رسول الله ﷺ وقالوا سمعنا برسولك يا رسول الله فخرجنا لتلقاه ونكرمه ونؤدي اليه ما قبلنا من حق الله فبذاله في الرجوع فخشينا أن يكون انما رده من الطريق كتاب جاءه منك لغضب غضبته علينا وانا نعوذ بالله من غضبه وغضب رسوله فانزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ) الآية وفي الآية دلالة على عدم قبول رواية الفاسق وهو فتبينوا وهو اجماع في فاسق التصريح ، وأما فاسق التأويل فذهب الفقهاء وقاضى القضاة وأبو رشيد الى قبولها اذا كان عدلاً في مذهبه اذ عدالته توجب كونه ثقة وذهب الشيخان الى رده عملاً بظاهر الآية ، وأما كافر التأويل فالجمهور على قبول روايته وشهادته ؛ وقال الشيخان وابوطالب لا تقبل ، واخذت الحنفية بالمفهوم فقالوا يقبل

خبر المجهول لانه لم يثبت فسقه ، وقال ابو العباس وغيره بل فيها دلالة على عدم قبوله لانه يجوز فسقه ، واحتج الجمهور على رد خبره بأن قبول خبر الواحد خلاف الاصل لانا منهيون عن اتباع الظن فيقر حيث قام عليه الدليل وهو خبر العدل ويمنع ماسواه ، ومفهوم الآية أن الفاسق اذا تاب قبلت روايته وشهادته ، وقالت الحنفية التائب من القذف لا تقبل شهادته وتقبل روايته ، وقال الصيرفي وبعض علماء الشافعية ان الكاذب على الرسول ﷺ اذا تاب لم تقبل روايته ولا شهادته وروي ذلك عن احمد بن حنبل رحمه الله ؛

(٢١٩) قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا النَّبِغَةَ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾
أوجب الله تعالى على المؤمنين الصلح بين اخوانهم وأن يدعوهم الى حكم الله عز وجل وان لا يبدؤهم بقتال الا بعد الداء اليه كما فعل علي كرم الله وجهه في أهل حروراء وغيرهم ، وفي الآية دلالة على جواز قتال الباغي حتى ينزع عن بغيه من غير امام كما ذهب اليه المنصور بالله في أحد قولييه وهو قول الجرجاني والنفس الزكية والمتوكل علي الله احمد بن سليمان ، قال المنصور بالله ودمائهم هدر ، والذي عليه الجمهور انه لا يجوز القتال الا في وقت امام الاحال الدفع فيجوز بل يجب وانما الخلاف في قصدتهم الى ديارهم ، قوله تعالى (فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل) ؛ قالت الحنفية انما قرن الصلح الاخير بالعدل دون الاول لان المراد بالعدل الضمان وفي الاول هما باغيان فلا ضمان والصلح فيه لتسكين الفتنة فقط وفي الثاني الضمان لرجوع أحدهما عن البغي هذا مذهبهم ، والمذهب

وجوب ضمان الباغي مطلقا للنفس والمال وحكى في الكافي عن ابي حنيفة والشافعي انه لا يضمن الا ما وجد بعينه *

سورة النجم (٢٢٠) قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ في الآية دلالة على انه لا يعتد الانسان الا بالذي قد حصل ووجد واما مجرد النية مع التواني والتراخي فذلك مما لا اعتماد عليه ولعل ذلك من مكائد الشيطان يمينه ويعذه الى ان يفاجئه الاجل وكفه صفر فيحل عليه عذاب مقيم وتدل على ان الانسان لا يثاب الا بما فعله أو أوصى به الا الدعاء للميت فانه مخصوص بالاجماع والسنة ، أما الاجماع فأجمع المسلمون على وجوب الصلاة على الميت وارتفاعه بالدعاء ؛ وأما السنة فأخرجه مسلم في صحيحه عن ابي هريرة أن رسول الله ﷺ قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا ثلاثة اشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له ، اذا تم هذا فالذي يفعل عن الميت لا يخلو اما ان يكون شيئا قد وجب عليه في حياته أو يكون تطوعا ، اما التطوع به فاجمعوا على وصول الدعاء وكذا قراءة القرآن عند احمد ؛ والجمهور بخلافه الا في زيارة القبور ؛ واما ما وجب عليه كالحج والصدقة فلا يصل اليه الا بوصية ، قيل الا ما فعله الولد فانه يلحق الوالد من غير وصية لان الولد من سعي أبيه ، (سورة الواقعة)

(٢٢١) قوله تعالى (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)
اختلف أهل التفسير في هذه الآية فقال ابن عباس وأنس ومجاهد (المطهرون)
هم الملائكة والكتاب المكنون هو الذي في السماء وبهذا احتج أهل الظاهر فجوزوا للمحدث مس المصحف ، وقال قوم المطهرون هم المتطهرون بالماء والى هذا ذهب القاسم وخرج للهادي عليها السلام وبه قال ابو العباس وابو طالب والفقهاء كمالك وابي حنيفة والشافعي قال عبيد الرحمن بن ابي زياد عن ابيه عمن ادرك من فقهاء

أهل المدينة الذي ينتمى الى قلوبهم أنهم كانوا يقولون لايس القرآن الا طاهر ؛
 ويدل على هذا ما روي في كتاب ابن حزم الذي كتب له النبي ﷺ انه لايس
 القرآن الا طاهر ، وروى عن زيد والناصر والمؤيد بالله والمنصور بالله عليهم السلام
 انه يجوز للمحدث حدثاً أصغر مس المصحف وحكى عن ابن عباس والشعبي
 والضحاك وابي علي وأشار اليه قاضي القضاة ورواه الامير محمد بن الهادي في كتابه
 الروضة والغدير عن القاضي جعفر وصححه هو والامير الحسين قالوا كما انه جاز
 له القراءة فيجوز له اللمس قياساً على الجنب من قياس العكس وللإجماع فان
 الصبيان في المكتب في كل عصر يمسون المصاحف وهم محدثون من غير نكير ،
 (سورة الحديد)

(٧٢٢) قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً
 ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا
 فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾

قال المفسرون لم يرد الله تعالى بقوله (ابتدعوها) طريقة الذم والمكن المراد أنهم
 أحدثوها ونذروا بها من عند أنفسهم والرهبانية بفتح الراء مصدر والرهبان
 الخائف وقرئ بالضم وهي نسبة الى الرهبان جمع الراهب والمراد به الانقطاع
 عن الخلق طلباً للعاقبة في الدين وابتغاء لوجه رب العالمين ؛ وقد كان من جامع
 هذه الايات رحمه الله ومما حفظ عنه انه خرج الناس في عيد يتزاورن فخرج الى
 المقابر منقطعاً الى الله عز وجل قائلاً ؛

كل يزور حبيباً فهو يكرمه فما كرامة عبد زار مولاه
 فسمع هاتفاً يقول :

كرامة العبد من مولاه يعتقه من الذنوب ويعفو عن خطاياهم
وحكم النذر لزوماً ونذراً يختلف باختلاف المنذور به فان كان له أصل في الوجوب
لزم أوفى النذب فالخلاف ؛ واما اذا دخل في شيء من الطاعة من غير ايجاب فقد
احتج بهذه الآية ابو حنيفة على اللزوم ووجوب القضاء اما بطلان منها ؛ ومذهبنا
والشافعي انها لا تلزم بالدخول فيها وفي ذلك صور ، الاولى اذا دخل في الحج
نفل فإتمامه واجب بلا إشكال لقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) قال القاضي
وهذا إجماع ، واما القضاء فان فات حج النفل لكونه أحصر وتحمل وجب عندنا
وهو قول زيد بن علي عليه السلام للآية وقيلاً على ما لو فات الحج بفوات
الوقوف ؛ وقال مالك والشافعي لا يجب القضاء لانه لم يروا انه ﷺ أمر أحداً
ممن كان معه في العمرة التي أحصر فيها بالقضاء ، الثانية اذا دخل في صوم هل له
الخروج منه وابطاله أولاً ؟ مذهبنا والشافعي أن له الخروج ولا قضاء عليه سواء
أفطر لعذر أولاً ، وقال ابو حنيفة لا يجوز له أن يفطر كالواجب وان أفطر فعليه
القضاء ، وقال مالك عليه التمام ، وأما القضاء فان أفطر لعذر فلا قضاء عليه وان
أفطر لغير عذر فعليه القضاء ، حجة ابي حنيفة هذه الآية وهي قوله (فارعوها
حق رعايتها) يعني انهم ابتدءوا العبادة من غير ايجاب ولم يتموها والقياس على الحج
وما روى عن عائشة انها قالت كنت أنا وحفصة صائمتين فاهدى لنا طعام فأكلنا
منه فقالت حفصة وبدرتني بالكلام وكانت بنت أبيها يارسول الله اني أصبحت
أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فاهدى لنا طعام فافطرنا عليه فقال رسول الله ﷺ
اقضيا مكانه يوماً آخر أخرجه الموطأ وابوداود والترمذي ، والمذهب انه لا يلزم التمام
ولا يجب القضاء على من أفطر نص عليه الهادي عليه السلام في الاحكام وقال
به المؤيد بالله والشافعي وروى عن علي عليه السلام وعمر وابن عمر وابن عباس

وابن مسعود ولما روى عن أبي حنيفة قال آخا النبي ﷺ بين سامان وابي الدرداء
 فزار سامان ابا الدرداء فرآى أم الدرداء متبذلة فقال لها ماشأئك قالت أخوك ابو
 الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً فقال كل قال
 فاني صائم قال ما أنا بآكل حتى تأكل فأكل فلما كان الليل ذهب ابو الدرداء يقوم
 قال نم فنام ثم ذهب يقوم فقال نم فلما كان من آخر الليل قال سامان قم الان
 فصلينا فقال له سامان ان لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك
 حقاً فأعط كل ذي حق حقه فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ
 صدق سامان رواه البخاري والترمذي وصححه ؛ وعن أم هاني ان رسول الله ﷺ
 دخل عليها فدعى بشراب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول أما اني كنت
 صائمة فقال رسول الله ﷺ الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر
 رواه احمد والترمذي ، وفي رواية ان رسول الله ﷺ شرب شراباً فناولها التشراب
 فقالت اني صائمة ولكني كرهت ان ارد سؤرك فقال ان كان قضاء من رمضان
 فاقضي يوماً مكانه وان كان تطوعاً فان شئت فاقضي وان شئت فلا تقضي رواه احمد
 وابو داود بمعناه ، الثالثة اذا أحرم بصلاة هل له أن يقطعها أولاً ؛ قال في النهاية
 له ذلك اجماعاً ولا يجب قضاؤها وجعل مسألة الصلاة حجة للشافعي وقال قياس
 الصوم عليها أولى لانه لا يجب المضي في فاسدهما ويجب المضي في فاسد الحج *

— سورة المجادلة —

(٢٢٣) قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ
 أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ
 اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ * وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ

رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۖ فَمَنْ
لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ
سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ

عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠﴾ عن عائشة رضي الله عنها قالت الحمد لله الذي وسع
سمعه الاصوات لقد جاءت المجادلة خولة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكلمته في جانب البيت وما أسمع ما تقول فأنزل الله تعالى (قد سمع الله قول التي
تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله) الى آخر الآية اخرج به البخاري والنسائي
والظاهر مأخوذ من لفظ الظهر لان صورته الاصلية أنت علي كظهر أمي وانما
خصوا لفظ الظهر لان كل مراكوب عندهم يسمى ظهراً أو كان طلاقاً في الجاهلية
قيل وفي أول الاسلام ؛ وقيل كان طلاقاً من وجه دون وجه فان
أحدهم كان اذا كره امرأته واراد ان لا تزوج غيره آلى منها أو ظاهر
فتبقى محبوسة لاذات زوج يستمتع بها ولا خلية تنكح غيره فنقله الشرع الى
تحریم مخصوص قال في البحر وحده قول يدل على تحریم الوطء مع بقاء الزوجية
انتهى ؛ وقيل حده لفظ أو ما في معناه يوجب تحریم الاستمتاع يرتفع بالكفارة أو ما
في حكمهما بعد العود قبل الوطء وهذا أتم ، والمراد بما في معناه الكتابة وإشارة
الاخرس المفهمة فان الظاهر يصح بهما على الاصح ، وقوله تعالى (من نسائهم)
يدل على انه لا يصح ظهار المرأة من زوجها خلافاً للحسن بن زياد ولا يصح من
الاجنبية ولو علقه بالنكاح خلافاً للحنفية كالطلاق ولا من المملوكة خلافاً لما لك
وجماعه ولا يصح من المطلقة بعد وفاء العدة ولا فيها ولو رجعياً على المذهب اذ
ليست بزوجة ، وعند المؤيد بالله والامام يحيى والفريقين يصح من الرجعية اذ هي

في حكم الزوجة ، ومفهوم الآية عموم كل زوجة من أى زوج ولو محبوباً من رتقاء أو صغيرة أو أمة أو غير ذلك كما هو المذهب ، وقوله تعالى (ما هن امهاتهم) يدل على أن الظهار إنما هو التشبيه بالام فقط ، وقال ابو حنيفة واصحابه بل يصح بكل ذات رحم محرم من نسب أو رضاع قياساً على الام وقال مالك بل بكل من حرم وطؤها من رحم أو اجنبية ، وفي مذهب الشافعي واختاره الامام يحيى انه يصح بالجدات لانهن أمهات ، وقوله تعالى (منكرأ من القول) يدل على انه معصية فلا يصح التوكيل به ولا أخذ العوض عليه ويقع حيث قال ان لم يشأ الله لان قال ان شاء الله ، وقوله تعالى (ثم يعودن لما قالوا) العود ارادة الوطء لقوله تعالى (من قبل أن يتماسا) وقال الشافعي هو ان يمسكها بعد ذلك قدر ما يمكنه طئلقها ؛ وقال المنصور بالله هو ارادة المسيس مع الخلوة وهو قريب من المذهب وقال داود وهو تكرير لفظ الظهار لما قالوا وهو تحريم الوطء ، ومن هنا أخذ انه اذا اراد بكناية الظهار تحريم الوطء مع بقاء الزوجية كان ظهاراً ذكره السيدي يحيى قال ومن أفتى بغير هذا فقد خلع ربة الاسلام ، وكلام أهل المذهب انه لا يكون شيئاً الا حيث أتى بلفظ الحرام فانه يكون يمينا ، وعلى هذا لو قال جماعك كجماع أمي كان ظهاراً ذكره الفقيه يوسف قال وكذا جماعك أو وطؤك كأمي أو كظهير أمي لا اذا قال لمسك أو نظرتك أو نحو ذلك ، وقوله تعالى (فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) الخ فان عصي ووطئها قبل التكفير وجب الانتهاء حتى يكفر ، وقال المنصور بالله بل يجوز له الاستمرار بعد الاقدام ، ويفهم من الآية أن التكفير لا يجزىء قبل العود ؛ وقال الامام يحيى بل يجزىء لانه شرط والظهار سبب ، قلنا خلاف ظاهر الآية وقد علم حكم الرقبة في كفارة اليمين وكذا عدم الوجهان وقد علم حكم التتابع في كفارة القتل لكن هل يشترط في الاطعام عدم التماس كما

اشترط فيما قبله المذهب ذلك حملاً للمطلق على المقيد عند اتحاد الواقعة أو حملاً
للاقل وهو صورة واحدة على الأكثر وروي عن مالك وإبي طالب أنه يجوز
الوطء قبل الاطعام وفي انثائه وقال الزنجشري لا يجوز لكنه يجزىء اتفاقاً
فيكون الاجزاء هو فائدة ان الله تعالى لم يشترطه فيه كما اشترطه فيما قبله

سورة الحشر ﴿٢٢٤﴾ قوله تعالى

﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾
عن ابن عمر قال حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير وقطع وهي البويرة فأُنزل
الله تعالى (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي
الفاستقين) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود ، دلت الآية على جواز
هدم حصون الكفار وقطع أشجارهم وتحريقها من غير كراهة ؛ وقال الليث
يكبره تحريق الشجر المثمرة ، وأما البغاة فقد ذكر الأمير الحسين جواز العقوبة
باتلاف أموالهم وروي أن علياً عليه السلام أحرق نصف مال المحتكر وصرف
نصفه في بيت المال وحرق دار جرير بن عبد الله لما لحق بمعاوية وأحرق دور قوم
كانوا يبيعون الخمر ، وأخرب الهادي عليه السلام القرى وقطع النخيل والاعناب
والزروع بنجران وأملح وقطع اعناب علاف وقال النبي ﷺ لقد هممت أن
أمر فتيتاني أن يجمعوا حزمًا من حطب ثم انطلق فأحرق عليهم بيوتهم أخرجه
البيهقي عن أبي هريرة قاله ﷺ عن من تخلف عن الجمعة وإذا جاز اتلافها جاز
أخذها لبيت المال وقد ذكره الأمير الحسين أيضاً وهو قول المؤيد بالله
والمنصور بالله لأنه أنفع للمسلمين كما فعل علي عليه السلام في نصف مال المحتكر ،
وعن رسول الله ﷺ من أعطي زكاة ماله مؤتجراً فله أجرها ومن منعها فإنا
آخذوها وشطر الله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد منها شيء ، أخرجه

احمد والنسائي وابو داود وقال وشطر ماله ؛ وقال ﷺ في حرم المدينة من وجدتموه يصيد في شيء من هذه الحدود فمن اخذه فله سلمبه ، أخرجه ابن جرير عن سعد بن ابى وقاص ، وقال المؤيد بالله في أحد قوليهِ يجوز الاتلاف ولا يجوز الرفع الى بيت المال لان ذلك يورث التهمة وذكره بعض المذاكرين لمذهب الهادي عليه السلام وذكره الامام يحيى عليه السلام *

(٢٢٥) قوله تعالى ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كِنٍ اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ * مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأُولَى السَّبِيلِ كَيْلًا يَكُونُ ذُوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ * (مغني) (أفاء) جعله فياً من فاء اذا رجع وذلك لرجوعه من ملك الكفار الى ملك المسلمين ، والايحاف من الوجيف وهو السير السريع وقوله (عليه) أي علي ماأفاء ؛ والركاب مايركب عليه من الابل واحدها راحلة وأقل ما تطلق العرب الراكب الاعلى راكب البعير ، وبهذه الآية بين الله سبحانه وتعالى الفرق بين الغنيمة والفيء حين طلب الصحابة قسمة أموال أولئك اليهود بينهم ، واعترض بعضهم بان أموال بني النضير أخذت بعد القتال لانهم حوصروا أياماً وقاتلوا ثم صولحوا على الجلاء فوجب أن تكون تلك الاموال من الغنيمة لا من الفيء وأجاب المفسرون من وجهين ، الاول أنها لم تنزل في بني النضير وانما نزلت في فداءك ولهذا كان رسول الله ﷺ ينفق على نفسه وعياله من غلته ويجعل الباقي في السلاح والكراع ؛ الثاني تسليم انها نزلت فيهم ولكن لم يكن للمسلمين يومئذ كثير

خيل ولا ركاب ولم يقطعوا اليها مسافة كثيرة وانما كانوا على ميلين من المدينة فمشوا على ارجلهم ولم يركب الا رسول الله ﷺ وكان راكب جمل فلما كانت المقاتلة قليلة ولم تكن خيل ولا ركاب أجراه الله تعالى مجرى مالم يجره عليه قتال وقد دلت الآية على أن ما أخذه الامام بغير قتال بل بالصلح والربح فانه يختص به ، وعند أبي حنيفة والشافعي انها للمصالح ، وبيان ما يتعلق بالمصارف قد تقدم في الانفال *

(سورة المتحنة)

(٢٢٦) قوله تعالى ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ *
 إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٧﴾
 دلت الآية الكريمة على حسن الاحسان الى الذمي وهو يطابق قوله ﷺ في كل كبد حراء أجر اخرجه ابن سعيد عن حبيب بن صمر السلامي ، وأما كونه مصرفاً للزكاة فخرج بالاجماع وخلاف العنبري قد انقضى وأما الفطرة فأجاز أبو حنيفة صرفها فيه بالآية ونحن نقيسها على الزكاة ، وأما الوقف عليه والوصية فجاز عندنا ، ودلت الآية الثانية على انه لا يجوز الاحسان الى الحربى وبذلك استدل من منع المن عليه بغير فداء ،
 (٢٢٧) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا عَلَيْكُمُ اللَّهُ يَحْكُمُ

يُنْكَرُكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ
فَعَاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِنْكُمْ مَا أَتَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي
أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ۖ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَشْرُكَى مَكَّةَ صَالِحُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ
الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَنَاهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ وَمِنْ أَتَى أَهْلَ مَكَّةَ مِنْ أَصْحَابِهِ
فَهُوَ لَهُمْ وَكَتَبُوا بِذَلِكَ كِتَابًا وَخَتَمُوهُ فَجَاءَتْ سَبِيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسَدِيَّةِ بَعْدَ
الْفِرَاقِ مِنَ الْكِتَابِ وَالنَّبِيِّ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ فَاقْبَلَ زَوْجَهَا وَكَانَ كَافِرًا فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ
ارْجِعْ عَلَيَّ أَمْرَاتِي فَإِنَّكَ قَدْ شَرَطْتَ لَنَا أَنْ تَرُدَّ عَلَيْنَا مِنْ أَتَاكَ مِنَّا وَهَذِهِ طِينَةُ
الْكِتَابِ لَمْ تَجِفْ بَعْدَ فَاَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ ، وَسَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى مِنْ أَتَى مِنْ نِسَاءِ الْكُفَّارِ مُؤْمِنَاتٍ لِنُطَقِهِنَّ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ مَا يَنْفَى
ذَلِكَ أَوْ لَا تَنْهَنَ مَشَارَفَاتٍ لِسَانِ الْإِيمَانِ بِالْإِمْتِحَانِ ؛ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤْمِنِينَ
بِامْتِحَانِهِنَّ وَهُوَ الْإِخْتِبَارُ لِئَلَّا يَكُونَ مَجِئُهُنَّ مَكْرًا بِالْمُسْلِمِينَ وَغَدْرًا وَتَجَسُّسًا
لَا حَوَالَهُمْ وَقَدْ يُخْرِجُ مِنْ هَذَا إِمْتِحَانِ الشُّهُودِ عِنْدَ التَّهْمَةِ بِالتَّفْرِيقِ أَوْ بِالتَّحْلِيفِ
وَكَذَا إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ لَهَا وَلِيًّا لَهَا وَأَرَادَتِ النِّكَاحَ وَهَذَا الْإِمْتِحَانُ بِإِخْتِبَارِهَا
بِالْأَمَارَاتِ وَبِالتَّحْلِيفِ وَكَانَ ﷺ يَقُولُ لِلْمُتَحَنَّةِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا خَرَجْتَ
مِنْ بَغْضِ زَوْجِكَ بِاللَّهِ مَا خَرَجْتَ رَغْبَةً عَنْ أَرْضِ إِلَى أَرْضٍ بِاللَّهِ مَا خَرَجْتَ إِلَّا
حُبًّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ؛ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَمَحَّنُ إِلَّا بِالْآيَةِ الَّتِي قَالَ
اللَّهُ (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ) الْآيَةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقِيلَ إِمْتِحَانُهَا أَنْ
تَشْهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَهَذَا الْإِمْتِحَانُ لَا يَفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ
لِأَنَّ الْإِيمَانَ يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ وَهُوَ وَاجِبٌ عِنْدَ التَّهْمَةِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَعِنْدَ
عَدَمِهَا احْتِيَاطًا وَلَعَلَّه خَصَّ النِّسَاءَ لِأَنَّهُنَّ أَدْقُ حِيلَةٍ وَأَلْطَفُ مَكْرًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) يَدُلُّ بِالْمَقْهُومِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَبِينُ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

لان المفهوم انهن يرجعن الى من آمن من الازواج وهذا هو المذهب ؛ وقالت الحنفية ومحمد بن عبدالله بل تبين بنفس الاسلام عملا بظاهر الآية وأخذ من الآية تحريم بيع الامة المسلمة من الكافر وهذا اجماع وانما الخلاف في بيع العبد وقوله تعالى (وآتوهم ما انفقوا) الخ جرى الصلح على ذلك من رد المهر ان أسلم وأبت على الزوج وكذا ان أسامت وأبى ؛ قيل وقد نسخ ذلك فلا ينعقد عليه صلح أبداً ، وقيل هو باق وروى عن الشافعي ، وقوله تعالى (واسئلوا ما أنفقتم) يعني اذا اردت امرأة المسلم طلب مهرها فان فاءت غرم له من بيت المال لقوله (فعاقبتهم فأتوا الذين ذهبوا أزواجهن مثل ما انفقوا) وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) يدل على تحريم نكاح الكافرة ولو كتابية وعلى انفساخ نكاحها بكفرها لانه اوجب تسريحها وقد تقدمت المسئلة *

(٢٢٨) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

قوله (ولا يقتلن أولادهن) أراد ما كان عليه الجاهلية من دفن البنات حيات وقيل منع الرضاع في حال حاجة المولود ، وقيل هو قتل الاولاد في الارحام ، وقوله (ولا يأتين بهتان يفترينه بين ايديهن وأرجلهن) قال ابن عباس لا يلحقن بازواجهن غير أولادهم ، وقيل كانت المرأة تلتقط الولد وتقول لزوجها هو ولدى منك فكنى بالبهتان عن ذلك ، وقيل هو السحر ، وقيل النيمة وقيل الخيانة للزوج ؛ وقوله تعالى (ولا يعصينك في معروف) قيل أراد جميع ما يأمرهن به

لأنه معروف ورجحه الحاكم ، وقيل فيما يشترط عليهن ، قال ابن عباس ومما شرط ترك النوح ، وعن زيد بن أسلم أخذ عليهن الايشقن جيباً ولا يدعين بالويل والثبور كفعل الجاهلية ، وقد دلت الآية على أن الاستيثاق فيما يعرف انه قوة للمسلمين من البيعة ونحوها مما يتوجه على الامام وانه يجوز التحليف على الامور المستقبلية ، وقد حكى على خليل جواز التحليف على هذه الصفة عند الهادي قال وعند المؤيد بالله لا يحلف بها واذا جاز التحليف جاز الاستيثاق بالكفيل كما يفعل بعض الحكام في بعض البلدان من أخذ الكفالة على من عرف منه الضرار بعدم الاعتراض ويدل على تحريم ما تقدم ذكره من قتل الاولاد ونحوه ؛ ومنه النباحة قال في الشفاء وما ورد انه ﷺ قال يوم أحد لكن حمزة لا بواكي له فاجتمعن النساء فنحن على حمزة فلما انصرفن اثني عليهن رسول الله ﷺ فنحن زويه وزوي نسخته بانه ﷺ أمر من ينهي النائحات على قتلى مؤتة وقال لمن أمره أن يسكنن والا فاحت في افواههن التراب ، وغزاة مؤتة متأخرة عن قتل حمزة لان يوم أحد في سنة ثلاث وغزاة مؤتة في سنة ثمان ، قلت وفي حديث حمزة في رواية ما يقضي بالنهاي عن النوح فانه أخرج احمد وابن ماجه عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ لما قدم من أحد سمع نساء من بني عبد الاشهل يبكين على هلكاهن فقال لكن حمزة لا بواكي له فبئن نساء الانصار فبكين على حمزة عنده فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال وبكم كن انتن ها هنا تبكين حتى الآن مروهن فليرجعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم وأجاز الامام يحيى عليه السلام ذلك وجوز أيضاً المقارضة ما لم يؤد الى الاذية والهزاء *

٥- سورة الجمعة

(٢٢٩) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

المراد بالسعي في الآية التسبب والعمل لا السعي الى الاقدام فذكره ؛ روى ابو هريرة انه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ولكن ائتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا أخرجه احمد والبخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وعبد الرزاق وقد اتفق الناس على أن الامر للوجوب على أعيان المؤمنين لما روى مسلم عن ابي هريرة وابن عمر انهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على منبره لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين ، وله عن ابن مسعود ان النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم ، ويروى عن مالك رواية شاذة ان الجمعة مستحبة وأن الامر على الاستحباب تشبيهاً لها بصلاة العيد ، ويروى عن بعض أهل العلم انها فرض على الكفاية ، وقد اتفق أهل العلم على تخصيص هذا العموم فاخرجوا منه المرأة والعبد والصبي والمريض لقوله ﷺ الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا على اربعة عبد مملوك وامرأة اوصى او مريض اخرجه ابو داود والحاكم والطبراني والدارقطني والضياء المقدسي والبيهقي من حديث طارق بن شهاب وفي رواية البيهقي الا على خمسة وفيه أو مسافر ، واختلف في المسافر فعندنا ان الجمعة لا تعمين عليه اذا كان سائراً وان كانت تجزئه كما تجزئ من تقدم لانه انما سقط عنهم الوجوب فتبقى الصحة ، وعن زيد بن علي والمؤيد بالله وأبي حنيفة والشافعي لا تجب عليه مطلقاً واما الاعمى فتجب عليه اذا وجد قائداً وكذا المقعد حيث يجد ما يحمله عندنا ، وأما الاجير الخاص فعن المؤيد بالله لا تجب عليه قياساً على العبد لملك منافعه ، وقال الاكثر تجب ، واما وقت الوجوب فمن ابتداء النداء وقبله نذب فقط لقوله تعالى

ثابت الإمام غسل عنه هذا الحديث من غير غسل
 المتوكل على الله من غير غسل
 ٤٣٦ (٤٣٦) وانظر مع الخطبة من سورة الجمعة
 او اغتسل حتى انه احد من

(اذا نودي) وقد ورد في الحديث عنه عليه السلام من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر
 وابتكر ومشى ولم يركب ودنى من الامام فاستمع وانصت ولم يبلغ كان له بكل
 خطوة يخطوها من بيته الى المسجد عمل سنة اجر صيامها وقيامها اخرج به احمد
 وابو داود والترمذي وقال حسن والنسائي وابن ماجه والحاكم وغيرهم عن ابى
 الاشعث الصنعاني، والخطاب في قوله تعالى (فاسعوا) خطاب جمع وأقله ثلاثة
 غير الامام، وقال ابو العباس في تحريجه اثنان غيره لان الامام داخل في الخطاب
 قلنا انما النداء بعد حضوره لفعله عليه السلام فلأما مور بالسعي غيره والاثنان ليسا بجمع
 على الصحيح، وقال الشافعي أربعون لحديث كعب بن مالك ان اول من جمع
 بهم أسعد بن زرارة وانهم كانوا يومئذ أربعين اخرج به ابو داود، قلنا لا تصريح
 في ذلك باشتراط الاربعين، وقوله تعالى (الى ذكر الله) المراد به الخطبة كما
 ذكره أهل التفسير، وقد اختلف في قدر الواجب من الخطبتين وما أخذه من غير
 الآية، وظاهر الآية عدم اشتراط المصر وقد أقام عليه السلام الجمعة في مسيل الوادي
 اخرج به الزبير بن بكار عن ابن شهاب في حديث؛ وأقامها أسعد بن زرارة في
 حرة بني بياضة اخرج به ابو داود وابن ماجه وابن حبان والبيهقي عن عبد الرحمن
 ابن كعب بن مالك في حديث، وكذا عدم اشتراط المسجد لذلك خلاف ما ذهب
 اليه الهادي عليه السلام والمنصور بالله، وكذا دخول دار الحرب وما لا يستوطن؛
 وظاهر كلام أهل المذهب أن الجمعة لا تصح فيها وقد ادعى في الشرح الاجماع
 على أن قرى الكفار لا تقام الجمعة فيها؛ قال في النهاية واشتراط الاحوال التي
 اقترنت بصلاته عليه السلام وجعلها شروطاً تعمق في دين الله ودين الله يسير ولو كانت
 شروطاً لبيدها رسول الله عليه السلام لقوله تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) اه وظاهرها
 يقضي بعدم اشتراط الامام الاعظم وهو مذهب الشافعي ورواية عن مالك

واختاره الامير الحسين و ابراهيم بن تاج الدين والامام يحيى وعلي بن محمد واختاره من المتأخرين والدنا عليه السلام واشترطه أهل المذهب وابو حنيفة لما روي عن جابر مرفوعاً ان الله افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا من عامي هذا الى يوم القيامة فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافاً بها أو جحوداً لها فلا جمع الله له شمله ولا بارك له في أمره ألا ولا صلاة له ألا ولا زكاة له ولا حج ولا صوم له ولا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه أخرجه ابو طالب في الامالي بزيادة وابن ماجه ، وأجاب المتقدمون بأن الحديث ضعيف فان فيه العدوي عبد الله بن محمد قال وكيع يضع الحديث ، وقال البخاري منكر الحديث ؛ وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج بخبره ، وقال الذهبي واه وفيه أيضاً ان سياقه يدل على ان النبي ﷺ قاله يوم الجمعة على المنبر في حضرة المسلمين ولم يكن يختلف منهم أحد في ذلك العصر وهو آكد حديث في إيجابها وفيه ذكر الامام فالعادة تقضي بتوفر دواعي فقهاء الصحابة الى نقله فكذلك من بعدهم لو كان صحيحاً واما رواية ابى طالب له فليست توثيقاً على الصحيح وان سلم فمحمول على أن المراد بالامام إمام الصلاة لان الجماعة شرط اتفاقاً ، قال الامير الحسين ويصح أن يكون إمام الصلاة جائزاً لهذا الخبر لا غيرها من الصلوات ، فان قيل فقد روى قوله ﷺ أربعة الى الولاية الخبر فماذا تقول ؟ قلت هو أقوى ضعفاً من الاول فاني لم أجده في أمالي السادة ولا ذكره أحد من أهل الامهات الست ورواه القاضي زيد لكن بصيغة التمريض وكذلك الامير الحسين والتمريض لا يفيد ثبوتاً عند من يقبل المراسيل كما ذكر مقررأ في مواضعه ، وذكره ابن عبد البر في كتابه التمديد ممرضاً أيضاً قال ذكر عن الحسن وعبيد الله بن محيرز ومسلم بن يسار أنهم قالوا الجمعة والزكاة والحدود والفىء والحكم الى السلطان كذا

رواه موقوفاً عليهم وعلى الجملة فلم ينهض له طريق يرفعه الى درجات الاحتجاج والله اعلم وقوله تعالى (وذروا البيع) النهي فيه للتحريم فلا يقتضي فساد العقد وعن داود ومالك بل يكون فاسداً وغير البيع مما يمنع من الصلاة منهى عنه أيضاً بالقياس أو دلالة العبارة أو مفهوم الموافقة

(٢٣٠) قوله تعالى

سورة المنافقين ﴿٢٣٠﴾

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ عن زيد بن أرقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجنا الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي ﷺ فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله ﷺ الى عبد الله بن أبي وأصحابه فخلقوا ما قالوا فكذبني رسول الله ﷺ وصدقه فأصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما أردت الا ان كذبك رسول الله ﷺ ومقتك فانزل الله تعالى (اذا جاءك المنافقون) فبعث الي رسول الله ﷺ فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد أخرج به البخاري ؛ دلت الآية على أن المراد بالشهادة هنا اليمين كما هو مذهبنا وابي حنيفة ومالك ، ويدل عليه قوله تعالى بعد ذلك (اتخذوا أيمانهم جنة) لكن عندنا ومالك ان ذلك كناية لانه يحتمل انه أراد الشهادة بالله ويحتمل غيره ، وقال ابو حنيفة واصحابه ذلك صريح أخذاً بظاهر الآية ، وقال الشافعي ليست يميناً ، وقوله تعالى (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) يعني في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة أوفى تسميتها شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة ، والصدق عندنا مطابق الواقع والكذب عدم المطابقة ؛ فلو قال المالك لهبيده من بشرني بقدم زيد فهو حر فبشره عبد معتقداً لكذب نفسه فطابق الواقع عتق

- سورة الطلاق -

(٢٣١) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾

خاطب الله سبحانه نبيه ﷺ وأمته مرادة معه فأمرهم بطلاق النساء لعدتهن أي مستقبلين لعدتهن وهو طلاق السنة ومن قال العدة بالاطهار جعل اللام للظرف وفهم ان غير المدخولة لا طلاق بدعة في حقها وكذا الحائل والآيسة قيل لكن يندب الكف شهراً في حقها الا اذا اراد التثايت فرقها على الشهور وجوباً ان قلنا ان الجمع بينها بدعة ومن طلق بدعيًا بان تكون حائضًا أوفى طهر قد جامعها فيه فعند الناصر انه لا يقع لقوله ﷺ لا قول الا بعمل ولا قول ولا عمل الا بنية ولا قول ولا عمل ولا نية الا باحياء السنة أخرجه الديلمي عن علي حكرم الله وجهه ، وعند الجمهور يقع لحديث ابن عمر وطلاقه لزوجته بدعيًا وقضاء الرسول ﷺ بوقوعه ، وقوله تعالى (وأحصوا العدة) خطاب للازواج لما يتعلق بها من التكليف ، وقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) يدل على وجوب السكنى لكن هذا في المطلقة رجعيًا عند الهادي عليه السلام دون المبتوتة والآية دالة على ذلك لان الكلام في الطلاق الرجعي لما سيأتي ؛ وفي قوله (ولا تخرجوهن) دلالة على أنه لا يجوز لهن الخروج أيضًا لانهن في حبال الأزواج ، وقوله تعالى (الا ان يأتين بفاحشة مبينة) يدل على ان النشوز كبيرة وعلى أن حقها يسقط بنشوزها في العدة ، وقيل المراد الزنا فانها تخرج لاقامة الحد

عليها ، وقيل غير ذلك وقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)
 تعليل لعدم اخراجهن والامر هو الرجعة يعني أسبابها فيزينها في عينه ويحببها الى
 قلبه ولهذا قالوا ينبغي لها أن تتعرض بدواعي الرجعة من التزين والتطيب ومفاجأته
 للنظر اليها

(٢٣٢) قوله تعالى ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ
 بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوَعِّظُ بِهِ
 مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ
 مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ
 جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ المراد فاذا شارفن انقضاء العدة لانها اذا انقضت فلا
 خيار له ؛ وقوله تعالى (فامسكوهن بمعروف) يعني بالرجعة وحسن الصحبة
 (أو فارقوهن بمعروف) يعني بعدمها أو بتطليقة ثانية أو ثالثة ، وقوله تعالى
 (وأشهدوا ذوي عدل منكم) يعني أشهدوا على الرجعة عند الاكثر وهو مستحب
 عندنا فقط وقد يجب حيث خشي عدم العلم ، وقال الشافعي بل يجب مطلقا للاية
 وقياساً على النكاح لانه قول يستباح به الوطء مثله ومن ثم ذهب الى أن الرجعة
 لا تكون بالوطء لتعذر الاشهاد عليه ، ومذهبنا وابي حنيفة خلافه ، وقيل على
 الطلاق لانه الاقرب واذا جعلناه للندب كان رجوعه الى الجميع أولى ، وقوله
 (وأقيموا الشهادة لله) أمر للشاهد بتأدية الشهادة ، وقوله (ذلكم يوعظ به)
 يعني الحث على اقامة الشهادة لوجه الله تعالى ، وقوله (ومن يتق الله) أي سخط
 الله فيطلاق للسنة ولا يضار المعتدة ولا يخرجها من مسكنها (يجعل له مخرجاً)
 من الغم والندم (ويرزقه من حيث لا يحتسب) من حيث لا يخطر بباله *

(١٣٣) قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَئُسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ معنى قوله تعالى (ان ارتبتم) أي شككتهم في حكمهن لم تعلموا عدتهن وذلك أنهم قد سألوا فروى الواحدى عن أبى عثمان عمرو بن سالم قال لما نزلت عدة النساء في سورة البقرة في المطلقة والمتوفى عنها زوجها قال أبى بن كعب يارسول الله ان نساء من أهل المدينة يقلن قد بقى من النساء ما لم يذكر فيها شيء قال وهو حال الصغار والكبار وذوات الحمل فزالت هذه الآية (واللائى يئسن من المحيض من نسائكم) الى آخرها فبين الله سبحانه ذلك بهذه الآية والاياس لكبر السن وحده عند الهادي ستون سنة ، وقال زيد ومحمد بن الحسن خمسون ، وقال الشافعي بعادة النساء ، وقال المنصور بالله أربعون في العجمية وخمسون في العربية وستون في القرشية ؛ وقوله (ان ارتبتم) يعني ان أشكل عليكم حكمهن ، وقيل المعنى ان حصل لكم ظن بعدم الحيض ولولم تبلغ سن الاياس كما هو مذهب الناصر والصادق والباقر والامام يحيى ومالك وأحد قولي الشافعي لكن اختلفوا هل تعتد من أول وهله كما هو مذهب (قن) والصادق والباقر أو تربص أربعة اشهر وعشر ثم تعتد أو تربص تسعة أشهر كما هو مذهب ابن عباس وعمر ومالك ثم تعتد أو أكثر مدة الحمل كما حكاه الغزالي عن الشافعي ثم تعتد أو تربص حولا كما قال بعضهم ثم تعتد ؛ وقوله تعالى (واللائى لم يحضن) عطف على الايسات فحكمهن في العدة واحد وتشمل الآية الضحايا الا ما روى عن الهادي عليه السلام انها تنتظر وشملتها ولو قد وضعت ولم تر دما في احد وجهي أصحاب الشافعي فاما اذا رأت دم النفاس فالظاهر انه في حكم الحيض فتنتظر

وبقية الاحكام ظاهرة مما تقدم *

(٢٣٤) قوله تعالى ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأُتْمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمُ فَاسْرُضِعْ لَهُ أُخْرَى . لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝﴾

اتفق أهل العلم على أن الرجعة مرادة بالاية وأن الله تعالى أوجب للمرأة السكنى فاذا وجبت السكنى وجبت النفقة لانها تابعة للسكنى وهذا في الرجعيات عند الهادي ، فاما البائن فلها النفقة ولا سكنى لان الكلام في الطلاق الرجعي ولان مساكنة الاجنبية لا تجوز ، وقال الشافعي بل هذه عامة فتجب السكنى للمبتوتة ان لم تجب النفقة ؛ وقال ابو حنيفة بل يجبان معاً لتلازمهما ، وقال القاسم ومالك لا يجب شيء منهما لحديث فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجعل لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة رواه مسلم وابو داود والترمذي والنسائي والكلام على بقية هذه الاية تقدم *

سورة التحريم

(٢٣٥) قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ۝﴾

عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يمكث عند زينب بنت

جحش فيشرب عندها عسلا فتواصيت أنا وحفصة ان أيتنا مادخل عليها رسول الله ﷺ فلتقل اني أجد منك ريح مغافير (١) اكلت مغافير فدخل على احداها فقالت له ذلك فقال بل شربت عسلا عند زينب بنت جحش ولن اعود له فنزلت (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) أخرجه البخاري ومسلم وابو داود وابن سعد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والذي ذهب اليه أهل التفسير واشتهر عندهم انها نزلت في مارية جارية رسول الله ﷺ يروى ان رسول الله ﷺ دخل على حفصة في يوم نوبتها فخرجت لبعض شأنها فاسلم رسول الله ﷺ الى مارية وادخلها بيت حفصة وواقعها فلما رجعت حفصة علمت بذلك فغضبت وبكت وقالت مالي حرمة وحق عندك فقال رسول الله ﷺ اسكني فهي حرام فانزل الله هذه الآية ، وقد دلت هذه الآية على انه يحرم تحريم الحلال ، وقوله تعالى (تحلة أيمانكم) يدل على أن التحريم يمين كما هو مذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله عليهم السلام والتحلة هي الكفارة خلاف ما ذهب اليه الناصر والشافعي من انه ليس بيمين وعلى أن تحريم الزوجة المطلق يمين وعلم من ذلك أنه اذا قل ما احله الله فهو حرام عليه فانه يمين ايضا للعلة المتقدمة واما اذا قل حرم الله عليه فعن المنصور بالله لاشيء وعنه اذا قصد الانشاء كان يميناً ، واما اذا قل حرام عليك فلا شيء لانه لم يرد التحريم الا فيما حرمه الانسان على نفسه ذكره الفقيه يوسف رحمه الله *

سورة نوح (٢٣٦) قوله تعالى

(فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا *

استدل بها ابو حنيفة أنه لا يسن للاستسقاء صلاة بمفهوم الشرط ، قلنا

دلت عليها السنة فروى هشام بن عبد الله بن كنانة قال ارسلني الوليد بن عقبة

(١) المغافير واحداها مغفور بالضم وله ريح كريهة منكورة اه

وهو أمير المدينة الى ابن عباس يسأله عن استسقاء رسول الله ﷺ فقال خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً حتى اذا أتى المصلى فرقى المنبر فلم يخطب كخطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد أخرجه الترمذي ؛ وأخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن زيد المازني قال خرج رسول الله ﷺ الى هذا المصلى يستسقي فدعى واستسقى ثم استقبل القبلة وقلب رداءه زاد في رواية وصلى ركعتين ، واختلفوا في صفة الصلاة فقال زيد بن علي عليهما السلام كصلاة العيد كما ورد في الحديث ، وقال المؤيد بالله والناصر ومالك لا تكبير فيها كتكبير العيد ، وقال الهادي اربع ركعات بتسليمتين قال القاسم وان سلم في آخرها جاز ، ووجه كونها اربعاً انه ﷺ استسقى بصلاة الجمعة وهي أربع في الحكم ، قالوا لوجه لتحمل التشبيه في الحكم والقياس مع وجود النص وقد امر الله سبحانه بالاستغفار ووعد عليه الامداد بالامطار والاولاد فلا على الطالب لهما أن يستكثر منه *

سورة المزمل

(٢٣٧) قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ وقوله تعالى (ان ربك يعلم انك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تحصوه فتاب عليكم فاقرؤا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقرؤا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واقترضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير أو أعظم اجرا) امر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقيام الليل الا قليلا منه ثم بين القدر المأمور به فقال

نصفه أو انقص منه قليلا ، فإن قلت هل المبين المستثنى أو المستثنى منه ؛ قلت
الحكم واحد للتلازم الذى بين المستثنى والمستثنى منه ولكنه لا يجوز صرف
البيان والبدل الا الى المستثنى منه لانه الفعل المأمور به وقد أمر الله تعالى بالزيادة
عليه أو النقصان منه وأما المستثنى فانه ترك القيام وترك ليس بأمور به بدليل
قوله (ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه) وهذا الامر
كان فى صدر الاسلام وكان رسول الله ﷺ واصحابه يقومون الليل حتى انتفخت
أقدامهم ، ويتعلق بهذه الآية أحكام ؛ الاول : هل الامر هنا للوجوب أو الندب
ذهب أكثر العلماء الى انه للوجوب والحتم ، وقال ابو علي للندب وهو باطل لادليل
عليه بل قام الدليل على خلافه وهو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه فاقروا
ماتيسر من القرآن) والتوبة لا تكون الا عن واجب ، الثاني هل الحكم خاص
بالنبي ﷺ أو شامل لأمته ، ذهب الأكثر الى دخول أمته فى الخطاب بدليل
قوله تعالى (ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة
من الذين معك) وقوله تعالى (علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون
فى الارض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقروا ماتيسر منه)
وذهب آخرون الى خروج أمته من هذا الخطاب ؛ الثالث قال أكثر العلماء هذا
الحكم منسوخ فى حق أمته ﷺ لقوله تعالى (علم أن لن تحصوه) الخ قال ابن
عباس كان بين أول المزمل وآخرها قريب من سنة ، ثم يحتمل أن يكون الناسخ
الذى أمروا به وهو ماتيسر من القرآن حتما لازما ، ويحتمل ان يكون ندبا
ويكون هذا مما نسخ الوجوب فيه بالندب ، وقد أخذ بهذا ابو حنيفة فقال يجزى
المصلي قراءة أي آية من القرآن ، وقال الجمهور لا بد من الفاتحة عملا بالسنة فيجب
الجمع بينهما عندنا عملا بالكتاب والسنة لقوله ﷺ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب

وشيء معها أخرجه الطبراني عن عبادة بن الصامت ، وقال الشافعي وغيره لا تجب إلا
 الفاتحة ثم أنا لانوجب التكرير في الركعات عملاً بالمطلق ؛ وأوجب الشافعي بالسنة ،
 قلنا ذلك نذب فقط وقد أوجب تعالى في هذه الآية ترتيل القرآن وهو أن يبين
 القاري القرآن ويتبع بعضه بعضاً في تؤدة بحيث يكون مصححاً للحروف مقبلاً
 لها باخراجها من مخارجها فلا يجوز للقارى أن يترك هذا الترتيل فيدرج بعض
 كلماته أو بعض حروفه في بعض ، وعن علي كرم الله وجهه ان رسول الله
 ﷺ سئل عن قوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) قال بينه تبييناً ولا تذثره نثر
 الدقل ولا تهذه هذ الشعر قفوا عند عجائبه وحركوا به القلوب ولا يكن هم أحدكم
 آخر السورة أخرجه العسكري (١) في المواعظ ، وعن ابى الدرداء اياكم والهذاذ
 الذين يهذون القرآن ويسرعون بقراءته فانما مثلهم كمثل الائمة التي لا أمسكت
 ماء ولا أنبتت كلاء

سورة المدثر

(٢٣٨) قوله تعالى ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَتِلَاكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾
 دلت الآية الكريمة على وجوب تكبيرة الاحرام خلاف قول نفاة الاذكار
 وقال ابن حنبل بل يجب أيضاً تكبيرة النقل ، وظاهر الآية انه لا بد من لفظ
 التكبير كما هو تخرج المؤيد بالله وقول المنصور بالله وهو الله أكبر بغير تعريف ،
 وقال الشافعي يجوز بتعريف أكبر ، وقال ابو العباس وابو طالب يجوز بمافيه
 أفعل تفضيل نحو الله أجل اذ المقصود معنى التكبير ؛ وقال زيد بن علي عليه
 السلام وابو حنيفة ومحمد بكل مافيه ذكر الله لقوله تعالى (وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّهِ)

(١) العسكري هو ابو الحسن علي بن سعيد بن عبد الله نزيل الري روى عن جماعة وعنه ابو
 الشيخ وجماعة توفي سنة ٣٥٠

(فصلي) قلنا دلالة الآية بمحنة مينة بالسنة فروي مطرف بن عبد الله قال صليت خلف علي بن أبي طالب عليه السلام أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا نهض من الركعتين كبر فلما قضى الصلاة أخذ عمران ابن حصين بيدي فقال ذكرني هذا صلاة محمد رسول الله ﷺ أو لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وقوله تعالى (وثيابك فطهر) يدل على وجوب طهارة ثياب المصلي اذ لا تجب في غيرها وهو خلاف ما يحكي عن ابن مسعود وابن جبير ، والامر للوجوب عندنا ، وقيل للندب فيكون لغير الصلاة ، وقيل لأعم منهما فزعم الحالين ، وقوله تعالى (والرجز فاهجر) يدل على وجوب تجنب النجاسات فلا يجوز التداوي بها عندنا الا عند خشية التلف ولا الانتفاع بها ولو في استهلاك ومن غير ترطب ، وفي الازهار يجوز الانتفاع به في الاستهلاك كاستجير التنور ، قال ابن سليمان أن المنع من الانتفاع به قريب من خلاف الاجماع لان عادة المسلمين جارية بذلك

﴿٢٣٩﴾ قوله تعالى ﴿ وَيَتَمَنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ قال الجمهور المراد الزكاة وقال ابن عباس وابن مسعود والنخعي وسعيد بن جبير هو ما يتعاور في العادة من الفأس والقدر واليه ذهب المنصور بالله عليه السلام فأوجب عارية مثل هذا وذكر في رسالته أن للمرأة أن تعير ذلك بغير إذن زوجها ، وقال في الروضة والغدير انه منع الجيران مما جرت العادة بعاريته كالفأس والدلو والقدر والصحفة ؛ وكذا هبة ما جرت العادة بهبة اليسير منه في بعض الحالات كالملح والماء واللبن الخفيض لا يجوز ويلحق فعله بالواحب قال وإذا احتاج جاره ومعه شيء من الزكاة سد خلته منها ولم يجز له أن يعطيها أحداً مع حاجة جاره وفاقته وكلام الأكثر أن ذلك كله مندوب الا عند خشية التلف *

(٢٤٠) قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ قيل في قوله تعالى (لربك) إشارة الى وجوب الاضحية مخالفة لعبدة الاوثان وانما لم يقل لنا سلوكا لطريقة الالتفات وافادة لنوع من التعظيم ولان الجمعية في هذا المقام توهم الاشتراك والعدول الى الوحدة لو قال لي يفوت معه معنى بديع وهو ان سبب العبادة هو الترية ، ثم الذين فسروا الصلاة بما عرف في الشرع اختلفوا فالاكثر على انها جنس الصلاة لاطلاق اللفظ وانما لم يذكر الكيفية لانها معلومة قبل ذلك ، وقال اخرون انها صلاة عيد الاضحية لما روي عن انس انه قال قال كان النبي ﷺ ينحر قبل أن يصلي فأمر ان يصلي ثم ينحر أخرجه ابن جرير ولاقتراحها بقوله وانحر والواو تفيد الترتيب استحساناً وأدباً ، والمناسبة بين النحر وبين جنس الصلاة ان المشركين كانت صلاتهم وقربانهم للاصنام فأمر بأن تكون صلاته وقربانه لله تعالى وانما لم يقل ضح وان كان أشمل لان أعز الاموال عند العرب هو الابل فأمر بنحرها وصرفها الى طاعة الله تعالى وفي ذلك إشارة الى قطع العلائق الجسمانية ورفع العوائق النفسانية ، واختلف في صلاة العيد هل هي واجبة أولا ، فعن الهادي عليه السلام وابي حنيفة انها من فروض الاعيان جماعة أو فرادى على الرجال والنساء للآية ؛ وعن ابي طالب وابن حنبل وقول للشافعي انها فرض كفاية اذ هي شعار ؛ وعن زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والامام يحيى واحد قولي الشافعي انها سنة مؤكدة اذ لم يذكرها ﷺ في جواب السائل عن الصلوات كما في حديث أنس قال سأل رجل نبى الله ﷺ فقال يا رسول الله كم فرض الله علي عباده من الصلوات ؟ فقال افترض الله على عباده خمسا خلف الرجل لا يزيد عليه شيئا ولا ينقص منه : فقال رسول الله ﷺ ان صدق ليدخلن الجنة هذا طرف من حديث أخرجه مسلم وغيره وفي معناه أحاديث أخر فلو كانت واجبة لذكرها اذ لا يؤخر

البيان عن وقت الحاجة (١) وأما تأكيدها فلمواضئته عليه السلام ، قال في البحر والاول ارجح لاسقاطها الجمعة والنفل لا يسقط به الفرض ، واما استدلالهم بالاية فضعيف لاحتمالها (فصل لربك) لاغيره أي صلاة كانت (وانحر) له لاغيره ، سلمنا
 لزوم وجوب (٢) النحر أنهى ، ووقت صلاة العيدين عند الأكثر من انبساط الشمس الى الزوال ، والمراد بالانبساط خروج الوقت المكروه ، قل في الجمع ويستحب تأخير صلاة الفطر القدر الذي يتناول فيه ولو شربة من الماء وقدر ما يخرج زكاة الفطر ؛ ويستحب تعجيل صلاة الاضحية لكون النحر بعدها
 ولحديث بريدة الاسامي كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصل اخرجه احمد والترمذي وابن حبان ، ويندب في عيد الفطر ان يأكل تمرات وتراً قبل الخروج لحديث أنس كان رسول الله ﷺ لا يفدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً اخرجه البخاري الا قوله ويأكلهن وتراً فذكره تعليقا بلفظ ويأكلهن افرادا ووصله احمد ، ولا خلاف ان صلاة العيد ركعتان اذا صليت جماعة بأربع سجعات وتشهد وتسليم كغيرها لما روي عن عمر انه قال صلاة الاضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان رواه النسائي ولم يؤثر خلافه عن احمد من الصحابة ، وعند القاسمية والشافعي لا يشترط فيها الامام ولا المصير اذ لا دليل ؛ وعن زيد بن علي والباقر والناصر يشترطان لقوله ﷺ لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع واذا لم يقمها في زمنه ﷺ الا هو أو واليه قالوا فيصلح مع عدمهما أو أحدها أربعاً بتسليمتين ولا تكبير زائد فيها بل بعدها ثلاثاً ندبا

(١) ويمكن أن يجاب بتأخر شيء عنها عن تعليم الرجل فلا حجة في ذلك والله اعلم اه
 (٢) يقال النحر واجب في حقه صلى الله عليه وآله وسلم سنة في حق غيره فلا يلزم ما ذكره عليه السلام اه

رجوعاً الى أصل النوافل عند اختلال شرطها كالجمعة ظهراً لخلل شرط ؛ وعن
 أبي حنيفة أربع أو ركعتان ولا تكبير كالنوافل ، لنا قوله ﷺ صلوا كما رأيتموني
 أصلي ولا تشبه الجمعة اذ لا بد له ؛ واما الخبر المتقدم فضعفه احمد وان صح فمحمول
 على انه اراد الفضيلة كلاصلاة لجار المسجد الا في المسجد ، ولا يشرع فيها أذان ولا
 اقامة لحديث جابر بن سمرة صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين
 بغير أذان ولا اقامة اخرجه مسلم وغيره ، قيل لكن ينادي لها بالصلاة جامعة
 كصلاة الكسوفين ؛ ولا يشترط فيها الجماعة بل تصح فردي ، وعن زيد بن علي
 وابي حنيفة وتخريج ابى العباس بل يشترط فيها الجماعة كالجنازة والجامع التكبير
 قلنا لانسلم الاصل والقراءة فيها كغيرها ولا يعتبر فيها سورة بعينها مع الفاتحة ؛
 وعند الناصرومالك بل يعتبر في الاولى سورة الاعلى وفي الثانية والشمس وضحاها
 لفعل النبي ﷺ ، وعند الشافعي يقرأ في الاولى مع الفاتحة (ق) وفي الثانية
 (اقتربت) لما روي ان عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ما كان يقرأ به رسول
ﷺ في الاضحية والفطر ؟ قال كان يقرأ فيهما بد(ق) والقرآن المجيد و(اقتربت
 الساعة وانشق القمر) قال عمر صدقت اخرجه الستة الا البخاري الى قوله والقمر
 وزاد رزين قال عمر صدقت ، وعن مالك في الاولى (سبح) وفي الثانية
 (الغاشية) لحديث النعمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يقرأ بهما في العيدين والجمعة أخرجه الستة الا البخاري ؛ قلت اختلاف
 قراءته ﷺ فيها دليل الجواز والجهر بالقرآن فيها مشروع اجماعاً اذ لم
 تختلف الرواية في ذلك عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ، وعن ابى
 طالب لا يجهر المنفرد ، ويكبر في الاولى سبع تكبيرات وينقل بشامنة وفي
 الثانية خمس وينقل بسادسة كما روي عن علي كرم الله وجهه وابي بكر وعمر

وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وهو مذهب زيد بن علي والقاسم والهادي عليهم السلام قال ابو العباس غير تكبيرتي الافتتاح والنقل ، وقال في المنتخب بل بهما ولو ترك بعضه لفسدت اذهو شرط في صحتها ، قال ابو طالب وعلى هذا لا فرق بين أن يتركه عامداً أو ناسياً ولا بين أن يتركه في الركعتين أو في احدهما حيث يكون اماماً أو مؤتماً غير مسبوق ، وعند ابي حنيفة والشافعي أنه ليس بشرط في صحة صلاة العيد وان كان مشروعاً فيها ، قال الشافعي ولا يسجد لتركه ، وقال ابو حنيفة بل يسجد لذلك ، ويندب بينهما (الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً) ، ولا يندب الفصل بين القراءة وبين التكبيرة الاولى ؛ وعن الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى عليهم السلام يفصل بفصل علي عليه السلام وهو اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له أهل الكبرياء والعظمة وأهل الجود والجرود وأهل العفو والمغفرة وأهل التقوى والرحمة واشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم إنا نسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً ولحمد ﷺ ذخراً ومزيداً أن تصلي على محمد عبدك ورسولك أفضل ماصليت على أحد من خلقك وعلى آله وأن تصلي على جميع ملائكتك ورسلك وان تغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والاموات ، اللهم إنا نسألك من خير ما سألك المرسلون ونعوذ بك من شر ما استعاذك منه المرسلون ، قال في جامع آل محمد عن محمد سمعنا نحو هذا الدعاء عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال قال علي عليه السلام هكذا علمني رسول ﷺ ، وعن مالك يفصل بالسكوت ، وعن ابي حنيفة لا فصل ، قلنا فصل علي عليه السلام وفصل ابن مسعود رضي الله عنه فيما رواه عنه البيهقي قولاً وفعلاً بأسناد جيد وهو توقيف وبالله التوفيق ونسأله حسن الخاتمة والهداية الى أقوم طريق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لمعرفة الاحكام بادلة نصبها لنا في محكم القرآن ، وأمرنا في اسرارها ما هو منتهى المرام لذوي الجسد والعرفان ، والصلاة والسلام على
قرناء القرآن وحفاظ شريعته ، (وبعد) فان القرآن قد اودع من الكنوز العلمية في شتى
النواحي ما جعل المهرة من أهل كل فن يتسابقون الى ابراز المكنون من جواهر
فهم وأن من ثرواتهم العلمية الجليلة علم الاحكام وتمييز الحلال من الحرام بتدقيق واختار
هذه الناحية الكريمة غير قليل من أئمة العناء وعلماء الحكماء فعلمهم المقل بهم المكثرون
وقد سلك هذا السبيل الانور هذا العلامة الجليل احسن الله جزاءه ، ولقد سبى في
اختباره وأجادني في شرح ما رآه راجحاً من الاقوال وجمع بحسن صنائه وتحقيقه
شطراً صالحاً من العلم والقويمة منها على مأخذ الحديث من المدونات المعتمدة الا أن
نسخ هذا الكتاب الخطية كانت كثيرة الاختلاف والاغلاط لتسابق اقلين الى
استنساخها قبل اكمال التصحيح ، وكانت الطبعة الاولى على احدى تلك النسخ بالحروف
قديمة ، فرأى مولانا أمير المؤمنين المتوكل على الله يحيى بن أمير المؤمنين السرور بالله محمد
ابن يحيى حميد الدين أطال الله عمره رحمة الله الممين اطادة طبعه على نسخة المصنف الاخيرة
وأمر بالناية في تصحيح هذه الطبعة ومراجعة الأصول فبادر مولانا سيف الاسلام عبدالله بن
أمير المؤمنين وزير المعارف الجليلة أيده الله الى تنفيذ ذلك الرأي الامامي الملكي فجزاهم الله عن
العلم وأهله خير جزاء وشيد بهم معالم الدين وختم لنا جميعاً بالحسنى وصلى الله على محمد وآله

تذيهان

الاول : — مما وجد من خط المولى المؤلف ضران الله عليه ما لفظه ولعل من يقف على
ما جمعه السيد العلامة بدر الدين محمد بن ابراهيم اسبل الله عليه سبحانه إنعامه ، واسكنه
هنا آمناً وسهواً ، من الآيات يظن انه ترك شيئاً لانه قد اشتهر عند القوم ان الآيات
المبدوءة عنها في الاحكام نحو آمن خمسمائة آية وذلك انما هو بالمتكرر والمتداخل والافعدها
لا يبلغ ذلك والمضى عند اولى البصائر والابصار انما هو بالتحقيق والاعتبار لا بالكثرة والاشتهار
(الثاني) : ان ذكر تعداد الآيات هو كما وجد في بعض النسخ الخطية وكونها مائتين واربعين آية
انما هو باعتبار ما افرد لها شرحاً وقد تكون بعض آية وقد تاتي آيات وهي معدودة آية واحدة *

«المصححون»

وكانت نهاية طبعه والله الحمد في سنة ١٣٦٢

الحافظ الثاني بمكتبة الجامع أحداً سائذة المدرسة المتوكلية العلمية مدير المطبعة

حسين بن احمد الفايق حسين بن يحيى الواسعي السيد يحيى بن حمود النهاري

ومن المساجد ما ذكره الرازي في تاريخ صنعاء ولم تعرف محلّاتها الآن منها

﴿ مسجد معن بن زائدة ﴾

وهو احد المساجد المباركة التي اصلحها القاضي محمد بن حسين الاصمعياني

في سنة ٤٠٧ حسبما تقدم في مسجد خضير

﴿ مسجد علي بن ابي بكر ﴾

قال الرازي وهو الذي يصلي فيه على الجنائز وباتقرب منه قبر معمر بن راشد

الذي روى عنه عبد الرزاق الصنعاني في مقبرة حقل صنعاء قلت وحقل صنعاء هو

بئر العزب

﴿ مسجد ابن يزيد ﴾

مذكور في تاريخ الرازي ولم يعرف محله

﴿ مسجد الصياقل ﴾

مذكور في تاريخ الرازي ولم يعرف محله

(مسجد محمد بن خالد البرمكي)

قال الرازي عمره عند دار الضرب وهو المسجد الذي يعرف اليوم بمسجد سوق اللسامين

(مسجد ابن مقدم اسماعيل بن شروس)

(مسجد الامير)

قال الرازي كان الناس يخرجون من مسجد الامير الى وهب

(مسجد البغدادى)

مذكور في تاريخ الرازي ولم يعرف محله

ومن المساجد الدارسة المذكورة في مسودة المساجد المنسية

(مسجد حمير)

قال في مسودة المساجد المنسية هو في حارة الفليحي بصرحة الحبشي يحده قبلًا

ببئر ورثة علي صلاح الشقري وشرقًا بيت الفقيه عبدالله القندي وغربيًا بيت محمد

نصير بيت الوقف

ووجدت في أحد المصاحف الموقوفة بجامع صنعاء حكى كاتبه انه اكمله في سنة

١٠٧٢ في مسجد حمير الذي قبله مسجد الفليحي وعدنيه مسجد داود